عن البشر والتنمية في الوطن العربي(*)

د. نادر فرجاني

باحث ـ القاهرة.

أولاً: مقدمات

١ ـ اطار نظري

يمكن القول إن هناك منظورين لمفهوم التنمية: الأول اقتصادي ـ تقاني يركز على نواحي الاستثمار والانتاج، وان تطرق إلى الجوانب الاجتماعية التي تحدد هاتين الناحيتين من النشاط المجتمعي. أما المنظور الثاني فهو، في الأساس، حضاري واجتماعي ـ سياسي، وان لم يهدر الجانب الاقتصادي. وفيه ان النواحي الاقتصادية هي من الوظائف الاجتماعية المهمة، وان ليست بالضرورة أهمها. هي تابع للكيان الحضاري وللبنى الاجتماعية ـ السياسية، تتكيف بها، أهدافاً وفعالية. أما في عملية تاريخية تستهدف ترقية الرفاه الاجتماعي للبشر في مجتمع متخلف، بصورة جوهرية، كما يجب أن ينظر الى التنمية، فإن دور الهوية الحضارية، والتغير الاجتماعي ـ السياسي، بأبعاده الداخلية والخارجية، يصبح هو الفيصل. ولعلنا لا نغالي اذا قلنا ان الفكر التنموي في العالم الثالث عامة، وفي الوطن العربي خاصة، مافتىء ينحي أقرب الى المنظور الثاني، اذ ما برح الاتفاق يتزايد حول ضرورة قيام تغير اجتماعي ـ سياسي هيكلي في البلدان المتخلفة يؤدي الى دعم الذاتية الحضارية، دونما انغلاق أو تعصب، والى تطوير انساق الانتاج والتوزيع بما يكفل ارتفاعاً مطرداً في الرفاه، المادي والمعنوي، لكل البشر في هذه المجتمعات[1].

ونحن ننحاز، بلا تردد، الى المنظور الثاني. وعلى وجه التحديد نرى ان التغير الاجتماعي ـ السياسي الموصوف في نهاية الفقرة السابقة هو جوهر التنمية. وينطوي ذلك التغير المطلوب على

(*) في الاصل ورقة قدِّمت الى: المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب عن «المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية»، والذي عقد في الكويت، بتاريخ ٦ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨.

(١) أنظر في ذلك: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، بخاصة مقدمة المحرّر.

نضال عنيف ضد القوى المهيمنة على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان المتخلفة، في الداخل وفي الخارج. تلك القوى المستفيدة من دوام التخلف، وبالتالي، يتبلور دورها المجتمعي في إدامته، وان لم يع بعضها ذلك صراحة. وهي بالقطع، لن تتنازل عن مركزها المسيطر طواعية. ولذلك، فإن بؤرة النضال السياسي المحقق للتنمية هي السعي للتخلص من الاستغلال، من الخارج وفي الداخل. الأول بكسر شوكة التبعية، والثاني بتحقيق مستوى راق من المشاركة الشعبية الفاعلة في مناحي النشاط المجتمعي كافة[٢].

ولكن هذا النضال السياسي، بحد ذاته، لن يحقق مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي. فلا بد للبشر من أن يمتلكوا القدرة على الانتاج الواسع والمتقدم، وعلى تطوير أساليب الانتاج ذاتها، أي التقانة (التكنولوجيا). بعبارة أخرى، لا بد للتنمية من أدوات تقوم بها. وعندنا ان هذه الأدوات ثلاث: تطوير العطاء البشري، وبناء قدرة ذاتية في التقانة، وتعظيم القدرة الانتاجية[٣].

ولا جدال في انه يمكن تحقيق مستويات غاية في الارتفاع من الرفاه المادي في ظل التبعية للخارج، وتحت نير أنظمة حكم قمعية. انظر أمثلة كوريا الجنوبية وتايوان[٤]. وحجتنا على هذه الأمثلة انه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان. التنمية التي نروم لا تعطي الرفاه المادي الأولوية، وان لم تهمله. الا انها تضع كرامة الانسان وتمتعه بالحرية والمساواة، وغيرها من القيم الانسانية، في مصاف الغايات الأسمى. هي تعد الناس بشراً وليسوا آلات. بهذا المعنى فقط يكتمل التعبير الذي تردد حتى السخف: ان البشر وان كانوا أداة التنمية، الا انهم، كبشر، ينبغي أن يكونوا غايتها[٥].

والواقع ان الأدوات الثلاث التي عدّدنا للتنمية، متفق عليها في كلا المنظورين، التقاني والحضاري، للتنمية. وسنحاجّ بعد قليل ان لتطوير العطاء البشري أولوية مطلقة بين هذه الأدوات. الا ان تكييف كل من هذه الأدوات يختلف بيّناً بين المنظورين. والاختلاف أوضح ما يكون في حالة تطوير العطاء البشري. في الأول هم أقرب الى الآلات التي يجب أن تعمل بكفاءة، وبالتالي، فلا بد أن تتوافر لها مقومات هذه الكفاءة من وقود وتشحيم وما شابه. أما في الثاني، فالبشر هم محددو شكل المجتمع وغاياته. وهم صانعو القرار في مناحي الحياة كافة، وهم المشاركون، بفعالية، في تنفيذه، وهم أيضاً المشاركون، بعدالة، في الاستمتاع بثماره، باختصار، في المنظور الحضاري للتنمية، يكون البشر، بحق، كما قيل قديماً: هم معيار الأشياء جميعاً.

ولا نتصور ان أولوية البشر في النشاط المجتمعي بحاجة الى محاجة. ولكن بما ان موضوعنا هو دور البشر في التنمية، فلا بأس من قليل اعادة، بايجاز. العمل في المنظور الاقتصادي هو عنصر الانتاج الذي لا يقوم من دونه أي انتاج. وفي غياب العمل لا توازي أغنى الثروات الطبيعية شروى نقير. انظر في اختزان الأرض العربية للثروة النفطية الوف السنين الى ان بدأ استخراجها على

---

(٢) أنظر في الأهمية الفاعلة للكفاح من اجل الاستقلال، وأولوية الفعل السياسي في الداخل: نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٣٤.

(٣) لمزيد من التفصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(٤) لا نرى ان سنغافورة وهونغ كونغ امثلة تساق في هذا الصدد. فكلتاهما من الصغر والتفرد، بحيث لا ينبغي ان يقاس عليهما.

(٥) يمكن، اضافة، الاشارة الى ان مثل هذه الانظمة الاقتصادية ـ السياسية تكون غير مستقرة في الاجل الطويل.

أيدي الأجانب أساساً. وحين ترتب على استنضاب هذه الثروة ثراء مالي هائل للبلدان العربية النفطية، ما كان أمامها الا أن تستقدم بشراً من خارجها للوفاء بإمكان قيام نشاط اقتصادي واسع داخلها. أو ان توظف هذا المال خارجها حيث يعمل بشر آخرون. من مجتمعات العمل هذه استوردت البلدان النفطية جل مقومات مستوى الرفاه المادي المرتفع الذي سادها، أو أودعت أموالها في آلة النشاط الاقتصادي لهذه المجتمعات، معمقة في كلتا الحالتين علاقة التبعية للبلدان المصنعة.

ولم يترتب على كل هذا، بالطبع، أن عدت البلدان النفطية مجتمعات متقدمة. بل استحدثت في التصنيفات الدولية فئة جديدة، للغنى مع التخلف. أما إذا جاوزنا المجال الاقتصادي، فإن أحداث السنوات الأخيرة في المشرق العربي قد بينت، مجدداً، أن الوطن رهن بمن يذودون عنه من أبنائه، الذين لا يعدل الوطن لديهم أي مغنم، وليس بثرواته المختزنة في باطن الأرض، أو بأمواله المكدسة في المصارف الأجنبية فقط.

وعلى طرف نقيض، فإن التاريخ، والعالم المعاصر، حافلان بأمثلة لمجتمعات لم تمتلك من أسباب العزة الا البشر، وعليهم بنت عزها ومنعتها. في المجال الاقتصادي بامتلاك ناحية التقانة وغزارة الانتاج، وفي الحضارة بالابداع الثقافي، وفي الأمن بالذود عن الحِمى.

الفارق بين التقدم والتخلف في تقديرنا اذاً هو العطاء البشري. ولا شك ان حداً أدنى من الكمّ البشري يعد من مقومات كيان مجتمعي قادر في عصر لا يعترف بالكيانات القزمية. كذلك تتناسب الأهداف الممكنة لمجتمع ما مع عدد سكانه، فهو من أول مقومات قدرة المجتمع. فلا يتصور مثلاً أن يقوم مجتمع قوامه ملايين قليلة من البشر بدور عالمي، سواء أكان ذلك الدور مقاومة قوى الاستغلال والهيمنة في النظام العالمي، أم المساهمة الفاعلة في تشكيل الحضارة الانسانية[٦].

وليس العطاء البشري دالة في كمّ البشر فقط. ولكن فوق الحد الأدنى من الكمّ الذي يحدد، بصورة أولية، طبيعة أهداف المجتمع، فإن الفيصل هو الكيف البشري. ولا شك أن الكمّ الكبير، مع كيف متدنٍ سوءة تفاقم من شرور التخلف حتى عدت، خطأ، من أسباب التخلف في المقولات الساذجة عن التخلف والتنمية[٧].

وفي تحليل جانب الكيف من الوجود البشري في مجتمع ما، نرى أن نفرّق بين امكان العطاء والعطاء الفعلي، الأول طاقة، أو عطاء محتمل، والثاني واقع متحقق. وليس هذان البعدان مستقلين، بالطبع. فلا عطاء فعلاً الا اذا كان هناك امكان له. ولكننا نعلم ان الامكان قائم دائماً ما وجد البشر، اذ لكل انسان طاقة عطاء كامنة فيه، تتبلور الى درجة ما، وبصورة معينة حسب ظروفه وبيئته. ولكن التفرقة بين المفهومين تصبح معنوية اذا أدخلنا في الاعتبار مستويات للعطاء. فطاقة البشر، من حيث المبدأ، قابلة للتطور بغير حدود تقريباً، كما تشهد بذلك الانجازات المتعاظمة للبشر منذ بدء الخليقة. ولا يوجد أي مبرر لافتراض ان البشر متفاوتون في الطاقة الكامنة فيهم حسب العرق أو موقع الميلاد. بل تؤكد كل الشواهد العكس. إن البشر في طاقة العطاء عند الميلاد، سواء.

---

(٦) الكيان الصهيوني في فلسطين حالة خاصة، تستمد قوة استثنائية من بعد عالمي واسع وفاعل.

(٧) في تكييف الحجم السكاني في البلدان العربية كثيفة السكان، وتحميل غرم التخلّف على النمو السكاني المرتفع، تستوي في ذلك انظمة الحكم القائمة وتوجيهات الغرب المصنّع في برامج «المعونة» المقدمة الى هذه البلدان.

الفارق اذاً في العطاء البشري من مجتمع الى آخر هو ان بعض المجتمعات تؤهل الطاقة الكامنة في البشر للتبلور الى مستويات راقية من امكان العطاء، ثم توجه هذا الامكان المتطور لتحقيق عطاء فعلي مرتفع. أما مجتمعات أخرى فتعيق تبلور الطاقة الكامنة، وتحرّف ما يتبلور منها تجاه عطاء فعلي متدن. وهذه صياغة أكثر تحديداً للفارق بين التقدم والتخلف من منظور العطاء البشري. وميزة هذه الصياغة انها تضع أيدينا على عنصر جوهري في تطوير العطاء البشري، وهو التنظيم الاجتماعي الذي يتولى عمليتي التأهيل والتوجيه للطاقات الكامنة في البشر بما يحدد مستوى العطاء الفعلي الناتج نهاية.

وبمقدورنا الآن أن نترجم الصياغة السابقة الى بعض المفاهيم المعتادة. فهناك محددان أساسيان لإمكان العطاء: الصحة والتربية. فالانسان العليل غير قادر على الوصول بطاقة العطاء الكامنة فيه الى أقصى مدى، الا في حدود قيد اعتلاله. ولنلاحظ اننا قلنا «الانسان العليل» ولم نقل «الجسد السقيم»، فالصحة عندنا، كما هو متفق عليه دولياً، هي حالة موجبة تتنافى مع الاعتلال الجسدي أو المعنوي. كذلك نقصد بالتربية تلك العملية المجتمعية الرامية لاكساب البشر التوجهات والمعارف والقدرات. وليست هذه الأمور وقفاً على التعليم بمفهومه النظامي، وإنما يتسع مجالها الى التنشئة الاجتماعية، على مدى الحياة، وبجميع صفوفها، وفي المؤسسات الاجتماعية كافة: في الأسرة، وفي المعهد، وفي المعبد، وعن طريق وسائل الاعلام، والتنظيمات السياسية. وعليه، فإن التنشئة الأمثل ليست مجرد معاهد تعليم، وان التحق بها جميع المؤهلين وأنفق عليها طائل الأموال، كما تشهد بذلك تجربة البلدان العربية الأغنى. ان المحك هو ماهية التوجهات والمعارف والقدرات التي يزود نسق التربية أعضاء المجتمع بها.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة التشابك الوثيق بين محددات امكان العطاء. فصحة الجسد مع الاعتلال النفسي تؤهل للفساد. وصحة الجسد مع فساد التوجهات، ونقص المعارف، وقلة القدرات، وصفة لمجتمعات الاستهلاك مع تردي الانتاج. وهذه الحالة الأخيرة تصف، لدرجات متفاوتة، واقع البلدان العربية. فهدف الصحة الجسدية متفق عليه في كل المجتمعات عبر التاريخ، على المستويين الفردي والاجتماعي. كما قد أصبح سهل التحقيق نسبياً في العصر الحديث. ولكن التربية السليمة أمر أكثر تعقيداً، ودور المجتمع فيه أهم من دور الفرد بالمقارنة بالصحة. ولذلك، يتأثر نسق التربية بحالة التفكك، وعدم الكفاءة، التي تسود المجتمعات المتخلفة بدرجة أوضح من نسق الرعاية الصحية. كذلك تتفاوت طبيعة نسق التربية ووظيفته من نظام اجتماعي الى آخر. فلا يتصور مثلاً من نظام حكم قهري وغير عقلاني النزعة أن يسعى لأن يرسّخ نسق التربية للتفكير النقدي والعقلاني في أبناء المجتمع. أما الحالة المثال في مجال إمكان العطاء، فتتمثل في تضافر صحة النفس والجسد، مع نسق توجهات اجتماعية ايجابي، ومعارف متطورة، وقدرات راقية.

كذلك يتفاعل امكان العطاء مع التنظيم الاجتماعي بقوة. فجانب من التنظيم الاجتماعي يتصل مباشرة بمحدّدي الإمكان: الصحة والتربية، اذ كلاهما رهن بقيام مؤسسات اجتماعية كفء تعمل في هذين المجالين[٨]. ولكن لأحد مكونات التنظيم الاجتماعي أهمية فائقة في توجيه امكان العطاء الى تحقيق عطاء فعلي مرتفع. ونقصد بهذا المكون نسق الحوافز المجتمعي.

---

(٨) كذلك، يقتضي تحول الامكان الى عطاء فعلي، توافر مؤسسات اجتماعية كفؤة، تضمن عملية التحول هذه. وليس ادل على الأهمية الجوهرية للتنظيم الاجتماعي من الملحوظة الشائعة حول نجاح المهاجرين من العالم الثالث في المجتمعات المصنّعة.

وقبل أن نتطرق الى كنه نسق الحوافز المجتمعي، نود أن نشير الى وجود تفاعل جوهري بينه وبين محددات الامكان، بخاصة نسق التربية، وعلى وجه التحديد فيما يتصل بجانب التوجهات الاجتماعية.

وعندنا أن نسق الحوافز المجتمعي هو العامل الحاسم في كيفية تحول الامكان البشري الى عطاء فعلي. ويقوم مفهوم نسق الحوافز المجتمعي على افتراض عقلانية البشر. بمعنى ان الفرد في مجتمع ما يتلقى توجيهات من مجتمعه تحدد نمط تخصيص امكاناته في صنوف النشاط المجتمعي، وإن الفرد يستجيب لهذه التوجيهات، والا عدّ خارجاً عن المجتمع، بما يحمله ذلك الخروج من عواقب. وليست هذه العقلانية مطلقة. بمعنى ان الفرد لا يقوم في كل موقف سلوكي بحصر كل البدائل المتاحة للتصرف،وتقويمها ثم الاختيار بينها حسب مقتضيات نسق الحوافز المجتمعي، كما يتصوره. ولكن، خلافاً للتصورات الاقتصادية النيوكلاسيكية في هذا الصدد، فإن عقلانية الافراد تكون مقيدة بوصفات سلوك اجتماعية يتلقاها الفرد من المجتمع، ويتصرف في الأغلب، طبقاً لها بشكل تلقائي[٩]. وهذه نقطة التفاعل الجوهرية بين نسق الحوافز المجتمعي ونسق التربية. فعقلانية التصرف الفردي تكون في اطار الوصفات الاجتماعية الفاعلة على الفرد. ولما كانت هذه الوصفات تستقى أساساً من نسق التربية، فإن هذا النسق يكون مسؤولاً عن تلك الشريحة الأعلى في نسق الحوافز المجتمعي. أما في الشريحة الأدنى من نسق الحوافز المجتمعي، فإن التنظيم الاجتماعي، في حركته الفعلية، يبلور للأفراد في المجتمع مجموعة من الحوافز، الايجابية والسلبية، المادية والمعنوية، والتي تحدد بالتالي طبيعة مساهمتهم في صنوف النشاط الاجتماعي، ومن ثم العطاء الفعلي للبشر في المجتمع.

ولا ريب ان جانباً من نسق الحوافز المجتمعي هو أمر ذاتي، بمعنى ان تصور هذا النسق يختلف من فرد الى آخر حسب خصائصه الذاتية، شاملة مكانته الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، فإن الوزن النسبي للوصفات الاجتماعية التلقائية في محددات السلوك المجتمعي يتوقف على موضع الفرد في هيكل القوة في المجتمع ومدى قدراته العقلية. فالأضعف اجتماعياً، والأدنى حظاً من القدرة العقلية يزيد لديه الوزن النسبي للوصفات التلقائية.

وبديهي ان نسق الحوافز المجتمعي يتحدد، الى مدى بعيد، بخيارات الفئة الاجتماعية المهيمنة في مجتمع معين. ويتبدى ذلك في إحكام قبضتها على نسق التربية من جانب، وعلى مجريات الأمور في المجتمع، من جانب آخر، بما يحدد نسقاً من الحوافز الاجتماعية يتسق مع هدف اعادة انتاج سيطرتها على المجتمع[١٠]. ومن المهم في هذا الصدد التفرقة بين التوجيهات المعلنة من السلطة في جانب، وبين الحوافز الفعلية التي يستقيها الأفراد في المجتمع من مجمل الحركة الاجتماعية، في جانب آخر. انظر مثلاً في الدعوة «الرسمية» الى «الصحوة» ثم «النهضة» اللتين تقومان على العمل المخلص في مجال الانتاج في أكبر البلدان العربية، على حين يظهر للسواد

---

(٩) أنظر في مفهوم العقلانية المقيدة (Bounded Rationality):

P. Earl, *The Economic Imagination towards a Behavioural Analysis of Choice* (New York: M.E. Sharpe, Inc., 1983).

(١٠) والذي يزداد باطّراد في بلدان العالم الثالث عامة، وفي البلدان العربية خاصة. أنظر مثلاً في هيمنة الاعلام المدار من السلطة في البلدان العربية، وعلى المزايا المترتبة على الانخراط في هيكل القوة القائم، على اختلاف طبيعة النظم السياسية، في الاقطار العربية كافة.

الأعظم من الناس ان العمل المخلص قد لا يضمن اشباع الحاجات الأساسية، بينما يقترن التنعم المادي، بافراط، بالاستغلال وبالانضواء تحت السلطة الحاكمة، وبالقرب من النفوذ الأجنبي المتغلغل. وليس الحال مختلفاً، في الجوهر، في باقي البلدان العربية.

أما عن العطاء الفعلي فيمكن التفرقة بين مستويين له: يعبّر الأول عن مدى المشاركة في صنوف النشاط المجتمعي، بخاصة السياسي والاقتصادي، في مجالات اتخاذ القرار والادارة العامة لشؤون المجتمع، وفي الانتاج، وفي الاستمتاع بثمار الناتج. أما المستوى الثاني فيتعلق بقيمة الناتج المتحقق من المشاركة في النشاط المجتمعي. واتساقاً مع المنطلق النظري المقدم هنا، فإن قيمة الناتج يجب الا تقتصر على السلع والخدمات المنتجة مقومة نقداً كما هو الحال في نظم الحسابات القومية، وانما يجب أن تحدد على أساس قانون للقيمة مشتق من الغاية النهائية للمجتمع، أي مستوى الرفاه المادي والمعنوي. ومن المنطقي أن يكون لاشباع الحاجات الأساسية أولوية في نسق الغايات في مجتمعات لا توفر لأهلها الحد الأدنى من الحاجات الانسانية الأساسية. الا ان ذلك لا يعني اهدار قيم معنوية مهمة كالحرية والمساواة[١١]. لقد أصبح شعار الناس هو «الخبز مع الحرية»، مجّت الجماهير سياسات «الخبز قبل الحرية» حتى في توفير الخبز مع ضياع الحرية. كذلك بحث الجماهير سياسات «الخبز الوفير بدلاً من الحرية» في البلدان العربية الأغنى. والمؤكد ان سياسات «الخبز الوفير لأقلية» باتت هي الباعث الرئيسي لصراع اجتماعي عنيف في بلدان عربية عديدة.

ومما سبق يتضح، ان موضوعنا هنا ليس اقتصادياً بالمعنى التقاني الضيق، بل هو اجتماعي ـ سياسي بامتياز. هذه هي نقطة البدء، والمنتهى، في معالجة موضوع البشر والتنمية في الوطن العربي.

٢ ـ خصوصية الوطن العربي

تنطبق عناصر الاطار النظري الذي وصفنا أعلاه على الوطن العربي بوجه عام. وقد أكدنا ذلك في أكثر من موضع بإعطاء أمثلة على المفاهيم النظرية من الواقع العربي. ولكن هناك خصوصيات فارقة في حالة الوطن العربي يحسن بنا التعرض لها هنا.

فالوطن العربي رغم وحدته الثقافية والتاريخية، مجزأ الى كيانات رسمية عديدة، بعضها صغير لدرجة تثير التساؤل حول توافر مقومات الدولة فيه، كذلك تواجه الأقطار العربية كافة تحدي المشروع الصهيوني على الأرض العربية. والفهم الصحيح لهذا المشروع هو انه لا يقتصر على حدود فلسطين، وان اكتفى بهذه الرقعة من الأرض، ولو مرحلياً. وكل من أقطار الوطن العربي غير مؤهل وحده لخوض معركة التنمية من المنظور الحضاري الذي فصّلنا . والواقع ان المنظور الحضاري يوجب، بالتعريف، وحدة عملية التنمية في الوطن العربي. وقد أفاض كتّاب كثيرون في ضرورة قيام تضامن عربي قوي كشرط للانتصار في معركة دحر التخلّف والكفاح ضد المشروع الصهيوني، ونعدها معركة تاريخية واحدة، ونرى ان النصر في هذه المعركة رهن بتصاعد التضامن العربي نحو الوحدة الشاملة. دون هذا، لن يكون متاحاً لأي قطر عربي، منفرداً، الا قدراً من التحسن الهامشي في وضع التخلّف التابع للبلدان المصنعة، مع الاستكانة في ظل المشروع

---

(١١) انظر محاولة لصياغة نسق لغايات التنمية في: فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي».

الصهيوني الذي لا بد ستزداد هيمنته على مقدرات الوطن. بل قد تصير الأمور الى استباحة الكيان العربي الممزّق بواسطة أي مشروعات هيمنة أخرى ترى فيه ما أغرى الاستعمار والصهيونية بنا في المقام الأول: التخلف والتجزئة مع وجود موارد طبيعية مهمة، وسوق كبيرة متجانسة، وموقع استراتيجي. ولذلك، فإن أي معالجة لمسألة التنمية في الوطن العربي تضل الطريق إذا لم تضع البعد القومي في صدر الساحة.

وفي مجال العطاء البشري، فإن البعد القومي أوضح من أن يناقش. فأي تضامن عربي حق لا بد وأن يتضمن، على الصعيد الاقتصادي، حرية انتقال عناصر الانتاج بين أجزاء الوطن بهدف تعظيم العائد التنموي[١٢] على المستوى القومي، ويتأسس ذلك على تباين الموارد بين بلدان الوطن العربي من ناحية، وعلى تكامل هذه الموارد من ناحية أخرى. والعمل هو أهم هذه العناصر قاطبة كما أشرنا. وقد بيّنا في تحليل سابق ان الوطن العربي ليس غنياً، في الأجل الطويل، الا بالبشر، اذا أحسن توظيف طاقاتهم[١٣].

وقد شهد الوطن العربي منذ منتصف السبعينات حركة تبادل بشري واسعة تقوم مثالاً مهماً على ضرورة تحرك واسع لعنصر العمل في أي عملية تطوير اقتصادي، ولو محدودة، ولو كانت قاصرة على جزء فقط من الوطن. وسنعود الى تقويم سريع لهذه العملية الضخمة لانتقال العمالة لاحقاً. ولكن نكتفي هنا بالاشارة الى ان التضامن العربي في مجال تطوير العطاء البشري في اطار عملية تنمية حق، أمر بعيد المرمى عن الصورة التي تم بها انتقال العمالة في الماضي القريب.

ثانياً: أوضاع العطاء البشري في الوطن العربي

نسعى في هذا الموضوع إلى مناقشة أوضاع العطاء البشري في الوطن العربي. ولكن تواجهنا مشكلة قياس عويصة، نبدأ بعرضها.

١ ـ مسألة القياس

يستعصي قياس الانجاز في مجال العطاء البشري، طبقاً للاطار النظري الذي قدمناه فيما سبق، في حدود قواعد البيانات المتاحة. فكما هو الحال في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة، فإن المفاهيم السائدة، والبيانات التي تجمع عادة، قد نشأت في ظلال أطر نظرية طورت في البلدان الغربية المصنعة. وتصيغ هذه الأطر المفاهيم الاجتماعية، والبيانات الاحصائية، على نهج تقاني وظيفي قد يكون مناسباً للمجتمعات التي نشأت فيها، ولكنه لا يتسق مع أوضاع البلدان المتخلفة.

فعلى سبيل المثال، يقاس مدى انتشار التعليم تقليدياً بمؤشرات مثل نسبة الأميين في السكان، أو نسب الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة، واذا أردنا قياس نوعية التعليم، فالمؤشرات المعتادة هي عدد الطلبة للمدرّس في المراحل التعليمية المختلفة، ونصيب الطالب من الانفاق على التعليم، وما شابهها. وباستبعاد مسألة توافر البيانات مؤقتاً، نلاحظ ان الأساس

---

(١٢) الذي لا يقتصر طبقاً لمفهومنا للتنمية على العائد المالي أو حتى الاقتصادي البحت.

(١٣) نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

المنطقي المفترض لكي تكون هذه معبّرة عن كمّ وكيف التعليم غير قائم في بلدان العالم الثالث، على الأقل لدرجة صحته نفسها في المجتمعات المصنعة. فمن يتخرج من برنامج لمحو الأمية، أو من المرحلة الأولى من التعليم، في مجتمع مصنّع، يمكن أن يفترض، بدرجة عالية من الثقة، انه قادر على القراءة والكتابة والحساب. ولكن أين هذا من الحال في بلدان عربية ونحن نعرف ان حتى انهاء المرحلة الأولى من التعليم قد لا يعني هذا الانجاز بالضرورة. أما والحال كذلك، فكيف تعتبر احصاءات الأمية في أحد البلدان العربية التي تعد من أنهى أربع سنوات فقط من المرحلة الابتدائية غير أمي؟ كذلك، فإن استخدام مؤشر الاستيعاب يقوم على ان قيد الطالب بالمدرسة يضمن انه قد استفاد في النهاية، وحصل على التوجهات والمعارف والقدرات المفترض أن توصلها له المرحلة الدراسية التي التحق بها. ومرة أخرى نجد ان هذا الافتراض وان كان مقبولاً في المجتمعات المتقدمة، الا انه ليس صحيحاً بالضرورة في بلدان متخلفة. وكذلك الأمر فيما يتعلق بنصيب الطالب من الانفاق أو عدد الطلبة للمدرّس.

مشكلة هذه المؤشرات التقليدية لكمّ ونوع التعليم انها تقيس متغيرات وسيطة، ليست هي المتغيرات النهائية التي نود قياسها لتحديد مخرجات نسق التربية. هذه المتغيرات النهائية تتعلق بالتوجهات والمعارف والقدرات التي يستقيها أفراد المجتمع، على اختلاف صنوفهم، من نسق التربية. ولكي تصح قياسات المتغيرات الوسيطة، كمؤشرات للمتغيرات النهائية التي نريد، فلا بد من تحقق افتراضات تنقلنا، منطقياً، من مستوى المتغيرات الوسيطة الى تلك النهائية. الا ان تحقق هذه الافتراضات أمر غير وارد بالضرورة في المجتمعات المتخلفة.

والوصول الى قياسات صحيحة لمخرجات نسق التربية طبقاً لإطارنا النظري أمر صعب، وان لم يكن مستحيلاً. ويمكن أن يتيسر أمر القياس على هذا المنحى بقيام دراسات تجريبية، تؤدي الى تكوين مؤشرات أصدق تعبيراً عن المساهمة الفعلية لنسق التربية في إمكان العطاء البشري في البلدان العربية. على وجه التحديد يجب أن تستهدف هذه الدراسات تحديد التوجهات والمعارف والقدرات التي يحملها خريجو المراحل التعليمية المختلفة، والتي يحملها باقي المواطنين، في المجتمعات العربية. وتقديرنا ان مثل هذه الدراسات، ان قامت، ستغيّر كثيراً من نظرتنا الى الانجاز التعليمي، محل الفخر، في العقود الثلاثة الماضية.

خلاصة القول اذاً هي، ان المؤشرات التقليدية للتعليم تقصر، بسبب بنيتها، عن قياس انجاز نسق التربية في البلدان العربية حسب مقتضيات الاطار النظري المقدّم هنا.

ولعل الحال أفضل قليلاً بالنسبة الى قياس الحالة الصحية في المجتمع، اذ توجد لدينا مؤشرات جيدة لمستوى الصحة الجسدية، كتوقع الحياة عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال الرضع، بل ان هذه المؤشرات من الجودة بحيث تعتمد أحياناً كمؤشرات على مستوى التقدم الاجتماعي - الاقتصادي بصفة عامة. ويرجع الوضع الأفضل نسبياً في قياس مستوى الصحة الجسدية الى القيمة السامية للحفاظ على الحياة في كل أطوار الحضارة البشرية من جانب، والى دقة تعريف حدث الوفاة من جانب آخر. ولكن لا يعني هذا ان قياس الصحة، كما عرّفناها شاملة الصحة النفسية، أمر ممكن في حدود أساليب القياس، والبيانات الحالية. وهكذا، نجد اننا سنضطر في مجال الصحة أيضاً أن نرضى بقياسات جزئية. وعزاؤنا هنا ان القياس الجزئي جيد بمعنى انه يقيس المتغير المقصود بدقة اذا توافرت البيانات السليمة.

هذا عن قياس محددات امكان العطاء. أما بالنسبة الى قياس العطاء الفعلي، فليس أمامنا الا اللجوء الى القياسات القائمة على مفاهيم قوة العمل والحسابات القومية، على قصورها الذي بات معروفاً. فيمكن أن نأخذ معدل المشاركة الخام[١٤] كمؤشر ضعيف على المشاركة في المجال الاقتصادي. ويغيب عنا تماماً في هذه الحالة بُعد المشاركة السياسية بالمعنى الواسع[١٥].

كذلك بمقدورنا أن نتخذ نصيب الفرد في قوة العمل من الناتج الاجمالي، مقوماً طبقاً لأسلوب الحسابات القومية، كمؤشر تقريبي على الناتج الاقتصادي. وبذلك يكون قياسنا الكمي لقيمة الناتج الاقتصادي مبتسراً هو الآخر، نظراً الى قصور الحسابات القومية في التعبير عن الناتج الاقتصادي، بخاصة في نطاق المقارنات الدولية. ويمكن التحسين على ما نقترحه هنا بصورة هامشية، كأن نأخذ في الاعتبار مثلاً تركيب الناتج القومي أو ما شابه ذلك من تطوير لحساسية القياس، ولكن في حدود الحسابات القومية. وقد أدخلنا فعلاً تعديلاً بسيطاً، وان كان مهماً في حالتنا، يتمثل في استبعاد قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية من قيمة الناتج الاجمالي، لكي نصل الى قياس أفضل قليلاً لمساهمة العمل في الناتج الاقتصادي. ومع ذلك يبقى قياسنا لقيمة الناتج، بوجه عام، في حدود البيانات المتاحة، غاية في القصور. ويبقى ان قياساً أفضل جوهرياً للعطاء الفعلي للبشر يقتضي تطوير أساليب قياس جديدة، وقواعد بيانات مقابلة.

الا ان معضل القياس الأكبر في محاولة تطبيق الاطار النظري المقدّم هنا يتعلق بنسق الحوافز المجتمعي. فقد يمكن، بقدر من الابداع، تطوير مؤشرات قاصرة لبعض جوانب من نسق الحوافز المجتمعي[١٦]. ولكن التوصل إلى قياسات جيدة في هذا المجال يتطلب ابداعاً منهجياً صعباً، وحتماً سيتطلب بيانات لا تتوافر الا من خلال دراسات مسحية تجريبية. وهذه مهام مطلوبة، ولكنها تقع خارج نطاق دراسة كهذه. ولذلك، لن يبقى لنا هنا الا تقديم تقويم نوعي، وانطباعي عن هذه الحلقة المهمة في تحليل عطاء البشر في الوطن العربي.

وبناء على ما سبق، فسنقدم فيما يلي تقويماً كمياً لبعض أبعاد العطاء البشري في بلدان الوطن العربي خلال ربع القرن المنصرم. عالمين انه يقصر بمراحل عن تقويم وافٍ للعطاء البشري، طبقاً لاطارنا النظري، حسب ما أسلفنا في المناقشة أعلاه. ونود الاشارة هنا الى ان البيانات المتاحة في البلدان العربية، بخاصة تلك الأقل سكاناً، لا تفي بمقتضيات هذا التقويم الكمي المبتسر[١٧]. ولذا، نلي ذلك التقويم الكمي بتقويم نوعي عن جوانب العطاء البشري التي لم نتطرق لها كمياً.

٢ ـ قياس كمي لبعض جوانب العطاء البشري في البلدان العربية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)

نورد بالملحق الاحصائي توصيفاً لبعض جوانب العطاء البشري التي أمكن توفير بيانات عنها

---

(١٤) يساوي قوة العمل منسوبة الى جملة السكان.

(١٥) أنظر محاولة لتطوير مؤشر للتغير في مستوى المشاركة السياسية، في: المصدر نفسه.

(١٦) كأن نقارن مستوى الاجر في قطاعات سوق العمل المختلفة (حكومي/ عام/ مختلط/ خاص/ اجنبي) في بلد كمصر، ونسعى لقرنه بمتطلبات الاستخدام في هذه القطاعات، ومغزى ذلك بالنسبة الى الموقع الاجتماعي للعاملين في هذه القطاعات.

(١٧) ومن المؤسف ان غالبية البيانات مأخوذة من مصادر دولية، وان كثيراً منها ليس إلّا تقديرات.

للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥) في البلدان العربية. ولا تتضمن الجداول بعض البلدان العربية الأقل سكاناً، نظراً الى عدم توافر بيانات تذكر عنها في المصادر التي اعتمدنا علينا. وحتى البلدان المتضمنة في الجداول، فإن بياناتها ليست مكتملة في المصادر، مما ألجأنا الى افتراض قيم مناسبة، في تقديرنا، للمعالم الناقصة. وفي النهاية، نعلم ان بعض البيانات المتاحة في المصادر، هي الأخرى، ليست الا تقديرات بأسلوب أو بآخر. ومغزى هذه الملاحظات هو التحفظ على الاستنتاجات المستخلصة من هذه البيانات نتيجة لضعف قواعد البيانات الاحصائية في البلدان العربية. وفي معرض مقارنة الانجاز على مؤشرات العطاء البشري بين البلدان العربية، استخدمنا مقياساً للانجاز التنموي يصلح للمقارنة عبر مؤشرات وبلدان مختلفة تتفاوت في نقاط البدء، والنمط الزمني للتطور، في مجالات الانماء التي تقيس مؤشرات التقدم فيها[١٨]. ويحوي الجدول رقم (٥) قياسات الانجاز المستخلصة من البيانات المتضمنة في الجداول (١ ـ ٤).

وقد اخترنا توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر عام على الصحة الجسدية. وتدل البيانات المتاحة على ان البلدان العربية قد حققت انجازات جيدة في هذا المضمار عبر ربع القرن محل الدراسة. ولقد تميزت الامارات العربية المتحدة ثم السعودية بانجاز مرتفع في اطالة توقّع الحياة. ولكن نظراً الى أن توقّع الحياة ما زال منخفضاً في عدد من البلدان العربية، فإن متوسط توقع الحياة في الوطن العربي في عام ١٩٨٥ كان أقل من متوسط توقّع الحياة في الاقتصادات منخفضة الدخل، تبعاً لتصنيف البنك الدولي، بحوالى العامين (٥٨، ٦٠ عاماً على الترتيب). وعلاوة على ذلك، فإن قيم توقّع الحياة تتفاوت بين البلدان العربية في مدى واسع، من قرابة ٧٠ عاماً في الكويت والامارات العربية المتحدة الى حوالى ٤٥ عاماً في البلدان العربية الأقل نمواً التي تتوافر عنها بيانات (اليمنان والصومال وموريتانيا). وهذا المستوى الأخير من التدني بدرجة حتى انه لا يزيد كثيراً عن متوسط توقع الحياة في الاقتصادات منخفضة الدخل في عام ١٩٦٠، ويقترب من أدنى القيم المشاهدة في العالم كله في منتصف الثمانينات. ولما كانت قيم توقع الحياة في الكويت والامارات العربية المتحدة لا تقل كثيراً عن أعلى القيم المشاهدة في العالم في عام ١٩٨٥، فإنه يمكن القول إن التفاوت القائم بين البلدان العربية، على هذا المؤشر المهم، يقارب في مداه التباين المتحقق بين أشد بلدان العالم تخلفاً وأكثرها تقدماً. واذا أخذنا في الاعتبار ما أشرنا اليه قبلاً من أن توقع الحياة يعبّر بحساسية عن التقدم الاجتماعي ـ والاقتصادي بوجه عام، فإن التباين الموصوف يصف احدى سمات الوطن العربي البارزة، وهي التفاوت الشديد بين أقطاره في أكثر من جانب من جوانب الرفاه الاجتماعي.

وللتعبير عن أوضاع التعليم النظامي في البلدان العربية، اخذنا نسب القيد في المرحلتين الأولى والثانية[١٩]، مفرّقين في المرحلة الأولى بين الذكور والاناث، وقد تفاوتت البلدان العربية بشدة في مدى زيادة استيعاب الذكور في مدارس المرحلة الاولى عبر الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥). وبرزت في

---

(١٨) المقياس المستخدم لقياس الانجاز عبر الفترة الزمنية (ت٠، ت١) هو:

ق = (س١ ـ س*)/√(س ع ـ س*). (س* ـ س٠) حيث س١، س* هما قيمتا المؤشر س عند نقطتي الزمن ت١، ت. على الترتيب، س ع، س٠ هما الحدان الاعلى والادنى لقيمة المؤشر. انظر في تصميم المقياس وتطبيقه: نادر فرجاني، «تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥: محاولة لقياس الانجاز والتصنيف،» في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **انماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥**، ٢ ج (الكويت: المعهد، ١٩٨٠).

(١٩) تشمل كل مرحلة ستة صفوف تعليمية.

هذا المجال اليمنان، ثم الامارات العربية المتحدة وعُمان والسعودية على الترتيب[٢٠]. كذلك تباينت نسب قيد الذكور في المرحلة الأولى من التعليم في منتصف الثمانينات بين ٣٢ بالمائة فقط في الصومال، إلى الاستيعاب الكامل في عدد من البلدان العربية. ونتيجة لذلك التفاوت، فلم تصل نسبة قيد الذكور في هذه المرحلة التعليمية إلى مستوى الاستيعاب الكامل الذي تحقق في الاقتصادات منخفضة الدخل في المتوسط.

ولكن تعليم الاناث مؤشر أكثر حساسية من تعليم الذكور لمساهمة التعليم النظامي في تطوير امكان العطاء البشري. وعلى الرغم من انجازات نسبية اعلى بوجه عام من حالة الذكور، وتفوقت فيها بوجه خاص اليمن العربية ثم الامارات العربية المتحدة وعُمان والسعودية، الا ان التعليم الأساسي للإناث في الوطن العربي قد قصر بشكل خطير عن مستوى الاستيعاب الكامل. فلم يزد متوسط نسبة قيد الاناث في المرحلة الاولى من التعليم في عام ١٩٨٤ عن ٧٠ بالمائة، وتقل هذه القيمة عن المتوسط الخاص بالاقتصادات المنخفضة الدخل والذي بلغ ٨٤ بالمائة. وكما يتوقع، فقد كان التفاوت بين البلدان العربية على هذا المؤشر أعلى من حالة الذكور، من ١٨ بالمائة في الصومال إلى الاستيعاب الكامل في قلة من الأقطار العربية.

وتعني هذه القياسات ان المرحلة الاولى من التعليم النظامي في البلدان العربية قد قصرت بوجه عام عن استيعاب الافواج الجديدة من المواطنين العرب مع تحيّز واضح ضد الاناث. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فإن هذا المستوى من الاستيعاب يقل حتى عن متوسط ما حققته الدول الاكثر تخلفاً، بمعيار الدخل، في العالم كله. وعلى ذلك، فإنه بهذا المعيار الكمي المحدود المغزى، فإن بلدان الوطن العربي، رغم انجازاتها السابقة، ما زالت عاجزة عن تقديم الحد الادنى من التعليم لاجيالها القادمة، وهي في ذلك متخلفة نسبياً بالمقارنة بالدول الاقل تقدماً في العالم. أما اذا ادخلنا في الاعتبار نوعية التعليم الابتدائي، او مدى كفاية ست سنوات من التعليم لاكساب النشء المعارف والقدرات المطلوبة للعصر الذي نعيشه، فإن المصاب يصبح افدح.

اما اذا انتقلنا الى المرحلة الثانية من التعليم، فنجد انجازاً نسبياً اعلى، في المتوسط، من المرحلة الاولى، عبر الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥) تميزت فيه اليمن العربية وموريتانيا ثم الامارات العربية المتحدة فالسعودية وعُمان. ولهذا، فإن الوضع النسبي للوطن العربي عامة كان أفضل في هذه المرحلة عن المرحلة الاولى، في منتصف الثمانينات. اذ ارتفع متوسط نسبة القيد في البلدان العربية (٤٢ بالمائة) عن نظيره في الاقتصادات منخفضة الدخل، وان ظل اقل من متوسط الاقتصادات متوسطة الدخل (٤٧ بالمائة)، واقل بكثير من مثيله في اقتصادات السوق الصناعية (٩٠ بالمائة). الا ان التفاوت النسبي بين البلدان العربية في مدى استيعاب الاجيال الجديدة في المرحلة الثانية من التعليم كان أشد من المرحلة الاولى. اذ تراوحت نسبة القيد بين ١٠ بالمائة في اليمن العربية وقرابة ٨٠ بالمائة في الكويت والاردن. وهذا امر طبيعي، اذ تزيد تكلفة التعليم في المرحلة الثانية، مالياً واجتماعياً، عن المرحلة الاولى. ويبقى ان بيانات الاستيعاب في المرحلة الثانية من التعليم، تؤكد الاستخلاصين الاساسيين عن مساهمة التعليم النظامي في امكان العطاء البشري في البلدان العربية: قصور نظام التعليم عن تزويد الاجيال الجديدة بالمعارف والقدرات، والتفاوت الشديد بين الاقطار العربية في هذا الصدد.

---

(٢٠) تزيد بعض نسب القيد عن ١٠٠ بالمائة عندما يضم النظام التعليمي في مرحلة معينة طلبة خارج فئة السن النموذجية للمرحلة، ولذلك اسباب متعددة منها السعي الى الاستيعاب الكامل دون التقيد بشرط السن. وفي هذا تفسير لانخفاض نسبة القيد في الكويت عبر فترة الدراسة.

وقد أشرنا عند عرضنا لمسألة القياس، ان معدل المشاركة الخام مؤشر ضعيف للمشاركة في النشاط الاقتصادي[٢١]. والواقع ان لهذا المؤشر عيوباً اضافية في حالة البلدان التي تتعرض، بدرجة واضحة، لهجرة العمالة، اذ يمكن في هذه الحالة ان تختلف قيمة المعدل نتيجة لتغير حجم العمالة المهاجرة او تركيبها. ويظهر ذلك، في اتجاهين متناقضين، في حالتي الكويت والامارات العربية المتحدة، كما يظهر أيضاً في حالة اليمن العربية مثلاً، عبر الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥). ولكن الملاحظة العامة على معدلات المشاركة الخام في البلدان العربية هي انخفاضها بشكل عام، ومن دون تفاوتات ضخمة بين البلدان العربية. ويمكن القول إنه كان هناك ميل الى تناقص معدل المشاركة في الاقطار العربية عن الفترة محل الدراسة. ويرجع ذلك جزئياً الى ازدياد فترة التوزيع العمري لسكان البلدان العربية بوجه عام من ناحية، والى زيادة الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة، بخاصة الثانية وما بعدها. ولكن، في حدود ما يمكن استقاؤه من هذا المؤشر، فإن قيمته في البلدان العربية اقل من مقتضيات مساهمة واسعة للبشر في النشاط الاقتصادي المنظم.

ونذكر بأن حماسنا لم يكن عالياً لمؤشر قيمة الناتج الاقتصادي المتمثل في الناتج الاجمالي للفرد من قوة العمل. وتدل البيانات على انجاز نسبي هائل في البلدان العربية المنتجة للنفط على نطاق واسع، وبرزت في هذا المضمار الامارات العربية المتحدة والسعودية وليبيا وعُمان (بدأت الكويت من مستوى مرتفع في عام ١٩٦٠). وترتب على هذا ان تبلورت، في عام ١٩٨٥، قسمة الوطن العربي بين البلدان المنتجة للنفط على نطاق واسع وقليلة السكان نسبياً على طرف، والبلدان كثيفة السكان او غير المنتجة للنفط على طرف مقابل، وتقع بينهما البلدان النفطية ذات الحجم السكاني المتوسط. ويفوق التفاوت بين البلدان العربية على هذا المؤشر في منتصف الثمانينات المائة مثلاً. اما اذا نظرنا الى الموقع النسبي للوطن العربي عامة، لوجدنا ان متوسط الناتج الاجمالي للفرد في قوة العمل قد تجاوز نظيره في الاقتصادات متوسطة الدخل، وان كان ما زال اقل بكثير من المتوسط المقابل لاقتصادات السوق الصناعية.

وهنا يجدر بنا ان نلاحظ، ان الموقف النسبي للبلدان العربية عامة على هذا المؤشر النقدي للعطاء البشري يختلف عمّا توصلنا اليه في حالة مؤشرات الصحة والتعليم، أو ما يسمى بالمؤشرات الحقيقية للتقدّم. فبينما كانت البلدان العربية، في المتوسط، افضل حالاً من الاقتصادات متوسطة الدخل على المقياس النقدي، كان وضعها ادنى من الاقتصادات منخفضة الدخل على غالبية المقاييس الحقيقية التي اعتبرناها[٢٢]. وهذه سمة جوهرية للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للبلدان العربية في الحقبة الحالية، حيث تطغى المظاهر المادية على الركائز الاساسية للتقدم.

٣ ـ تقويم نوعي للعطاء البشري في البلدان العربية

نستهدف من معالجة هذا الموضوع، تأكيد اهمية جوانب العطاء البشري التي استعصت على القياس الكمي، في هذه الدراسة، ولو على نحو تقريبي. وفي هذا المسعى سنغامر بتقديم تقويم انطباعي لبعض هذه الجوانب من منطلق الاطار النظري الذي بدأنا به. ورغم عيوب الانطباعية، فإنها من قبيل اضعف الايمان عندما تحتم اهمية موضوع ما التطرق اليه. لكن ندعو القارىء الى

---

(٢١) أحد أهم الاسباب لذلك هو اقتصار مفهوم قوة العمل، عادة، على النشاط الاقتصادي المنظم.

(٢٢) يعود هذا التفاوت في المقام الاول، الى القيم المرتفعة للمؤشر في البلدان العربية المنتجة للنفط على نطاق واسع.

التحفظ على ما نسوقه هنا، والتعامل معه نقدياً. وقد بذلنا جهداً في الصياغة حتى تتواءم مع الطبيعة الذاتية للمقولات المقدمة. وعلى سبيل التحفظ ايضاً، لم نتوسع في اي نقطة، وانما اكتفينا برؤوس موضوعات وامثلة، راجين ان تمحص هذه المقولات علمياً في اعمال مقبلة.

ما زال أمام الوطن العربي مجال رحب في تحسين الصحة الجسدية لابنائه. ولكن ماذا عن الصحة النفسية؟ هذا امر مغمور في الوطن العربي. فالاعتلال النفسي ما زال ينظر اليه باستنكار او استهزاء، ولكن لنتفكر مثلاً في احوال سواد الشباب، حملة لواء المستقبل، في الوطن العربي. هم في تقديرنا بين فصيل، ضئيل، افسده الترف الزائد، وغير المسؤول، في اجزاء الوطن التي مسّها الثراء الريعي، سواء في البلدان النفطية، أم داخل الشرائح المحدودة «المحظوظة» من المجتمعات العربية غير النفطية، وفصيل آخر، بالغ الاتساع، يرزح تحت وطأة الاحباط الناجم عن ضيق فرص الحياة الطبيعية، من عمل مجز وحياة عائلية مريحة. ورغم انه لا تتوافر لنا قياسات عن الصحة النفسية لهذا القطاع الاهم من المواطنين العرب، او غيره، فهل نخطىء كثيراً اذا توقعنا انها لا بد وان تكون شديدة الاعتلال؟

ورغم ما دلت عليه المؤشرات المتضمنة في الفقرة السابقة من انجاز كبير في الكمّ التعليمي، داخل حدود التعليم النظامي، في البلدان العربية، الا اننا لم نبلغ المدى في هذا الصدد. كذلك ندعي ان نظرة فاحصة لنوعية المنتج من أنساق التعليم النظامي تلقي ظلالاً قاتمة على هذا الانجاز الكمي. فالشكوى ماسة من قصور توجهات ومعارف وقدرات خريجي المراحل التعليمية المختلفة عما يتوقع. وان حشيت الأدمغة بمعارف ما، سرعان ما تتبخر في الوقت نفسه، فإن القدرة على التعلّم الذاتي والابتكار تكاد تكون منعدمة. واذا ما قابلنا مخرجات التعليم باحتياجات النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي، على اختلاله، لوجدنا تبايناً شديداً بين الجانبين ادى الى اختلاط الندرة والوفرة كمظاهر اختلال لاسواق العمل العربية. وعلى مرّ سنوات طوال، فإن انساق التعليم المختلفة قد عجزت عن حل مشكلة الكفاءات الفنية الوسيطة. اما اذا قارنا توجهات ومعارف وقدرات خريجي التعليم النظامي في البلدان العربية بنظائرهم في البلدان المصنّعة، أو بمقتضيات تنمية جادة، فإن البون بين الواقع والمرتجى يصبح شاسعاً[٢٣].

واذا انتقلنا الى نسق التربية بالمعنى الواسع الذي بدأنا به، فإن القصور في تطوير الطاقات الكامنة في البشر يصبح افدح. فالتعليم المستمر على مدى الحياة، كما هو قائم في البلدان الاسكندنافية مثلاً، امر غير وارد في عموم الوطن العربي. ووسائل الاعلام في البلدان العربية، وجلها حكومي او مراقب حكومياً، بدلاً من ان تزيد من معارف المواطنين وتقوي الحس النقدي والابداعي بينهم، فإنها تميل لان تتفنن في تسطيح المعارف، وتزييف الوعي، والهاء المواطنين بما يحقق المصالح قصيرة الاجل، وضيقة الافق، للسلط الحاكمة. أما الاعلام المعارض فهو غاية في الضعف، ناهيك عن قصوره.

أما عن المشاركة فحدث ولا حرج. على الصعيد الاقتصادي، نجد ان اقصى مدى متاح للمشاركة الآن يتمثل في فرصة العمل، ان وجدت. ففي اطار التحول نحو دور اكبر للقطاع الخاص في الاقتصادات العربية، حتى تلك التي ما زالت تحمل لافتة «الاشتراكية»، يتم التنازل عن اوجه

---

(٢٣) بالطبع لا يقع عبء هذا القصور على النسق التعليمي، بالمعنى المؤسسي، وحده. فنحن هنا نناقش نسق التربية كنسق اجتماعي يتأثر بالحركة العامة للمجتمع في المجالات المختلفة.

مشاركة العاملين في تسيير الوحدات الانتاجية[٢٤]. ولا نتصور ان نظم الحكم العربية تعاني من سوءة فاضحة قدر إهدارها للمشاركة السياسية. فرأس الحكم في بعض بلدان عربية محصور في اسرة او عشيرة، وفي بلدان اخرى في تحالف عسكري ـ عشائري او عسكري ـ مصالحي، وان جهدت بعض الانظمة في اضفاء صبغة ديمقراطية باهتة على واقع قهر منظم وشديد المراس. وحتى أشكال المشاركة الاستشارية، وجماعات الضغط المختلفة، فهي ما برحت تتلقى ضربات متتالية، وتخضع اكثر للتأميم من قبل السلطة.

وعلى حين يقصر الناتج الاجتماعي في البلدان العربية عامة عن الوفاء بالحاجات الاساسية للعرب، الا ان التأمل في كيفية اشباع الحاجات الاساسية، على المستوى المتدني المشاهد، وفي طبيعة الناتج، يثير شجون كثيرة. فغالبية البلدان العربية لا تستطيع الابقاء على مستوى المعيشة القائم بها الآن، لو انقطع الحبل السري الذي يربطها بخارج الوطن العربي. وباستثناءات محدودة، فإن اغنى البلدان العربية تعتمد على خارج الوطن اعتماداً شبه كلّي للوفاء بأغراض الاستهلاك، والحياة عامة فيها. وهناك بلدان عربية كثيفة السكان تعتمد على الخارج في اشباع غالبية احتياجات سكانها من الغذاء الاساسي. ولا يقتصر الامر على هذا الحد. اذ لولا المعونات والقروض الاجنبية، وغرمها جليّ، لما تمكنت هذه البلدان من تمويل شراء هذه الاساسيات، اما في مجال الانتاج الصناعي، حيث تقوم صناعات محدودة النطاق في بعض البلدان العربية، فإن تنافسية السلع المنتجة تترك مجالاً كبيراً للتحسين من حيث الجودة والتكلفة، مما يؤدي الى اغراق الاسواق العربية بالمنتوجات الاجنبية اذا فتحت لها الابواب.

ونرى ان انساق الحوافز المجتمعية في البلدان العربية تنحى لتوجيه الناس بما لا يتسق مع متطلبات التنمية. ويمكن لنا ان نلخص جوهر نسق الحوافز المجتمعي في ثلاث ثنائيات تضاد كالتالي:

- الجماعة في مقابل الفرد.
- المعرفة في مقابل المظهر المادي.
- العمل في مقابل الحظوة (من مصدري القوة: السلطة والمال).

ويشكل تفاعل الطرف الاول من الثنائيات الثلاث جوهر نسق حوافز ايجابي، محقق للتنمية، على حين تتضافر الاطراف الثانية في تكوين نسق حوافز سلبي، معمق للتخلف. وتقديرنا ان نسق الحوافز المجتمعي في البلدان العربية يميل الى التكوين الأخير، بدرجة أو بأخرى.

ويتفاوت شكل مكونات نسق الحوافز من مجتمع عربي الى آخر، حسب تكوينه الاجتماعي ـ السياسي. ففي مجتمع ما، تعني الحظوة السياسية القرب من العائلة الحاكمة، وفي آخر تفيد الالتصاق بحزب سياسي ما، أياً كانت شكليته. كذلك تتباين ألوان المظهر المادي حسب المتاح في المجتمع من امكانات الاستهلاك والاقتناء. ولا شك أيضاً ان مزيج الاقطاب السالبة من الثنائيات الثلاث، والمكون لنسق الحوافز المجتمعي يتباين من قطر عربي الى آخر.

ونجد لزاماً التأكيد على ان تقديرنا لغلبة الاقطاب السالبة لهذه الثنائيات الثلاث في البلدان

---

(٢٤) لا يعني هذا الدفاع المطلق عن القطاع العام، أو الموافقة على الصور التي كانت قائمة لمشاركة العاملين في الادارة، في البلدان العربية، والتي شارك في افسادها طبيعة النظم الحاكمة ذاتها. ولكن ما نريد توثيقه هنا هو الاتجاه نحو إلغاء المشاركة، بدلاً من تصحيح مسارها.

العربية لا يعني على الاطلاق الغياب المطلق للاقطاب الموجبة. فهي ولا شك قائمة، وهناك باستمرار حالة تناقض وتوتر بين عناصر التشكيلة الاجتماعية المفرزة للاقطاب السالبة، وتلك المؤازرة للاقطاب الموجبة. فقط نحسب ان المحصلة الحالية لهذا التناقض تميل الى الاقطاب السالبة.

ولنضرب مثالاً على ما نقول، نعود مرة اخرى الى موضوعنا الاثير: الشباب في الوطن العربي. نعلم ان البلدان العربية النفطية تعاني من حرج الاعتماد على العمالة الوافدة[٢٥]، وبوجه خاص في مجال المهارات الفنية والمهنية. ولكن أنّى لنا ان نتوقع ان يقبل الشباب في هذه البلدان على مران طويل وشاق في دراسة الطب مثلاً، على حين يوفر المجتمع فرصاً سهلة للثراء في مجالات اخرى، كما ان المجتمع نفسه يقوّم الفرد، الى حد بعيد، حسب درجة ثراؤه المادي، بينما لا يقدم ثواباً، مادياً أو معنوياً، مرتفعاً على العمل في حد ذاته، ناهيك عن العمل اليدوي. ولذلك، بالطبع، لا نتوقع ان يتلهف الشباب في هذه البلدان على دراسة الطب. ويصل الامر الى حد السخف، اذا تساءلنا لماذا لا يقبل الشباب هناك على تعلم مهن فنية كميكانيكا السيارات او التركيبات الكهربائية.

وفي بلد كمصر، بأمس الحاجة الى زيادة الانتاج، ليس وصولاً الى التنمية، ولكن دفاعاً عن البقاء الكريم، لنتصور حال شاب من عامة الناس، يتخرج من الجامعة بعد سنوات طوال من المعاناة فلا يجد فرصة عمل الا بعد انتظار سنين، وان وجدها فبأجر لا يكفي سد الرمق، اما الزواج او الحصول على سكن خاص فهذه امور يتعين عليه ان ينساها اذا سلك الطرق الطبيعية. وفي الوقت نفسه، يرى هذا الشاب ان اقرانه من ذوي الحظوة، وهم قلائل، توفر لهم الوظائف المجزية احياناً بمجرد تخرّجهم، ويوفر لهم اهلوهم السكن ومستلزمات الزواج، بل أحياناً السيارة الخاصة. كذلك يعاين الشاب نفسه مظاهر سافرة للثراء الفاحش لا تتحقق الا باستغلال الناس، وبتوظيف نفوذ المال والسلطة، دون ان يقتصّ منها المجتمع حقاً. هل نتوقع من مثل هذا الشاب ان ينصرف للعمل بهمة وتفانٍ، كما تطلب منه شعارات القيادة السياسية؟

مرة اخرى، لا نقول انه لا توجد مكونات في التشكيلة الاجتماعية العربية تفرز عناصر موجبة في نسق الحوافز المجتمعي، ولكن ضغط القوى الاجتماعية المعززة للحوافز السالبة اصبح من القوة بحيث نخشى ان يكتسح الساحة. ولا يبقى امام من لا يقبل هذا التوجه الا ان يقاومه بعنف، حيث لا توفر البلدان العربية قنوات سليمة وكفوءة للتغيير الاجتماعي الهيكلي. كما ان تيار المكونات السالبة لنسق الحوافز المجتمعي يغذي ذاته، ويتقدم بلا هوادة اذا لم يلق مقاومة. واذا اكتسح هذا التيار الساحة فعلاً، فلا يبقى من امل في خلاص الا بصراع اجتماعي عنيف نجد له مقدمات واضحة في كثير من البلدان العربية.

٤ ـ حول انتقال العمالة في الوطن العربي[٢٦]

شهدت رقعة الوطن العربي تاريخياً حركة حرة للبشر قيدت تدريجياً بانتشار الدول القطرية.

---

(٢٥) في المنظور التنموي القومي، لا ينبغي ان يكون هناك ضرر في الاعتماد على عاملين عرب في جزء ما من الوطن الكبير. ولكن انتقال العمالة في الوطن العربي، كما نشهده حالياً لا يكيف هكذا. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان قسماً كبيراً، ومتعاظماً، من العمالة الوافدة في الاقطار العربية هو من غير العرب، بما يحمله ذلك من مثالب.

(٢٦) أنظر مناقشة شاملة، ولكن موجزة للموضوع في: نادر فرجاني، **رحّل في ارض العرب**، سلسلة الثقافة القومية، ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

ولذلك لم يكن هناك، حتى مطلع السبعينات، الا تيارات محدودة لانتقال العمالة تجاه البلدان العربية النفطية، من العرب وغيرهم، وعلى حين قام تيار مهم للهجرة الى فرنسا من بلدان المغرب العربي. ولكن توظيف العائدات النفطية التي تضخمت بشدة في منتصف السبعينات، ادى الى قيام طلب كبير على ايدٍ عاملة، من كل مستويات المهنة والمهارة، استقدمت من بلدان عربية وأخرى اجنبية. فإضافة الى التيارين التقليديين من العمالة الاجنبية، آسيويين غير مهرة من شبه القارة الهندية في الاساس، وفئة قليلة من الكفاءات العالية من البلدان الغربية المصنعة، ظهر، وتعاظم، تيار آسيوي محدث من شرق آسيا. وقد بلغت العمالة الوافدة الى البلدان العربية النفطية حدوداً ضخمة بالاعداد المطلقة، الا ان وزنها النسبي كان اهم بكثير نظراً الى قلة السكان في بلدان الاستقبال بوجه عام. ولذلك افرزت ظاهرة العمالة الوافدة آثاراً بالغة المدى على البلدان النفطية، بخاصة الاصغر منها. وبرز مشكل العمالة الاجنبية كعنصر اكثر حساسية في تركيب العمالة الوافدة الى هذه البلدان. كذلك وصلت الهجرة الى مستويات جعلت منها ظاهرة اجتماعية ـ اقتصادية بالغة الاهمية في بعض بلدان الارسال. وعلى الرغم من اقفال بلدان اوروبا الغربية باب الهجرة للعمل فيها في نفس توقيت تعاظم الهجرة إلى البلدان العربية تقريباً، فلم ينشأ تفاعل يذكر بين مشرق الوطن العربي ومغربه عبر ظاهرة الهجرة للعمل.

وعلى الرغم من انتشار تكهنات بأن العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية قد دخلت مرحلة من الانحسار الواضح نتيجة لتدني العائدات النفطية في الثمانينات الاولى، الا ان الدراسة المتأنية تظهر ان النصف الاول من الثمانينات قد شهد نمواً، وان كان ابطأ من السابق، في عدد العمال الوافدين الى البلدان النفطية الغنية، بوجه عام، وبالتالي، فإنه يتوقع، مع الانتعاش النسبي في اسعار النفط، في العامين الماضيين، ان لا يقل اجمالي العمالة الوافدة الى هذه المجموعة من بلدان الاستقبال في النصف الثاني من هذا العقد عن مستوى اوائل الثمانينات بدرجة ملحوظة. والاستثناء على هذا التقدير هو حالتي العراق وليبيا. حيث تتأثر الهجرة الى العراق بظروف الحرب علاوة على الاوضاع الاقتصادية العامة، وتدل الشواهد على ان حجم العمالة الوافدة الى العراق قد قلّ من منتصف الثمانينات، لكن لا يعني ذلك، بالضرورة، استمرار هذا الاتجاه في المستقبل. وفي ليبيا يظهر أن تدهور العائدات النفطية قد انعكس مباشرة في الاقلال جوهرياً من حجم العمالة الوافدة اليها. وتوجد مؤشرات قوية على ان نصيب الاجانب من العمالة الوافدة في البلدان العربية الخليجية قد تزايد منذ مطلع الثمانينات.

وما يعنينا هنا بالاساس، هو مساهمة ظاهرة انتقال العمالة في دعم العطاء البشري في الوطن العربي[٢٧]،ولن نستطيع الدخول في تفاصيل، ولكن لا شك في ان بلدان الاستقبال قد استفادت من انتقال العمالة اليها على جانبي امكان العطاء البشري، والعطاء الفعلي. فقد ساهم الوافدون في بناء قطاعي التعليم والصحة في بلدان الاستقبال الى درجة ملحوظة، لا بد وان تتضمن في سجل انجازات هذه البلدان في تطوير امكان العطاء البشري بها. كذلك قامت صنوف النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في بلدان الاستقبال على عمل الوافدين، وبذلك تمتعت هذه البلدان بعطاء فعلي ضخم مستأجر من خارجها. ولكن استفادة بلدان الاستقبال لم تخل من نقائص. فمن زاوية نسق الحوافز المجتمعي، ساهمت سهولة استقدام العمالة من الخارج، مع تركيبة الحوافز التي سادت فترة الفورة النفطية، في عزوف مواطني البلدان النفطية عن كثير من الاعمال، مما عمق من

(٢٧) يعني هذا اننا لسنا بصدد تقويم شامل لآثار الهجرة في هذا المقام.

الاعتماد على العمالة الوافدة. وعندنا ان اثر الهجرة للعمل على بلدان المنشأ تغلب عليه، من زاوية العطاء البشري، الجوانب السالبة. فبداية، خسرت هذه البلدان امكان العطاء البشري المتجسد في المهاجرين اثناء مدة هجرتهم[٢٨]. كما تشير الدراسات الى ان خبرة الهجرة للعمل في البلدان النفطية، لم تسهم جوهرياً في تطوير المستويين المهني والمهاري للمهاجرين الذين لم تطل مدة هجرتهم، وهم الغالبية العظمى.

اما في المنظور القومي، فإن الشروط التي قامت في ظلها تلك العملية الضخمة لانتقال الايدي العاملة الى البلدان العربية النفطية، حالت دون تحقق المنافع المثلى من هذه العملية. فهناك اولاً مسألة العمالة الاجنبية، وقد قيل بشأنها الكثير مما لا يحتمل الاعادة هنا. ومما يدعو الى الأسف ان وزن الاجانب ما برح يتعاظم في تيار العمالة الوافدة الى البلدان العربية الخليجية. وحتى في نطاق انتقال العمالة بين البلدان العربية، فإن المناخ الذي حكمها كان بالغ القطرية من جانب، وسيطر عليه في الاساس جانب الطلب، اي تكييف بلدان الاستقبال لطبيعة العمالة الوافدة اليها من جانب آخر. ولنتذكر هنا ان العمالة الوافدة كانت من الكبر، في الاطارين المطلق والنسبي، بحيث خلقت حساسيات لدى سلطات بلدان الاستقبال، وتكويناتها الاجتماعية، يمكن فهمها في الاطار القطري. ولكن نتيجة لذلك، فإن العرب الوافدين الى هذه البلدان لم يتمكنوا من الانتماء الى مجتمعات الهجرة الى الحد الذي يتسق مع اعلى انتاجية تنموية لتيار العمالة الوافدة. كذلك لم تكن مصلحة بلدان المنشأ، من منظور العطاء البشري، اعتباراً مهماً لدى طرفي عملية الهجرة. فلا بلدان المنشأ رسمت سياسات في هذا الصدد ودافعت عنها، ولا اهتمت بهذه الناحية اقطار الاستقبال. في الاولى كان العائد المالي الضخم هو الغاية، وفي الثانية اعتبر هذا العائد تعويضاً كافياً لاقطار الارسال. وفي كلتا الحالتين، تم تقويم العطاء البشري بثمن مالي نراه، في منظورنا التنموي بخساً، بل كانت له في تقديرنا آثار سلبية مهمة.

ولم تجد التوجهات الطيبة المتضمنة في الوثائق القومية لتنظيم العمالة الوافدة في الوطن العربي تطبيقاً لها على ارض الواقع، بل ان النفس القومي لهذه الوثائق قد خفّ مع تعاظم الهجرة للعمل في الوطن العربي.

ورغم كل ذلك، فإن حركة التبادل البشري الواسعة التي ترتبت على الهجرة للعمل في بلدان الوطن العربي، قد اثمرت درجة من التفاعل بين مواطنين عرب من اقطار مختلفة لم يسبق لها مثيل، مما يحمل، ولا ريب، جوانب ايجابية مهمة[٢٩].

ثالثاً: اشكالية التنمية البشرية في الوطن العربي

والآن بعد ان عرضنا لأوضاع العطاء البشري في الوطن العربي، ماذا عن المستقبل؟ نرى ان المستقبل مشكل، سواء على صعيد التنمية بوجه عام، في المنظور الحضاري الذي فصّلنا، ام في نطاق تطوير العطاء البشري على وجه الخصوص، وهو محل اهتمامنا هنا.

---

(٢٨) من المعروف ان الهجرة للعمل لم تمتص المتعطلين من بلدان الارسال.

(٢٩) على سبيل المثال، بينت دراسة ميدانية شاملة عن الهجرة من مصر، خلافاً لانطباعات سابقة، ان الهجرة للعمل خارج مصر لم تضعف التوجهات العربية للمهاجرين، باستثناء ذوي التعليم العالي. انظر: نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ان العالم الثالث كله يواجه تحديات مستقبلية هائلة في مجال امكان العطاء البشري، وان بدرجات متفاوتة. فالقطاعات المتقدمة من الحضارة الغربية المهيمنة تمر بنقلة نوعية تاريخية في مجالي المعرفة والتقانة، شبهت باستحداث الزراعة وبالثورة الصناعية كنقلات نوعية في تاريخ المعرفة والتقانة البشرية. ونقصد بذلك بالطبع مجالات الالكترونيات الدقيقة والهندسة البيولوجية. يحدث هذا في البلدان المصنعة المسيطرة على النظام العالمي، وما زلنا، نحن، نجاهد في طور الصناعة التقليدية الذي انصرم، او كاد، في هذه البلدان. وعندما توصف مجتمعاتنا بالتخلّف، فإن المرجع كان حتى وقت قريب هو التوجهات والمعارف والقدرات الخاصة بمجتمع صناعي متطور. ولكننا نواجه الآن مرجعاً مختلفاً نوعياً: مجتمع ما بعد الصناعة، مجتمع الالكترونيات الدقيقة والهندسة البيولوجية، ونخشى، عندما يستقر هذا الاطار المرجعي الجديد في المقارنات الدولية، ان يصبح لفظ التخلّف غاية في الكرم. نخشى، اذا لم تحدث نقلة نوعية في العطاء البشري على جانبنا من السور، ان يصبح السور فاصلاً بين عالمين مختلفين، تفصلهما ابعاد فلكية، بعد ان كان السور يقسم العالم نفسه الى اجزاء تختلف في الدرجة. اذا تحقق ما نخشى، فإنه يعني انبطاح المجتمعات العربية أمام المراكز العالمية المسيطرة على التقانات الجديدة، تماماً كما فعل البدائيون امام البيض حاملي البنادق في عصور سابقة.

لذلك، لا نغالي اذا قلنا انه من منظور العطاء البشري، او التنمية ككل، لا توجد غاية تعدّل تطوير نسق التربية في بلدان الوطن العربي. ونؤكد، طبقاً للاطار النظري الذي عرضنا في بداية هذه الدراسة، ان نسق التربية لا يقتصر على التعليم النظامي، وانما يتعداه الى التعليم المستمر، مدى الحياة، بواسطة المؤسسات الاجتماعية كافة، لإكساب البشر في الوطن العربي التوجهات والمعارف والقدرات التي تتناسب ومقتضيات القرن الواحد والعشرين الذي أصبح على الابواب من ناحية، والذي يؤذن بقسمة جديدة بين البشر على هذا الكوكب، حسب مدى تملكهم لناصية المعرفة والتقانة الجديدة من ناحية اخرى. كذلك ينبغي على نسق التربية ان يعضّد القيم الايجابية للمعرفة والعمل وتغليب مصلحة الجماعة.

ولسنا قلقين على مستقبل المحدد الآخر لإمكان العطاء البشري، اي الصحة. فنظراً للقيمة العالية لهدف الحفاظ على الحياة، وللانتشار السريع لتقانة الصحة الجسدية، لا نتوقع مشاكل كبرى في استمرار التحسن الصحي في البلدان العربية. وان كنا نرى ضرورة لزيادة الاهتمام بالصحة النفسية التي تعاني من فترات التحول الاجتماعي السريع. ولنسق التربية دور في ذلك، بالعمل على اكساب البشر التوجهات المتسقة مع الحركة الكلية للمجتمع.

ولكن النجاح النهائي في تحدي العطاء البشري في المستقبل يتوقف على تحور نسق الحوافز المجتمعي نحو مزيج غني من الحوافز المعززة للتنمية، مؤازراً بذلك المساهمة المرجوة من نسق التربية في هذا الصدد، ومحققاً لاتساق قوي بين الحوافز المستقاة من نسق التربية، وتلك المكتسبة من حركة المجتمع. ويؤدي هذا الاتساق الى ضمان الصحة النفسية للبشر في المجتمع من جانب، والى تصاعد مطرد في العطاء البشري، هو من أخص متطلبات التنمية من جانب آخر.

ولا تكتمل مناقشة المستقبل الا بالتطرق الى المنظور القومي. وقد أشرنا قبلاً الى ابعاد، ومشاكل، انتقال القوى العاملة في الوطن العربي. ولا ريب ان انتقال عناصر الانتاج بغرض تحقيق اعلى انتاجية تنموية على الصعيد القومي هو من اساسيات التنمية في الوطن العربي. ولكن هذا لا يعني بالضرورة استمرار الانماط الحالية لحركة عناصر الانتاج. بل يتوقع في تصور التنمية القومية

ان تزداد حركة رأس المال، مما قد يقلل من تحول العمل الى البلدان العربية الاغنى حالياً. وينشىء تيارات عكسية من حركة البشر إلى حيث تتوافر عناصر الانتاج الأخرى، مهيئة فرصاً أثرى للنشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي. ولكن أي حركة بشرية في ارجاء الوطن، في هذا التصور، ينبغي ان تخضع لشروط مخالفة لتلك التي يتم تحتها تنقل العمالة بين البلدان العربية حالياً. ينبغي ان تخضع تلك الحركة لشروط تكامل اعضاء الجسد الواحد، والتي تعني تآزرها، والا انهار ذاك الجسد. على وجه التحديد تعني هذه الشروط قيام المواطنة العربيةالتي تتجاوز المواطنات القطرية الضيقة، في اطار نسق حوافز مجتمعي يقيم الفرد على اساس مساهمته في التنمية القومية في الوطن الكبير الواحد، وبالطبع لن يتحقق ذلك الامل، اذا قدر له ان يقوم، بسرعة ويسر. ولكنه ينبغي ان يكون الغاية.

وليس انتقال عناصر الانتاج، على هذه الصورة المبتغاة، الا احد مكونات التضامن العربي في مجال تطوير العطاء البشري. فتضافر الامكانات، المادية والبشرية، العربية شرط جوهري، في تقديرنا، لتطوير انساق التربية العربية، ونظم التعليم بوجه خاص، بما يعظم امكان العطاء البشري بشكل متسارع في عموم الوطن. وينبغي ان يتم ذلك ايضاً بأسلوب مختلف عما ساد من تعاون بين الاقطار العربية في هذا الصدد. المعيار يجب ان يكون هو: اين، وكيف، يمكن تحقيق اقصى اضافة لإمكان العطاء البشري في الوطن العربي؟ وعلى سبيل المثال، لا يؤدي اعمال هذا المعيار، في تقديرنا، الى سحب كفاءات الهيئة التدريسية المحدودة من جامعات قائمة، وبحاجة الى دعم، إلى جامعات جديدة تنشأ في أقطار صغيرة وليس لها، بالضرورة، الفرصة نفسها في دعم التعليم الجامعي على مستوى الوطن ككل، وهو ما حدث فعلاً في السنوات السابقة، فأضعفنا الجامعات القائمة دون أن نخلق بديلاً أكفأ من المنظور القومي.

وفي مجال نسق الحوافز المجتمعي، فإن المنظور القومي يعني، كما اشرنا قبلاً، ترقية الحافز الايجابي لخدمة الجماعة، بدلاً من الفرد، الى مستوى الوطن العربي تجاوزاً لتمثل الجماعة في الاطار القطري المحدود.

وفي النهاية، وكما نرجو ان يكون واضحاً مما ورد في هذه الدراسة، فإن قيام كل هذه التطورات المطلوبة رهن بتغير جوهري في هيكل القوة، ونظم الحكم، في الاقطار العربية، من دون كسر القيد السياسي الحاكم في مقدرات الوطن العربي، قطرياً وقومياً، يصبح الحديث عن التنمية بوجه عام، وعن تطوير العطاء البشري، بوجه خاص، اشبه بالنقش على الماء □

ملحق احصائي
بعض مؤشرات العطاء البشري في البلدان العربية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)

جدول رقم (١)
توقع الحياة عند الميلاد في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٥

البلـــد	توقع الحيـاة بالسنـوات	
	١٩٦٠	١٩٨٥
الأردن	٤٧	٦٥
الامارات العربية المتحدة	٤٠[1]	٧٠
تونس	٤٨	٦٣
الجزائر	٤٧	٦١
السعودية	٣٨	٦٢
السودان	٣٩	٤٨
سوريا	٤٨	٦٤
الصومال	٣٦	٤٦
العراق	٤٦	٦١
عُمان	٣٨[2]	٥٤
الكويت	٦٠	٧٢
ليبيا	٤٧	٦٠
مصر	٤٦	٦١
المغرب	٤٧	٥٩
موريتانيا	٣٧	٤٧
اليمن الديمقراطية	٣٦	٤٦
اليمن العربية	٣٦	٤٥

(١) نقلاً عن: نادر فرجاني، «تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥: محاولة لقياس الانجاز والتصنيف،» في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **انماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥**، ٢ ج (الكويت: المعهد، ١٩٨٠).

(٢) لعدم توافر البيانات قدِّرت كالسعودية.

المصادر: ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٦٠: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٠** (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٠).

ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٨٥: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧** (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٧).

جدول رقم (٢)
بعض مؤشرات الاستيعاب في التعليم النظامي (١٩٦٠ و١٩٨٤)

البلـــد	نسبة القيد فـي مراحـل التعليم (نسبة مئوية)					
	الأولـــى				الثـانيـة	
	١٩٦٠		١٩٨٤		١٩٦٠	١٩٨٤
	ذكـور	انـاث	ذكـور	انـاث	اجمالـي	اجمالـي
الأردن	٩٤	٥٩	٩٨	٩٩	٢٥	٧٩
الامارات العربية المتحدة	٢٢(١)	٢(١)	٩٧	٩٧	٢(١)	٥٨
تونس	٨٨	٤٣	١٢٧	١٠٥	١٢	٣٢
الجزائر	٥٥	٣٧	١٠٦	٨٣	٨	٤٧
السعودية	٢٢	٢	٧٧	٥٨	٢	٣٨
السودان	٣٥	١٤	٥٧	٤١	٣	١٩
سوريا	٨٩	٣٩	١١٥	٩٨	١٦	٥٩
الصومال	١٣	٥	٣٢	١٨	١	١٧
العراق	٩٤	٣٦	١١١	٩٨	١٩	٥٣
عُمان	٢٢(١)	٢(١)	٩٣	٧٢	٢(١)	٣٠
الكويت	١٣١	١٠٢	١٠٥	١٠٢	٣٧	٨٢
ليبيا	٩٢	٢٤	١١٩(٢)	٦٠	٩	٣٣(٢)
مصر	٨٠	٥٢	٩٤	٧٢	١٦	٥٨
المغرب	٦٧	٢٧	٩٧	٦٢	٥	٣١
موريتانيا	١٤	٣	٤٥	٢٩	صفر	١٢
اليمن الديمقراطية	٢٠	٥	٩٦	٣٥	٥	١٩
اليمن العربية	١٤	صفر	١١٢	٢٢	صفر	١٠

(١) قدِّرت الأرقام كالسعودية لعدم توافر البيانات.

(٢) قدِّرت حسب تطور سوريا النسبي.

المصادر: ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٦٠: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٨٠.

ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٨٤: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٨٧.

جدول رقم (٣)
معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي (الخام)
في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٥

البلـــد	المعدل (نسبة مئويـة)	
	١٩٦٠	١٩٨٥
الأردن	٢٥,٥	٢٢,٨
الامارات العربية المتحدة	٤٠,٠	٥١,٥
تونس	٢٧,٠	٣١,٤
الجزائر	٢٦,٧'	٢٢,٣
السعودية	٢٨,٣	٢٩,٥
السودان	٣٣,٠	٣٢,٥
سوريا	٢٨,٠	٢٤,٧
الصومال	٤١,٥	٤٣,٠
العراق	٢٦,٥	٢٦,٨
عُمان	٢٨,٣	٢٩,١(١)
الكويت	٤٢,١	٣٧,٤
ليبيا	٢٧,٥	٢٥,١
مصر	٢٨,٩	٢٧,٤
المغرب	٢٩,٠	٣٠,٥
موريتانيا	٣٢,١	٣١,٢
اليمن الديمقراطية	٢٨,٢	٢٦,١
اليمن العربية	٣٠,٠	٢٤,٥

(١) لعدم توافر البيانات قدِّرت كالسعودية.

المصادر: ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٦٠: فرجاني، «تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥: محاولة لقياس الانجاز والتصنيف».

ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٨٥: من تقديرات لمنظمة العمل الدولية (١٩٨٦).

جدول رقم (٤)
الناتج المحلي الاجمالي للفرد من قوة العمل
(١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)

البلـــد	١٩٦٠ باستبعاد عائدات النفط في البلدان العربية النفطية (الف دولار)	١٩٨٥ باستبعاد الصناعات الاستخراجية (الف دولار)
الأردن	٠,٦٥	٥,٠
الامارات العربية المتحدة	٠,٨٠[١]	٣٤,٩
تونس	٠,٧١	٥,١
الجزائر	٠,٨٥	٧,٩
السعودية	٠,٨٠	٢٠,٣
السودان	٠,٢٥	٠,٧
سوريا	٠,٥٨	٧,٣
الصومال	٠,١٢	٠,٣
العراق	٠,٧٨	٨,٤
عُمان	٠,٨٠[١]	١٤,٦
الكويت	٩,٩١	١٨,٩
ليبيا	٠,٩٤	٢١,٤
مصر	٠,٥٣	٣,٢
المغرب	٠,٥٣	١,٦
موريتانيا	٠,٢٥	١,١
اليمن الديمقراطية	٠,٢٥[٢]	٢,١
اليمن العربية	٠,٢٥[٢]	١,٤

(١) لعدم توافر البيانات قدِّرت كالسعودية.

(٢) لعدم توافر البيانات قدِّرت كموريتانيا.

المصادر: ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٦٠: فرجاني، المصدر نفسه.

ـ بالنسبة إلى أرقام ١٩٨٥: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥** (أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، ١٩٨٥).

جدول رقم (٥)
مقياس الانجاز التنموي عبر الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥) (نسبة مئوية)

البلد	توقع الحياة عند الولادة (١٩٦٠ - ١٩٨٥)	نسبة القيد في الابتدائي (ذكور) (١٩٦٠ - ١٩٨٤)	نسبة القيد في الابتدائي (اناث) (١٩٦٠ - ١٩٨٤)	نسبة القيد في الثانوي (اجمالي) (١٩٦٠ - ١٩٨٤)	معدل النشاط الخام (١٩٦٠ - ١٩٨٥)	الناتج الاجمالي للفرد من قوة العمل (١٩٦٠ - ١٩٨٥)
الأردن	٧٦	١٠	٧٣	١٢٥	ـ ٢١	٩٣
الامارات العربية المتحدة	١٥٠	١٧٠	٦٤٦	٤٠٠	٦٦	٦٥١
تونس	٦٣	٨٩	١١٥	٦٢	٣١	١٠٠
الجزائر	٥٩	٩٣	٨٨	١٤٤	ـ ٣٢	١٣٠
السعودية	١٣١	١٢٥	٣٨١	٢٥٧	٨	٣٧٢
السودان	٤٧	٤٣	٧٤	٩٤	ـ ٣	١٧
سوريا	٦٧	٦٠	١١٢	١١٧	ـ ٢٢	١٥٤
الصومال	٦٢	٧	٥٧	١٦٢	٩	٢٤
العراق	٦٤	٤٤	١٢٠	٨٧	٢	١٤٨
عُمان	٨٧	١٦١	٤٧٦	٢٠٠	٥	٢٦٣
الكويت	٤٩	ـ ٥٠	صفر	٩٣	ـ ٢٨	٥٢
ليبيا	٥٥	٦٦	٧٩	٨٤	ـ ١٧	٣٥٧
مصر	٦٤	٢٩	٣٦	١١٥	ـ ١٠	٦٥
المغرب	٥١	٥٦	٧٤	١١٩	١٠	٢٦
موريتانيا	٥٨	٨٤	١٤٥	(١)	ـ ٥	٣٥
اليمن الديمقراطية	٦٢	١٧٩	١٣١	٦٤	ـ ١٤	٧٦
اليمن العربية	٥٦	٢٦٧	(١)	(١)	ـ ٣٥	٤٧
القيم القصوى المستعملة في حساب المؤشر الأعلى	٨٠ سنة	١١٠ بالمائة	١١٠ بالمائة	١٠٠ بالمائة	٥٥ بالمائة	٤٠ الف دولار
الأدنى	٣٠ سنة	صفر	صفر	صفر	٢٠	١٠٠ الف دولار

(١) القيم شديدة الارتفاع، حيث بدأ المؤشر من الصفر.

العرب والمستقبل: الفكر القومي العربي بين الاتباع والابداع

د. سعيد بنسعيد

أستاذ الفلسفة والاجتماع في
جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

يحظى «مركز دراسات الوحدة العربية» بمكانة مرموقة عند المثقفين العرب المنشغلين بقضايا الاقتصاد، والسياسة والاجتماع، والفكر في الوطن العربي، كما يتمتع بسمعة طيبة عند الدارسين الأجانب الذين يهتمون بالموضوعات والمسائل نفسها. فمن هؤلاء وأولئك اجماع على قيمة ما ينشره المركز من كتب ودراسات، وعلى جدية ما يعقده من ندوات، وعلى جودة أغلب ما تنشره مجلة «المستقبل العربي» من أبحاث ومقالات. والحق أنه لأمر يدعو الى التقدير ويحمل على الاحترام والتنويه أن يلاحظ المرء أن المركز قد وفّق في إصدار هذا العدد الهائل من الكتب والأبحاث الفردية والجماعية التي تتنوع موضوعاتها بين التاريخ، والايديولوجيا، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والفلسفة وأن تكون تلك الكتب، في غالبيتها، على حظ من الرصانة العلمية والدقة الأكاديمية غير يسير. ومتى قام الباحث بتصفح سريع لفهارس الأعداد التي صدرت من مجلة «المستقبل العربي»، والتي تزيد عن المائة قليلاً، فإنه يسجل حضور أقلام وأسماء من مشارب مختلفة لها وزنها وأثرها المشهود بها، ويجد في تعاقبها على المنبر الواحد (وأحياناً في وجودها المتأني فيه) ما يكسب المنبر أصالة وتميزاً. أما حين الحديث عن ندوات المركز وطريقة الاعداد لها والأسلوب الحازم في ادارتها، ثم بعد الاطلاع عليها، وقد نشرت في كتاب يجتهد في الاحتفاظ لها بحرارتها ومباشريتها. بعد ذلك كله، فإنه لا يكون في وسع الملاحظ الا أن يعجب بالمنهج الذكي والفعّال الذي يسلكه المركز في التخطيط لندواته الفكرية.

وفي شهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ المنصرم، نظّم هذا المركز ندوة فكرية جديدة، دعا اليها جمهرة غفيرة من المثقفين العرب من مختلف الاختصاصات العلمية والاهتمامات الفكرية، وجعل موضوعاً لها «استشراف مستقبل الوطن العربي». وقد كانت هذه الندوة (الثامنة عشرة من الندوات التي نظمها المركز خلال أقل من عشر سنوات)، مخالفة لما اعتاد المركز تقديمه من ندوات سابقة.

ففي الندوات السابقة، كان الأمر متعلقاً بقراءة مجموعة من «الأوراق» التي يقدمها

أصحابها بكيفية فردية، ثم في الاستماع الى تعليقات أو «تعقيبات» عليها بعد ذلك، وأخيراً تكون مشاركة المنتدين مناقشات للأوراق والتعقيبات، وتختتم الأعمال، في المعتاد، بمناقشة عامة مفتوحة ترمي استخلاص النتائج الكبرى النهائية، وتطرح التساؤلات الممكنة بصدد عمل أو أعمال أخرى ممكنة.

أما في هذه الندوة، فإن «الأوراق» المقدمة كانت أعمالاً جماعية، أعمال قامت بها فرق من البحث، أو كانت بالأحرى مجلدات أربعة ضخمة لا يقل أصغرها عن ٤٠٠ صفحة، تشمل الخلاصات والنتائج العامة التي توصل اليها افرقاء بحث ثلاثة ظلوا يعملون، مجتمعين، قرابة الست سنوات. فريق أول انشغل بمعالجة ما يتعلق بشؤون الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما في الوطن العربي. وفريق ثان، اهتم بمعالجة الشؤون السياسية التي ترجع الى «العرب والعالم» من حولهم. وفريق ثالث، جعل من «التنمية العربية» محوراً لأبحاثه في الاقتصاد العربي. والى جانب هؤلاء الافرقاء الذين اهتموا بمحاور «الدولة والمجتمع»، و«العرب والعالم»، و «التنمية العربية»، والتي قام كل فريق منها بتقديم أعماله في كتاب عهد فيه الى أحد أعضاء الفريق بالتنسيق، واعتبر مسؤولاً عن تحرير الكتاب، الى جانب ذلك فريق اكتسى عمله طبيعة فنية خالصة كان يعمل، خلال الشطر الأخير من العمل، بكيفية يومية ومكثّفة انشغل فيها بتحرير «الوثيقة الفنية للمشروع». (وقد استمع المشاركون الى عرض فني مركّز مدعّم بالبيانات والجداول التقنية). وأخيراً يأتي الكتاب الرابع الذي يشمل التقرير النهائي للمشروع في كليته، ويهدف الى تقديم النتائج العامة التي انتهت اليها أعمال المحاور: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية (إضافة الى المحور الفني طبعاً) وعنوانه **مستقبل الأمة العربية... التحديات والخيارات**.

نحن اذاً أمام ندوة تم التهيؤ لها خلال سنوات سابقة عديدة، لم تنته أعمال الفرق التي اشتغلت فيها بكتابة أربعة كتب فحسب، بل إنه قد أعدّت، بموازاتها وبما استدعاه عملها ذاته، دراسات قطاعية في مجالي الاجتماع والسياسة على الخصوص. فمن محور «الدولة والمجتمع» صدرت، تباعاً، الدراسات القطاعية التالية: **المجتمع والدولة في المشرق العربي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، تراث الدولة المركزية في مصر**، (وقراءة مجلد «المجتمع والدولة في الوطن العربي» تفيد وجود دراسة خاصة قيد النشر تتعلق بموضوع «الدولة والمجتمع في السودان»). وعن محور «العرب والعالم» صدرت، الدراسات التالية: **العرب ومستقبل النظام العالمي** و **العرب ودول الجوار الجغرافي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية**، وأخيراً **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**.وبهذا يكون المجموع ثلاثة عشر كتابا (عدا كتاب آخر تبسيطي يحاول تلخيص الأعمال كلها وتقريبها من الجمهور الواسع من القراء العرب). وبالتالي، فإن الندوة تتوج لأعمال مشروع كبير تجندت لإنجازه طاقات فكرية كبيرة، كانت جهودها متضافرة، وصرفت فيه أموال كثيرة ساهمت فيها صناديق عربية متنوعة. واذا كان الشكل الذي تمت به ادارة الندوة قد قضى باستماع جميع المنتدبين الى التقرير النهائي للمشروع، كتاب **مستقبل الأمة العربية... التحديات والخيارات**، وكذا بالاستماع الى أوراق التعقيب ومناقشتها (وهذا ما شغل نصف أعمال الندوة). ثم جعل المشاركين يتوزعون، وفقاً لخياراتهم وليس تبعاً لاختصاصاتهم، في ثلاث مجموعات تناقش كل مجموعة التقارير أو الكتب الثلاثة (المتعلقة بالاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، كما أشرنا الى ذلك أعلاه). ليجتمعوا، في جلسة عامة، فيستمعوا الى «تقارير اللجان». اذا كان تنظيم الندوة قد جرى على هذا النحو، فإن النتيجة تكون، مع ذلك، هي أن هذه الجمهرة من المثقفين العرب الذين

شاركوا في الندوة تعتبر مساهمة في المشروع أو هي، في التقدير الأدنى، ذات مسؤولية عنه من الوجهة المعنوية.

بعد مشاركتي في أعمال ندوة «استشراف مستقبل الوطن العربي»، من جهة أولى، وفي ضوء قراءتي لأجزاء من كتب المشروع، أو بالأحرى اعادة قراءتي لها بعد انتهاء الندوة وحصول فاصل زماني بعدها يسمح بالتفكير الهادىء، أريد أن أسجل بعض الانطباعات حول المشروع (والندوة جزء منه كما أفهم الأمر)، وأن أكتب بعض التأملات التي أعتبرها بمثابة الشهادة. ولذلك، أرجو أن يُنظر اليها من هذه الزاوية، وأن تُفهم في هذا المعنى، مع كل ما يحتمله ذلك من امكانات الخطأ، وما يشوبها من جوانب النقص التي أرجو أن أكون، لاحقاً، في مقدمة من يعيها ويكتشف مزالقها وخطورتها.

كل حديث عن المستقبل، وكل نظرة تطمح الى استكناه احتمالاته ومضمراته المكنة، وبالتالي، فكل تطلّع الى الغد يستلزم التوفر، من جهة أولى، على «نظرة» الى الماضي يكتسب بها سير التاريخ الحد الأدنى الضروري من المعقولية والتماسك اللذين يسمحان بفهم الحاضر. كما أن ذلك التطلع يستوجب، من جهة ثانية، وجوب التوفر على «قراءة» للحاضر تفسر أسباب قوته ونجاحه، في حالة الرضا عنه والاطمئنان اليه، أو تشرح بها مظاهر ضعفه وفشله، في حالة رفضه وعدم الاستكانة. ومن دون التوفر على «تأويل» للماضي وعلى «قراءة للحاضر، فإن الحديث عن المستقبل لا يعدو الحلم والهلوسة اللذين يشلّان الخيال العلمي ويبطلانه عوض أن يحفزاه ويشحذاه. ولذلك، فقد كان من الطبيعي أن تكون للمشروع «قراءته» للحاضر وتأويله للماضي أو لأحداث الماضي القريب، الذي يلقي على الحاضر أضواء كاشفة ويوجه نحو المستقبل، وذلك حتى يستقيم المشروع ويكتسب المعقولية والتماسك الضروريين. واذاً، فقبل أن نتساءل عن هذا المستقبل، الذي «يريد» المشروع أن يقوم باستشرافه والتطلع الى آفاقه، يتعين علينا أن نفهم، بدورنا، الكيفية التي **يقرأ** بها الحاضر **ويفسر** بها أحداث الماضي.

لكن، قبل ذلك كله، يتعين علينا القيام باحتياط منهجي ضروري في محاولة منا لفهم معنى هذا الاستشراف الذي يتحدث عنه المشروع. ذلك أن الصمت والتغاضي عن طرح السؤال، وكذا الاكتفاء بما يفيده المعنى اللغوي الضمني، أو الاحتماء وراء الاعتقاد أو القول بأن ذلك من المعاني الواضحة في ذاتها، كل هذه أمور تدفع، في حالتنا، الى الالتباس وتسهم في تعتيم الصورة أو تشويهها على الأقل.

فما الاستشراف، إذاً، على نحو ما يفهمه المشروع ويحدده؟

الاستشراف يحدد بالسلب أولاً فنحن نقرأ في التقرير النهائي: «ويتضح لنا بادىء ذي بدء، أن ما نحن بصدده ليس «اصدار نبوءات»، وليس «التخطيط طويل المدى»، ولا «التنبؤ» لمستقبل الأقطار العربية. فالنبؤة تستند الى الفكرة الساذجة بأن المستقبل أمر محدد سلفاً، وأن المطلوب فقط هو الكشف عنه، وهذا أمر مجاله القناعات والممارسات الفردية وليس البحث العلمي الذي يرى مظاهر الحياة متشابكة ومتراكمة. والتخطيط هو تدخل واعٍ للصياغة والتوجيه من قبل ارادة عربية»[1]. المستقبل هو، على العكس من ذلك، ما ليس بعد، ولكن للارادة البشرية فيه دخل واسهام لا سبيل الى انكارهما «وأن البشر يصنعون غدهم بما يتخذون اليوم من

---

(١) **مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات**، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، ص ٣٥.

اختيارات وقرارات. وأن الفارق بين شعب وآخر، أو أمة وأخرى، هو في قدرة نخبتها السياسية على استخلاص عبر الماضي ودروسه وتحديد أسس النهضة المنشودة وملامحها في سياق المعطيات الدولية القائمة والمستقبلة»[٢]. ولذلك، فإن الدراسات الاستشرافية لم تكن شكلاً من أشكال الهروب، أو صورة من صور الترف العقلي الذي يلتذ به الحالمون وأصحاب الدعة والفراغ، بل هي «مران عقلي، يستهدف تحديد الصور المختلفة التي يمكن أن يتخذها المستقبل، وذلك من واقع الاختيارات التي يتخذها في الحاضر»[٣]. وهذا المران العقلي أو «اعمال العقل والخيال في المستقبل» على نحو يهدف التخطيط للغد، ويطمح الى السيطرة على العوامل المتحكمة، يستمد شرعيته النظرية، في رأي د. علي الدين هلال (منسق محور «العرب والعالم»)، من «اهم مكونين للعلم الاجتماعي الحديث وهما: استخلاص القواعد أو الاتجاهات العامة التي تحكم مسيرة المجتمع الانساني، وتوظيف تلك القواعد والاتجاهات للتخطيط لمستقبل أفضل»[٤].

القول بالتخطيط وبالسيطرة على العوامل المتحكمة، أو محاولة السيطرة عليها، هو قول يستلزم بأن المستقبل قابل للتشكّل في صور شتى متعددة، فهو اذاً مرتبط بسياق الأمور في الحاضر، وبقرائن الأحوال في الحال والآن. وبتعبير آخر، فإنه يمكن أن ننظر الى المسألة على النحو التالي: ما دام العرب يعيشون في محيط عالمي سمته الكبرى وجود قوتين سياسيتين عظيمتين، وقوى كبيرة أخرى هي أوروبا، واليابان، والصين. وما دامت بلدانهم تجاور دولاً أخرى تتخذ علاقاتها بها أشكالاً تختلف بين الوئام والافتراق والعداوة (اسرائيل)، وما دامت كل واحدة من القوى الكبرى ومن الأقاليم المجاورة تتحرك في اتجاهات يمكن التنبؤ بها في حدود معقولة، في ضوء المصالح التي تحرّك تلك القوى من جانب، وفي ضوء نظرتها الى الوطن العربي، وما يحكم تلك النظرة من منافع وأحلاف وائتلافات، أي ما دام العرب يعيشون في عالم السياسة، ويكونون جزءاً منه من جانب أول.

فكما أن العرب يعيشون في «عالم السياسة» ويخضعون لحتمياتها ويحكمهم منطقها، فإنهم كذلك يعيشون في عالم الضرورات الاقتصادية وحتميات السوق العالمي، التي تجعل منهم مصدّرين لمصادر الطاقة ومستوردين لمواد التغذية والمعرفة والترفيه والسلاح، وبالتالي، فإن هنالك، بالمقابل ممكنات الوجود «اقتصادياً» يرتبط العرب فيها بالتنافس الدولي وبالتهافت على السيطرة على مصادر القوة والمال. وما دام العرب، شأنهم في ذلك شأن الأمم والشعوب الأخرى، يعيشون، من حيث وجودهم السياسي، داخل دول وأنظمة قانونية وينتظمون، من حيث وجودهم الاجتماعي، في مجتمعات، وكان كل من المجتمع والدولة يخضع لمنطقه وضروراته من جانب ثالث، ما دامت الأمور على هذه الأنحاء كلها مجتمعة، فإن في وسع المتأمل الحصيف الرأي، بل في وسع المجموعة العاقلة من المفكرين أن تتصور المستقبل العربي في صور شتى، تتعدد وتتنوع بتعدد الممكنات ذهنياً والراجحات بالنظر الى احتمال سير الأشياء سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

يصبح المران العقلي، في صورة أخيرة، تصوراً لمشاهد ممكنة ويماثل «ما يحدث عبر كتابة «سيناريو» أحد الافلام أو المسرحيات. فنقطة البداية تكون دائماً بطرح فكرة رئيسية، تعد أساساً لبناء «السيناريو»، ثم يتم توصيف العلاقات والهياكل المرتبطة بها، ثم التنبؤ بتداعياتها التالية [...] وهكذا، فإن المشهد يبدأ بمقولة أو بفكرة أساسية يتم البناء حولها، أي أن المشهد هو تنبؤ مشروط بعدد من الافتراضات الأولية، ويدور النقاش حول كل

---

(٢) **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، ص ٤٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤.

مشهد في هذا الاطار وفقاً لهذه الافتراضات»[٥]. وبالتالي، فإن الاستشراف هو هذه اللعبة الذهنية التي تعني، بالنسبة الى المتسائل حول المستقبل العربي، أن «نبدأ بتصور محدد (افتراضات) حول الوطن العربي وأقطاره أي ينفتح الستار على هذا التصور، ثم يبدأ بالتحليل: ماذا... لو...؟»[٦]. ولكن تساؤلاً أخيراً يطرح علينا وهو: اذا كانت غائية اللعبة الذهنية معروفة، فهل في امكاننا أن نجعل لميدان اللعبة حدوداً في الزمان فلا تتيه في مجاهل المستقبل البعيد؟ والمشروع لا يتردد في تقديم الاجابة الواضحة الدقيقة، ولا يتوانى في الابانة عن مبرراتها وعللها: «يرى فريق الدراسة أن الأفق الزمني المناسب للاستشراف يجب أن يمتد لسنة ٢٠١٥ وما حولها وذلك لسببين: الأول، ان التحليل والتوقع لمجمل التشابكات الاجتماعية والسلوكية والقيمية يتطلب فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة عقود. والثاني، أن هذا الأفق كمتوسط مقبول يتيح الاستفادة من المتاح من الدراسات المستقبلية العالمية واستراتيجيات بعض التكتلات الاقليمية وبعض المؤسسات والشركات، وكذا الاستفادة من المنشور حول الآفاق العملية والتكنولوجية»[٧].

فإذا فهمنا الآن معنى الاستشراف ومداه، وأدركنا غائيته ودلالته في المشروع، يتعيّن علينا أن نتبيّن طبيعة الصورة التي يكتسبها كل من الماضي والحاضر: حاضر العرب وماضيهم. واذا ما انتهينا الى الدرس الذي تفيده المنهجية العلمية المعاصرة في فهم الفعاليات الانسانية عامة، وفي فهم التاريخ وتفسيره خاصة، فإننا سرعان ما ندرك أن التاريخ لا يكون له معنى الا على نحو ما يريد الحاضر منه ذلك، وأن حوادثه ومجرياته لا تفسّر، في نهاية المطاف، الا في ضوء الحاضر ومتطلباته ومشاغله. إن القاعدة الثمينة التي يؤمن بها المؤرخون اليوم، أو يجدون أنفسهم مضطرين الى التسليم بها، في ضوء المكتسبات المنهجية المعاصرة في العلوم الانسانية، هي تلك التي يلخصها المبدأ البسيط والواضح: كتابة التاريخ لا تعني أبداً استرجاعاً لحوادث التاريخ أو استعادة أمينة وكاملة له، بل هي اعادة لكتابته في الحقيقة. أما القواعد أو الموجّهات التي تحكم تلك الكتابة، فإن المجال الواحد لالتماسها يظل هو **الحاضر**، تظل هي رؤيتي وقناعتي وخياري المذهبي على نحو ما أوجد عليها في الحاضر: سواء أكانت الرؤية، والقناعة، والخيارات واضحة عندي، فأنا مدرك لها وملتزم بها عن وعي تام، أم كانت على العكس من ذلك، مبهمة وغير واضحة عندي فلا أكون مدركاً لها، وانما أنا أمارسها عن غير كبير وعي بها.

متى أخذنا هذه القاعدة بعين الاعتبار، أي متى فهمنا كيف أن **الحاضر** هو الذي «يصنع» الماضي معرفياً وايديولوجياً، فإننا ندرك، من جانب أول، حدود المسافة في الماضي ـ على النحو الذي يرضينا ـ لماذا كنا نقف عند هذه الحدود ولم نكن نقف عند غيرها. كما أننا نتبيّن، من جانب ثانٍ، المعنى الذي يتخذه ذلك الماضي عند المؤرخ وكذا أهميته. وحيث ان المشروع توجهه أهداف عربية قومية، قد تم الاعلان عنها بصورة دقيقة وواضحة لا تترك مجالاً للبس أو ابهام، فإننا نفهم الأسباب التي جعلت من أجلها «البداية الفعلية» للماضي هي حدث الاستعمار، استعمار البلاد العربية[٨]. لأن الاستعمار هو المسؤول الأول والأخير عن الخريطة الجغرافية والسياسية العربية الحالية: «أمن الأوروبيون طرق تجارتهم البحرية، بعيداً عن الممرات البحرية والأرضية العربية، الى الهند والشرق الأقصى، بالدوران حول رأس الرجاء الصالح. بعد ذلك بدأوا في محاولاتهم الاختراقية للوطن العربي نفسه، حيث انه

---

(٥) **مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات**، ص ٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٨) من البين بذاته أن للرؤية القومية للتاريخ العربي مكوناتها وضوابطها، ولكن المقام لا يتسع لتحليلها، بل وربما كان لا يستدعيه.

مفتاح الطريق الأقصر الى الهند وجنوب آسيا، وأكثر مناطق العالم تطوراً في ذلك الوقت (بعد أوروبا نفسها) [...] هذا فضلاً عن أن موارده هي الأكثر تفضيلاً، لقرب المسافة الجغرافية، لهذا كله بدأت اوروبا في اختراق أطراف الوطن العربي تدريجياً منذ القرن السابع عشر [...] ومع القرن التاسع عشر بدأ نطاق هذا الاختراق يتسع ويتحول الى الاحتلال العسكري السافر [...] وبهذا الاحتلال تعمق اندماج الوطن العربي في النظام العالمي اقتصادياً واستراتيجياً، لا بشروطه ولمصلحته، ولكن بشروط المحتلين ولمصالحهم»[٩].

هذا الاختراق الاستعماري للوطن العربي اتخذ صوراً وأشكالاً متباينة بتباين مصالح الاستعمار المباشرة من جانب، ووفقاً لما كانت تؤدي اليه «الاتفاقات الودية» بين القوى الاستعمارية من جانب آخر. وهكذا نجد أن حضور الاستعمار اتخذ في كل من الجزيرة العربية والخليج، والمشرق العربي، ووادي النيل، والمغرب العربي أشكالاً تتشابه أو تتفق حيناً، وتختلف وتتغاير حيناً آخر. ونجد أن أكثر مناطق الوطن العربي وقوعاً في براثن الاستعمار هي منطقة المشرق العربي. والنتيجة هي أن الوطن العربي قد خضع، في كامل مناطقه إلى التقسيم والتجزيء، كما أن «بنية المجتمع» فيه قد تعرّضت لهزات قوية. كان المجتمع العربي يشمل «عدة تكوينات قديمة وتقليدية» تشكل فئات اجتماعية متمايزة وقارة نسبياً، مثلما كانت العلاقات بين الحواضر والأرياف كذلك. وغداة «الاختراق الاستعماري المباشر حدثت أمور مختلطة عديدة [...] أهمها شرائح متوسطة جديدة [...] نواة «طبقة عاملة حديثة»»[١٠]. وكانت البلدان، أو التجمعات السياسية، تخضع لمنطق يبرره التاريخ وتبرره الجغرافيا الى حد بعيد، ولكن الاستعمار فرض خريطة سياسية مخالفة للمنطق وللتاريخ وللجغرافيا «ولأن عمليات الجمع والطرح هذه تمت على غير أساس من منطق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع والثقافة، فقد دخلت الكيانات القطرية العربية المسرح العالمي، كدول ذات سيادة، وهي مثقلة بالأعباء. وكانت هذه ولا تزال، احدى الفجوات الرئيسية في التطابق بين المجتمع المدني والدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي»[١١].

الماضي القريب للوطن العربي هو اذاً ماضي الاختراق الاستعماري ونتيجته الواضحة، بل تركته، أو «إرثه» (حسب تعبير المشروع) هو «الدولة القطرية». الحاضر هو هذه الدولة وما كانت عاجزة عن تحقيقه لصالح الانسان العربي، وما هي عليه من مخاصمة عنيفة للمجتمع المدني، وما هي فيه من شدة و «أزمة». وفي كلمة واحدة يمكن القول بأن الحاضر العربي السيىء هو حاضر «الدولة القطرية» وجوانب نقصها وقصورها. ولكن الحاضر هو، اضافة الى ذلك، ما افلحت «الدولة القطرية» في تحقيقه، وما نجحت فيه على الرغم مما تحمله من أوزار الماضي وارثه الثقيل: إرث المجتمع التقليدي في المرحلة السابقة على الاختراق الاستعماري، وإرث التغييرات الحاصلة في المجتمع أيام الاستعمار والتي لم يكن لها، بطبيعة الحال، أن تزول وتختفي باختفائه وزواله.

وقبل رصد بعض أوجه الفلاح والنجاح عند هذه الدولة، يجدر بنا أن ندرك الأدوار أو المهام التي أنيط بتلك الدولة أن تقوم بها. لقد «كان على هذه الدول القطرية أن تقوم بأربع مهام ضخمة وأساسية، مثلها في ذلك مثل كل «الدول الجديدة» في العالم الثالث. المهمة الأولى هي بناء مؤسسات حديثة لتكريس كيان الدولة الوليدة (حكومة، نظام سياسي مقنن، جهاز أمن، جيش، بيروقراطية، وما إلى ذلك). والمهمة الثانية هي احداث تنمية اقتصادية واجتماعية، لا لإشباع الحاجات الاساسية «لمواطني» الدولة الجديدة فحسب، بل أيضاً لتلبية طموحات وتوقعات الفئات الصاعدة التي تمت تعبئتها أثناء النضال من أجل الاستقلال، وبذلت لها الوعود من القيادات التي تزعمت هذا النضال. والمهمة الثالثة، هي الحفاظ على الاستقلال وتكريس الهوية الوطنية وخلق، أو تعميق، الولاء

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٥ ثم ٦٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

للدولة بين الأغلبية العظمى من مواطنيها. والمهمة الرابعة هي احتواء الانشقاقات الاجتماعية وتقليص الصراع بينها أو تقنينه وادارته»[١٢].

يفضّل المشروع أن يتحدث عن مظاهر القوة النسبية، أو النجاح عند «الدولة القطرية» من خلال النظر الى بعض المؤشرات التي تدعمها الاحصاءات الدقيقة والجداول الواضحة. منها المؤشرات الديمغرافية التي تدل على حصول انخفاض «في معدل الوفيات، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة. فقد نجحت معظم الأقطار العربية في تخفيض وفياتها بحوالى النصف بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥»[١٣]. ومنها ما يتعلق بشؤون التربية والتعليم: «التعليم هو أحد الميادين الرئيسية التي بذلت فيها الدولة القطرية جهداً كبيراً منذ الاستقلال»، فقد ارتفعت نسبة تعليم البنات، بل إن بعض الأقطار تزيد فيها «نسبة الاناث عن الذكور في التعليم الثانوي» ثم إن التعليم الجامعي وان كان «لا يزال حظ اقلية الاقلية في الوطن العربي اجمالاً، حيث لم تتجاوز نسبة أصحابه ٨ بالمائة من السكان عام ١٩٨٠، ومن المحتمل أن تكون قد وصلت الى ١٠ بالمائة عام ١٩٨٥. ومع ذلك فهذا يعني أن الوطن العربي ككل يضم في الوقت الحاضر حوالى ١٨ مليون شخص جامعي». كما أن نسبة الأمية عرفت تناقصاً ملموساً في الأقطار العربية حيث «ضاعف الوطن العربي، ككل، نسبة من يقراون ويكتبون أي غير الاميين، من ١٨ بالمائة الى ٤٠ بالمائة، بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥، أي أكثر من الضعف في ربع قرن». ومن تلك المؤشرات الايجابية أيضاً ما تعلق بالشؤون الصحية متى عمدنا، مثلاً، الى المقارنة بين نسبة عدد الأطباء الى عدد السكان في مختلف الأقطار العربية[١٤].

بيد أنه مهما يكن من جسامة المهام التي تصدّت «الدولة القطرية» لانجازها، ومهما يكن من شأن ما ذكر من المؤشرات الايجابية، فإنها لا تستطيع أن تخفي أو تزيل واقع السوء الذي تتخبط فيه هذه الدولة. ذلك السوء ينعكس على الوطن العربي برمته «فالنمو الاجتماعي ـ الاقتصادي السريع الذي حققه الوطن العربي لم يصاحبه لا عدالة في توزيع الثروة، ولا عدالة في توزيع السلطة. ولا صاحبته زيادة في المشاركة السياسية»[١٥]. بل لعل غياب هذه الأخيرة، أو ضعفها على الأقل، هو ما يصور ما وصلت اليه هذه الدولة من «أزمة». ولعل أولى صور هذه «الأزمة» والعلاقات الدالة عليها هي أن «الدولة القطرية» لا تستطيع، بعد، أن تستوعب تلك «الأزمة» في «حجمها وكيفها الحقيقي الى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. ان الاستجابة الاكثر شيوعاً، في مجابهة ازمة الدولة والنظام الحاكم، الى الآن، هي مزيد من تقليص الحريات الاساسية وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية»[١٦]. هي لا تستطيع أن تدرك هذا الأمر ولا أن «تستجيب» معه الاستجابة الواعية والمنتظرة، لأن هذه الدولة تعيش مشكلاً تاريخياً عميقاً هو مشكل **الشرعية التاريخية** «ولكن الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في هذا القرن، وخاصة بعد ربعه الأول [...] او بعد ربعه الثاني [...] اي أن رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة لمواطنيها، هو أمر مهتز او مشكوك فيه»[١٧]، ثم إنها في حال من **البؤس الاقتصادي** شديد، وان ذلك الوضع يتجلى في سقوطها في شرك المديونية، وهي لذلك بين نارين اثنين: نار تأتي من داخلها، بدافع هذا المرجل الذي يغلي فيها من جراء الفوارق الاجتماعية والتناقضات الاقتصادية، ونار تأتيها من خارجها، من طرف المؤسسات والمراكز الدولية الدائنة لها «فإن امتثلت لضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، فإنها مهددة بالانفجارات الاجتماعية وخاصة

---

(١٢) **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، ص ١٥٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٨ و ٣٢٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

من فقراء المدن (البروليتاريا الهلامية)، وان هي قاومت هذه الضغوط، مع استمرار سوء ادارة الاقتصاد الوطني، فهي مهددة بالافلاس المالي»[١٨]. والى جانب الشعور بفقدان **الشرعية التاريخية**، ووجود حال **البؤس الاقتصادي** «فإن بعض الدول القطرية العربية تشهد لأول مرة منذ ولادتها تهديداً حقيقياً لا على حدودها، ولكن على بقائها ذاته كدول ذات سيادة. فالعراق، واقطار الخليج، تقع في هذا الصدد تحت التهديد الايراني. ولبنان، وسوريا، والأردن تقع تحت التهديد الاسرائيلي. والسودان، والصومال، وجيبوتي، تقع تحت التهديد الاثيوبي»[١٩].

يبدي محررو محور «المجتمع والدولة في الوطن العربي» بعض التحفظ بشأن ما اذا كان الأنسب أن يتحدث الدارس، في حالة «الدولة القطرية»، عن «أزمة»، أم ان الأجدر به أن يتحدث، بالأحرى، عن «مشكلة» لأن بين الأمرين بوناً شاسعاً. فإذا كانت المشكلة هي الـ «وضع غير المرغوب فيه، من وجهة نظر المجتمع» وكان المجتمع، في كله أو بعضه، يسعى الى التملص منه، فان ذلك يكون على كل حال بطرق ووسائل معروفة له سلفاً، وبامكانات تنظيمية ومادية متاحة، أو يمكن تعبئتها لهذا الغرض. أما الأزمة فهي وان كانت تشمل بعضاً أو كلاً من العناصر التي تكون المشكلة، مع اتسامها بحدتها وتسارعها، الا أن أخص ما يميزها مع ذلك هو غياب التوفر على المعرفة المناسبة لايجاد الحل أو هو «عدم توافر الامكانيات التنظيمية والمادية التي يمكن تعبئتها لمثل هذه المواجهة». الأزمة اذاً تصور حالة عجز، ولكن تلك الحالة هي حالة تاريخية ومن ثم فهي تخضع لمنطق التحول والتغير المستمرين، والتحول والتغير يحملان على وجود أمل في الخروج من العجز، وفي جعل «الازمة» تتحول تدريجياً الى «مشكلة» اي تصبح قابلة للحل»[٢٠]. يتحفظون في البداية ولكنهم سرعان ما يطمئنون الى الحديث عن «الأزمة» حين معالجة ما يتعلق بشؤون «الدولة القطرية»، وبموجب المنطق الذي يسير عليه المشروع في كليته، حين الحديث عن الحاضر العربي.

ولكن لهذا التردد فائدة عملية ومغزى لايجابية، يتعين النظر اليها في ضوء المعنى الذي يكتسبه مفهوم «الاستشراف» ذاته، والذي يبعد عن المستقبل كل صبغة تضفي عليه صفة القدر الحتمي والمصير الأكيد الذي لا هروب منه ولا فكاك. فائدته تكمن في هذه الرغبة الدفينة التي تحكم النظرة القومية، والتي تقضي بإمكان استخلاص الأمل من جوف اليأس. من الممكن للأزمة أن تستمر وتدوم، بل ويتفاقم أمرها ويتعاظم سوؤها (وهذا امكان أول). كما أن من الممكن لها أن تخف ضراوتها، فتأخذ طريقها نحو الصيغة الاشكالية، بمعنى انها تصبح مشكلاً قابلاً للعمل (وهذا امكان ثان). كما أن تصوراً مغايراً يظل وارداً، وهو أن تختفي الأزمة ويرتفع المشكل معاً (وهذا امكان ثالث). واذا ما شئنا أن ننظر الى المسألة وقد استعرنا لغة الاستشراف وتعابيره، فإن هنالك ثلاثة سيناريوهات أو ثلاثة مشاهد ممكنة يمكن أن يصير اليها الحاضر العربي... في المستقبل. من الممكن أن يتم تحقق أحد المشاهد الثلاثة الممكنة، نظرياً، متى أمعنا النظر وذهبنا بالمران العقلي الى غايته القصوى، فأخذنا بعين الاعتبار مقتضيات السياسة، ومعطيات المجتمع، ومستلزمات الاقتصاد.

ما هي هذه الأنحاء الثلاثة الممكن أن يصير اليها المستقبل العربي اذاً؟ وما طبيعة هذه المشاهد الثلاثة التي يمكن أن يطالها الاستشراف في ضوء **قراءتنا** للحاضر العربي، من جهة أولى، وفي ضوء فهمنا أو **تاويلنا للماضي العربي القريب من** جهة ثانية؟

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

يجيبنا المشروع بأن هذه المشاهد الثلاثة الممكنة هي: مشهد **التجزئة**، مشهد **التنسيق والتعاون العربي**، وأخيراً مشهد **الوحدة** العربية. واذا كان افرقاء البحث الثلاثة قد أسهبوا، بدرجات متفاوتة، في الحديث عن هذه المشاهد، كل فريق في مستوى التحليل الذي قام به، ووفقاً للمنهجية التي تفرضها طبيعة كل من علوم الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، اذا كان الأمر كذلك، فإن التقرير النهائي، في الفصل الأخير منه، ينجح في تقديم خلاصات عامة لنتائج الجهود الاستشرافية في كل من ميادين العلوم الثلاثة المذكورة. ولذلك، فنحن نطمئن الى الوقوف عند خلاصاته، بل وربما وفى بالغرض عندنا أن نقتبس ما بدا لنا، من بين تلك الخلاصات، أكثر اهمية ودلالة على المشروع. ونحن لا نريد، في هذا المجال، توخياً منا للأمانة العلمية، أن يزيد عملنا على الربط والتنسيق بين جمل الفقرات التلخيصية وتعابيرها.

١ ـ **المشهد الأول**: هو مشهد **واقع التجزئة**، **وقبول** هذا الواقع وتكريسه. فرغم أن واقع التجزئة قد بدأ منذ تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، الا أن هذا الواقع ظل مرفوضاً صراحة أو ضمناً، وجرت محاولات مستمرة لتحديه وتغييره الى أوائل السبعينات، ولكن الذي حدث في السبعينات والثمانينات هو أن واقع التجزئة قد تعمّق وتكرّس، «واخطر من ذلك انه أصبح الى حد كبير، **مقبولاً** نفسياً ورسمياً، على المستويين الحكومي والشعبي».

بيد أنه يجوز للباحث أن يتساءل «ما اذا كان هناك ما يمكن عمله في ظل معطيات هذا المشهد لمنع أسوأ الاحتمالات التي ينطوي عليها، أي التهام مزيد من الارض العربية، ومسخ هويتها البشرية والحضارية أو تفتيت مزيد من أقطارها الى دويلات وكانتونات أكثر هشاشة وضعفاً من الدول القطرية الحالية؟».

والجواب يأتي في صورة مجموعة من الاقتراحات التي يستلزم الجواب بالايجاب القيام بها، اقتراحات تتعلق بالاقتصاد، والسياسة، وبالحياة الاجتماعية أخيراً، فعلى «الدولة القطرية في هذا المشهد، لكي تعظم من فرص بقائها ووحدة ترابها الوطني، عليها أن تخطط لاقتصادها وتديره كـ «اقتصاد حرب»، سواء أكانت في حالة حرب فعلية أم لم تكن».

وسياسياً، يبدو أنه اذا كان من المستحيل حسم «الأزمة الخانقة» في ظل هذا المشهد، فإن من الممكن مع ذلك «تخفيف حدتها من خلال توسيع المشاركة السياسية، وتحسين اداء وكفاءة النظام الحاكم [...] وذلك من خلال: استحداث أو تقوية نظام «الحكم المحلي» و «الحكم الذاتي» [...] عودة المجالس النيابية في الأقطار التي تبلورت تكويناتها الاجتماعية الحديثة، وشهدت تجارب نيابية سابقة». وأما من الناحية الاجتماعية، فإن اجراءات عديدة يتطلبها الحال، تمتد من محاربة الفساد وخلق شروط أفضل للعدالة الاجتماعية، والعمل على تخطيط سكاني وحضري، وتنتهي بدعم «الهوية الثقافية الوطنية. وينطوي ذلك على تعميق الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية الثقافية الوطنية من ناحية، وتحصين المواطنين ضد ما يمكن أن تحدثه الثقافات الأجنبية من تشويه أو تمييع للشخصية الوطنية من ناحية أخرى».

٢ ـ **المشهد الثاني، مشهد التنسيق والتعاون العربيين**، مشهد يشي ببلوغ «درجة أعلى من الرشد والعقلانية في صنع القرار، والرغبة في تحسين الأوضاع من جانب النخب الحاكمة، ووجود التهيؤ لمزيد من التعاون العربي، يعبّر عن مرحلة أعلى من المبادرة العربية واتخاذ الموقع «الفاعل» في مسار الأحداث [...] يقوم على اعتبارات المنفعة الجماعية المتبادلة، وأن قيامه لا يمثل تهديداً لسيادة الدول العربية القطرية [...] يقوم على أساس «الدافع المصلحي القطري»، أي التكافؤ والمساواة بين الوحدات المكونة له، أكانت تجمعات اقليمية أم تنسيقاً جماعياً عربياً. ويتمثل ذلك في ضرورة شعور كل طرف بأنه يدخل في علاقة غير صفرية، أي ان مكاسبه تفوق خسائره [...]، يتضمن أن كل قطرعربي سوف يشارك في هذا المشهد في الوقت الذي تسمح فيه ظروفه بذلك، وبالقدر الذي يستطيعه وفقاً لهذه الظروف». هو مشهد الرشد والعقلانية من جانب، وهو مشهد الأمل المنتزع من جوف اليأس في تحقيق شروط وجود عربي أفضل وأحسن. وذلك، فإن الخيال الخلاق للمشروع ينتقل من

الرغبات والأماني والنصائح «الأخلاقية» الى اقتراحات مشاريع، أومخططات مشاريع، تشمل مختلف جوانب الاقتصاد والخدمات الاقتصادية، وتبحث عن سبل تأمين الأمن الغذائي والعسكري لمجموع هذه الاقطار وقد اجتمعت في أقاليم أربعة. كما أن المشروع يجتهد في النظر الى «السياسة» نظرة تحكمها المصلحة المتبادلة، ولذلك، فإن الاحترام المتبادل يكون هو أدنى مقتضياتها، ويجتهد في الوصول الى مواقف «سياسية خارجية» لا يشعر فيها قطر من الأقطار العربية بالغبن أو التعارض مع مصالحه الذاتية. «لا توجد حتميات في التطور التاريخي، ومن ثم، فإن هناك عدة احتمالات لهذا المشهد. هناك احتمال الجمود أو التوقف عند سقف معيّن لا تتجاوزه عمليات التكامل الاقليمي أو التنسيق الجماعي، بسبب الظروف الناشئة عن تداعيات المشهد والتحديات التي يواجهها. وهناك احتمال أن تتطور علاقات التكامل والتنسيق بحيث تزداد في عددها (أي عدد المجالات والانشطة التي تشملها ونوعها (كثافة التفاعلات وعمقها)، مما يجعل العملية التكاملية تقترب تدريجياً مع الجوانب المرتبطة بسلطة صنع القرار وبالأمور السياسية. وعندما يحدث ذلك بالنسبة الى التجمعات الاقليمية أو التنسيق الجماعي العربي، فإننا نكون على أبواب تحول نوعي يقودنا الى مشهد الفيدرالية السياسية أو الوحدة العربية». يقودنا إذاً إلى المشهد الثالث.

٣ ـ **المشهد الثالث** والأخير هو مشهد الوحدة العربية، وفي رأي المشروع، فإن الوصول يحتمل أن يكون بسلوك أحد طرق ثلاثة:

«الطريق الأول: يتمثل في قيام قوة اقليمية تغييرية جذرية (ثورية)، تتكوّن من قطر عربي أو أكثر، ويكون لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها، وتكون ذات توجهات وممارسات وحدوية واستقلالية في مجالي التنمية والعلاقات الدولية». والمشروع هنا يستعيد ما يعرف في بعض الكتابات القومية العربية بنظرية البلد ـ القاعدة أو البلد ـ القائد وربما الاقليم ـ القائد.

«أما الطريق الثاني: فيتمثل في استقرار، واستمرار الانجاز من خلال مسيرة المشهد الثاني للاشكال الوسيطة للوحدة. وهنا فإن النجاح في التنسيق العام الوظيفي على المستوى العربي، وفي التكامل التدريجي على مستوى التجمعات الاقليمية، سوف يمر بالضرورة عبر عدة مراحل» هو بالتالي انتقال تدريجي، تطوري، يفترض السير في خط واحد من التنسيق الى الوحدة.

«أما الطريق الثالث، فيراهن على نتاج بزوغ تحول ديمقراطي كامل في معظم الكيانات الاقليمية أو القطرية بالمشهد الثاني، وأياً كانت الانجازات المادية في مجالات التنسيق والتعاون بهذه الأشكال الوسيطة للوحدة. وتنطلق الفكرة هنا من أن غالبية شعوب الأمة العربية ترغب في الوحدة، وأن كل تحول ديمقراطي سيقرّب هذه الشعوب من رغبتها»[٢١]. الممارسة الديمقراطية الحق داخل «الدولة القطرية» هي ذاتها طريق الى الوحدة.

الآن وقد فرغنا من تصفّح الكتب الأربعة التي قدمت للنقاش في الندوة، بل وبعد وقفاتنا الأمينة والطويلة (وقد كنا أحياناً عديدة ننقل من هذا الجزء أو ذاك فقرات طويلة)، بعد هذا كله، نحاول الآن أن نخرج ببعض الملاحظات التقويمية العامة لا حول الندوة في ذاتها، بل ولا حول المشروع من حيث هو كذلك، وانما من حيث دلالة هذا وتلك على الكيفية التي «يتعامل» بها المثقفون العرب مع مستقبلهم، على النحو الذي ينظرون به اليه.

اذا اجتمع كل هذا العدد الهائل من المثقفين، من مختلف أصناف المعرفة،ومتفرق الانتماء الفكري والميل الايديولوجي، وكان اجتماعهم بدعوة من «مركز دراسات الوحدة العربية» من جانب أول، وكان هذا الأخير، من جانب ثانٍ قد أعدّ للندوة على النحو الذي رأينا، أي على النحو الذي يريد أن يكون تتويجاً لمشروع يهدف للمستقبل العربي، إذا اجتمعت هذه المعطيات كلها، فلا شك أن الأمر يكتسب جدية لا سبيل الى انكارها، وجدة في معالجة الشؤون العربية لا جدوى من

(٢١) **مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات**، ص ٣٨١ ـ ٤٠٦.

تجاهلها. وبالتالي، فالأمر في ذاته «علامة» على حدوث حركة، وحصول تغير أو بداية الشعور بوجوب التغير على الأقل، داخل حظيرة النظرة القومية العربية لتلك القضايا. فما الذي «تدل» عليه هذه «العلامة» اذاً؟

قد يكون من الأنسب أن نسعى أولاً إلى تبين أوجه التغيير، في الفكر القومي العربي، أو نستشف مظاهر الشعور بوجوب احداثه على الأقل. فلنحاول ذلك من خلال مقارنات عامة، لا تهدف الخوض في التفاصيل والجزئيات، بين كيفيات النظر الى الأطروحات القومية وأشكال معالجتها بين ما اعتدنا على قراءته في السابق، وما نجده في خطاب هذه الأبحاث المقدمة الى الندوة، وكذا ما عورضت به من تعقيبات وما تم التعبير عنه من آراء وانطباعات داخل الندوة.

نعلم أن الفكر القومي العربي ينتهي، في قراءته للتاريخ العربي الحديث، الى القول بوجود حالتين اثنتين يقوم بينهما تقابل وتعارض حادين، تكون أولاهما حقيقية وأصلية، وثانيتهما كاذبة وزائفة. الحالة الأولى، هي حالة مجموع الوطن العربي قبل «حادثة» الاستعمار، والحالة الثانية هي تلك التي نتجت بعد الاختراق الاستعماري. لم يكن الوطن العربي يشكّل، في الحالة الأولى أو الأصلية، كلاً واحداً ومنسجماً فحسب، بل كان يشكل كياناً عضوياً سليماً قوامه أمة واحدة، يوحد بينها التاريخ واللغة والحضارة والأماني والرغبات، فهو إذاً قد كان في **حالة الوحدة**. أما في الحالة الثانية، بعد حدوث ما حدث من دسائس الاستعمار ومناوراته، وبعد ما تم من عهود ومواثيق وأحلاف بين القوى الاستعمارية الاسبانية والفرنسية، والانكليزية والايطالية. بعد ذلك صار الأمر الى الكثرة والتعدد داخل الكيان العربي الواحد، فانتهى به الأمر الى واقع جديد هو واقع التجزئة. تلك هي الأطروحة الأولى والكبرى التي يحملها الفكر القومي العربي، وعن الأخذ بها والعمل بموجب مبادئها، يصبح الزوج المفهومي: وحدة/ تجزئة ثابتاً بنيوياً من ثوابت الخطاب القومي العربي المعاصر. وفي مشروع الاستشراف، على نحو ما نعتقد أننا كنا ملتزمين جانب الأمانة في عرضه، التزام بمقتضيات هذا الثابت، مثلما أن هنالك التزاماً بكل ثوابت الخطاب القومي العربي، ولكن هناك «لوينات» أو اختلافات في أسلوب الفحص والمراجعة، هي ما نريد أن نقف عنده في ملاحظات مختصرة.

في المشروع حديث عن التجزئة وربط لها بحادثة «الاختراق الاستعماري» (حتى نستعيد، التعابير التي يستعملها ذاتها). ولكن هنالك نفياً ضمنياً، أو تردداً على الأقل، حين الحديث عن وجود الدولة العربية الواحدة والمنسجمة، ذلك أن قراءتنا لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»، وتأملاتنا للنتائج الكبرى التي تنتهي اليها الدراسات القطاعية أو الاقليمية، تجعلنا نلاحظ كيف أن المشروع ينتهي الى الحكم بوجود دول عربية مركزية موغلة في القدم. ذلك هو الشأن بالنسبة الى مصر أولاً «فالدولة بمعنى سيطرة حكومة مركزية على اقليم محدد المعالم، بما فيه من سكان، وتسيير شؤونه، قد وجدت في مصر منذ ستة آلاف سنة»[٢٢]. وبالنسبة الى اليمن، في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ثانياً. ثم إن ذلك ما يجده الفاحص لمنطقة المغرب العربي، ثالثاً، حيث يجد أن الدولة في كل من تونس والمغرب، بحسبانها دولة مركزية قوية، قد كان لها وجود فعلي منذ القرون الاسلامية الأولى. وأخيراً، فإن المرء لا يستطيع أن ينفي قيام كيان فعلي، مركزي وقوي، للدولة في السودان خلال ما لا يقل عن الثلاثة قرون قبل الاجتياح الاستعماري. صحيح أن المشروع يقف عند الدول العربية التي لم يكن لبعضها وجود قبيل الحرب العالمية الأولى، أو التي لم تظهر، في صورة دول،

---

(٢٢) **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص ٩٦ ـ ٩٧.

الا مع مستهل النصف الثاني من القرن العشرين. وصحيح أنه يقوم بمراجعة لما عرفه التاريخ العربي من تشويه في كل من المشرق العربي، وما تم فيه من تقسيم وتجزئة بلغا مداهما الأقصى بصنع اسرائيل. كل هذا، مثلما أن النظرة الكلية تظل، بطبيعة الحال، هي ذاتها نظرة كل فكر قومي عربي، ولكن الاختلاف يكمن، مع ذلك، في هذا الذي يمكن أن نقول عنه بأنه التوقف عن قراءة الكل من خلال الجزء، أي قراءة تاريخ كل الوطن العربي من خلال ما حدث في منطقة المشرق العربي تخصيصاً، وبالتالي، فإنه يمكن الحديث عن «حديث جديد» نسبياً هو حديث حقيقة «الدولة الوطنية» في مناطق بعينها من الوطن العربي، وحديث «الدولة القطرية» في مناطق اخرى من ذلك الوطن، باعتبارها «واقعاً» يجب النظر اليه والتعامل معه في مراعاة كاملة له كواقع فعلي ووجود متحقق لا سبيل الى انكاره أو التغاضي عنه.

لست أريد بهذا الكلام أن أقسر المشروع على الانصراف عن الربط بين الاستعمار والتجزئة من جانب أول، وواقع الوطن العربي المتعدد الدول من جانب ثانٍ، فذاك يعني تنصلاً من الثابت الثاني من ثوابت الخطاب القومي العربي المعاصر. ما أريد أنْ أنبّه اليه فقط، هو حصول هذا التغير في **النظرة** الى الدولة العربية «القطرية». فحيث كان الفكر القومي العربي الكلاسيكي (ولنصطلح على نعت الفكر القومي العربي قبل السبعينات بنعت الكلاسيكية)، ينظر الى الدولة «القطرية» نظرة عداء واستحقار. نجد أن مشروع الاستشراف ينظر اليها نظرة مختلفة (بل ربما وجب القول بأنها **تكاد** تكون مغايرة). ففي المشروع ربط بين هذه الدولة وبين حركة التحرير الوطني والنضال ضد الاستعمار، وهذا موقف جديد متى قورن بالموقف «الكلاسيكي» الذي كان يرى في تلك الدولة أشبه ما يكون بصنيعة الاستعمار، فكان يتحدث بذلك عن الشرعية والأحقية في الوجود قبل البقاء. وفي المشروع، أيضاً، انتباه وتنبيه الى المهام العسيرة التي تصدت الدولة «القطرية» للقيام بها، والى المنجزات المادية الفعلية التي استطاعت تحقيقها، وما استتبع ذلك من حدوث تغير كيفي نسبي وكمي واضح في شروط العيش الاقتصادي وشكل الوجود المادي.

يتحدث مشروع الاستشراف عن «أزمة الدولة القطرية» بدوره، ولكنه لا يتحدث عنها أبداً من حيث انها أزمة شرعية أو أزمة وجود قائم على الزيف أو الاغتصاب. هو لا ينكر وجود سلسلة من المشاكل المعقدة حيناً، ولا ينفي وجود تهديدات من خارج تلك الدولة وداخلها، ولكنه لا ينفي امكان احداث تحويل ايجابي تصبح الأزمة بموجبه «مشكلة»، أي تتم صياغتها صياغة منطقية يمكن ايجاد الحلول الملائمة لها.

لا شك أن المشروع يظل وفياً للأطروحة المركزية في الفكر القومي العربي، أطروحة الوحدة، أو القول بالوحدة العربية كسبيل وحيد لمجاوزة الواقع العربي السيىء، واقع التأخر والتخلف عن ركب الإنسانية المتقدمة. فذلك الواقع هو كذلك لحصول علة اخرى هي علة التجزئة، وبدافع سبب آخر هو الاستعمار الذي أحدث التجزئة. ولكن المشروع لا يخفي ارادته في القيام بمراجعة لمعنى الوحدة ذاتها ولكيفية حدوثها وشكل قيامها. ومرة اخرى نود أن نقابل بين موقفين: الأول منهما هو الموقف «الكلاسيكي» المعتاد للفكر القومي العربي، والثاني هو ما يريد المساهمون في كتابة الأجزاء الأربعة السالف ذكرها أن يبرروا به قيام المشروع ذاته، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

يورد الفكر القومي «الكلاسيكي»، في حديثه عن دواعي الوحدة العربية ودوافعها، أسباباً ترجع الى الرابطة التاريخية والحضارية، واللغوية، كما ترجع الى الحوافز الوجدانية والعاطفية قبل

الحديث عن الدواعي الاقتصادية والسياسية. وحين حديثه عن الأخيرة، فهو يتحدث عنها باعتبارها دواعي «امة واحدة» أي دواعي «الأمة» التي تطمح الوحدة الى تكوينها (أو اعادة تكوينها بالأحرى حتى نظل ملتزمين بمنطوق الخطاب القومي «الكلاسيكي» ذاته)، ومن ثم فهو لا يتحدث عن تلك الدواعي الاقتصادية والسياسية التي تقوم، بطبيعتها، على المصلحة والمنفعة لأنه يرفض «وجود» كيانات عربية متعددة، ولا «يرى» وجود بلاد أو دول عربية منفصلة عن بعضها البعض. أما في المشروع فلا سبيل الى تجاهل تغير كبير يحصل في نبرة الحديث «ولا يضير الفكر القومي أن يكون ما يجمع البلاد العربية هو **المصلحة**، وأن الروابط الثقافية والحضارية تدعمها مصالح **مادية**، ولا يضيره أن نتحدث صراحة عن **مخاوف وشكوك بين بعض فئات ابناء الامة الواحدة**، وأن نخاطب تلك المخاوف ونتعامل معها صراحة، ونجد الوسائل للتغلب عليها والتقليل منها»[٢٣] (التشديد في النص من قبلنا). المصلحة، والمصالح المادية المشار اليها في النص هي، بطبيعة الأمر، مصالح «الدولة القطرية»، كما أن الشكوك المذكورة هي شكوكها ومخاوفها ومبعثها المغامرة في الاقبال على مستقبل قد ترجح كفة الموازنة فيه لجانب **الخسارة**، أكثر مما تميل الى جانب الربح **والفائدة**. وبقدر ما يجنح الفكر «الكلاسيكي» الى الحديث عن دولة الوحدة باعتبارها كياناً واحداً لا يحتمل تنوعاً ولا اختلافاً، بقدر ما يحرص المشروع على الحديث عن التجمعات الاقليمية وعن الوحدات الاقليمية الأربع (النيل، والخليج والجزيرة، والمشرق العربي، والمغرب العربي). وحيث كان مفكرو الفكر القومي العربي يكتبون ويؤكدون أنه لا معنى لدولة الوحدة، إلا بأن تكون دولة اندماجية انصهارية تذوب فيها الكيانات في كيان واحد، نجد، على العكس من ذلك، أن المشروع يجتهد في اعمال خياله، وبذل كبير جهده في تصوير «المشهد الثاني» (مشهد التنسيق والتعاون).

نستطيع، من جهة أخرى، أن نلمس هذا التقابل بين الموقف القومي «الكلاسيكي»، وما يدعو اليه مشروع الاستشراف حين فحص ما يستدعيه الحديث عن الوحدة العربية من حيث الطريق الموصل إليها، وما يستدعيه ذلك من خيارات مذهبية سياسية واقتصادية. في كل لحظات القوة عند ذلك الفكر، أي في المراحل التي شاءت أنظمة سياسية معلومة أن تجعل من أطروحات ذلك الفكر رداء لها، وسخّرت كل الأجهزة الايديولوجية للدولة في سبيل ذلك. في كل لحظات القوة تلك، كنا نسمع ونقرأ عن الطريق الوحيد للوصول الى الوحدة العربية، عن الطريق الذي لا يقبل التضحيات بالمكاسب «القطرية» فحسب، ولكنه لا يتوانى عن اللجوء الى العنف والقوة متى بدا ذلك ضرورياً. أثناء ذلك، كان الخطاب القومي العربي يغدق نعوت التقدمية والرجعية بغير حساب، وكان صوته يشتد في ذلك ويعلو، ويريد لكل الأصوات الأخرى، ان وجدت، أن تكون مجرد أصداء وترجيعات لذلك الصوت. أما في خطاب مشروع الاستشراف فقد وجدنا حديثاً عن طرق متعددة ممكنة من جهة اولى، ووجدنا الحاحاً على طريق الاقتناع الارادي والخيار الديمقراطي، واختفاء كلياً وتاماً لأطروحة الوحدة عن طريق القوة.

أمر أخير تقلص وتضاءل من جهة أولى، وغاب وزال كلية من جهة ثانية، وهو ذاك الذي يتعلق بالخيار المذهبي السياسي والاقتصادي الصارم. وكما نعلم جميعاً، فقد كان الفكر القومي «الكلاسيكي» يربط بين **الوحدة** من جانب أول، **والاشتراكية** كخيار مذهبي سياسي واقتصادي من جانب ثانٍ، يربط بينهما ربط علة بمعلولها، فلا يستطيع أن يتصور تلك دون وجود هذه. وقارىء المشروع لا يرى أن صلة العليّة هذه (الوحدة ـ الاشتراكية) قد قلّت أو ضعف أمرها

---

(٢٣) **العرب والعالم**، ص ٤٧٧.

فحسب، بل هو يجد الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام خيارات مذهبية عديدة قد لا يعدم من يرى، أن الكيل فيها يفيض لصالح الطريق الليبرالي في العمل والسلوك.

وبعد، فما الذي **تريد** هذه الملاحظات أن **«تقوله»**؟ ما الذي يدل عليه حديثنا عن التقابل بين فكر قومي «كلاسيكي» من جهة، وفكر قومي «جديد»، يبدو ان صفحات مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي حبلى به، من جهة أخرى؟ هل يمكن الكلام، فعلاً، عن ارادة في الاختلاف نجد أن المشروع يكون أهلاً للاتصاف بها؟ وهل يمكن ذلك، أصلاً، مع استمرار التفكير بموجهات الفكر القومي العربي والتحرك حول الثوابت البنيوية نفسها لذلك الفكر؟

يلاحظ الأستاذ الطاهر لبيب، في تعقيبه على دراسة «المجتمع والدولة في الوطن العربي»، أن هناك «أسفاً ضمنياً وبعض الحنين الى ما يسمى بـ «اللحظة الليبرالية»التي يبدو أنها ابتدأت في المرحلة الاستعمارية وانتهت، أو «أجهضت» [حسب تعبير النص] ، بعيد الاستقلال». ثم يبين بعد ذلك، أنه مهما يكن من أمر «فلا نعتقد أن أغلبية الأقطار العربية عرفت فيما بعد الاستقلال مباشرة تجربة أو لحظة ليبرالية بالمعنى الغربي للكلمة [...] الليبرالية كخطاب وسلوك وممارسة سياسية تخترق كل مستويات الواقع الاجتماعي». ويستنتج أخيرا أنه «لهذا، قد يبدو في الحنين الضمني الى لحظة ليبرالية عربية مضت بعض المجاز»[٢٤]. وعندي أن هذا الحنين الضمني الى واقع لم يتم تحقيقه يوماً ما، هو من رواسب هذه النظرة القومية «الكلاسيكية»، هو سجين تلك النظرة التي تجعل من معاداة الليبرالية منطلقاً لها. وأعتقد أن عبد الله العروي، عندما كان ينعي على الايديولوجيا العربية أنها عندما ترفض الليبرالية فهي ترفض ما لا تملك، أعتقد أن مأخذه هذا ينطبق أكثر ما يكون الانطباق صحيحاً على موقف العداوة الوهمية التي يضمرها الفكر القومي العربي كالليبرالية. وعندي، كذلك، أن راسب رفض الليبرالية (الذي يستحيل بموجب قانون سيكولوجي معروف الى حنين لليبرالية)، يجد كل تبريره المنطقي عند نظرة تظل متضامنة مع الأطروحات المحورية التي تؤسس الخطاب القومي العربي، ويصادف كل تفسيره في حقل دلالي تحدده الثوابت البنيوية الكبرى لذلك الفكر.

ولست أريد في الاحتجاج لرأيي السالف أكثر من مثال واحد، أرجع فيه الى حديث المشروع عن المسارات الممكنة للوحدة (أي في الوقت الذي يعلن فيه عن ارادته في محاورة الأطروحة «الكلاسيكية»، أطروحة الطريق الواحد الى الوحدة العربية). أرجع الى المسار الأول، فأجد أن المشروع يصفه بكونه «يتمثل في قيام قوة اقليمية تغييرية جذرية (ثورية)، تتكون من قطر عربي أو أكثر، ويكون لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها [...]. ولا بد أن تتمتع هذه القوى الرئيسية ـ او **الاقليم ـ القاعدة** ـ بسمات معينة لكي تقوم بدورها الاشعاعي والسياسي»[٢٥] (والتشديد على عبارة الاقليم ـ القاعدة من قبلنا). المسار الأول اذاً يقتضي التوفر على **اقليم ـ قاعدة** يكون «قاعدة» ينطلق منها العمل الوحدوي ويعود اليها. وهل يكون القارىء المطلع على أطروحات الفكر القومي العربي «الكلاسيكية» في حاجة الى التذكير بمعنى ودور البلد ـ القاعدة، أو البلد ـ القائد؟ ومرة أخرى نجد أننا أمام صورة القول بأن ما يطمح اليه المشروع من افلات وهروب من مقولات الفكر القومي التقليدي، لا يستطيع أن يتأتى له بعد.

نعم، ان قراءة هذه الكتب القيّمة الأربعة التي تمثل المادة الكبرى لمشروع الاستشراف، تكشف لنا، من جهة، عن ارادة طيبة في مجاوزة الأطروحات التقليدية المعتادة التي يحفل بها

---

(٢٤) الطاهر لبيب، تعقيب على دراسة: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**.

(٢٥) **مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات**، ص ٤٠٤.

الخطاب القومي العربي «الكلاسيكي». وقد لا نشك أن جهداً ووقتاً ثمينين قد صرفا في سبيل ذلك، كما لا نشك في حدوث تقدم نوعي عند المثقف العربي القومي في قراءة واقعه، وفي محاولة استكناه أسباب ضعفه وصور قصوره وتخلفه. ولكن تلك القراءة، من جهة أخرى، لا تفلح في اقناعنا بحدوث ما يؤسس خطاباً جديداً ويدعمه، وهي لا تستطيع ذلك لأن المثقف القومي العربي لا يملك بعد أن يغير «النظرة» التي «يقرأ» بها واقعه المادي، ومحيطه الاجتماعي، ومناخه الحضاري الذي يسبح فيه ويتنفس بهوائه. قد تشي مطالعتنا لهذه الأسفار الأربعة بوجود امارات ايجابية، في مواطن من تلك الكتب، بيد أنها لا تحمل بعد علامات قوية وواضحة على حدوث القطيعة الخصبة والخلّاقة مع النظر السياسي التقليدي: القطيعة التي تمثل الشرط الضروري لقيام عالم الابداع الفكري الخلاق والمنفذ الملائم اليه.

هل في استطاعة المثقف القومي أن يحدث تلك القطيعة المرجوة يوماً ما؟ وهل يملك المثقف القومي أن يملأ الفجوة العميقة التي تحول، بين ارادته مجاوزة مسلمات الفكر القومي «الكلاسيكي» ومطلقاته، وما يكشف عنه تحليلنا لخطابه من ارتداد مستمر الى تلك المطلقات والمسلمات التي «يريد» أن يفلت من إسارها، لا بل الى اعادة انتاجها وترسيخها دوماً؟

لا نستطيع أن نجزم بوجود جواب نهائي نطمئن اليه وان كنا نخشى، بالاستناد الى هذا الجهد الجماعي المتمثّل في مشروع الاستشراف، أن نجنح الى القول ان الجواب يكون بالنفي. ولكننا نجد أن المشروع ينتهي، في خاتمة تحليلاته، إلى الحديث عن مشروع حضاري عربي كبير. وطبيعي ان الحديث عن المشروع الحضاري يستلزم العمل على تشييد استراتيجية دقيقة وواضحة، لا تريد ان تكون مجرد مجموعة من ردود الأفعال تجاه مؤثرات أو دوافع خارجية ولكنها تريد، قبل ذلك، أن تكون المبادرة بالقول والفعل، تريد أن «تملأ الميدان» كما يقال في لغة السياسيين. ومن ثم، فإن المشروع الحضاري يستدعي التوفر على خطة عمل كامل، بل على «جدول اعمال» لا مكان فيه للانتظار أو الفراغ، خشية أن ينفذ اليه من لا يرغب في حضوره. وبالتالي، فهو لا يرضى بغير الحضور الايديولوجي بديلاً. وقد يصح، أحياناً، أن نقول عن الايديولوجيا ما كان القدماء يقولونه عن الطبيعة من حيث انها «تخشى» الفراغ، ولذلك، فهي تسعى نحو «الامتلاء». ولكن للولادة الجديدة ظروفها الملائمة فهي لا تتم بغيرها، ولكن للقطيعة مع الرؤية القديمة شروطها، فهي لا تكون مع انتفاء تلك الشروط. وهنا يظهر مكمن الصعوبة فيما يرومه كل فكر قومي يروم ان يكون.. جديداً، أي مغايراً ومختلفاً.

تكمن الصعوبة في أن الفكر القومي، الذي يريد أن يكون مختلفاً حقاً ومغايراً فعلاً، يطلب منه أن يصارع ذاته وأن يناضل، أحياناً، ضد ما يؤمن به وما ترسّخ لديه من قناعات. لا سبيل له إلى المغامرة والمخاطرة بقناعاته ومطلقاته من أجل أن يشيد فكراً يكون في مستوى ما يتوق إليه من مشروع حضاري كبير. ولعل الحكمة البشرية تقوم في ذلك المبدأ العام والبسيط، الذي يقضي بأن أول طريق الايجاب يقتضي السلب، وأولى خطوات البناء تقتضي الهدم والتحطيم. ولذلك، فإن الفكر القومي «الجديد» مدعو الى العمل على تقويض الأسس التي يقوم عليها الفكر «الكلاسيكي» والاحتفاظ، من تلك الأسس، بما كان صالحاً فعلاً ومناسباً لما يرومه من مستقبل كفيل بتحقيق ما يحلم به من طموح ورغبات.

التقويض والهدم، من أجل البناء، يعنيان القيام بمراجعات شاملة ومتصلة لكل القناعات المذهبية في شتى صورها ومتباين أشكالها. مراجعة للتاريخ وفهمنا له، ومراجعة للماضي العربي

وتأويلنا له. وذلك ما يعني اعادة كتابة التاريخ العـربي.. الثقافي والفكـري أولاً، أي القيام بفحص جديد للتراث العربي ـ الاسلامي، ومحاولة النظر اليـه بعين جـديدة، فـإن اللحظات الخصبـة من تـاريخ الشعـوب والأمم، لحظات البنـاء والنهضة تعلمنـا أنه لا رؤيـة جديـدة للمستقبل من دون التوفر، قبل ذلك، على رؤية جديدة للمـاضي ثم للحاضر. والتقـويض والهدم يعنيـان أيضاً أن نصمّ الآذان عن الدعوات التي تدعو الى وجوب توفـير «الأمن الثقافي» كمـا يوفـر الأمن الغذائي والأمن العسكـري. الكلام عن «الأمن الثقـافي» يعني الخوف من الثقـافة والعلم، والحـرص المـرضي عـلى صيـانة ذات لا تبلـغ سن الرشـد أبداً. وأخيـراً، فإن التقـويض والهدم يفيـدان وجوب الإيمـان بالديمقراطية كمبدأ في التفكير، وكوسيلة من اجل بناء المواطن الكريم والمجتمع الانساني الحديث.

هـل يستطيع المثقف العـربي أن يسهم في تحقيق المصالحـة بين المجتمـع المدني والـدولـة الحديثة في بلده، على نحو يكون فيه الإيمان بأن بناء هذه وتدعيمها يكمن في العمل على تقويـة ذاك وصيانته؟

ربما كان الابداع الحقيقي المنشود يختفي وراء السؤال والتحدي معاً □

حدود السلطة الخاصة بالنُخَب الحاكمة: التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن

حامد أنصاري

مدرسة الدراسات الدولية العليا ـ
جامعة جونز هوبكنز ـ أمريكا.

إن النخبة الحاكمة بشتى نماذجها قد أباحت إلماماً واسعاً لجيلٍ من الباحثين المعنيين بدراسات تتناول الشرق الأوسط. ولكن هذا الإلمام الواسع لم يطبق بصورة شاملة إلا في الدراسات المعنية بمصر: لقد أُجري الكثير من التكييف وإعادة الصياغة لطرق النظر في الموضوع، وذلك للوقوف على أسرار مجتمع لا يزال تاريخه وسياسته يستهويان العلماء والعامة على السواء. على أنه يمكن لأغراض التحليل، تقسيم هذه الطرق أو مداخل الدرس، الى نموذجين رئيسيين هما: نموذج النخبة ـ الجماهير، ونموذج الخط الثاني (أو الطبقة الثانية).

وكلا هذين النموذجين يؤكد جانباً مهماً من الواقع الاجتماعي والسياسي، ويتجاهل الجانب الآخر. فنموذج النخبة ـ الجماهير يؤكد على السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، في حين يشدد نموذج الخط الثاني على قاعدة التأييد الاجتماعية التي تدعم النخب الحاكمة. سيحاول هذا البحث أن يثبت أن من الممكن سبر أغوار المشكلة الخاصة باستقرار الدولة، وذلك بمراقبة التفاعل الجاري بين السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، وبين الحدود التي يفرضها عليها نموذج الخط الثاني. كما سيبين البحث كذلك حدود تلك المداخل، ويقترح طرقاً ممكنة للتغلب عليها في ضوء التطورات الحديثة الجارية في الشرق الأوسط.

إن نموذج النخبة ـ الجماهير يسود في الساحة دون منازع. لذا، نجد أن أدبيات الموضوع تعج بمفاهيم مثل «المجتمع غير المتحد»[١]، و«الدولة الامبراطورية»[٢]، و«الحكم الوقفي»[٣]، و«الحكم

(١) Clement Henry Moore, «Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt,» *Comparative Politics,* vol.6, no.2 (January 1974), pp.193-218.

(٢) Amos Perlmutter, *Egypt: The Praetorian State* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1974).

(٣) Robert Springborg: «Patrimonialism and Policy-Making in Egypt: Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Land,» *Middle Eastern Studies,* vol.15, no.1 (1979), pp.49-69, and *Sayyid Mir'i: Family Power and Politics in Egypt* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982).

الوقفي الجديد»[٤]، و«إرادة النخبة»[٥]، وكلها تعبّر عما يشبه الاجماع عن الطبيعة ذات السلطة الذاتية للدولة، وغياب القيود الاجتماعية التي تحدّ من ممارسة النخب الحاكمة للسلطة. وعلى الضد نجد أن المدخل لدراسة الخط الثاني، يمثل رأياً تحمله الأقلية عن الصلات بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي، وهو مدخل يطرح أسئلة بشأن مصادر الاستقرار السياسي لا يعرف لها المدخل الآخر جواباً وافياً، وهو مدخل الدراسة لنموذج النخبة ـ الجماهير.

والمدخل هذا ذو الشعبتين: النخبة والجماهير، لا يخرج كثيراً عن النموذج الكلاسيكي للنخبة الحاكمة، التي تقسم المجتمعات الى حكام ومحكومين. يؤلف الحكام أقلية صغيرة تسيطر على جمهور غير مميَّز. وأداة الحكم بأيدي النخب الحاكمة المسيطرة، هي الجهاز العسكري وهيئة موظفي الحكومة. أما الجماعات والطبقات وكلتاهما أساسية في النظريات الليبرالية والماركسية الخاصة بالتطور، لا يعول عليهما كثيراً بالنظر الى مرحلتهما غير الناضجة في التطور. وفي أكثر الحالات لا تؤخذان بنظر الاعتبار بسبب الافتراض المهم الذي مفاده، انهما لا تشكلان تهديداً للنخب الحاكمة، أو تمارسان سيطرة على صنع السياسة بأي شكل فعّال. وهكذا فمدخل النخبة ـ الجماهير، الثنائيّ الشعبة، يختزل بشكله المفرط دراسة السياسة الى شكل مبسّط لأقلية صغيرة، تسيطر على جمهور غير مميَّز وتوجهه.

إن التدخل العسكري في مجتمعات الشرق الأوسط، قد عزّز الرأي القائل بتمتع النخب الحاكمة بسلطة ذاتية، وذلك استناداً الى افتراضات مستمدة أساساً من أدبيات أمريكا اللاتينية. فقد لوحظ مثلاً، أن ضباط الجيش يتدخلون في السياسة بصورة ذاتية، ووفق مصالحهم الجماعية. والانطباع الحاصل هو أن حكام الشرق الأوسط، وعلى الأخص الحكام الذين جاءوا من صفوف العسكريين، هم فوق المجتمع، وغير مقيدين به وببنيته، ولا يمسهم شيء من النتائج التي تنشأ عن قراراتهم. ويفترض كذلك أن الاتجاهات الفردية، أو الاستبدادية، للنخب الحاكمة، إنما يعززها نزوع ثقافي من شأنه أن يغرس الطاعة العمياء للسلطة[٦].

وعلى الضد من ذلك يفترض مدخل الخط الثاني أن السلطة في شكلها البدائي جداً، إنما تنشأ معتمدة على التأييد التقليدي. لذا، فإن نقطة الانطلاق الجوهرية لهذا المدخل، هي الافتراض بأن الدولة والمجتمع المدني لا تفصلهما هوّة كما يرتأي المدخل الآخر، الثنائيّ الشعبة، بل يفترض أن الدولة والمجتمع يرتبطان معاً بطبقة اجتماعية، يمكن إرجاع أصولها الفكرية الى المفكر الايطالي (Gaetano Mosca). يقول (Binder): «إن الخط الثاني، أو الطبقة الثانية، هي الأداة الوسيطة الضرورية التي بدونها لا تستطيع الطبقة الحاكمة أو القلة الحاكمة أن تحكم. وتمتد الوظيفة السياسية للخط الثاني من التمثيل، مروراً بالاندغام الصريح مع الحكم، ووصولاً الى ممارسة السلطة»[٧].

ويشير الكاتب نفسه استناداً الى رأي «مُسْكا» المعدل قليلاً الى أننا: «يجب أن نتذكر أن الخط

---

(٤) S.Akavi, «Egypt: Neo-Patrimonial Elite,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (Cambridge, Mass.: Schenkman; NewYork: Halstead Press, 1975), pp.69-113.

(٥) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), pp.32-40.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٧) Leonard Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1978), p.12.

الثاني، أو الطبقة الثانية، ليست هي الطبقة الحاكمة. إن الطبقة الثانية لا تحكم ولكنها الطبقة التي بدونها لا يستطيع الحكام أن يحكموا»[٨].

ولغرض الوقوف على مفهوم الخط الثاني ومبادئه العامة وفهمه فهماً تاماً، فمن المهم أن نتذكر أن أهميته السياسية لا تنبعث من دوره الوظيفي. ويجب عدم الخلط هنا بين الضرورة، وبين خاصية الحاجة الوظيفية والتي لا يستغنى عنها. فالصفات الخاصة للخط الثاني ووضعه الخاص في المجتمع، هما اللذان يمكنانه من العمل بصفته الأداة الوسيطة. وتشترك مصر مع عدد من أقطار الشرق الأوسط في حقيقة معينة مفادها، ان نشر التحديث قد ترك وراءه نمطاً غير متشابه المعالم من التنمية الإقليمية. أما الفروق الرئيسية فهي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وهذه الفروق مستمرة في وجودها على الرغم من التغيرات السكانية الحديثة، والمتمثلة بالمعدلات المرتفعة من التطور الحضري ومن الهجرة الريفية الى المدن[٩].

كان الانشطار الثقافي ـ الجغرافي، يرمم تقليدياً بواسطة الدور الوسيط الذي يلعبه أفراد متنفذون محلياً، وهم رؤساء القرى وأصحاب الأراضي وشيوخ القبائل. كان يقوم بهذا الدور في الجزائر وتونس ما يسمى بالقائد، أما في مصر فكان يقوم به العمدة أو العين أي الوجيه الريفي. وفي العراق والمغرب، كان شيوخ العشائر هم الواسطة والمحرك لعملية الاندماج القومي، وذلك عن طريق التمثيل بإبداء الرأي في المركز. وفي سوريا يتوسط «الزعماء» و «المخاتير» بنفوذهم المحلي مع السلطة المركزية. والذي يوحد هؤلاء الأفراد، هو دورهم التقليدي بصفتهم أدوات للإندماج القومي. إنهم على العموم من المزارعين المقيمين في أراضيهم، وبما أنهم على صلة أوثق بالتربة من صلة «الذوات» و«الأفندية» الحضريين، فهم يعتبرون أنفسهم حملة الثقافة الوطنية وممثليها الأقحاح. وعلى الرغم من محليتهم، فإنهم نجحوا في إقامة الوشائج مع المناطق الحضرية، وذلك بحصول اعداد متزايدة منهم على التعليم العالي، وبإشغالهم مناصب عليا في الجهاز العسكري وهيئة موظفي الحكومة. ومع أن هؤلاء على وعي بمصالحهم الاقتصادية، فإنهم لا يشكلون طبقة متماسكة بالمعنى الماركسي الكلاسيكي لمفهوم الطبقة.

ثمة أنواع مختلفة من الأحوال يمكن تفسيرها في ضوء نموذج النخبة الحاكمة. ولعل أبرز هذه الأحوال، هو بقاء النظام السياسي في عدد من أقطار الشرق الاوسط على الرغم من فشل الاصلاحات، ومن تحوّل الوجهات التي تتخذها النخب الحاكمة. إن مسحاً عاجلاً للمشهد السياسي في الشرق الأوسط، يبين بوضوح أن الأنظمة السياسية في أكثرية الحالات، قد أثبتت أنها شديدة الثبات، مع إجراء بضعة تغييرات في المؤسسات السياسية. والذي يجعل من هذا الثبات شيئاً يفوق المعتاد جداً، هو أنه يحدث على الرغم من تكرر وقوع الأزمات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والتي تنشأ عن خيبة تجارب الاصلاح الاقتصادي بنوعيه «الاشتراكي» و«الليبرالي».

فهل ان نماذج النخبة الحاكمة تفسّر بقاء النظام السياسي على الرغم من فشل الاصلاحات؟ إن أكثر النماذج قصوراً في تفسير بقاء النظام السياسي، هو نهج النخبة ـ الجماهير فيما يعزوه من

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٩) وهذه الفوارق أكثر وضوحاً في المغرب والجزائر منها في مصر، وهي تشكل اساس السياسة التي رسمها المستعمرون الفرنسيون والزعماء الوطنيون. انظر:

Elbaki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972).

سلطة ذاتية للنخبة الحاكمة، وفيما يتجاهله من تأييد القاعدة الاجتماعية لمركز السلطة، ومن حدود يمكن أن يفرضها مثل هذا التأييد على النخب الحاكمة. ومن المحتم في هذا النهج أن تصبح هيئة الموظفين، أو الحزب، من أدوات السيطرة، وذلك لانعدام الطبيعة فوق الاجتماعية في الفئات المذكورة. وتتعزز هذه الحجة كثيراً بما يسود من نزوع ثقافي من شأنه أن يغرس في النفوس طاعة عمياء للسلطة. أما نهج الخط الثاني، أو الطبقة الثانية، فهو يؤكد، على الضد، على تأييد القاعدة الاجتماعية للنخب الحاكمة.

أما في المخطط التأويلي الذي وضعه (Binder)[١٠] في ضوء نهج الخط الثاني، فإننا نجد الصيغة السياسية التي وضعها ضباط الجيش بعد استيلائهم على السلطة في مصر في عام ١٩٥٢، وهي تعكس تحالفاً مع الطبقة الوسطى الريفية. وهذه الطبقة برأي الكاتب المذكور، هي طبقة أصحاب الأراضي المتنفذين محلياً من ذوي الملكية المعتدلة الحجم (من عشرة الى خمسين فداناً)، والذين يؤلفون العمود الفقري للخط الثاني. فقد استطاع الحكم الفردي العسكري، من خلال الحزب الواحد، أن يعبىء الطبقة الوسطى الريفية، وأن يستبعد الأحزاب والحركات السياسية ذات القاعدة الحضرية، والتي كانت تعمل قبل الثورة فمنع قيامها القانون. كذلك يمكن القول إن الاستقرار في بعض الانظمة، ناجم عن الجهود المبذولة لتعبئة تأييد صغار الفلاحين ومتوسطيهم واستبعاد الافراد غير الموالين، أو الاشخاص المشكوك في ولائهم، من المشاركة في العمل السياسي عن طريق حزب حاكم أو هيئات شعبية.

ومع مجهودات التعبئة من خلال الحزب الواحد، بدأت وإياها جنباً الى جنب مشاريع الاصلاح الزراعي، لأن أغراض الأمرين تكاد تكون متطابقة. فقد كان المقصود من الاصلاح الزراعي، تجريد الطبقات المهيمنة تقليدياً من امتيازاتها الاقتصادية، وعزلها سياسياً. جرى تطبيق الاصلاح الزراعي في مصر تدريجياً، وفي كل مرة يخفض الحد الأعلى للملكية حتى بلغ خمسين فداناً للفرد الواحد، أو مائة فدان للعائلة الواحدة. هذا اضافة الى القرارات الاشتراكية الشهيرة التي جرّدت الطبقات الغنية من مصادر ثروتها الكبيرة في المدن.

وطبق في سوريا اصلاح زراعي أشد راديكاليةً مما اتبع في مصر، ولو أن المصريين هم الذين طبقوا في واقع الامر أول إصلاح زراعي في تاريخ سوريا وذلك في عام ١٩٥٨. ذكر زياد كيلاني[١١]، أن جهوداً مضنية قد بذلت في سوريا لنزع السلطة الريفية عن أصحاب الأراضي من خلال الاصلاح الزراعي. بل إن برنامج إصلاح الأراضي ذاته، اتخذ وسيلةً لإقامة صلة سياسية تمتد بين النخبة الثورية والجماهير في القرى والحارات. أما في ليبيا فقد تطرف الحكم كثيراً برفض الاعتراف بالملكية الخاصة، ولو أن نظرته المتطرفة كانت متأثرة بضرورة حرمان الطبقة المهيمنة تقليدياً، وحرمان رجال الطريقة السنوسية كذلك من مواردهم الاقتصادية، وبالتالي حرمانهم من سلطتهم السياسية أكثر مما كانت متأثرة بهاجس المساواة بين الناس.

بيد أن مشاريع الاصلاح الزراعي فشلت في تحقيق آمال الجماهير الفلاحية، إذ تظهر التجربة في كل من مصر وسوريا، على الضد، حصول تزايد في نفوذ المزارعين الأغنياء والمتوسطين. وتعتبر مصر مثلاً جلياً على قطر فشل فيه الاصلاح الزراعي في الحيلولة دون هؤلاء المذكورين،

---

(١٠) Binder, Ibid., pp. 26 and 36.

(١١) Ziad Keilany, «Land Reforms in Syria,» *Middle Eastern Studies,* vol.16 (1980), p.221.

والوصول الى مراكز النفوذ. ويذكر، مؤشراً على مدى نفوذهم، أنهم «يسيطرون على حوالى ٦٢٪ من الاراضي الزراعية وعلى ما يتراوح بين ٨٠٪ الى ٩٠٪ من المكائن الزراعية. ثم جاءت سياسة الانفتاح لترفع من شأن مركزهم أكثر مما كان عليه في السابق»[١٢]. وقد بيّن كيلاني، من بين آخرين، كذلك أن السلطة التقليدية لأصحاب الأراضي في سوريا استمرت في بقائها، مما يخلق سلطة منافسة لاتحادات الفلاحين.

كيف يمكننا أن نفسر فشل مشاريع الاصلاح الزراعي؟ فشلت هذه المشاريع، في المنظور الخاص بنهج النخبة ـ الجماهير، بسبب النزعات الشخصية للحكام أنفسهم، وتوجهاتهم السياسية، ومخاوفهم وترددهم مما يمكن تلخيصه بعبارة «إرادة النخبة». وفي رأي (Waterbury) يتصل فشل الاصلاحات بمخاوف جمال عبدالناصر وتردده بالذات، وهو يقول: «رفض عبدالناصر ان يستخدم سياسة القبضة الحديدية لا بسبب ما أشارت به أقطار مؤيدة له (وهي كثيرة) ولا بسبب نزعاته الطبقية، إن كان يحمل شيئاً منها. ولكن الذي رسم طريقه هو عدم استعداده الحقيقي جداً للتضحية بجيل الفلاحين، على حد تعبيره، من أجل جيل المستقبل، وعدم استعداده لإطلاق عوامل النزاع الطبقي من عقالها، وهي عوامل لا يمكن السيطرة عليها مستقبلاً»[١٣]. بيد أن «ووترباري» لا يفسر السبب الذي يدعو الحكام الى ارتداء قناع المساواة ابتداءً. وإذا كان الحكام يتمتعون بسلطة ذاتية، فلماذا يشعرون بأنهم ملزمون بتشريع الاصلاحات أو بالاستجابة لمطالب المساواة بصورة تحبيذية؟ وإذا لم تكن هناك من حدود مفروضة على السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، فلماذا اذاً يتراجعون عن تطبيق الاصلاحات الراديكالية فور وضعهم لها؟ وأخيراً، ما هو الأساس الذي يقوم عليه الافتراض القائل بأن التخلي عن الاصلاحات سيمنع الاغتراب الطبقي وتفاقم المنازعات الطبقية؟ أليس من الأعقل أن نفترض عكس ذلك تماماً، أي أن فشل الاصلاحات سيزيد من الاغتراب الطبقي والمنازعات الطبقية؟

أما تفسير «بايندر»[١٤] للأسباب الكامنة وراء فشل الاصلاح الزراعي في مصر، فهو تفسير يتلاءم مع تفسيره للمحاولات التي قامت بها الفئة الفردية الحاكمة هناك لتعبئة الطبقة الوسطى الريفية واكتساب تأييدها، ولاستبعاد نخب ما قبل الثورة عن المشاركة في العمل السياسي. إن الطبقة الوسطى الريفية، بنظر الكاتب المذكور، هي أشبه شيء «بالرجل المحظوظ الذي ينتهي به الامر منتفعاً من النظام مهما عاكسته الظروف». ثم يمضي الكاتب فيقول إن ما حدث نتيجةً للاصلاح الزراعي هو: «أن أصحاب الأراضي الكبار الغائبين عن مزارعهم والذين كانوا مرتبطين بالقصر الملكي أو بحزب الوفد قد جردوا من جزء من ثروتهم ومن القسم الأكبر من نفوذهم السياسي، تاركين الشريحة الريفية التقليدية جداً من شرائح الخط الثاني (أو الطبقة الثانية) في هيمنة فعلية لا نزاع فيها»[١٥].

فليس من الغريب، بنظر «بايندر»، أن الاصلاح الزراعي في مصر لم يخفض الملكية الزراعية الى أقل من الحد المقرر البالغ خمسين فداناً، وهو أدنى حدٍ إذا تم إنقاصه فستتأثر مصالح الطبقة الوسطى الريفية تأثراً مباشراً.

ومع وجود دليل تجريبي قوي يدعم مدخل الخط الثاني، فإن المشكلة هي في الافتقار الى تعريفٍ جامع مانع للعلاقة بين الفئة الفردية الحاكمة والخط الثاني، والى مثل هذا التعريف للخط الثاني ذاته. إن تعريفاً جامعاً مانعاً للخط الثاني، هو من الصعوبة بمكان، لأن هذا الخط الثاني لا

---

(١٢) Hanna Batatu, «The Egyptian, Iraqi, Syrian Revolutions: Comparisons,» in: William G.Miller and Philip H. Stoddard, eds., *Perspectives on the Middle East 1983: Proceedings of a Conference* (Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1983), pp.70-71.

(١٣) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* pp.37-38.

(١٤) Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt,* p.7.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٦.

يشكّل طبقة متماسكة[١٦]. فمع أن أفراد الخط الثاني يوحون بأنهم طبقة متجانسة من جرّاء نظرتهم التقليدية وتغلغل نفوذهم المحلي والقومي، ولكنهم منقسمون تفصلهم فجوات واسعة في الثروة والوجاهة. ويجب أن نتذكر أن كلاً من الاصلاح الزراعي والتغلغل البيروقراطي الحزبي في الأرياف، لم يستطع استئصال النخب المتنفذة تقليدياً والتي تؤلف أغنى الشرائح الريفية. إن الزعامة الجديدة التي خلقتها السلطات المركزية في المناطق الريفية، تتداخل مع الزعامة التقليدية في مصر. أما في سوريا فإنهما تتعايشان كمركزي قوة متنافسين. ويضطر الزعماء أحياناً، بحكم الضرورات التي تمليها الظروف، الى إجراء تسوية مع النخب التقليدية.

إن فرضيات «بايندر» بشأن الدور الوسيط للطبقة الوسطى الريفية، تقوم على تسلسل غير أكيد للملكية الزراعية وضعه مكتب الإحصاء بشكل اعتباطي[١٧]. يتضح من الدليل التجريبي، أن النخب المتنفذة تقليدياً، تتكون من درجات متنوعة من الملكية، ودرجات مختلفة من النفوذ الذي يمارس على مستوى القطر وعلى مستوى الاقليم معاً. ففي مصر نجد أن أقوى المتنفذين على هذين المستويين هم الأغنياء. ولكن هذا لا يعني، أن الفلّاح الصغير الذي له علاقة قربى جيدة، لا نفوذ له في موطنه المحلي. بعبارة أخرى، يبدو أن دور الخط الثاني يمتد فوق الطبقة الوسطى الريفية وتحتها، أي الى كبار أصحاب الأراضي الذين كانوا أقوى المتنفذين في عهد ما قبل الثورة والى صغار المزارعين.

إن هذا التشديد على الطبيعة غير المتماسكة وذات المراتب المتعددة للخط الثاني بصفته أداة توسط، هو تشديد يتعلق مباشرةً بالتوجهات الايديولوجية والسياسية المتحولة للنخب الحاكمة، وهذا موضوع سنعالجه فيما بعد. يكفي الآن أن نقول إن المسح التاريخي سيكشف لنا أن الشريحة العليا، أو كبار الأعيان، استمرت تمارس دورها الوسيط، باستثناء فترات قصيرة ترتدي فيها النخب الحاكمة القناع الراديكالي[١٨]. وفي دراسة أجراها «إيليا حريق» عن علاقات السلطة في مجتمع قروي يخضع لتأثير التغلغل الجاري من المركز عن طريق منتسبي الحزب، تتضح الطبيعة الدينامية للقاعدة الاجتماعية للسلطة على مستوى المجتمعات المحلية[١٩]. وقد توصل ايليّا حريق في

---

(١٦) يقول بايندر ان الطبقة الوسطى الريفية هي أداة طيعة بيد النخب الحاكمة، لأنها لا تعي مصالحها الطبقية ولا تعمل بصفتها هيئة جماعية. لذلك، فإن استخدامه لمفهوم الطبقة هو، على حد تعبيره، من قبيل استعمال لغة رديئة دارجة. انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٧) إن الاحصاءات الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي لملكية الأراضي المزروعة وهي غالباً ما تشمل الأراضي المستأجرة والأراضي المملوكة معاً. كما أن هذه الاحصاءات لا تعكس مدى تركيز الملكية الناشىء عن زراعة أراض مملوكة بصورة غير شرعية. انظر:

Mahmoud Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970: A Study in the Political Economy of Agrarian Transition,* Occasional Paper, University of Cambridge, Department of Applied Economics, 45 (Cambridge, Mass.; NewYork: Cambridge University Press, 1975).

(١٨) يرفض ووترباري رأي بايندر القائل بأن الطبقة الوسطى الريفية احتضنت، في لحظة حماسة، الثورة المصرية فجسّدتها واضحت «مرجعاً أو مصدراً للقيم تستمد منه النخبة الناصرية قيمها». إن الطبقة المذكورة، في رأي ووترباري، قد جرى تحملها ليس إلا، وكانت تضايق بين حين وحين. انظر:

Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* pp. 274 and 303.

(١٩) يرى إيليا حريق في نقده لنموذج النخبة الحاكمة الثنائي الشعبة، أي نموذج النخبة ـ الجماهير، أنه «لم يعز إلا قليل من الأهمية لعلاقات الزعماء أحدهما بالآخر، أو علاقاتهم بقاعدة السلطة واستراتيجياتها والعلاقات المتبادلة على شتى المستويات في المجتمع. فحين ينظر الى مفهوم السلطة كعلاقة دينامية يفرض فيها أحد الاطراف =

بحثه الى نتيجة مفادها أن المزارعين الأغنياء، في الفترة التي سبقت الاتجاهات الراديكالية في أواسط الستينات، والذين يمكن اعتبارهم بمثابة الطبقة الوسطى الريفية التي يتحدث عنها «بايندر»، ان أولئك المزارعين الأغنياء قد أزاحوا النخب المهيمنة تقليدياً، والتي كانت تعتبر محسوبةً على «العهد البائد» فأخرجوها من أجهزة الحزب المحلية.

وفي الفترة الراديكالية التي تزامنت مع «مسألة كمشيش» في عام ١٩٦٦ ومع تأليف اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، والتي دامت حتى نشوب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ـ وهي الفترة المسماة بفترة التعبئة ـ أصابت المزارعين الأغنياء نكسة، في حين تولى صغار المزارعين مراكز النفوذ بفضل الجماعات القيادية التي نظمتها السلطات المركزية وأجهزة الحزب المختلفة، وكان هدفها الرئيسي تعبئة المزارعين الصغار. حدث هذا في وقتٍ كانت فيه المدن تموج بالتذمر، وبرز فيه اليسار، تحت إشراف هيمنة السلطات، برز على المسرح السياسي كقوة مضادة للحركات السرية التي تمثل الوفد والإخوان المسلمين. إن «مسألة كمشيش» والتحقيق الذي أجرته اللجنة العليا لتصفية الاستعمار، يعكسان المرحلة الأخيرة من الموقف الراديكالي الذي اتخذته السلطات المركزية نحو النخب الريفية المهيمنة. ثم أعقب هذا تحول تام في التوجه السياسي، أدّى الى عودة ظهور الشريحة العليا والمزارعين المتوسطين، ولو أنهم كانوا قد وهنوا من جرّاء الهياج العظيم الذي حدث في أواسط الستينات.

وتصادفت عودة ظهور المزارعين الأغنياء والمتوسطين في مجتمعاتهم المحلية، مع التأكيد على النظام والاستقرار من لدن نظام، تزعزعت ثقته بنفسه من جرّاء الهزيمة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ولعل من الممكن أن يقدر المرء أهمية الخط الثاني (أو الطبقة الثانية) كمصدر للاستقرار السياسي، وذلك بدراسة وضع لا توجد فيه هذه الطبقة. فقد لوحظ أن طبقة وسطى ريفية في إيران إنما تتجلى بغيابها عن الوجود. يضاف الى ذلك، أن إيران هي القطر الوحيد في الشرق الأوسط كان فيه الاصلاح الزراعي ثورياً بنتائجه. ذكر أحد الباحثين: «إن شاه إيران الأول والثاني كلاهما نزع السلطة عن شيوخ العشائر والوجهاء المحليين ونقابات التجار، ومن ثم نزعها عن السياسيين الوطنيين الذين كانوا بمثابة الجسر بين السياسات القديمة والجديدة. وقد سهل هذا مخاطبة جمهور غير مميَّز بدون وسطاء تقليديين»[٢٠].

وكنتيجة للسياسة الزراعية التي اتبعها الشاه، أدّت إزالة طبقة كبار الملاكين التقليدية الى وضعه وجهاً لوجه أمام الفلاحين المتمردين. وهذا بدوره أدّى الى زيادة اعتماده على البيروقراطية كأداة للسيطرة. أما في مصر فقد أدّى الاصلاح الزراعي، بالضد، الى نتيجة معاكسة. فالاصلاح الزراعي هناك، ألغى ظاهرة تغيب صاحب الأرض عن أرضه، ولكنه في الوقت ذاته عزّز من مكانة الوجهاء الريفيين الذين عملوا تقليدياً كأداة وسيطة بين نظام الحكم وجمهرة الفلاحين. وهكذا ففي حين يمكن القول إن الإصلاح الزراعي في إيران أدّى الى تثوير الريف، لا بل حتى مهّد السبيل للإنتفاضة الثورية التي أتت على البلاد قبيل طرد الشاه منها، فإن سياسات جمال عبدالناصر

= طاعته على الطرف الآخر، فإنه يجري التغاضي عن شبكة السلطة، والعلاقة المذكورة ما هي الا جزء من هذه الشبكة». ويمضي الكاتب فيقول: «إن نمط توزيع السلطة هو شبكة متدرجة المراتب. والزعماء الوطنيون، مهما كانت سلطتهم مستبدة، عليهم أن يرجعوا الى غيرهم من المساهمين في السلطة على جميع المستويات في المجتمع». انظر:

Iliya Harik, *The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Egyptian Community* (Bloomington: Indiana University Press, 1974), p.26.

(٢٠) S.Bakhash, «Revolutions in the Middle East and North Africa in Comparative Perspectives,» in: Miller and Stoddard, eds., *Perspectives on the Middle East 1983: Proceedings of a Conference,* p.61.

الاصلاحية، أثمرت نتائج معاكسة، لذلك تتجلى باستقرار الأرياف وتعزيز سلطة الدولة. والاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه العام، هو فترة التعبئة حين صمّمت النخب الحاكمة على اتخاذ إجراءات قوية لتحقيق التغيير الاجتماعي في الريف.

والسؤال الآن هو: ما الذي يدفع الفئة الفردية الحاكمة الى ارتداء قناع المساواة؟ ثمة عنصر مهم مفقود في مدخل النخبة ـ الجماهير وهو ما تنطوي عليه الأصول الاجتماعية للفئة المذكورة من منطويات اجتماعية ـ سياسية. تشترك مصر وسوريا وليبيا وغيرها في حقيقة مفادها، ان النخب الحاكمة تأتي من طبقات أدنى من الوسطى، وقد أظهرت هذه النخب على العموم اتجاهاً لمخاطبة عواطف أصولهم الطبقية وقيمها.

ان أغلب الزعماء جاءوا من طبقات مسحوقة، وكما يقول بطاطو، أدى الاستلاب العثماني لفئات اجتماعية معينة، الى جانب تفاقم أحوال الزراعة، الى دفع هذه الفئات للتطوع بأعداد كبيرة في القوات المسلحة، التابعة للدولة، الأمر الذي أدى في النهاية لتوصلهم الى موقع الهيمنة السياسية الذي يتمتعون به الآن[٢١]. وكتب أندرسون[٢٢] عن الموضوع ذاته في ليبيا مقتبساً أقوال العقيد معمر القذافي الذي قال: ««إن لدى ضباط الجيش ضمير يدرك مطالب الناس على وجه افضل مما يدركه الآخرون. وهذا يستند الى أصل منشئنا الذي يتميز بالتواضع. إننا لسنا اغنياء؛ وآباء الأغلبية منا يسكنون الأكواخ. لا يزال والديّ يسكنان في خيمة بالقرب من (سرتة). إن المصالح التي نمثلها هي مصالح الشعب الليبي الصادقة».

وكتب بطاطو[٢٣] بشكل مدعوم بالوثائق يقول إن الضباط الاحرار في العراق، يعبرون عن تولي عناصر من العشائر الثانوية والمدن الصغيرة لمراكز السلطة. وكتب «زارتمان» عن الجزائر يقول: «إن نخبة جديدة من أبناء المدن والقرى الصغيرة ازالت الحكام المستعمرين في سنة ١٩٦٢... أما في تونس فإن حزب الدستور الجديد، الذي تولى السلطة في سنة ١٩٥٦، كان يتركز في المقام الأول في قرى الساحل الريفية، ولو أن ابناء الساحل لم يكوّنوا اغلبية النخبة السياسية الا في سنة ١٩٧٠»[٢٤].

وعلى الضد، فإن الضباط المصريين الذين استولوا على السلطة في عام ١٩٥٢، لم يأتوا من وسط ذي خلفية اجتماعية ـ اقتصادية متجانسة. كان من بينهم ضباط هم من أبناء العُمَد الأغنياء، مثل المشير عبدالحكيم عامر. وكان آخرون على صلة وثيقة بالارستقراطية الزراعية وبالقصر الملكي أيضاً، مثل علي صبري. أما جمال عبدالناصر وأنور السادات، الزعيمان المصريان اللذان سيطرا على مصير بلدهما بالتعاقب في العقود الثلاثة الماضية، فينتسبان الى طبقة صغار الملّاكين. فقد ذكر أن والد جمال عبدالناصر كان يملك أقل من خمسة فدادين، في حين كان يملك والد السادات فدانين ونصف. فليس من الغريب، إذاً، أن يكون جمال عبدالناصر هو الخصم العنيد لأصحاب الأراضي ونصير الفلاحين المسحوقين وصغار المزارعين.

إن الأصول الاجتماعية قد تجعل النخب الحاكمة متحسسة بمطالب المساواة ومسائل العدالة بوجه عام. مع ذلك لا يمكن التماس علاقة حاسمة بين الأصول الاجتماعية والسلوك

---

(٢١) Batatu, «The Egyptian, Iraqi, Syrian Revolutions: Comparisons,» pp.67-68.

(٢٢) L.Anderson, «Qadhafi's Islam,» in: John L. Esposito, ed., *Voices of Resurgent Islam* (Oxford: Oxford University Press, 1983), p.139.

(٢٣) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp.1004-1007.

(٢٤) I.W.Zartman, ed., *Elites in the Middle East* (NewYork: Praeger, 1980), p.4.

السياسي، كما تشهد بذلك تصرّفات السادات. كان هذا، على نقيض عبدالناصر، يفضّل الملابس الباريسية والحياة الرخية، المترفة، مع ٣٥ داراً للضيافة منتشرة في أرجاء البلاد تحت تصرفه. كان بذخ السادات في سنينه الأخيرة، يتناقض كل التناقض مع أصوله الاجتماعية، كما كشف ذلك محمد حسنين هيكل في كتابه **خريف الغضب** بصورة جلية جداً. والسؤال هو كيف يمكننا أن نفسر السلوك المتناقض لعبدالناصر والسادات في ضوء نموذجيْ النخبة الحاكمة؟ كيف يمكننا أن نفسر التوجهات الاجتماعية ـ السياسية المتحولة للنخب الحاكمة والتي تتناقض أحياناً تناقضاً شديداً مع ما كان يمكن أن يكون للأصول الاجتماعية من تأثير على إدراك تلك النخب للواقع السياسي؟

هناك عنصر مهم مفقود في كلا المدخلين، مدخل النخبة ـ الجماهير ومدخل الخط الثاني، وهذا العنصر هو الضغط الذي تمارسه الشريحة الريفية الدنيا والمزارعون الصغار جداً. من المفترض بصورة عامة، أن الفلاحين في الشرق الأوسط خامدون سياسياً. والمفترض أيضاً أن الاصلاح الزراعي إنما طبق من الأعلى، وأن الفلاحين لم يقوموا بأي دور فيه. والانطباع الذي يخلقه «ووترباري»[٢٥]، مثلاً، هو أن الاصلاح الزراعي كان له ما يسمى بـ «تأثير النفق» على الفلاحين، بمعنى إرضاء شريحة واحدة من الفلاحين في حين تظل البقية من سكان الأرياف بانتظار دورها متحليةً بالصبر. ويذهب «ووترباري» الى أبعد من ذلك، فيقول بعدم وجود أي علامة لمشاركة الفلاحين في الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢. أما «بايندر» فيرى أن النخب الحاكمة، كانت أشد حرصاً على إبقاء الغطاء مغلقاً على التغيير الاجتماعي من الحرص على متابعةٍ حامية لمبادىء المساواة. لقد جرت التضحية بمذهب المساواة لصالح الحفاظ على التحالف مع الطبقة الوسطى الريفية.

بيد أن التاريخ يعطي انطباعاً مختلفاً. فقد تمكن الفلاحون من الضغط على النخب الحاكمة بين حين وحين، ولو أنهم فشلوا في تغيير النظام الاجتماعي. لقد تزامنت الانتفاضات الفلاحية مع الاحداث التاريخية الكبرى، مثل الغزو الفرنسي في عام ١٧٩٨، وثورة عرابي التي أدّت الى الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢، وثورة عام ١٩١٩ من أجل الاستقلال الوطني، وأخيراً روح التمرد التي أظهرها الفلاحون في حوادث منعزلة من أعمال العنف في بعض القرى قبل استيلاء الجيش على السلطة في عام ١٩٥٢ وبعدها. بل إن هناك رأياً مفاده أن مشاريع الاصلاح الزراعي المحدودة انما نفذت في عام ١٩٥٢ لمنع مزيد من الاستقطاب في الريف، ولكبح المد الثوري بين الفلاحين. وهكذا يبدو من البيّنات المتجمعة، أن إذعان الفلاحين وتسليمهم بالأمر الواقع، ما هو إلا أمر سطحي لا يغور الى أكثر من تحت الجلد، فلئن ظهرت ظروف مثل وقوع تبديل رئيسي في الممسكين بزمام السلطة في المركز، فإن النزعة للتمرد قد تكشف عن أنيابها[٢٦].

ولعل أوضح ما تكشّف فيه الوعي الثوري للفلاحين في الشرق الأوسط، هو حرب الاستقلال في الجزائر. لقد كان يصعب على زعماء الثورة الجزائرية أن يصمدوا في الكفاح الطويل والمديد ضد المستعمرين الفرنسيين، دون الطبقة الفلاحية الجزائرية[٢٧]. ولكن كلتا الثورتين، الجزائرية

---

(٢٥) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* p.325.

(٢٦) Gabriel Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no.4 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1969), p.108.

(٢٧) Hermassi , *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study,* pp.128-130.

والمصرية في عام ١٩١٩، قد قلبتهما النخب الحاكمة بين الفينة والفينة. وفي كلتا الحالتين، ظهر أن النخب المذكورة أكثر محافظةً من الفلاحين، على الرغم من الكلام الذي قالته النخبة عن التغيير الثوري والمساواة. على أن عبدالناصر وزعماء الثورة الجزائرية ادركوا مدى صعوبة احتواء الهاجس الثوري لدى الفلاحين إذا تحرك في نفوسهم أمل الإصلاح.

إذا أمعنا النظر في التناقضات الناشئة من ضغوط الاصلاحات واعتبارات الحكم، فإننا نكون في وضع أفضل لتفسير التوجهات السياسية المتعارضة للنخب الحاكمة. يرى (Kalecki)[٢٨] أن وضعاً متأزماً يظهر على السطح، حين تُضطر النخب الحاكمة الى التنازل عن وجهة نظرها في المساواة لصالح الحفاظ على استقرار النظام السياسي، من خلال التحالف مع طبقات أدنى الوسط في المدن، ومع المزارعين الأغنياء. إن الأساس الذي يقوم عليه نقد (Kalecki) للتجربة اليسارية الناصرية، يمكن استخدامه كذلك لتفسير فشل النظام الحرّ الذي أقامه السادات. فظهور المصالح المتنافسة في المدن، لا تقل خطراً على التحالف من سياسة عبدالناصر التي كانت تقوم على مشاركة محدودة، وعلى تعبئة للعناصر المؤيدة.

تركّز بحثنا حتى الآن، على التحولات الايديولوجية والسياسية، التي قامت بها النخب الحاكمة. والذي بقي بحاجة الى تحليل، هو كيف تؤثر هذه التحولات على طبقات منقسمة تفصلها فجوات اجتماعية ـ اقتصادية واسعة؟ وهذا موضوع دراسي صعب، أما علاقته بالاقطار التي تمر بتجربة متشابهة اعتباراً من الصين حتى المكسيك، فيمكن استخلاصها من التطور التاريخي الذي جرى في مصر.

إن حجر الأساس للنفوذ التقليدي في مصر، قد أرسي قبل منتصف القرن التاسع عشر، الذي شهد تكوين الاقطاعيات الزراعية الكبيرة المملوكة من الأفراد. وجاء التغلغل المتبادل بين مصالح أصحاب الأراضي من جهة، وبين التجارة والصناعة من جهة أخرى خلال القرن الماضي كله، ولكن هذا التغلغل لم يلغ إحدى السمات البارزة لمصالح أصحاب الأراضي، ألا وهي دور هؤلاء الملاكين بين المركز والقصبات. والسبب الرئيسي الكامن وراء دورهم السياسي المصرّ على البقاء، هو أن مركزهم المهيمن إنما جاء كنتيجة لتفاضل اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، ولم يكن مفروضاً من الخارج. إن المركز المحلي كالزعامة في القرية أو في القبيلة، جرى جنباً الى جنب مع تكوين الإقطاعيات الزراعية الكبيرة. وبمرور السنين في القرن الماضي، ارتقت العناصر المحلية من أهالي البلاد الى تسنم مراكز عليا مرموقة. وتوالى هذا الارتقاء، حين أخذت السلطات المركزية بأسباب التمثيل البرلماني، ولجأت الى تعيين أهالي البلاد في وظائف الدولة المدنية والعسكرية. وبالتدريج أزاح هؤلاء فئة الشراكسة الأتراك من المقامات العليا في الحكومة المركزية ودوائرها في المحافظات والأقاليم.

وشهد الربع الثالث من القرن التاسع عشر، تحويل الزراعة المصرية الى انتاج القطن على نطاق واسع جداً، وذلك نتيجةً للحاجة الماسة الناشئة عن الحرب الأهلية الامريكية. فارتفع مستوى الرخاء لدى أصحاب الأراضي الكبار، وازداد معه الإغراء لطلب راحة العيش في حياة

---

(٢٨) انظر الحجة التي قدمها سمير رضوان عن تطبيق مفهوم «الدولة الوسيطة» كما جرى تطويرها من قبل Michael Kalecki في:

Ghai Dharm [et al.], *Economy of Income Distribution in Egypt* (NewYork: Holmes and Meier), pp.512-513.

المدينة، بدلاً من السكنى البائسة في الريف. بيد أن التغيب عن موقع الارض، كان يقف بوجه توسعه النفوذ القوي لعلاقات القربى ووشائجها المتنوعة، التي تشد صاحب الارض الى ارضه. ويمكن القول، عند تأمل الماضي، إنه كان من الممكن خسارة الدور الوسيط للنخب التقليدية لو أن مغريات حياة المدينة كانت اقوى من أن تقاوم.

إن الحكم الانكليزي في الفترة بين احتلال مصر في عام ١٨٨٢ وتأسيس الملكية الدستورية في عام ١٩٢٣، ادّى الى تعزيز نفوذ «كبار الأعيان». وفي هذه الفترة أضحى التطور غير المتوازن في توزيع الأراضي، سمة دائمة للبنية الزراعية خلال القرن كله. تبين الإحصاءات المسجلة في آخر القرن الماضي أن أصحاب الإقطاعات الكبيرة، التي تزيد مساحتها على خمسين فداناً، يقل عددهم عن اثني عشر الف شخص (١,٣ بالمائة) وتبلغ مساحة الأراضي التي يزرعونها ٢,٢ مليون فدان (٤٤ بالمائة). وعلى عكس ذلك بلغ عدد صغار الملاكين الذين يملكون خمسة فدادين أو أقل ٧٦٠,٠٠٠ شخص (٨٣,٣ بالمائة) وتبلغ مساحة الاراضي التي يزرعونها ١,١ مليون فدان (٢١,٧ بالمائة). وبين هاتين الفئتين، هناك أصحاب الأراضي من ذوي الملكية المتوسطة (من ٥ الى ٥٠ فداناً) ويبلغ عددهم ١٤٠,٠٠٠ شخص (١٥,٤ بالمائة) أما مساحة الأراضي التي يزرعونها فتبلغ ١,٨ مليون فدان (٣٤,٣ بالمائة).

أدخلت السلطة الاستعمارية الانكليزية بعض الاصلاحات لكبح جماح اساءة الاستخدام للسلطة المحلية، مع التطلع في الوقت عينه الى كسب ولاء جميع الطبقات الريفية. مع ذلك، وكما برهنت الاحداث خلال الانتفاضة الوطنية الواسعة في عام ١٩١٩، كانت العناصر الوحيدة التي شككت بالعمل الوطني الهادف الى إثارة الناس ضد الحكم البريطاني، هي عناصر كبار الأعيان في الريف. ولم يكن اضطرارهم لتأييد السلطة الاستعمارية ناجماً عن ولاء لدولة أجنبية أو للسلطة المركزية، بل عن خوف من قلاقل الفلاحين، ومضاعفاتها وآثارها على الامتيازات المحلية. وليس من الغريب أن نلاحظ في كل من ثورة عرابي، التي ادّت الى الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ والانتفاضة الوطنية في عام ١٩١٩، أن اضطرابات الفلاحين قد شدت من صلابة السلوك الثوري لبعض كبار الأعيان، فألقوا بدلوهم مع الوطنيين.

إن الاستقلال وإقامة ملكية دستورية، لم يحققا تغييراً يذكر في التسلسل الهرمي الاجتماعي الذي أقيم خلال المرحلة الاستعمارية. على الضد، فالمؤسسات السياسية، ما فتئت تعكس المصالح الزراعية المهيمنة. إن المصالح المتنافسة في المدن التي تمثل الملك والأحزاب التي خلقها القصر من جهة، والقنصل البريطاني من جهة أخرى، قد عملا على تعزيز المصالح المحلية. لذا، يمكن القول بأن السياسة المصرية في الفترة بين إقامة الملكية والإطاحة بها في عام ١٩٥٢، تتسم بوشيجة شبه قوية مع السياسة العراقية خلال السجال والكر والفر بين الملك فيصل الأول، وسلطة الانتداب البريطاني التي عززت السلطان المحلي لشيوخ العشائر وكبار أصحاب الأراضي[٢٩]. يضاف الى ذلك، كما بيّن (Frey)[٣٠] في دراسته لتركيا، أن مذهب المحلية يميل الى أن يغدو عاملاً سياسياً مهماً في ظروف مثل ظهور المصالح الحزبية المتنافسة.

---

(٢٩) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers,* pp.86-134.

(٣٠) F.Frey, «Patterns of Elite Politics in Turkey,» in: George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).

إن نظاماً تسود فيه المصالح الزراعية الكبيرة، يخلق خصيماً له بالذات، إما على شكل قلاقل ريفية أو على شكل هجرة ريفية كبرى الى المدن، ومن شأن هذه في أغلب احتمال أن تزيد الطين بلّة، إذ تنفخ في أوار التطرف السياسي على يسار مسرح الأحداث أو يمينه. لقد كانت القاهرة حين استولى ضباط الجيش على السلطة في تموز/يوليو عام ١٩٥٢، في قبضة عنفٍ اجتماعي يقترفه الأخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة. لقد وجد حتى حزب الوفد في التطرف فرصة للإعلاء من شأن شعبيته المتدهورة. بيد أن العنف في المدن، كان يخفي تململاً اجتماعياً في الأرياف هو أشد مدعاة للقلق. لقد تصاعدت اسعار الاراضي وبدلات الايجار الى عنان السماء، والى درجة دعت عدداً من المصريين العقلاء الى الاقتناع بأن المخرج الوحيد من الفوضى، هو في وضع السلطة بيد رجل قوي. ويبدو أن عبدالناصر هو الذي حقق هذه الرغبة.

كشفت الكاتبة (Sanderson)[٣١]، في استعراضها للتطورات في المكسيك من عام ١٩١١ حتى الوقت الحاضر، عن علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والسياسة الزراعية. وهي تلاحظ أن الاصلاحات الزراعية كان يجري البدء بها، كلما ظهر أن أزمةً ما أخذت تهدد استقرار النظام السياسي. كانت القلاقل الفلاحية والضغوط الناجمة عن إعادة توزيع الأراضي، أشد وضوحاً في المكسيك منها في مصر. مع هذا فإن اتخاذ الاصلاح الزراعي كوسيلة لتعزيز الحكم، لا بل وحتى كسب مقدار من الشعبية، لم يكتشف أمره الا بعد فترة وجيزة من استيلاء ضباط الجيش على السلطة في مصر. ثمة تطور موازٍ لهذا جرى في المكسيك، وهو الاكتشاف الخاص باتخاذ الحزب الواحد وسيلةً لتعبئة العناصر المؤيدة، ولإزاحة العناصر المعادية للثورة من العملية السياسية. كانت الصيغة السياسية التي اختطها ضباط الجيش في مصر، تتلخص بتعبئة التأييد الريفي، واستبعاد الأحزاب السياسية الممنوعة، والحركات المحسوبة على العهد البائد من المشاركة في العمل العام. والغريب أن تطبيق مثل هذه السياسة، قد ترك النفوذ التقليدي، بما في ذلك كبار الأعيان، في مركز مهيمن. أما النخب السياسية التي لحقتها أكثر الأضرار من هذه السياسات، فتتمثل بأصحاب الأراضي المتغيبين عن مواقع ملكياتهم، ورجال السياسة المتمركزين في المدن.

والذي يحدث في قطر ذي موارد محدودة وندرة في الأراضي المعدة لأغراض إعادة التوزيع، هو أن التهريج الثوري لا بد له أن يصطدم بالواقع الموضوعي. إن الاصلاح الزراعي في المرحلة المبكرة من استيلاء الجيش على السلطة في مصر، لم ينفع الا فئة قليلة جداً من الفلاحين، وترك الأغلبية في حالة من التذمر والاستياء. وتتضح الطبيعة المحدودة للإصلاحات حتى إذا أخذنا بنظر الاعتبار جميع المراحل المتعاقبة من الاصلاحات، والتي لم تنفع بمجموعها سوى ١٢ بالمائة من الفلاحين.ولو نظرنا الى ان الاصلاح الزراعي الذي قام به الشاه في ايران، قد نال بآثاره ما يناهز ٩٠ بالمائة من الطبقة الفلاحية، نجد أن هناك إذاً أساساً للزعم بأن الثورة البيضاء كانت حقاً ثورية بنتائجها بالمقارنة مع الاصلاحات المصرية. إن لمن المفارقات أن يبدو عبدالناصر وليس شاه إيران، هو المتجه نحو التغيير الثوري بشكل راديكالي.

ظل عبدالناصر، تحت ستار خطاباته الثورية، محتفظاً بالوهم القائل بأن بوسعه تحويل

(٣١) S.R. Sanderson, *Land Reform in Mexico, 1910-1980* (NewYork: Academic Press, 1984), pp.102-104.

الحزب الواحد والبيروقراطية الى أدوات ثورية، حتى اندلعت مسألة كمشيش في عام ١٩٦٦. كانت هذه المسألة هي التي حفزت على الجمع بين الفلاحين المتذمرين، ومثقفي المدن اليساريين في لحظة نادرة، ولكن لفترة قصيرة. كانت الراديكالية اليسارية في الستينات ظاهرة عالمية. أما كمشيش فقد كانت ثورة مصر الثقافية، وجرى خلالها التشكيك بالحزب الواحد والبيروقراطية كوسيلة شرعية لتحقيق التغيير الثوري. كان الهدف الرئيسي من النقد اليساري يتلخص بأنه على الرغم من الاصلاحات الزراعية المتعاقبة، لم يحدث تغيير ملموس في علاقات الانتاج في الريف، بل على الضد من ذلك، استمرت المصالح الزراعية السائدة بممارسة نفوذها، إما بصورة مباشرة، وإما من خلال علاقات القربى، وكانت هذه الممارسة للنفوذ، تجري للتأثير بالوسائل ذاتها التي تستخدمها الحكومة المركزية لتجريد أصحاب تلك المصالح من امتيازاتهم المحلية. وقد زوّدت كمشيش الفلاحين المتذمرين بفرصة للضغط على السلطات المركزية، لكي تتخذ بعض الاجراءات التي كان من شأنها الإضرار باستقرار نظام الحكم.

جاء تشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع في أعقاب مسألة كمشيش، وهدف اللجنة إنهاء الاستغلال في الريف. وخلق تشكيل هذه اللجنة، انطباعاً بأن عبدالناصر كان يتوقع حدوث ثورة اشتراكية بقيادة اليسار فقرر إجهاضها، وذلك بقيادته لهذه الثورة بنفسه على نحو بيروقراطي. وكانت اللجنة برئاسة المشير عبدالحكيم عامر، نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. أما أكثرية أعضائها فمن كبار رجال الحزب الواحد، وكبار موظفي الحكومة والمؤسسة العسكرية. وقد قامت اللجنة، في جميع المحافظات الزراعية البالغ عددها ست عشرة، بتوجيه الاتهامات ضد ما سمي بالاقطاعيين، الأمر الذي أدى في حالات متعددة الى الإبعاد عن القرى، ومصادرة الأراضي وحجز الأموال (أي وضعها تحت الحراسة) والطرد من خدمة الحكومة.

أما الجانب الخطر من جوانب الفعاليات التي صحبت مسألة كمشيش، فهو أن السلطات كانت فيما يبدو، تنال بالضرب والتخريب من الأسس التي أقيمت عليها الدولة. بيد أن تلك الفعاليات كانت في واقع الامر، عبارة عن محاولات هزيلة لإفراغ اليسار من زخم اندفاعاته. ويدل على هذا ما جرى من غلق سريع لمسألة كمشيش، وحل للجنة العليا لتصفية الإقطاع، وإيقاف جميع الاجراءات ضد ما سمّي بالإقطاعيين. ويكمن مغزى هذا الحادث، في أنه كان نهاية لعهدٍ بعينه ظهر فيه أن العدالة والنمو الاقتصادي هما الحل الواقعي للمشكلة المزدوجة، ألا وهي عدم تطور التنمية وسوء توزيع الثروة. كانت الأعراض الأولى للأزمة الاشتراكية الوشيكة، قد تجلت بالفشل في تحقيق أغراض الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) من جراء الافتقار للأموال. وانعكس تفاقم الأزمة الاشتراكية في الأحداث التي تلت هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧. فإلى جانب حل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، سمح للإقطاعيين المزعومين بالعودة الى قراهم، وأعيد تعيين الموظفين المطرودين من الحكومة في وظائفهم.

وإذا نظرنا الى الصين، نجد أن فيها مجالاً واسعاً للتأمل بالنسبة الى اقطار ذات ماضٍ راديكالي تبحث عن تفسير للتخلي عن مذهب المساواة. ولعل الاعتبارات النفعية، مثل تقديم الحوافز لزيادة الانتاج، هي المبدأ الأول في إضفاء الشرعية. مع ذلك، وما لم يحدث نمو اقتصادي هائل ـ وهو أمر مشكوك فيه بالنسبة الى مصر ـ وبسبب العوائد المتناقصة، فإن من المحتم أن يحدث

توسيع في الهوة الاجتماعية ـ الاقتصادية على حساب أغلبية السكان. لقد أثبتت الحالة في مصر السادات، أنها أشد عسراً على الذين يمكن أن يخسروا ميراثهم الاشتراكي بمقتضى إنجيل الانفتاح. ولم تكن إزالة الناصرية على يد السادات، إلا سلباً للمكاسب الاشتراكية تدريجياً تحت ستار سيادة القانون والتحرر الاقتصادي والسياسي. وأدخل الدين في الصورة كذريعة سياسية لتقديس الملكية، ولحق العناصر اليسارية بإزالتها من المسرح السياسي. ثم جاء القبول بالمشاركة السياسية والعقلنة الاقتصادية، وذلك لحجب الآثار السيئة للقمع السياسي وتقييد الحريات، وقيل إنهما لغرض السعي نحو مكاسب اقتصادية. وقد صُنِّفت كل هذه الأغراض تحت شعار كبير هو «الإيمان والعلم».

مع هذا فإن جميع الاستراتيجيات الخاصة بتعزيز السلطة قد أفسدتها نتائجها السيئة. فلنتحرى ذلك ونكشف عن التناقض الذي حدث. إن تلاعب السادات بالدين لتوطيد مركزه، أدّى الى مضاعفات خطيرة في اوساط الأقلية القبطية. ومناشدة الناس باسم الدين أدّى بشكل غير مقصود الى إثارة التطرف الاسلامي بين الجماعات الاجتماعية ـ الاقتصادية ذاتها التي خاطبها عبدالناصر باسم الاشتراكية. والفرق المهم، هو أن التطرف الاسلامي تحت حكم السادات، كان يفتقر الى أداة وسيطة مؤسسية، في حين أن وجود هذا التطرف متمتعاً بسلطته الذاتية، قد أثبت أنه من العناصر المهمة التي زعزعت الاستقرار.

كان المقصود بالتحرر الاقتصادي من الناحية الفعلية، إزالة القيود من حرية التجارة، ورفع الحراسة عن الممتلكات المحجوزة والتي وضعت تحت الحراسة خلال العهد الاشتراكي. وقد انعكست النتائج غير المقصودة في العملية المقلوبة للاصلاح الزراعي ووضع الحراسة على الاموال. وكما أدرك عبدالناصر أن من المستحيل وضع حدٍ لآمال الفلاحين بعد تحريك هذه الآمال عن طريق سياسة اعادة التوزيع، فقد أدرك السادات أنه لا حدود لقناعة الطبقات الفقيرة طالما كان الكلام جارياً عن شرعية الأخذ من الأغنياء لغرض العطاء للفقراء.

أما التحرر السياسي فقد كان المقصود منه تقويض نظام الحزب الواحد، والاعتراف بتعددية المصالح كما يقرها نظام تعدد الأحزاب. ولكن ما أن يجري إقرار مبدأ حرية التجمع، حتى تزول جميع العوائق التي حالت حتى الآن دون النظام القديم، ودون الظهور من جديد. لذا، لم يكن لدى السادات عذر مشروع في عدم الاخذ بالمنطق النابع من تفكيره الاستراتيجي بالذات، بعدم الموافقة على تأليف حزب الوفد الجديد، وهو الرمز للنظام القديم.

بلغت جميع هذه النتائج غير المقصودة أوجها في عام ١٩٧٧، وهو العام الذي بدأ فيه السادات بمفاجأة أخرى من مفاجآته الكثيرة، وذلك بزيارته لاسرائيل لكسر جدار العداوة النفسي الذي كان يطبع العلاقات بين القطرين. وكان ذلك العام كذلك، هو العام الذي أخذت فيه المعارضة تتزايد إبان انتشار الأنباء عن اختطاف وزير الاوقاف المصري، وقتله من قبل جماعة اسلامية متطرفة. على أن حدثين رئيسيين سبقا مبادرة السادات السلمية. وقد حظي الحدث الأول بالعناوين الأولى في جرائد العالم أجمع، أما الحدث الثاني فلم يعبأ به الا ذوو العلاقة المباشرون. الحدث الأول هو اضطرابات الغذاء، وهي من أعراض إزالة الراديكالية وحدودها. أما الحدث الثاني فهو انبعاث مسألة كمشيش مجدداً بشكل محاكمة، صار فيها المتهم خلال العهد الاشتراكي هو قاضي الاتهام. فقد تزامنت محاكمة «معذِّبي كمشيش» التي جرت لضباط الجيش

السابقين وموظفي الدولة المتقاعدين (أي المحالين على المعاش) والمتهمين بالتعذيب، مع التحقيقات التي أجرتها لجنة الشكاوي والمظالم التابعة لمجلس الشعب مع المشاركين في أعمال اللجنة العليا لتصفية الإقطاع. كان ذلك أشبه شيءٍ بتقديم الدولة للمحاكمة عن سوء أعمالها بالذات، ضد النخب المتنفذة تقليدياً، والتي جرت خلال العهد الاشتراكي.

كان بوسع السادات الآن، والحال على هذا المنوال، أن ينعم بالاطمئنان الناجم عن الدعم التقليدي له. ولكن، وقبيل إسدال الستار النهائي على نظام حكم السادات، نجد أن حزب الوفد، كان في حالة تفكك وانحلال. وكان حليفه المقرّب في المدن، والمتمثل بنقابة المحامين، في حالة انقسام شديد. أما المتطرفون الاسلاميون، فهم إما في السجون أو قد اختفوا عن الأنظار. ومارس السادات قمعاً واسعاً حتى أفلح في خلق انطباع مفاده، ان مصر هي في قبضة عدم الاستقرار السياسي. وقد تعزز هذا الانطباع عند انتشار الأنباء باغتيال السادات على يد جماعة اسلامية متطرفة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، جاء انتقال السلطة الهادىء لنائبه حسني مبارك، وإنعاش «الحكم الديمقراطي» الذي تجلى بعودة الأحزاب السياسية الممنوعة الى العمل العام وبالنتائج الانتخابية لمجلس الشعب، جاء كل ذلك ليخلق انطباعاً معاكساً يوحي بوجود نظام سياسي مستقر.

وفي الختام نقول إنه ما من شك في أن تطبيق مفهوم الخط الثاني (أو الطبقة الثانية)، قد عزز من معرفتنا بجانب واحد من الواقع السياسي في الشرق الأوسط، وهو جانب مفقود في مدخل النخبة ـ الجماهير الثنائيّ الشعبة. مع ذلك فإن من الممكن التوصل الى فهم أفضل وأكثر واقعية لسياسات الشرق الأوسط بتحليل التفاعل الجاري بين السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، والتي انعكست في التحولات الواقعة في التوجه الايديولوجي والسياسي، وبين الخط الثاني. إن مثل هذا المدخل من شأنه أن يحلل منطقياً، مشاكل متعددة فشلت الدراسات الشرق أوسطية في حلها حتى الآن. والمشكلة الرئيسية هي العلاقة بين النخب الحاكمة وبين أداة حكمها. والأمر المفقود على العموم، هو تفهّم الضغوط الحاصلة من الأسفل، وأثرها على التوجهات السياسية والسياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية للنخب الحاكمة. إننا بتفهمنا لهذه الضغوط، سنتمكن من رسم صورة أكثر واقعيةً للقوى المتصارعة التي تؤدي الى تأزم التطور في الشرق الأوسط.

قد يكون من الصحيح القول إن التقدم المتنامي في صقل أدوات السيطرة الاجتماعية، إنما يفسر استمرارية النظام السياسي وبقاءه. مع هذا يجب أن يكون واضحاً أن هناك أيضاً اتجاهات معاكسة معرقلة للاستقرار، تتضح في موقف الفلاحين أو المهاجرين من الريف بين الطبقات دون الوسطى في المدن. بيد أن انعدام الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، يتصل جوهرياً فيما يبدو بقناعة النخب الحاكمة أو رضاها الذاتي، باستقرار نظامها السياسي. إن هذه النخب تضطر بين حين وحين، الى العمل حين تتفجر الضغوط بشكل عنفٍ في الشوارع، ولكنْ ما أن تنحسر هذه الضغوط حتى تتراجع النخب الحاكمة محتميةً بمتاريس الخط الثاني □

الانتفاضة الفلسطينية: أسبابها، آلية استمرارها، وأهدافها

د. شفيق الغبرا

قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت.

منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية، دخل الصراع العربي ـ الصهيوني بعداً جديداً. فقد برز الفعل الفلسطيني داخل الأرض المحتلة كفعل شعبي عميق الجذور أعزل السلاح، تستند وسائله الكفاحية الى جرأة عالية، وفهم عميق لعقل العدو، إضافة الى أساليب مبدعة في أشكال التنظيم الحديثة. فلأول مرة منذ بدء الصراع العربي ـ الصهيوني يبرز نموذج شعبي منظّم (ولا أقصد التقليل من قيمة النماذج السابقة ودورها)، يربط بين العملية والتخطيط ومعرفة الواقع بأبعاده. لقد شكّلت هذه الصفات الواضح توافرها في الانتفاضة، عناصر نقيضة للكثير من أنماط العمل الشعبي العربي، التي تميزت بطغيان الارتجال والانفعال واللاعلمية في المنطق كما في الممارسة، في القيادة كما في القاعدة. ان نجاح الانتفاضة، حتى الآن، في مواجهة أكثر الجيوش والادارات الاستعمارية حداثة وتنظيماً وحنكة يدل على أن الصهيونية وسياستها قد انتجت نقيضها في الواقع الفلسطيني. هذا النقيض، الذي يشكل امتداداً لكل التيارات السياسية الفلسطينية المشكّلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لديه من المهارة والتنظيم ما يساعده على تجاوز احدى أكثر النواقص التي حكمت العمل الوطني الفلسطيني والعربي على مدى قرن من الصراع.

ويواجه الكيان الاسرائيلي نتيجة للانتفاضة أكبر أزمة وأهم تحدٍ واجهه على مدى ٤٠ عاماً منذ اقامته. فكل الحروب السابقة ـ وكل أشكال القتال ـ لم تهدده وتهدد وضعه بالطريقة التي صنعتها الانتفاضة. لقد ابتلعت اسرائيل مليوني عربي لتكتشف أن لهم ارادة وهوية ونظاماً جماعياً وحقوقاً وقيماً لا يمكن القفز فوقها. وستكتشف مع الوقت أن ما ابتلعته يفعل فعله في امعائها واحشائها لا على حدودها الخارجية حيث يسهل الانقضاض عليها. وانه بلا حل سياسي عادل تقبل به الضحية أولاً، فلن يكون المستقبل المقبل سوى استمرار لحالة الصراع الحالية. لقد وضعت الانتفاضة الحركة الصهيونية أمام أزمة حقيقية.

لقد تفجرت هذه الانتفاضة بعد سنوات من الانحطاط والتراجع على المستوى العربي، اذ جاءت في مرحلة التفكك الداخلي العربي والاقليمية المحلية والحروب الأهلية، المستترة والمعلنة،

ونمو الطائفية وسيطرة الدولة على المجتمع، وفي ظل تفاقم الحرب العراقية ـ الايرانية، وحرب لبنان الأهلية، وحصار مخيمات الفلسطينيين. نبعت الانتفاضة في وقت تحوّلت القضية الفلسطينية الى همّ عربي ـ لقضية عربية ـ عربية ـ عوضاً عن أن تكون قضية تعانيها اسرائيل. برزت الانتفاضة الثورة في ظل هبوطنا الجماعي، وأخذنا لدور هامشي في المنظومة العالمية. فبعد أن تحولت الظواهر الكفاحية العربية الى مآس ، والحروب العربية المجيدة الى هزائم، وبعد أن أصيبت البلاد العربية من ألوان التآكل والانحطاط صنوفاً، عبّرت الانتفاضة كحالة عربية جديدة فيها ملامح نهضوية مستقبلية.

لقد طرحت العديد من الأسئلة المتعلقة بجذور وأسباب الانتفاضة. وطرحت أسئلة حول بدايتها، وهل هي ثورة عفوية أم منظمة؟ وأثيرت أسئلة أخرى تتعلق بأهدافها ومراميها. هذا ما ستحاول هذه الدراسة الاجابة عنه.

أولاً: مسلسل الأحداث السابق للانتفاضة

منذ ضربة الحركة الوطنية الفلسطينية المأساوية في عام ١٩٨٢ خارج الأرض المحتلة (غزو لبنان)، وداخل الأرض المحتلة (حلّ البلديات المنتخبة)، بدا واضحاً أن الفلسطينيين دخلوا عهداً مظلماً. فبينما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في أواسط السبعينات، داخل وخارج فلسطين، في أوج قوتها واكتمال بنيانها الذاتي، جاء عام ١٩٨٢ ليَدفع بها خطوات الى الوراء[١]. فنتيجة لأحداث عام ١٩٨٢، دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية فاتورة الخلل الكبير في ميزان القوى، بين الوضع العربي الممزّق (اتفاقات كامب ديفيد وآثارها)، والوضع الصهيوني المتماسك والمستند الى موجة استيطانية جديدة بقيادة الليكود.

وعندما تأكد لأبناء الداخل المحتل بأن تجربة العمل المسلح في الخارج تواجه ظروفاً صعبة، بدأ الوضع يأخذ منحى جديداً. أي بدأت تبرز تحولات تشير الى أن الأرض المحتلة في طريقها للتحول الى مركز ثقل جديد للحركة الوطنية الفلسطينية. هذا، وقد برزت البدايات الجديدة في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٨٥، وذلك على شكل حملة اغتيالات فردية موجهة ضد المستوطنين اليهود. ففي تموز/يوليو ١٩٧٥، قُتلت مدرّستان اسرائيليتان في الضفة الغربية، وبعدها بأيام، قتل وسط نابلس أحد أعضاء الحكم العسكري المعروفين بعنصريتهم[٢]. ثم في العاشر من آب/أغسطس ١٩٨٥ طعن مستوطن اسرائيلي بوسط الخليل. وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه قتل مستوطن آخر في طولكرم. وتوّج هذا التوجه الجديد في أواخر آب/أغسطس، عندما هاجم شاب بسكينه جنديين اسرائيليين وهما يقومان بمهام الحراسة في وسط مدينة الخليل، فقتل الأول وجرح الثاني قبل أن يتوارى عن الأنظار[٣]. لقد شكّلت هذه الأحداث بداية تراكمات عنيفة ناتجة من

---

(١) انظر حول أحداث عام ١٩٨٢ وآثارها، ووضع الحركة الوطنية الفلسطينية قبل تلك الاحداث:

Rashid Khalidi, *Under Siege: P.L.O. Decision Making During the 1982 War* (NewYork: Columbia University Press, 1986); Emil F. Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); Naseer H. Aruri, «Dialectics of Dispossession,» in: Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine* (Belmont: Association of Arab-American University Graduates, Inc., 1983), pp. 3-27, and Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization, People, Power and Politics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1984).

(٢) «Nablus under Curfew,» *Al-Fajr* (Palestinian Weekly), (2 August 1985), p. 1.

(٣) Maher Abukhater, «Army Turns Territories into War Zone,» *Al-Fajr* (13 September 1985), p. 1.

وسط المجتمع الواقع عليه الاحتلال. وقد جاءت معبّرة عن نمو جيل جديد من الفلسطينيين، اذ تبيّن أن هذه الأعمال من صنع شبان صغار ولدوا وترعرعوا تحت الاحتلال. فقد جاءت تعبيرات هذا السلوك الجديد لتدل بأن هذا جيل يعرف عدوه جيداً الى حد تعلم معه أن لا يخشاه، وأنه يتمتع، من دون الأجيال السابقة، بروح ملؤها المبادرة المدروسة.

ضمن هذه الأجواء، أعلنت اسرائيل سياسة القبضة الحديدية. وعلى مدى عدة شهور، في أواخر عام ١٩٨٥ قتلت ٧ فلسطينيين وجرحت العشرات. وقد رافق ذلك رمي حجارة، وتظاهرات، اضافة الى ردود فعل عنيفة من قبل المستوطنين[٤].

وهكذا، وبعد أزمات كبرى عصفت في الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، بدأ أبناء الداخل اعتماد سياسة تحويل الأرض المحتلة لبؤرة أساسية للنضال الوطني الفلسطيني. وقد سار عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ على المنوال نفسه الذي شهدته الأرض المحتلة عام ١٩٨٥، اذ استمر الفلسطينيون في سياسة طعن جنود ومستوطنين، ثم النزول الى الشوارع لممارسة انتفاضات صغرى. وقد استمرت بعض هذه الانتفاضات أسبوع وأسبوعين، كان بعضها، بخاصة في شهر شباط/فبراير ١٩٨٧، عنيفاً، إذ خرج السكان بتظاهرات ورموا الحجارة وأقاموا الحواجز تأييداً للمخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان، ورفضاً لسياسة القبضة الحديدية المطبقة في الأرض المحتلة[٥]. بل لقد اعتبرت تلك التظاهرات الأعنف منذ انتفاضة الفلسطينيين التي نتجت عن قيام اسرائيل بحل البلديات المنتخبة عام ١٩٨٢.

لقد ثار الفلسطينيون مرات على الاحتلال. وشكلت انتفاضتهم عام ١٩٧٦، والتي تمت في ظلها انتخابات البلديات الوطنية (في الضفة الغربية وغزة) وبداية يوم الأرض في صفوف فلسطينيي عام ١٩٤٨، محطات مهمة على طريق مقاومة الاحتلال بأشكال شعبية. كما شكلت انتفاضة الفلسطينيين عام ١٩٨٢، احتجاجاً على حل البلديات المنتخبة، محطة أخرى في الدفاع عن الوجود الوطني[٦]. الا أن الأهمية الكبرى للتطورات الجارية منذ عام ١٩٨٥ تعود أساساً لحدوثها بعد النكبة التي حلّت في الحركة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٨٢.

لقد أخذت الأوضاع، بخاصة في غزة، منحى جديداً عندما قتلت قوات الاحتلال في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، ثلاثة فدائيين ينتمون الى منظمة الجهاد الاسلامي. تم بعد ذلك بأيام، وخلال اشتباك دام، قتلت اسرائيل أربعة فدائيين من المنظمة نفسها، بينما فقدت ضابط استخبارات كبير. وتبين أن ثلاثة من الشهداء السبعة هم من الفدائيين الذين استطاعوا الهرب،

---

(٤) انظر دراسة جويل بينين القيمة حول هذه التطورات.

Joel Benin, «Marching toward Civil War,» *MERIP Reports,* vol.15, nos.8-9 (October- December 1985), pp. 3-6.

(٥) Baher Ashhab, «Confrontation Characterizes Week of Protest,» *Al-Fajr* (20 February 1987), pp. 1 and 15.

(٦) انظر دراسة نصير عاروري الشاملة حول الموضوع: Aruri,. «Dialectics of Dispossesion,» pp. 3-27.

انظر أيضاً:

Moshe Ma'oz, *Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel* (London: Frank Cass, 1984).

وعن الفلسطينيين في أراضي عام ١٩٤٨، انظر:

Ian Steven Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population* (Austin: University of Texas Press, 1980), and Elia T. Zureik, *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge an Kegan Paul, 1979).

إبـان صيف عام ١٩٨٧، من سجن نفحـة المعروف بتشـدد الحراسـة فيـه[٧]. ولكن الجـديـد أن السجناء الهاربين لم يخرجوا من غزة، واستطاعوا القيام بمهام قتالية ضد قوات الاحتلال. وقد تم تأمين تنسيق بين منظمة التحـرير الفلسطينيـة في تونس، والفـدائيين الـذين خرجـوا من السجن، بحيث تم إيهام اسرائيل لفترة من الزمن، ان هؤلاء الشبان قد أصبحوا خارج الأرض المحتلة.

وقـد نتج عن استشهـاد هؤلاء السبعة، ان تحـركت كل غـزة، إذ بدأت خـلال شهر تشرين الأول/أكتـوبر ١٩٨٧ اضطـرابات، انطلقت أولاً من غـزة، ثم امتـدت الى الضفـة الغـربية. وقـد ترافقت مع محاولات لمتطرفين يهود في اقتحام المسجد الأقصى. كما أن الاضطرابـات ظلت تتأجـج نتيجة قيام نقاط التفتيش الاسرائيلية بإطلاق النار (بصورة متكررة) على السيارات المدنية العربية، مما ادى إلى وقوع جرحى وخسائر في الأرواح[٨].

ثم وقعت عمليـة النسر (الطـائـرة الشراعيـة) التي عبـرت من جنـوب لبنـان في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. وقد أكّدت هذه العملية على انـه بالإمكـان تحدي اسرائيـل والتفوق عليهـا. وأصبح لسان حال الفلسطينيين في الأرض المحتلـة: «مصدر قـوتنا ارادتنـا لا اسلحتنا، وسنجعـل العالم يسمع»، بل بـدأ الشبان الصغـار يسخرون من الجنـود الاسرائيليين علنـاً خلال دوريـاتهم المسلحة بالأرض المحتلة[٩]. لقد لعبت هذه العملية دور الصاعق الذي مهّد لانفجار كل التناقضات المتراكمة على مدى عشرين عاماً من الاحتلال، وأربعين عاماً من النكبة، ومائة عام من الصراع.

ثانياً: أسباب الانتفاضة

لا يوجد عامل واحد مفجّر للانتفاضة، إذ إنها نتيجة عوامل متفاعلة متداخلة. ولكن العامل الرئيسي والتاريخي يتعلق بطبيعة الاستعمار الـذي يتعرض لـه المجتمع الفلسطيني. انـه نمط من الاستعمار الذي يجمع بين الاستيلاء على الأرض واقتـلاع السكان. وعـلى مدى عشرين عـاماً من الاحتلال، مارس، هذا الاستعمار، سياسة عزل وتشويه اجتماعي ـ اقتصادي ـ انساني ـ سكاني تجاه مجتمع بكامله. فعبر مصادرة الأرض، اصبح أكثر من ٤٠ بالمائة من أراضي الضفة الغـربية وغزة مملوكاً للاستيطان الاسرائيلي، وعبر بناء المستعمرات والحد من التنمية الزراعية والصناعية، ثم عبر ربط اقتصاد الضفة وغزة بـ «اسرائيل» عام ١٩٤٨، وتطويق القدس العربية بأحياء سكنية كاملة يقطنهـا حوالى ٨٠ الف مستـوطن، سعت اسرائيل الى ابتـلاع الأرض وقهر السكـان[١٠]، بل وعبر فرضها للبضائـع الاسرائيلية عـلى الفلسطينيين، ليصبـح استهلاكهم لهـا في الأرض المحتـلة

---

(٧) Khalil Touma, «Protest Rage throughout Occupied Areas,» *Al-Fajr* (18 October 1987), pp.1-2, and «Israel Adopts Harsher Policy toward the Gaza Strip,» *Al-Fajr* (25 October 1987), pp.1 and 15.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر مقابلة للكاتب مع قادمين من الأرض المحتلة في الكويت (شباط/فبراير ١٩٨٨).

(١٠) انظـر: Sara Roy, «The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development,» *Journal of Palestine Studies*, vol.17, no.1 (Autumn 1987), pp.56-88; Sara Roy, *The Gaza Strip: A Demographic, Economic, Social and Legal Survey* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); Ann Mosely Lesch, «Gaza: Forgotten Corner of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol.15, no.1 (Autumn 1985), pp. 43-61; Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Politics* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), and Meron Benvenisti, Ziad Abu-Zayed and Danny Rubinstein, *The West Bank Handbook: A Political Lexicon* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986).

الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية (مما يدر ٦٨٠ مليون دولار على «اسرائيل» ويشكّل ٩٠ بالمائة من كل واردات الأرض المحتلة) أكملت اسرائيل اعتماد الأرض المحتلة عليها[١١]. كما أن ضرب الحرف المحلية والمساهمة في تحويل ٣٧ بالمائة (٩٠ الفاً) من قوة العمل في الأرض المحتلة الى عمال مياومين في مصانع ومستعمرات اسرائيل الواقعة في أراضي عام ١٩٤٨، كان أحد أقصى درجات تشويه المجتمع الفلسطيني[١٢].

لقد قام الليكود، أيضاً، وقبله تآلف حزب العمل، بقطع أشواط تاريخية لصالح الضم والالحاق. فكل يوم من أيام الاحتلال شهد تطبيق قوانين وسياسات جديدة تربط الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. فعبر مسار تاريخي عنيف، قامت اسرائيل بتحويل القوانين العربية المعمول بها في الأرض المحتلة (القانون الأردني أساساً)، الى قوانين هامشية تخضع لقوانين الكنيست والأوامر العسكرية الصادرة من قبل الحاكم العسكري. فهذه الأوامر العسكرية لها فعل القوانين[١٣]. لهذا، ولأسباب أخرى متعلقة بالضم والالحاق، جاءت الخرائط الاسرائيلية الجديدة بلا حدود وفروقات بين الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

لقد قطع الليكود أشواطاً مهمة في ممارسة الاستيطان، فحتى مجيئه إلى الحكم عام ١٩٧٧، انشئت اسرائيل ٣٤ مستعمرة في الضفة الغربية وغزة. وقد كان لهذه المستعمرات طابع استراتيجي ينسجم مع خطة آلون القاضية بإعادة ٥٠ بالمائة من الضفة الغربية و ٢٥ بالمائة من غزة الى السيادة العربية[١٤]. ولكن منذ مجيء الليكود وعبر خطط بدأها رئيس قسم الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية ماتتياهو دروبليس (Matityaho Drobless) عام ١٩٧٨، تم انشاء ما يزيد عن ١٠٠ مستوطنة في جميع أنحاء الأرض المحتلة[١٥]، إذ بدأ الاستيطان يتوجه الى المناطق الكثيفة السكان، التي لم تشملها خطة آلون. ومنذ عام ١٩٨٣، وضعت خطة مشتركة بين وزارة الزراعة الاسرائيلية، وقسم الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية كلفت ٢,٥ مليار دولار. وقد ركزت الخطة على مضاعفة اعداد المستوطنين، فمن ٢٧ ألف مستوطن في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٨٣، أصبح العدد ٥٢ الفاً عام ١٩٨٥. وعبر الخطة نفسها تم بناء مستعمرات اسرائيلية غير زراعية. فهذه أول مرة تقدم المنظمة الصهيونية العالمية على بناء مستعمرات لا تعتمد على نفسها من حيث الزراعة وأشكال اقتصادية أخرى، إذ أنشأت مستعمرات هي أقرب الى الضواحي الموصولة عبر سلسلة من الطرق السريعة، بالمدن الاسرائيلية الرئيسية (تل ابيب، القدس الغربية). هذه السياسة الاسرائيلية أدت الى استيطان العديد من الأسر التي وجدت بهذه الضواحي حياة هادئة رخيصة، اذ أصبحت طبيعة الاستيطان الجديد تتم لأسباب مصلحية تتعلق بأبناء الطبقة الوسطى الاسرائيلية، وليس لأسباب عقائدية كما عوّدتنا الحركة الاستيطانية.

---

(١١) انظر: Sara Graham-Brown, «The Economic Consequences of the Occupation,» in: Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine,* pp. 201-204, and Roy, *The Gaza Strip: A Demographic, Economic, Social and Legal Survey,* p.70.

(١٢) Joost R. Hiltermann, «The Emerging Trade Union Movement in the West Bank,» *MERIP Reports,* vol.15, nos.8-9 (October- December 1985), p. 27.

(١٣) Benvenisti, Abu-Zayed and Rubinstein, *The West Bank Handbook: A Political Lexicon,* pp.37-40, and Raja Shehadeh, *Occupier's Law: Israel and the West Bank* (Washington, D.C.: Institute of Palestine Studies, 1985).

(١٤) Benvenisti, Abu-Zayed and Rubinstein, Ibid., pp.4-6.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٥.

وعبر الخطة نفسها تم أيضاً بناء من ٥ الى ٦ آلاف منزل للاستيطان سنوياً. وتم تعبيد ١٠٠ الى ١٥٠ كلم سنوياً داخل الأرض المحتلة[١٦]. والجدير بالذكر، أن كل طريق عبّد تم ادخاله ضمن نظام الطرق الاسرائيلية، وتم وصله بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وعبر ممارسة هذه الخطة، شددت اسرائيل أيضاً على لجم الزراعة الفلسطينية، ومنعت حفر الآبار الجوفية الممكن استخدامها لصالح الزراعة الفلسطينية[١٧].

وكما يقول ميرون بنفنستي (Benvenisti) نائب رئيس بلدية القدس سابقاً والمسؤول عن مشروع بنك المعلومات الخاص بالأراضي المحتلة، لقد حوّل الاحتلال المجتمع الفلسطيني الى مجتمع ملحق بإسرائيل. وان العودة بعقارب الساعة الى الوراء، أي الى حالة فصل هذين التوأمين لن تكون ممكنة بعد الآن. لقد أصبح الاحتلال متجذّراً بحيث يستحيل اقتلاعه. فهذا الجسم الاستيطاني، حسبما يرى بنفنستي، ألحق الفلسطينيين جغرافياً، واقتصادياً، بالفعل لا بالقول، بإسرائيل. لهذا لن يقدر المجتمع الفلسطيني على التفكير بنفسه دون أن يرى في المرآة جزءه الآخر المرتبط بواقع الاحتلال واستمراره الأبدي. وهذا يعني أن أفضل ما يمكن أن يحققه الفلسطينيون هو قيامهم بطرح قضيتهم في اسرائيل، لا على أساس أنها قضية شعب يسعى للتحرر الوطني والاستقلال، بل على أساس انها قضية مساواة وحقوق سياسية ومدنية داخل اسرائيل[١٨].

ولكن، وهنا تكمن الثنائية التاريخية المهمة، بينما كانت اسرائيل تبتلع فلسطين بالمعنى السياسي والاقتصادي والسكاني، وقفت عاجزة عن ابتلاعها بالمعنى السياسي. بل والأهم، انها في غمرة التركيز على الضم والتهويد والالحاق، حوّلت العقل الفلسطيني المقاوم الى بذرة ترتسم ملامحها المستقبلية داخل احشاء الكيان الاسرائيلي، عوضاً عن أن ترتسم على حدودها الشمالية حيث يسهل الانقضاض عليها بين الحين والآخر. وعوضاً من أن يؤدي ذلك الابتلاع الجغرافي الاقتصادي الصهيوني الى قبول فكري ـ عقائدي ـ سياسي ـ اداري فلسطيني بالأمر الواقع، أدى الى سعي دؤوب صامت، فاعل، على مدى السنوات العشرين، للتمسك بالتمايز السياسي. فبينما غطّت الأمواج الصهيونية الجسم الفلسطيني، بقي الرأس مطلاً فوقها. وقد تحول التمايز السياسي الى طاقة انتاجية بنائية، في ظل الاحتلال، ساهمت في نمو الادارة والمؤسسات والقوى الاجتماعية الفلسطينية القادرة على الرد على الالحاق والاحتلال. فالتناسب هنا كان طردياً. كلما تجذّر وتعمّق الضم والتهويد، تبلورت ونمت البنى التحتية المكوّنة لنواة الدولة الفلسطينية المستقلة[١٩].

ومن هنا كان لسياسة «صامد» التي اتبعت في المجتمع الفلسطيني قبل الانتفاضة، والمستندة الى وسائل لا عنفية أساسها الاستمرار على الأرض، أكبر الأثر على تماسك الوضع الفلسطيني بالأرض المحتلة. وكما يقول رجا شحادة، فقد شكّل أسلوب الصمود طريقاً ثالثاً بين طريق الخضوع للاحتلال، وطريق مقاومته المطلقة في ظل ظروف غير مؤاتية. «فالصمود» أو منهج «صامد»، شكّل على مدى سنوات الاحتلال انعكاساً لفن فلسطيني مليء بالعبر والدروس، أساسه قدرة الفلسطينيين على ابقاء وتصليب تماسكهم ووجودهم الروحي والمادي في ظل قهر الاحتلال

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٤.

(١٨) انظر: Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Politics.*

(١٩) انظر: Dov Shinar, *Palestinian Voices: Communication and Nation Building in the West Bank* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1987).

وبطشه[٢٠]. فكما هو حال الحركة الصهيونية التي ربطت المستعمرة بالاقتصاد، بالايديولوجية، بالزراعة، بدأت الحركة الفلسطينية بالداخل، ومنذ السبعينات بالربط بنجاح واضح، بين الفكر والممارسة بين الأرض والاقتصاد المستقل[٢١]. فالصمود بالبيت، بالحقل، والمصنع، سمح للمجتمع الفلسطيني، الذي فقد الجزء الأكبر من طاقاته الشابة في السنوات التي تلت حرب عام ١٩٦٧، بأن يصحح الخلل الكبير بالهرم السكاني الشاب. وعلى مدى السنوات القاسية، تعلم الفلسطينيون كيف يعملون بالمصنع المعادي ويخربون آلاته، كيف يزرعون الأرض لتنبت مكافحين، كيف يبنون مؤسسة، نادياً، جمعية، نقابة، تنظيماً، وجامعة، تعمل جميعاً تحت الاحتلال وتقاومه.

والأمثلة المعبّرة عن نمو القوى الاجتماعية ذات الجذور العميقة بالمجتمع الواقع عليه الاحتلال كثيرة. وهي التي ترسم الفرق بين النضال السياسي ذي الصيغ السطحية، والنضال السياسي المستند الى قوى اجتماعية صاعدة في أحشاء المجتمع الفلسطيني وبناه. فالجامعات الفلسطينية التي نشأت في السبعينات بمبادرات محلية أصبحت، نظراً لاستقلالها عن كيان الاحتلال، إحدى أهم هذه القوى الاجتماعية الفلسطينية الصاعدة. فبعد حلّ البلديات المنتخبة، والتي شكلت حتى عام ١٩٨٢ قيادة النضال الوطني الفلسطيني في الداخل، بدأت الجامعات، والتي يبلغ تعداد طلبتها الآن أكثر من ١١ ألف طالب وطالبة، بالتحول الى حاضن كبير للثقافة والسياسة الفلسطينية الوطنية. فعبر مساهمات الطلبة برز الفن، والغناء والفولكلور المرتبط بالوطن والحفاظ على الهوية. ومن الجامعات انطلقت الاضرابات والكثير من أشكال العمل السياسي المقاوم للاحتلال. بل وتحولت الجامعات، وبمساهمات من أساتذتها، الى مراكز بحث عن المجتمع الفلسطيني، عن قراه ومدنه، اقتصاده وتاريخه، حاضره ومستقبله. كما أصبحت وسيلة اتصال مع العالم الخارجي ومكان لزيارات الصحافة العالمية وجمعيات حقوق الانسان[٢٢]. لقد تجاوز دور الجامعة في الأرض المحتلة ذلك الدور الذي يناط بالجامعة بأي مكان آخر بالعالم، اذ جمعت بين العلم وأبعاده وبين النضال وأشكاله. انها بلا شك بؤرة طليعية متقدمة للحركة الوطنية الفلسطينية بالداخل[٢٣].

وعبر سنوات الكفاح، صهرت الجامعات طلبة وطالبات من القرى والمدن من الجنوب والشمال، من المخيم والقرية المحاذية، فخلقت مجتمعاً جامعياً صغيراً قادراً على كهربة قوى الاحتلال بطول البلاد وعرضها. وعبر أشكال العمل التطوعي المنظّم الذي بدأته جامعة بيرزيت، ربطت الجامعات الفلسطينية بين العمل الفكري واليدوي، وبين الزراعة والصمود. فعلى مدار السنة، يذهب الطلبة الى المخيمات والقرى لتنظيف الشوارع، لبناء منازل هدمها الاحتلال، أو للمساهمة بالزراعة، او بموسم الزيتون. لقد أدى هذا الى نمو في العقيدة النضالية والوعي الوطني الاجتماعي للطلبة، كما للقطاعات الشعبية المتفاعلة مع العمل التطوعي[٢٤].

وتلعب قوى اجتماعية أخرى دوراً مهماً مرتبطاً بدور الجامعات. فأولاً تشكّل المدارس قوة

---

(٢٠) Raja Shehadeh, *The Third Way: A Journal of Life in the West Bank* (London: Quartet Books, 1982).

(٢١) Shinar, Ibid., pp.9-10.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١١٠. ومن أجل معلومات اضافية عن الجامعات في الارض المحتلة، انظر:
Sara Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation: Palestinians* (London: World University Service, 1984), pp.82-105.

(٢٣) Graham-Brown, Ibid., p.82.

(٢٤) Shinar, *Palestinian Voices: Communication and Nation Building in the West Bank,* p.105.

ضخمة رديفة للجامعات. فهناك أكثر من ٤٤٠ ألف طالب وطالبة بمدارس الضفة الغربية وغزة، وهم يشكلون ثلث السكان[٢٥]. ودورهم السياسي ليس مفصولاً عما يجري بالجامعات والتيارات السياسية الفاعلة بها. كما أن للجوامع المنتشرة بالضفة الغربية وغزة، والتي يبلغ عددها بالضفة الغربية لوحدها ٨٥٠ جامعاً، دوراً مهماً في الاتصال بين جميع أبناء المناطق المحتلة[٢٦]. كما نمت الصحافة الفلسطينية المحلية، والجمعيات، والنقابات العمالية والمهنية، وأصبح لها دور أساسي لا يمكن فصله عن الجامعات وعن بقية أجزاء المجتمع[٢٧]. فعلى سبيل المثال، ان جمعيات النفع العام في الضفة الغربية، والتي يبلغ عددها ١٦٦ جمعية يتفرع عنها ٤٢٨ مؤسسة عاملة في داخل الأرض المحتلة. ويستفيد من خدماتها ما يزيد عن ٦٨ الف مواطن[٢٨].

أما الطبقة العاملة التي نتجت عن سنوات من الاحتلال الالحاقي والتي أصبحت تشكّل، عبر صيغة العمال المياومين العاملين داخل اسرائيل عام ١٩٤٨، ٣٧ بالمائة من قوة العمل الفلسطينية، فقد نما لديها الوعي الوطني المرتبط باستغلال الخصم لها. وعبر ممارستها للانتاج في مصانعه ومؤسساته تعرفت على تناقضاته، واداراته وواقعه، ولغته. ان هذه الطبقة جزء لا يتجزأ من الصراع الدائر بين مجتمع الاحتلال والمجتمع المحتل. فهي قوة اجتماعية تعي الاحتلال وممارساته، والاضطهاد وصنوفه. فالاحتلال سلبها الأرض، ثم استلبها واستغلها وطنياً وطبقياً. فكم أخرج الاحتلال عبر ممارساته نقيضه في المجتمع الفلسطيني، حوّل الطبقة العاملة الى صورة مميزة لهذا النقيض.

ويشكّل أيضاً المخيم الفلسطيني بداخل الأرض المحتلة قوة شعبية طليعية من صلب العصب المقاوم للاحتلال. ففي المخيمات، يحيا ابناء الأرض الذين شردتهم الصهيونية قبل غيرهم عام ١٩٤٨. انهم الحالمون بالعودة الى الوطن الذي اقتلعوا منه. هذا، ويشكّل سكان المخيمات قاعدة شعبية عريضة. ففي مخيمات الضفة الغربية الاحدى والعشرين، يقطن ما يقارب ١٤٠ الف مواطن[٢٩]. وفي مخيمات غزة الثمانية، يقطن حوالى ٢٨٠ الف مواطن[٣٠]. ولو احتسبنا أعداد الفلسطينيين الذين لجأوا الى الضفة الغربية وغزة عام ١٩٤٨، القاطنين الآن بمختلف مدنها وقراها، والمسجلين أيضاً لدى وكالة غوث اللاجئين، لوصل العدد الكامل لهذه القاعدة الشعبية، أي القاطنة بالمخيم وخارجه، الى ٧٨٥ ألف مواطن. ويشكّل هذا العدد نصف سكان الضفة الغربية والقدس وغزة البالغ ١,٦ مليون نسمة.

أما السجون، والتي تحوي آلاف المحكومين لسنوات طويلة ومؤبدة. فتحولت هي الأخرى الى مراكز بل الى قوة اجتماعية مميزة ومصنعاً أساسياً للنضال الوطني. فالفلسطينيون يدخلونها شباباً صغاراً، ليخرجوا بعد عشرة أو خمسة عشر عاماً مناضلين متميزين بوعي اجتماعي وسياسي عالٍ. فبالسجن يتعلمون لغة العدو (العبرية) وينهون الثانوية العامة. وبالسجن يؤلفون الكتب

---

(٢٥) Graham-Brown, Ibid., pp.62-81.

(٢٦) Shinar, Ibid., p.81.

(٢٧) انظر حول نمو النقابات العمالية في الارض المحتلة:

Hiltermann, «The Emerging Trade Union Movement in the West Bank,» pp.26-31.

انظر ايضاً حول الصحافة والاعلام والجمعيات المهنية:

Shinar, Ibid.

(٢٨) Benvenisti, Abu-Zayed and Rubinstein, *The West Bank Handbook: A Political Lexicon.*

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٨.

(٣٠) Roy, *The Gaza Strip: A Demographic, Economic, Social and Legal Survey,* p.10.

ويترجمونها، وينظمون اضرابات السجون الطويلة. وعلى مر السنوات يكتسبون مناعة لا حدود لها، ويكتنزون خبرات في وسائل مقاومة السجانين. هناك يتعلمون فن القيادة وأساليب بناء التنظيم الذي يصعب اختراقه. لقد شكّلوا على مرّ الكفاح الفلسطيني نموذجاً لانتصار إرادة السجين على جبروت السجان[٣١].

لقد خرج المئات من المساجين المحكومين لسنوات طويلة أثناء عمليتي تبادل أسرى اسرائيليين، كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أسرتهم في لبنان عام ١٩٨٢. وقد أصرّ أغلب هؤلاء السجناء على البقاء في الضفة الغربية وغزة. وقد ساهم السجناء المحررين، بخبراتهم، وبفهمهم لعقل العدو، بتصليب عود الحركة الوطنية الفلسطينية بالداخل. فبكل جامعة، قرية ومخيم، هناك من بينهم من يعيد انتاج تجربته في المجتمع المقاوم الأكبر.

لقد ارتبط كل هذا أيضاً بنمو دور المنظمات الفلسطينية في الداخل وارتفاع قدراتها الادارية والتنظيمية والعسكرية. ولقد ارتفعت في صفوف هذه المنظمات روح المبادرة. فبدلاً من انتظار أوامر من الخارج، بدأت تتصرف حسب ظروفها وحاجاتها الكفاحية، دون أن يعني هذا عدم استجابتها لمتطلبات التفاعل مع الخارج[٣٢]. ومن الواضح أن الوحدة الوطنية الفلسطينية التي أنجزت في المجلس الوطني المنعقد عام ١٩٨٧ في الجزائر، تركت آثاراً مهمة على أبعاد العمل النضالي ضد الاحتلال، إذ شكلت بعد ذلك المجلس لجنة لمتابعة العمل في الأرض المحتلة شاركت فيها الفصائل الفلسطينية بقيادة الشهيد «ابو جهاد».

ان الانتفاضة كما تجسّدت لا يمكن أن تعبّر عن عوامل اليأس. ويشهد التاريخ الانساني كما تؤكد نظرية جيمس ديفيس (James Davis)، أن الحركات والثورات الاجتماعية العميقة قامت بعد حالات انتكاس وتراجع وهبوط مفاجئة، تمت بعد مراحل من الانتعاش وارتفاع الآمال وتطور البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[٣٣]. ان الانتكاس المفاجيء في وضع القضية الفلسطينية بعد تكرار حالة ارتفاع الآمال بالسنوات الواقعة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٢، تحول الى عامل رئيسي في احتقان الوضع الفلسطيني بالأرض المحتلة.

فبينما كان نمو القوى المنظمة والاجتماعية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة يأخذ صيغاً جديدة من حيث الحجم والشكل والمضمون، كانت في الوقت نفسه جميع المبادرات السياسية العربية والعالمية والهادفة الى تحريك الوضع واخراج الاحتلال تواجه الفشل تلو الآخر. وقد ترك ذلك على قناعة المجتمع الفلسطيني بأنه لا خيار أمامه سوى أن يرمي بكل ثقله لإنجاز التحرر. هذا وقد أوصل حصار منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعربي والدولي، وحصارها اسرائيلياً أولاً في بيروت ثم عربياً في طرابلس ثم في مخيمات لبنان، الى نتيجة مفادها أن المدد العسكري لن يأتي من الخارج، وبأنه لن تقوم هانوي للثورة الفلسطينية. بل وجدوا أن حصار الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل الجمود العام الذي تشهده القضية الفلسطينية، وفي ظل تفاقم

---

(٣١) مقابلات وحوارات متفرقة مع سجناء سابقين في الكويت والولايات المتحدة الامريكية (١٩٨٤، ١٩٨٥ و١٩٨٦).

(٣٢) مقابلات متفرقة مع عاملين في الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل (الكويت، ربيع ١٩٨٨).

(٣٣) «Toward a Theory of Revolution,» in: James C. Davies, *When Men Revolt and Why: A Reader in Political Violence and Revolution* (NewYork: Free Press, 1971), pp.134-147.

الحرب العراقية ـ الايرانية، قد يؤدي الى افنائها، والى تبلور حالة من الضياع الفلسطيني وغياب التمثيل شبيهة بتلك التي عرفها الفلسطينيون إبان السنوات التي تلت نكبة عام ١٩٤٨. وقد ساهم مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في تاكيد هذه الاستنتاجات[٣٤].

ولقد تداخل هذا الوضع مع بعض خطط التنمية العربية التي قوّت مؤسسات الاحتلال بدلاً من أن تقوّي مؤسسات المجتمع الواقع عليه الاحتلال[٣٥]. وساهمت أطروحات ادارة المنطقة المحتلة بتفاهم عربي ـ اسرائيلي (التقاسم الوظيفي)، المرسخة للاحتلال والمجددة لشرعيته والمتلاقية مع أطروحات الحكم الذاتي المحدود، الذي يشمل السكان ولا يشمل الأرض والمياه والسياسة[٣٦]، الى اقناع الشعب بأن استمرار الاحتلال قد يكسبه شرعية دولية وعربية[٣٧].

ولا شك، بأن تحوّل غزة الى واحدة من أكثر المناطق في العالم اكتظاظاً بالسكان، وارتفاع نسبة البطالة في الأرض المحتلة بين خريجي الجامعات، قد أضاف مشكلات كبرى على المجتمع الفلسطيني[٣٨]. وقد تداخل هذا مع الأزمة الاقتصادية العامة في البلاد العربية (الخليج والأردن) والتي حدّت من المساعدات المالية التي يقدمها ابناء الأسر الفلسطينية العاملين بتلك البلدان لأسرهم في الأرض المحتلة. ان جميع هذه العوامل اضافة الى إغلاق سوق العمل والهجرة العربيين أمام العمالة الفلسطينية الخارجة من الأرض المحتلة، قد أوصلت المجتمع الفلسطيني الى منحدر صعب وقاس[٣٩].

مع حلول عام ١٩٨٧ توافرت كل شروط الانفجار. وقد شهد ذلك العام، كما ذكرت سابقاً، أحداثاً كثيرة تعبّر عن وضع جديد. لقد كان العنف الشعبي يتجمع، والعاطفة المقاومة للاحتلال تتكثف، تمهيداً لانقلاب جديد بالعلاقة بين الحركة الصهيونية والحركة الفلسطينية. أي تبلورت بدايات إيقاف سياسة الالحاق والتجذير الصهيونية. وجاءت الانتفاضة لتشكل الخطوة الأولى باتجاه طريق اللاتهويد واللاالحاق واللاضم وفك الارتباط، لا على مستوى رأس المجتمع الفلسطيني فحسب، بل أيضاً على مستوى الاقتصاد والأرض والوطن. انها بداية ـ مجرد بداية ـ نحو الاستقلال الفلسطيني الوطني.

ثالثاً: بداية الانتفاضة

في الثامن من كانون الأول/ديسمبر، صدم سائق اسرائيلي بشاحنته سيارتين بهما عمال فلسطينيون من غزة. وعلى الفور قتل أربعة عمال وجرح تسعة آخرون و «اعتبر ابناء غزة بأن الحادثة

---

(٣٤) Said al-Ghazali, «No Hope from Amman, Says the Public,» *[Al-Fajr]*, (8 November 1987), p. 1.

(٣٥) Daoud Kuttab, «Jordanian Plan to Develop Traditional Sectors,» *Al-Fajr* (8 August 1986), pp.8-9.

(٣٦) Edward W. Said, *The Question of Palestine* (London: Routledge; New York: Times Books, 1979).

(٣٧) انظر: *Al-Fajr* (4 July 1986).

(٣٨) Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation: Palestinians*, pp.99-101.

(٣٩) Yehuda Litani, «West Bank, Gazan Workers Need Real Solution to Unemployment Woes,» *Al-Fajr* (26 October 1984), p.16.

مفتعلة، وذلك ثأراً لمقتل بائع اسرائيلي قتل بغزة في السادس من ديسمبر»[٤٠] «٣ من الشهداء كانوا من مخيم جباليا بغزة... فتوجه اربعة آلاف لحضور الدفن الليلي للشهداء»[٤١].

في اليوم التالي (٩ كانون الأول/ديسمبر)، قام المئات بتظاهرات داخل المخيم، فقتل شاب في المخيم برصاص الاحتلال[٤٢]. وجاء رد فعل الجنود على التظاهرات مليئاً بالبطش والحقد، اذ نكلت قوات الاحتلال بمخيم جباليا لتعلمه درساً. فما كان من السكان إلا وأن بدأوا في مقاومته وبعنف لم يعرفه الاحتلال سابقاً. فهاجموا مركزاً عسكرياً اسرائيلياً في المخيم، ثم بدأت الاضطرابات تنتقل الى بقية غزة.

وهكذا أشعلت ردود فعل الاحتلال النار وسط شعب لم يعد قادراً على تحمل وجود هذا الاحتلال واستمراره على الأرض. وبينما الانتفاضة على أشدها في غزة، بدأت الثورة تمتد لتشمل، في الأيام التالية، مدن وقرى الضفة الغربية والقدس، ثم انتقلت التظاهرات وأشكال التضامن والتأييد الى عرب عام ١٩٤٨، أولاً بالجامعات الاسرائيلية، ثم أمام منزل اسحق شامير في ١٩٨٧/١٢/١٥ ثم الى قرى ومدن الجليل والمثلث[٤٣].

وهكذا شكّل رد العدو على الانتفاضة الشاملة التي بدأها الشعب، بداية لإدخال كل المجتمع الفلسطيني في صراع شامل معه، إذ سارع الجميع للنزول الى الشارع. ابناء الشعب وبناته،الذين ينتمون الى منظمات العمل الفدائي والذين لا ينتمون.

ومنذ الأسبوع الأول، بدأت الانتفاضة تدخل حيز التنظيم. فلا يمكن لانتفاضة عفوية ان تستمر دون أن تدخل حيز التنظيم. وبسرعة تبلور التحالف بين الاتجاه الاسلامي بغزة، وتنظيمات المقاومة المعروفة «فتح» وهي الأكبر (والتي تضاعفت قوتها داخل الأرض المحتلة إبان الانتفاضة عشرات المرات)، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد جاء هذا التحالف بناء على حوادث وتحالفات تبلورت خلال العام المنصرم. وقد نتج عن هذا التحالف، تلقيح كل تيار للآخر. فساهم الاسلاميون ببلورة الزخم العاطفي المحصّن بالايمان، بينما قدم الوطنيون خبراتهم الكبيرة المكتنزة على مر السنوات والمقرونة بالحماس الوطني[٤٤]. إن هذا حدث عظيم لما له من أبعاد على النضال في الأرض المحتلة.

وقد تبلورت آلية استمرار الانتفاضة الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة، عندما بدأ التيار العفوي العام، الذي صنع الانتفاضة ومدها بالطاقة، يلتقي مع التيار المنظم. وبدأت تنمو حالة وحدة وتفاعل وتأثر وتأثير بين التيارين. أي بدأ التداخل يتبلور بين المنظمات الفلسطينية وامتداداتها، والمؤسسات الوطنية في الأرض المحتلة من جهة، وحركة الشعب العفوية المعادية للاحتلال من جهة أخرى. هكذا بدأت الانتفاضة تعبر الى آفاق جديدة.

والجدير بالذكر، ان المنظمات الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة منتشرة في جميع

---

(٤٠) «Demonstrations Sweep Occupied Territories,» *Al-Fajr* (13 December 1987),p.1.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) «Solidarity Comes from Inside Grec Line,» *Al-Fajr* (20 December 1987), pp.1 and 15.

(٤٤) Daoud Kuttab, «The Next Steps in the Uprising,» *Middle East International* (23 January 1988),p.5.

المؤسسات، من نقابات وصحافة، واتحادات وجامعات ومدارس. كما أن لها اطاراً سرياً غير معروف يمتهن العمل المسلّح. ولكنها تمتلك، وبالوقت نفسه، اطاراً علنياً معروفاً لا علاقة له بالعمل المسلح. أي انه إطار عام يمتهن العمل الشعبي السياسي ويتصرف كحزب سياسي، فيقوم باحياء المناسبات الوطنية، يدعو الى التظاهر والاضراب، ويقاوم الاحتلال بكل الوسائل العلنية المتاحة. ونادراً ما يدخل طالب أو طالبة الى جامعة بيرزيت (مثلاً) دون أن ينتمي سياسياً إلى أحد التيارات السياسية الفلسطينية[٤٥]. وتمتلك هذه التنظيمات (الأحزاب) اطراً شعبية منتشرة في جميع الأحياء والقرى. فلحركة فتح اطارها الشعبي المعروف (الشبيبة)[٤٦]، وللجبهة الشعبية اطارها (لجان العمل)، وللحزب الشيوعي اطاره، وللجبهة الديمقراطية اطارها أيضاً. هذا البناء العام والانتشار التنظيمي ذو الجذور الشعبية في غزة والضفة الغربية داخل المخيم والقرية والمدينة أساسي لاستمرار الانتفاضة. لقد تبلورت هذه الوسائل الكفاحية الشعبية الجديدة بعد سنوات من الأعمال العسكرية داخل الأرض المحتلة. فمنذ أواخر السبعينات، بدأت المنظمات الفلسطينية باتباع هذا الأسلوب. ان هذه المؤسسات «الحزبية» الفلسطينية، أي منظمة التحرير الفلسطينية (فرع الأرض المحتلة) او صيغة القيادة الموحدة للانتفاضة المستندة اليها، والتي أعلنت عن وجودها عبر بيانها الأول في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، تتميز بوعي متقدم (اجتماعي ـ سياسي) وبمعرفة عميقة بالعدو، كما وتتميز بصغر سن قادتها، أي أنها مليئة بحيوية الشباب الضرورية لأي ثورة.

ولكن عندما انتبه العدو الى بدايات الفعل الفلسطيني المنظّم، بدأ سياسة هدفها فصل السمك عن الماء. فسياسة تجويع السكان في المخيمات، التي بدأت في أوائل كانون الثاني/يناير، كانت محاولة ذكية من جانب اسرائيل لعزل القوى المنظمة عن السكان. وجاءت ردة فعل عفوية من السكان القاطنين حول المخيمات الفلسطينية في غزة. اذ فتحوا كل مزارعهم وأراضيهم الزراعية لأبناء المخيمات المحاصرة. وجاءت ردة فعل ثانية، اذ تألفت أولاً في الناصرة (عرب عام ١٩٤٨)، ثم في بقية المناطق المحتلة، لجان شعبية أرسلت للمخيمات المحاصرة الغذاء والدواء والحاجيات الأساسية[٤٧]. عندها عرف ابناء المخيمات أن التضحيات هذه المرة ستقدم من جميع أبناء الشعب، لا من فقرائه فقط. هكذا استمروا في الانتفاضة، وفشلت خطة العدو في الايقاع بين الفعل الشعبي العفوي، والفعل التنظيمي الثوري.

لهذا، يمكن الجزم بأن انضمام التجار وأبناء الطبقة الوسطى الى صفوف الثورة اعطاها زخماً أساسياً مهماً. وقد جاءت هذه المساهمة لتعبّر عن طبيعة هذه الثورة الوطنية. فهي ثورة كل الشعب بجميع طوائفه وطبقاته وفئاته. انها ثورة للطلاب والعمال والفلاحين التجار[٤٨]. وانها أيضاً ثورة تلعب فيها المرأة دوراً كبيراً. ان هذا التداخل والتلاقي بين كل فئات المجتمع الفلسطيني في الداخل، يعبر عن نمط مميز ومتقدم من الوحدة الوطنية.

---

(٤٥) مقابلات وحوارات مع طلبة وأساتذة من جامعة بيرزيت (الولايات المتحدة الاميركية، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧).

(٤٦) انظر: Daoud Kuttab, «The Palestinan's Unified Command,» *Middle East International* (6 February 1988),pp. 10 – 11.

(٤٧) مقابلات مع عاملين في الحركة الوطنية الفلسطينية إبان زيارات لهم خارج الارض المحتلة (الكويت، ربيع ١٩٨٨).

(٤٨) عبر لقاءات مع شخصيات قادمة من الأرض المحتلة تم التأكد من هذه الجوانب (الكويت، ربيع ١٩٨٨).

واللجـان الشعبية التي تكـوّنت، أسـاسيـة لاستمـرار الانتفـاضـة. فقـد أصبـح المجتمـع الفلسطيني، عبر تفاعل اللجان الشعبية مع جميع المؤسسات والأطر والهيئات، مجتمعاً منظماً على الصعيد الأفقي والعمودي. فكل مهنة وكل قطاع وشريحة في المجتمع لـه لجنته التي تقـود تحركـه وأعمـاله. فهنـاك لجان للتجـار ولجان للمـرأة وهكذا. وكـل حي ومنطقة ومخيم وقـرية لـه لجانـه المتخصصـة. فهناك لجـان للعمل التعبـوي والاعلامي، ولجـان للاشتبـاك مـع العـدو (اي لتنظيم الاضراب والتظاهر ورشق الحجارة)، ولجان للاعتناء بأسر الشهداء وبـأسرى الانتفاضـة وأسرهم. وهـذه لجان شعبيـة الطابـع واسعة العضـوية، ولهـا أطر وهيئـات، وتستند الى المبـادرة والعمـل الطوعي. فقادتها برزوا ضمن الحي والمخيم بناء على ممارستهم للمهام المرتبطة باللجان. والجـدير بـالذكـر أن صيغة هـذه اللجان، المستنـدة الى عمل شعبي وعضـوية واسعـة النطاق، تسمـح لها بإيصال قادة جدد كلما نجح العدو بأسر القادة السابقين. فهذه لجان متجددة بقياداتها وبـأطرهـا وبطريقة عملها. واللجان المتخصصة بالاسعاف والتمريض (على سبيل المثال)، بإمكـانها أن تضم كل من يريد المساهمة في هذا المجال. والممارسة هنا، لا القدرة على التنظير، تصبح هي المحك.

وخوفاً من إجهاض الانتفاضة، قرر الاطـار «المنظّم» أن يستبق محاولات جـديدة من العـدو لضرب بعدها الشعبي العفوي. فبينما وقع الضغط في البداية على غزة، تحول فيما بعد نحو مناطق أخرى. لا شك ان في هـذا جانبـاً يتعلق بمنطق الأحداث. لكن هنـاك جانبـاً يرتبط بحـاجة الأطـر المنظمـة لاشراك الجميع ولتـوزيع الجهـد ضمن الممكن. لهذا وجـدنا أن بؤر الانتفـاضة الملتهبـة انتقلت من مدينة إلى أخرى، من المدينة الى الريف، ثم الى الجوامع، ومن قطاع الى آخر ومن جبهة الى اخرى. وقد تبلور وعي جماعي يتعلق بآلية الانتفـاضة، اذ تسعى الارادة الجمـاعية المـرتبطة بالقيادة الموحدة للانتفاضة، ليكون يوم الجمعة من كل أسبوع بداية لأسبـوع نضالي جـديد. كمـا تسعى الى خلق التوازن المطلوب بين النضال وأشكـاله، وبـين حاجـات الشعب الاقتصاديـة. فعبر دعوة الشعب لتخصيص ساعـات أو أيام محـددة للانتـاج الزراعي والصنـاعي، لتربيـة الدواجن وزراعة قطع الأرض الصغيرة، لفتح المحلات ودعم المناطق المنكوبة، وفتح المدارس والجـامعات، ثم تخصيص ساعات أو أيام للكفاح والنضال وإقامة المتاريس الجماعية المعبّرة عن قوة روح المجتمع المقاوم للاحتلال، تخلق الانتفاضة ذلك التـوازن الضروري بين استمـرار الثورة واستمـرار الحياة. انها بهذا تدفع باتجاه اعادة تشكيل الاقتصـاد الوطني الفلسطيني عـلى أسس مستقلة. هـذه هي الجبهة الأهم في معركة التحرر الفلسطينية.

رابعاً: أهداف الانتفاضة

لقد صيغت مطالب الانتفاضة يوم ١٩٨٨/١/١٤ في اجتماع شـاركت به جميـع المؤسسات الـوطنية الفلسطينيـة في الضفة الغـربية وغـزة. وقـد تبلورت ووضحت هـذه المطـالب والأهـداف والشعارات عبر بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة. هذا، وقد حظيت هذه المطالب بموافقة التيارات السياسية الـرئيسية في الـداخل والخـارج. في الخارج: قيـادة منظمة التحـرير الفلسطينيـة، وفي الداخل: الفصائل الفلسطينية المكونة للقيادة الموحدة للانتفاضة.

ان أي قراءة لشعارات الانتفاضة كما لبيانات القيادة الموحدة تؤكد لنا أن الهـدف المرحـلي المـركزي ذا البعـد الاستراتيجي (استـراتيجي بمعنى تبدل وتحـول نوعي) هـو، دولة فلسطينيـة مستقلة بقيادة منظمة التحريـر الفلسطينية تكـون عاصمتهـا القدس. لهـذا، فالانتفـاضة تتـرجم

برنامج منظمة التحرير الفلسطينية المعلن منذ عام ١٩٧٤.

لكن للوصول الى هذا الهدف الصعب المنال، وكما تؤكد بيانات القيادة الموحدة وشعارات الانتفاضة اليومية، أي لكي تعبر الانتفاضة نحو الهدف المركزي: دولة مستقلة، هناك أهداف أصغر منه (مرحلية أكثر) تحوي تبدلات مهمة وتراكمية لا بد من انجازها. وهذه الأهداف الصغرى ـ التي يمكن تبديلها واضافة أهداف أخرى عليها والتركيز على بعضها أو أحدها ـ تدور حول (على سبيل المثال):

١ ـ سحب الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى والمخيمات.
٢ ـ جلب قوات الأمم المتحدة للحلول مكان مواقع الجيش الاسرائيلي لكسر احتكار اسرائيل للمنطقة.
٣ ـ اطلاق سراح جميع سجناء الانتفاضة.
٤ ـ الغاء قانون الطوارىء.
٥ ـ عمل انتخابات محلية شبيهة بانتخابات البلديات عام ١٩٧٦.
٦ ـ الغاء القيود الاقتصادية الاسرائيلية التي تحد التنمية المحلية.
٧ ـ ايقاف الاستيطان.
٨ ـ كل هذا وصولاً الى فرض المؤتمر الدولي الفاعل.

هذا ويقود الفعل اليومي للانتفاضة برنامج يومي يحتوي على المادة اللازمة لتحقيق الشعارات والمطالب الرئيسية، وصولاً الى الدولة الفلسطينية. اذ ان اعتبار يوم محدد للشهداء، وآخر للغضب الشعبي، وثالث للاحتفال بذكرى الكرامة ويوم الأرض، وآخر للاضراب العام ولاستقالات أفراد الشرطة، أو لزيادة الانتاج وتحسين الزراعة، أساسي لآلية استمرار الانتفاضة.

ولهذا، ان التحرك السياسي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مرتبط بهذه المطالب ولن يخرج عنها. وهو أيضاً مرتبط بزخم الانتفاضة وبقدرة منظمة التحرير الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة على اعطائها أبعاداً جديدة خلاقة خلال الشهور وربما السنوات المقبلة.

خامساً: أهداف الانتفاضة وشعاراتها في اطار التحرر العربي الفلسطيني

لقد جاءت مطالب الانتفاضة تتويجاً لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية المطالبة بالاستقلال والسيادة فوق أرضها. وتعبّر في مطالبها ووحدة موقفها عن فعل الضحية التي وقفت على مدى مائة عام من الصراع، لترى رقعة الوطن تصغر، اللجوء يتحول الى واقع، الدولة الصهيونية تمتد وترسخ شرعيتها. ووجدت الضحية الفلسطينية أن الحركة الصهيونية تلاحقها أيضاً في الخارج. فعبر الملاحقة المستمرة من الأردن الى لبنان، ومن الجنوب الى صبرا أو شاتيلا وبيروت، ومن هناك الى تونس، تعلّم الفلسطينيون انه بالحق وحده لا تنتصر القضايا العادلة. وما أكثر القضايا العادلة المنسية والخاسرة. لقد تعلموا انه لا بد من شعار وأسلوب ومراحل وفهم دقيق لموازين القوى والتحالفات ومعرفة بالاطار المحلي والاقليمي والدولي. وان ذلك لا يغني عن النضال الدؤوب العنيد المنظم العلمي كشرط مهم لتحويل القضية العادلة الى قضية منتصرة، أي تحويل البكاء والحزن والألم والمأساة الى فعل جماعي مبدع متفائل يعبر عن اصرار المجتمع المكبل بالاضطهاد على صياغة حاضره ومستقبله وفق أسس مستقلة.

إن الهدف المرحلي المتلخص بالدولة الفلسطينية أساسي للمشروع التحرري الفلسطيني والعربي. فكما أقامت اسرائيل كيانها وحوّلته الى آلية سياسية ـ اقتصادية ـ عسكرية ـ فكرية نحو الاستيطان والتوسع، تسعى الحركة الوطنية الفلسطينية الى تحويل كيانها الواقع عليه الاحتلال أو الهائم في الشتات، الى دولة تتحول الى آلية لبناء مستقبل فلسطيني أفضل، ولتحصيل المزيد من الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية. فالدولة لن تحل كل مشاكل الفلسطينيين، لكنها ستكون بداية مهمة نحو حل الكثير من مشاكل الهوية والاستقلال والتحرر ومشكلات التنقل والشتات والأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٤٩].

وكما أن الدولة تعني الكثير للفلسطينيين، فلها أكبر المعاني عربياً. فقيامها امتداد للصراع العربي ـ الصهيوني وآفاقه. انها أساسية لالغاء فكرة آرييل شارون والليكود القائلة بأن: «الدولة الفلسطينية قائمة أو يجب أن تقوم في الأردن». فنجاح المشروع العربي نحو الاستقلال الفلسطيني سيمنع تحويل القضية الفلسطينية الى همّ عربي ـ عربي والى صراع عربي ـ عربي. بل على العكس، سيشكل نجاحاً لمشروع التقارب والتضامن العربي الرسمي ـ والشعبي.

ان مشروع الدولة الفلسطينية يحوي آلية للمستقبل. إنه المشروع الوحيد القادر على الحد من طموحات اسرائيل وتوسعها. إنه نذير قيام اسرائيل الصغرى الفاقدة للقدرة على التحكم بالمصير العربي الفردي والجماعي. فهو المشروع الذي قد يعيد للعرب بعض من وزنهم في المنظومة الدولية، إذ قد يشكل بداية لاعادة صياغة علاقة العرب مع أنفسهم ومع العالم.

لهذا، ففي الانتفاضة، اي في شعاراتها وأساليبها وأهدافها، تحدياً مهماً لبنية التفكير السياسي العربي ازاء المسألة الفلسطينية. فالانتفاضة تحمل في ثناياها آلية الاستمرار وتحويل الشعار الى واقع، والواقع الى تحولات وتغيرات في العلاقات في البنى وفي الاذهان. وبهذا، فهي مليئة بالقيم الثورية الواقعية لا بالشعارات البراقة التي تركز على الهدف، بينما تفتقد الى المضمون والتطبيق والواقعية. فالانتفاضة لم تقم لتطبيق شعاراتنا التاريخية: «الوحدة طريق فلسطين»، «فلسطين طريق الوحدة»، «تحرير الأرض من البحر للنهر»، «تصفية الوجود الصهيوني»، «الثورة العربية» وما شابه. وهي لم تتخل عن المستقبل البعيد. فكل الشعارات مهمة وجميلة، وبإمكاننا أن نضيف اليها شعارات أكثر جمالاً وبريقاً. ولكن الانتفاضة لم تتعامل (كما نتعامل جميعاً مع أطروحاتنا السياسية وشعاراتنا) مع ما لا تملك تقريره في هذه المرحلة، ولم تطرح ما هو دون قدراتها الفعلية (قدرات هذا الجيل) وقدرات العرب والفلسطينيين في هذه المرحلة التاريخية. فعندما تدعو الانتفاضة الشعب الى تقديم التضحيات، الى دفع الخسائر، الى الاستشهاد والموت، فهي تعمل هذا ضمن شعارات علمية لها مصداقية، ممكنة التحقيق، ملموسة، ترتبط بواقع

---

(٤٩) انظر حول الدولة الفلسطينية، الدراسات التالية:

Alain Gresh, *Towards an Independent Palestinian State* (London: Zed Books, 1983); Emile Nakhleh *The West Bank and Gaza: Toward the Making of a Palestinian State* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Reserach,1979); Emile Nakhleh, ed., *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980); Mark A. Heller, *A Palestinian State: The Implications for Israel* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983); Said, *The Question of Palestine*, pp. 115 – 238; Richard J. Ward, Don Peretz and Evan M. Wilson, *The Palestine State: A Rational Approach* (Port Washington; New York: Kennikot Press, 1977), and Walid Khalidi, «Thinking of the Unthinkable: A Sovereign Palestinian State,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no.4 (July 1978), pp. 695 – 713.

السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اليومي لا بعواطفهم فقط. هـذا هو الفـرق بين الثـورة العلمية من ناحية، والمغامـرة وردة الفعل العفـوية من نـاحية أخـرى. بهذا تكـون الانتفاضـة قد أضافت على الخطاب السياسي العربي بعداً جديداً[٥٠].

أما الجانب الآخر من بنية التفكير السياسي العربي التي توجه اليه الانتفاضة ضربة قويـة، فهو ذلك الفكـر السياسي الـذي نتج عن عـالم الفشل والانتكـاس والهزائم. فقـد تبلور في الـواقع الرسمي العربي بالتحديد، منهج الخـلاص بأي ثمن، التسـوية بـأي ثمن، حتى لو كـان خلاصـاً يضيف للعبودية أوزاناً. ولقد تبلور هذا التفكير السياسي في ظـل نفاذ معـاهدة كـامب ديفيد وغـزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، إذ أصبـح طبيعياً أن تتحـرك الكثير من عنـاصر الموقف الـرسمي العربي نحـو القبول بأشكال من الحكم الذاتي أوسياسة الأمر الواقع الاسرائيلية.

إن من أهم ما جاءت بـه الانتفاضـة، إضافـة الى كونهـا تعيد تشكيـل علاقـة الفلسطينيين بمحتليهم لصـالح تحـررهم واستقلالهم، انهـا، اي الانتفاضـة، دخلت في صلب الحـوار والصراع القائم بين المجتمع والدولة في البلاد العـربية. فعبـر المناخ الـذي صنعته، تسـاهم يومياً في اعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع العربي والدولة العربية[٥١]. اذ تساهم تلقائياً في تصحيح الخلـل الكبير الذي جعل من الدولة مهيمنة ومسيطرة، والمجتمع مشلول هامشي وفاقد للروح والمبادرة. إن تحريك المجتمع العربي ورفع حالة المبادرة في صفوفه من أجل الوصـول الى «عقد اجتمـاعي جديـد» والى علاقة صحيحة متبادلة، قد يثبت أنه أهم مساهمة فلسطينية منذ بدء النكبة في التحرر والمستقبـل العـربي الجماعي. لهـذا، بالامكـان الجزم أن في هـذه الانتفاضـة ملامـح المـرحلـة الجـديـدة لا للفلسطينيين فحسب، بل لكل العرب من المحيط الى الخليج. وانها بالتالي، بـداية ربمـا لجيل يفكـر بالحسابات، يسعى الى معرفة النفس والواقع، يبني سياساته وأهدافه في الأرض بدلاً من الهواء.

ولكن وعلى الرغم من عمق التحول وشمولية الانتفاضـة، تبقى الحقيقة ان احتـلال اسرائيل لفلسطين هو الأقسى والأكثر تنظيماً في التاريخ. فهو احتلال يستند الى معرفـة الصهيونيـة بتجارب ألوف السنين من الاضطهاد وأشكال المقاومة التي عـرفها اليهـود. انه احتـلال يستند أيضـاً الى قدرة الحركـة الصهيونيـة في توظيف خبـرات اليهود وابـداعاتهم الادارية والعلمية لخـدمة قهـر المجتمع الفلسطيني. ولهذا، تبقى المسافة الواقعة بين الحاضر وقيوده، وبين المستقبل وحرياته، من الحجم الذي يتطلب نضالاً طويلاً وقاسياً. لقد شاء الـزمن العربي الـرديء أن يكون ثمن التحـرر دامياً وشاقاً ومكلفاً. وسيكون إمكان تحويل مشروع الدولة الفلسطينية، كما كان الحال إبـان حرب التحـرير الجـزائريـة التي قادتهـا جبهة التحـرير الجـزائريـة، الى مشروع عربي جمـاعي مرتبط بالمصلحة القطرية والجماعية للبلدان العربية، عملاً تراكمياً صعباً وشاقاً وطويلاً □

---

(٥٠) لنقـد الخطاب السيـاسي والقومي العـربي التقليدي، انظـر: محمد عـابد الجـابري، **الخطـاب العـربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ٧٧ ـ ١٣٦.

(٥١) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية، التي تعكس العلاقة بـين الدولـة والمجتمع في البلـدان العربيـة: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٨٧)؛ محمد عبـد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركـز دراسات الـوحدة العـربية، ١٩٨٧)، وخلـدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربية، ١٩٨٧).

التسوية السياسية في الأفق التاريخي للقضية الفلسطينية(*)

د. يوسف صايغ

مستشار اقتصادي ـ بيروت.

مقدمة

من الانجازات البارزة للانتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع، ان هذه الانتفاضة فتحت المجال الفكري والسياسي للتساؤل حول احتمال تحقيق تسوية سياسية في المدى الزمني القصير ـ الى ـ المتوسط، مقبولة فلسطينياً وعربياً، ودرجة احتمال أو على الأقل امكانية تحرير فلسطين في المدى الزمني الطويل.

من أجل تحليل هذين الاحتمالين وتقويمهما والتعرف الى طبيعة شروطهما وظروفهما وامكانية ايجاد مفصل سببي يربط بينهما، سأحاول الاجابة عن ثلاثة أسئلة اعتبرها اساسية ومركزية بالنسبة الى الموضوع الذي أوكل الي تناوله. اما الأسئلة فهي التالية:

١ ـ كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً ذا دلالة جوهرية للقضية الفلسطينية؟
٢ ـ كيف تتحول الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية؟
٣ ـ إذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتحول الانتفاضة من منعطف تاريخي فلسطيني الى منعطف تاريخي عربي، وبالتالي اذا جعلت الانتفاضة من الممكن بلوغ تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، فماذا يكون موقع تسوية كهذه في المسار التاريخي للقضية الفلسطينية نحو التحرير الشامل لفلسطين؟

(*) قدّمت هذه الورقة الى: ندوة «القضية الفلسطينية في اربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل»، التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت، في الفترة ٢٨ ـ ٣١ ايار/مايو ١٩٨٨، وتعتمد اساساً على محتوى مساهمتين قدمهما الباحث خلال ندوة نظمها النادي الثقافي العربي في بيروت حول موضوع: «الانتفاضة الفلسطينية: قراءة جديدة للقضية»، بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ـ ١ نيسان/ابريل ١٩٨٨.

أولاً: كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً؟

لعل الكثيرين سيستغربون طرح سؤال كهذا، اذ ان هناك شعوراً لدى معظم الفلسطينيين وكثيرين من بقية العرب، بأن الانتفاضة، وهي تكاد تنهي الشهر السادس من عمرها وتحقق انجازات سياسية واجتماعية واعلامية، في تمازجات متنوعة، على الصعد المحلية والاقليمية والدولية، لا يسمح وجودها وزخمها واستمرارها حتى بطرح السؤال. لكنني استمحيكم عذراً إن أنا أصررت على التمييز بين ما يقوم به ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، من نضال واعٍ وشجاع وصبور ومتصل، في سلسلة طويلة من الانتفاضات والتظاهرات والصدامات مع المحتل منذ عام ١٩٦٧، مما يستحق بالتأكيد أن يعتبر تحولاً جذرياً في نضال هذا الجزء من الشعب، ومنعطفاً تاريخياً في مساره منذ بدأ الصراع بينه وبين سلطات الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى ما يقوم، أو على الأصح ما لا يقوم به الجزء الآخر من الشعب بدوره، أعني فلسطينيي الخارج، مما يسمح لهم ـ لنا ـ بأن نفاخر بأننا شركاء فلسطينيي الداخل في انتفاضتهم واعتزازهم بطبيعتها وانجازاتها.

لكي أبرر التمييز بين الحالتين: الحالة الفلسطينية في الداخل، والحالة الفلسطينية في الخارج، سأحاول التعرف الى الشروط الثمانية التي لا بد من أن تستوفى في الداخل والخارج معاً، لكي تصبح الانتفاضة تحولاً فلسطينياً جذرياً ومنعطفاً تاريخياً في مسار النضال الفلسطيني بأكمله. هذه الشروط هي:

١ ـ أن تمتد الانتفاضة وتشتد، أي أن تتسع وتتعمق وتتأصل داخل الوطن المحتل، وأن تشمل جميع الطبقات والفئات والمواقع، على جميع الجبهات، وأن تبتكر المزيد من صيغ النضال والمقاومة السلبية والعصيان المدني.

٢ ـ أن تظل «شبكة القيادة» متسعة، بل أن تزداد اتساعاً، بحيث يظل مسؤولو الأنشطة والمؤسسات الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية والمهنية ـ الى جانب قياديّي العمل السياسي ـ جميعُهم مادةَ هذه الشبكة ونسيجَها وقاعدتَها القيادية.

٣ ـ أن يستمر ويتوطد المنحى المسيطر الآن في تغليب التناقض المركزي بين الفلسطينيين والاسرائيليين، على التناقضات الفلسطينية الداخلية الثانوية بالمقارنة، من عقائدية وفكرية وتنظيمية وسياسية، وأن يظل واضحاً تسلسل الأولويات، بحيث لا تنحرف الانتفاضة عن مهامها الخطيرة الملحة والضاغطة نحو الخلاف، حول الانساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستقبلية، والأرض لم تتحرر بعد.

٤ ـ في الجانب الفلسطيني الآخر ـ جانب ما يعرف بـ «فلسطينيي الخارج» ـ بالمقابل ينبغي أن يصار الى اقامة وحدة عضوية قيادية، نضالية وحقيقية في منظمة التحرير الفلسطينية، لا الاكتفاء بصيغة جبهوية غير شديدة التماسك، كما هو الحال الآن، عاجزة عن بلورة تصور سياسي واحد ملزم للجميع دون تفلّت. وبالتالي، ينبغي توحيد الاستراتيجية والتكتيك وصيغ العمل.

٥ ـ وجوب سلوك منظمة التحرير الفلسطينية، وهي قائدة العمل الفلسطيني، بجميع مؤسساتها وأجهزتها، سلوكاً نضالياً متجرداً، يشكل نموذجاً يحتذى به في سلامة الرؤية، وعمق التحليل، ورشاد التخطيط، وثورية المنهج، وديناميةِ العمل، ومثالية الخلق.

٦ ـ وبالنسبة الى فلسطينيي الداخل والخارج معاً، وجوب الاستمرار بالالتحام بين ارادة

الفريقين في دفع دينامية التحرك النضالي الداخلي، بموازاة دينامية التحرك النضالي الخارجي في مجالات السياسة والدبلوماسية والكفاح الميداني.

وبالنسبة الى الالتحام المشار اليه، لا بد من التأكيد على الدور المركزي المهم الذي تمثله وتمارسه منظمة التحرير الفلسطينية في توجيه التحرك الداخلي ودعمه، وكذلك من التأكيد على أن نشاط المنظمة المتشعب عبر قيادتها المركزية ومؤسساتها المختلفة، خلال ربع قرن، اي منذ عام ١٩٦٤، قد أبقى خيار النضال على أنواعه مفتوحاً في الداخل كما في الخارج، وبلور الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وحقق لهذا الشعب اعترافاً دولياً واسع النطاق بهويته وحقه في تقرير المصير. وهذا انجاز عظيم للمنظمة ينبغي تثمينه والاعتراف به، وادراك دلالته في قيام الانتفاضة ومسيرتها وارتباطها بالمنظمة.

٧ ـ أما من حيث محتوى أو مضمون الرؤية السياسية التي ينبغي أن تلتقي وتلتحم حولها ارادة فلسطينيي الداخل والخارج، فينبغي التشديد على أن يكون للهدف الذي تصوغه هذه الارادة أفق مستقبلي تحريري، متى توافرت شروط التحقيق، حتى وإن كان الهدف الآني الأكثر اتاحة في الظروف الراهنة متواضعاً، وينحصر باستهداف تسوية جزئية. بمعنى آخر ينبغي ألا تكون المقاربة المرحلية المعتمدة، وهي ضرورية، ستاراً أو حجاباً يخفي كون الأهداف المرحلية تنتهي الى أفق مسدود بالنسبة الى التطلع الاستراتيجي الى التحرير، وعودة جميع الفلسطينيين الى وطنهم، مما يوجب استنباط صيغة قادرة على المواءمة بين الهدف المرحلي المحدود من جهة، وابقاء خيار التحرير مفتوحاً وذا مصداقية من جهة أخرى.

أما الأهداف الآنية او المرحلية التي ينبغي أن تمثل الحد الأدنى المقبول فهي:

ـ اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للفلسطينيين.

ـ انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ـ اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة.

ـ اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة بأن ارتباط هذه الدولة أو عدمه، بالأردن، و/أو سوريا، شأن خاص بهذه الدولة تقرره بنفسها.

ومن الضروري التأكيد ان استهداف هذه المطالب الأربعة، ينبغي أن يتم استناداً الى الحق الطبيعي غير القابل للتصرف للفلسطينيين بالاستقلال من جهة، والى روح ونصوص قرارات الأمم المتحدة **ماخوذة معاً كوحدة متكاملة** من جهة أخرى. وبالتالي، ينبغي أن تتخذ منظمة التحرير قرارها، وتعلن بوضوح وقوة رفضها لما يسمى بمشروع شولتز وما يشبهه من مشروعات كمشروع ريغان عام ١٩٨٢، مما لا يتعدى إطاره قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) و(٣٣٨) المرفوضين فلسطينياً، وكلها مشروعات لا تستجيب لمطالب الحد الأدنى الأربعة التي ذكرتها لتوّي.

٨ ـ أخيراً، ألّا تستخدم معاناة فلسطينيي الداخل القاسية، بخاصة منذ قيام الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ذريعة لتقديم تنازلات سياسية لاسرائيل والولايات المتحدة، وإضافة الى ما يتضمنه الاكتفاء بالمطالب الأربعة المحدودة التي أشير إليها، من تنازلات فلسطينية.

ومن أجل تخفيف المعاناة، لا بد من دعم عربي صادق وواسع في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، إن لم نقل العسكرية والنضالية، اعترافاً منا بحقيقة الواقع العربي الراهن الذي يبدو أنه في معظمه، إن لم نقل في كليته، يتميز بتجميد الخيار العسكري واسقاطه من قاموس المصطلحات العربية. وتحديداً، فمن الضروري رصد وايصال مليون دولار عن كل يوم من الانتفاضة، بواقع عشرة دولارات يومياً لكل من المائة الف عامل الذين يعملون عادة في الاقتصاد الاسرائيلي مضطرين ـ ويطلب اليهم التوقف عن ذلك ـ هذا عدا ما تتطلبه عملية تنمية طويلة المدى تهدف الى دعم الصمود وخلق فرص عمل دائم للقوى العاملة قبلاً في اسرائيل. وتقديري أن ذلك يتطلب على الأقل عشرة آلاف دولار لخلق فرصة عمل واحدة في المتوسط، هذا عدا ما تتطلبه اقامة البنى التحتية المواكبة والملائمة للتنمية الهادفة الى خلق فرص العمل الجديدة.

أخيراً، بالنسبة الى ما يطلب من الأقطار العربية القيام به، لا بد من الاشادة بأهمية ودلالة المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني، فهي تشكّل بالفعل دعماً حقيقياً لانتفاضة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، دعماً يصح توقع استمراره وتصعيده، على أنه ينبغي توفير وسائل الاتساع والتعمق الفاعلين له. ويحق لنا كذلك أن نأمل بأن يصبح من المتاح قيام تحرك موازٍ لمقاومة اسرائيل عبر حدود الأقطار العربية الأخرى المتاخمة.

عند هذه النقطة، وبعد تسجيل الشروط التي اعتبر استيفاؤها ضرورياً لصيرورة الانتفاضة منعطفاً تاريخياً في حياة ونضال الشعب الفلسطيني كله. عليّ أن أدعوكم للتمعن معي فيما اذا كانت هذه الشروط كافية الى جانب كونها ضرورية، لتحقيق تسوية سياسية تلبي مطالب الحد الأدنى الأربعة التي عددتها. في اعتقادي أنها غير كافية لبلوغ هذا الغرض. فالانتفاضة لم تحدث تبدلاً في ميزان القوة العسكرية لا داخل فلسطين المحتلة ولا اقليمياً، كما أنها لم تحدث تبدلاً جوهرياً في نمط توزيع القوة السياسية بين اسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة من جهة، والفلسطينيين والعرب والدول المساندة للقضية الفلسطينية من جهة أخرى، على الرغم من القلق والتساؤل الذي أحدثته في المجتمع الاسرائيلي والمؤسستين السياسية والعسكرية.

فمع الاعتراف بقيام فهم أفضل لهذه القضية على الصعيد العالمي، وتولد قدر كبير من التعاطف مع الفلسطينيين، إلا أن هذه المكتسبات وسواها مما قد يضاف اليها، لا تكفي لأن تشكل معاً اختلالاً في نمط توزيع القوة السياسية لصالح القضية يكفي في ذاته لأن يحمل اسرائيل، والولايات المتحدة، على القبول بمطالب الحد الأدنى الأربعة اياها. أقول هذا وأنا أعلم أن معظم دول العالم الغربي، وجميع دول المجموعة الاشتراكية، والأكثرية الساحقة من دول العالم الثالث إن لم نقل جميعها، تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية تمثيلها للفلسطينيين، وبوجوب انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو معظمها، وبوجوب الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وبما يترتب على هذا الحق من قيام دولة فلسطينية مستقلة. غير أن هذا الموقف الدولي المجسّد لتضامن ودعم عارم للشعب الفلسطيني، يظل أعجز من أن يوصلنا الى تسوية سياسية ركائزها هي المطالب الأربعة المارة الذكر.

يبقى ان مسألة المؤتمر الدولي الذي أصبح محط الأنظار والآمال ـ لدى القيادة الفلسطينية ومعظم المسؤولين العرب ـ ذات صلة بما نحن بصدد بحثه الآن. غير انني أرى من الأفضل تناولها لاحقاً في الجزء الثالث من البحث، عندما أعرض تصوراتي بالنسبة الى التسوية السياسية وموقعها في السياق التاريخي للقضية الفلسطينية. أنتقل الآن، اذاً، للجزء الثاني من

البحث، حيث سأحاول الاجابة عن السؤال التالي: كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً تاريخياً عربياً بالنسبة الى مسار القضية الفلسطينية، إذاً ومتى أصبحت بحق منعطفاً فلسطينياً تاريخياً يمثل تحولاً جذرياً في النضال الفلسطيني؟

ثانياً: كيف يمكن أن تتحول الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية؟

بعد ما أبديت من تحفظ واشتراطات حول صيرورة الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً قادراً على نقل القضية الفلسطينية الى حيّز التسوية المقبولة، أي على أساس مطالب الحد الأدنى الفلسطينية الأربعة، أبدأ الآن بتسجيل موقف نابع من قناعة تستند الى التحليل والاستدلال واستقراء الواقع معاً. هذا الموقف خلاصته، ان صيرورة الانتفاضة محطة تاريخية عربية لا تنطلق بالضرورة وبالمنطق ولا بشكل أكيد من نجاح الانتفاضة في إحداث تحول جذري في مسار النضال الفلسطيني في الداخل والخارج معاً، اذاً ومتى حصل مثل هذا التحول؟ فهناك سلسلة من العلاقات المتبادلة بين التحولين: الفلسطيني والعربي، فهناك ضرورة لاستيفاء شروط معينة في الجانب العربي، اضافة الى الشروط الواجبة الاستيفاء في الجانب الفلسطيني، مما سبق أن بيّنته في الجزء الأول من البحث، إذاً، كان لتحرك الجانبين أن يتصل عبر مفصل سببي قوي يربطهما معاً.

ومن أجل الالتزام بمنهجية صارمة في التحليل، أسجل الآن خمسة طروحات[1] أمل أن يظهر صوابها خلال التحليل، وأن يؤدي الاقتناع بمنطقها، بالتالي، الى استكشاف علاقة الانتفاضة كتحول فلسطيني شمولي عميق، إذاً ومتى تحقق، بحدوث تحول في الموقف العربي يصح توصيفه بأنه يشكل تحولاً جذرياً وتاريخياً عربياً. هذه الطروحات هي التالية:

- إذا أجهضت الانتفاضة، أو أوقفت بالاخضاع أو العزل أو التحايل أو التجويع، أو حرّفت عن مسارها، تكون عندئذ حدثاً عابراً فحسب.
- إذا ثبت أن الانتفاضة حدث عابر، فلا يمكن أن تؤدي الى حدوث تحول تاريخي عربي، بقطع النظر عن الشروط الذاتية لتحقق تحول كهذا.
- إذا صمدت الانتفاضة وتجذّرت وأصبحت تحولاً عميقاً في مسار نضال الفلسطينيين بأكمله، لا تكون حدثاً عابراً، بل منعطفاً فلسطينياً تاريخياً.
- إذا صمدت الانتفاضة وتجذّرت وطالت الشعب الفلسطيني كله، ولكن ظل التوجه والموقف العربي، الحقيقي لا الظاهري فحسب، على ما هو عليه من التشوه والاهتراء، تكون الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً دون أن يرافق ذلك تحولها الى منعطف تاريخي عربي.
- إذا صمدت الانتفاضة وتجذّرت وانتفض العرب الآخرون بدورهم، بحيث أصبح توجههم وموقفهم سليماً وذا فاعلية ومصداقية، تصبح الانتفاضة **العربية** منعطفاً تاريخياً عربياً، كما تكون الانتفاضة **الفلسطينية** منعطفاً تاريخياً فلسطينياً، وتكون الانتفاضة الفلسطينية سبباً في التحوّل الجذري العربي. وعندئذ يرتبط التحولان/المنعطفان عبر مفصل سببي قوي.

---

(١) بمعنى Propositions.

يربط هذه الطروحات معاً عدد من الحقائق والاستدلالات المسبقة[٢]. لكن دون الدخول في تفصيل الطروحات والتحليل الممتد خلفها، نستطيع أن نجمل أثر ترابطها عبر محاولة الاجابة عن سؤالين اثنين ينبثقان عن الطروحات، بعد أن حاولت الاجابة عن سؤال أول يتصل بكيفية صيرورة الانتفاضة في المناطق المحتلة تحولاً تاريخياً فلسطينياً. أما السؤلان فهما:

ـ كيف تصبح الانتفاضة، ما ان تغدو تحولاً فلسطينياً جذرياً، منعطفاً تاريخياً عربياً عبر تأثيرها في المحيط العربي؟

ـ كيف تصبح العلاقة المفصلية بين التحول الفلسطيني والتحول العربي ـ إذا تحقق الأمران ـ فعّالة في تقريب القضية الفلسطينية من طموحاتنا بالنسبة الى التسوية السياسية الجزئية المقبولة، التي ترضي مطالب الحد الأدنى؟

من أجل محاولة الاجابة عن السؤال الأول، أبيّن قناعتي بأن صيرورة الانتفاضة الفلسطينية حافزاً لحدوث تحول تاريخي عربي يتسم بتبدل جذري في الرؤية والموقف والتصميم العربي، يتطلب استيفاء عدد من الشروط في النطاق العربي، خارج النطاق الفلسطيني ولكن بالانسجام والتفاعل معه. هذه الشروط هي:

١ ـ تحوّل الموقف العربي الى موقف جاد ومتماسك بين الدول الداعمة حقاً لفلسطين: وأعني بذلك الدول التي تضمر ما تنطق به، وتنطق بما تضمر به، وتعمل بما تنطق به، بالنسبة الى انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، ولشرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد لهم، وبالنسبة الى الادراك بأن الولايات المتحدة التي يدّعي كثير من العرب أنها «تملك ٩٩ بالمائة من أوراق الحل»، في الواقع تخلق ٩٩ بالمائة من ظروف عدم تحقيق حل عادل حتى لاحتلال عام ١٩٦٧. وبالتالي، فلا يجوز التوقع بأن تعمل الولايات المتحدة الا لحل يرضي اسرائيل ومطامعها على حساب المصلحة الفلسطينية، والعربية كذلك.

٢ ـ توافر إدراك عربي وافٍ بأن ما تعتقد معظم البلدان العربية بإمكان الحصول عليه بفضل التناغم مع الولايات المتحدة، لا يمكن في أحسن الأحوال أن يخرج عن سياق ونطاق ومضمون معاهدة كامب ديفيد. ومصر، وهي الدولة العربية الكبرى، مثال حي على ضآلة ما يمكن أن يتحقق ضمن توجهات معاهدة كامب ديفيد أو ما يشبهها، بما يرافقها من قيود أمريكية تحد من سيادة مصر بالفعل، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ـ بل وبالنسبة الى النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي تعمل أمريكا على تبنيه وتثبيته، وبالنسبة الى دور أمريكا في حرف موقف عدد من المثقفين، وتعزيز المصالح الفئوية المتناغمة مع السياسة الأمريكية.

٣ ـ وجوب صياغة تصور استراتيجي بالنسبة الى فلسطين، نضالي في مقاربته وتحرري في أهدافه، وصياغة التكتيكات وأوجه التحرك الملائمة للتصور الاستراتيجي هذا، على أن تكون هذه الصياغات ذات اتساق داخلي، وأن تتسم برؤية متعمقة يتم التوصل اليها عبر تحليل رشيد بحيث تكون واعدة بفاعلية ومصداقية.

هنا ينبغي التوقف عند واقعية هذا الشرط. فلا يعقل أن نتوقع استيفاءه بصدق وأمانة اذا

---

(٢) بمعنى Deduction.

كنا نشترط في الوقت نفسه تضامناً يشمل البلدان العربية جميعها ومنها بلدان تترك الأمر كله في يد الولايات المتحدة وهي التي تتولى تحجيم الطموحات العربية عامة والفلسطينية خاصة. فمن غير المنطقي أن نتوقع موقفاً صلباً الى جانب الحق الفلسطيني من بلدان هذا شأنها. وبالتالي يحسن بالمحلل القومي، الملتزم والموضوعي، الاكتفاء بالتقاء رؤية تلك البلدان التي تستطيع أن تجرؤ على أن تقول «لا» لمبادرات الولايات المتحدة التي تعني، إذا أخذ العرب بها، موقفاً عربياً استسلامياً وتفتيتياً للإرادة العربية، وأن تستثنى من مقولة التضامن تلك البلدان التي تبشّر بمقولات خطيرة بالنسبة الى الحق العربي وتعمل بموجبها

أبرز المقولات التي أقصدها وأكثرها انتشاراً هي تلك التي تنص على أن «لا سلم بدون مصر ولا حرب بدون مصر»، كأنما مصر التي تكبل يديها قيود معاهدة كامب ديفيد، في نصها الأساسي وملاحقها، تستطيع أن توفر للفلسطينيين (بفضل اتصالها بالولايات المتحدة وطبيعة العلاقات بينهما) مما هو أفضل من الشروط التي ترضخ هي نفسها لها. أما القول بأن لا حرب من دون مصر، فالرد عليه هو بالتساؤل التالي: أي حرب ضد اسرائيل تستطيع مصر أن تكون شريكاً فيها بعد أن قيّدت حرية الحركة لديها بنود وملاحق معاهدة كامب ديفيد؟ فمصر أسيرة هذه المعاهدة ومن قبيل غرس الرأس في الرمال توقع الدعم الفاعل منها. أما السلم الذي تطرحه مصر في التداول، فهو أيضاً من نمط ومحتوى ذاك الذي توفره المعاهدة نفسها. ويحسن بنا أن نضيف هنا أن الدعم الحار للفلسطينيين الذي تصرح به القاهرة، وهو يشكل تجسيداً لتعاطف مصر مع الفلسطينيين، يشكل أيضاً تجسيداً لاستفادة مصر من ارتباط اسمها بهذا الدعم الدبلوماسي لفلسطين عربياً وإسلامياً. وينبغي على جميع الفرقاء المعنيين ـ منهم القياديون الفلسطينيون ـ ادراك هذه الحقيقة، والاقتناع بأن مصر لا تستطيع أن تقدم للفلسطينيين دعماً يوصلهم الى مطالب الحد الأدنى الأربعة المذكورة قبلاً، بخاصة أنها لم ترفض محتوى مبادرة شولتز للتسوية التي تتجاهل هذه المطالب كلياً.

لكن يبقى من الضروري جداً أن نضيف انه لا يكفي أن ننتقد دوافع ومواقف الحكم المصري المحدودة والمحددة بقيود كامب ديفيد. فمن الضروري أن نؤكد على وجوب خروج البلدان ذات الالتزام القومي غير المكبّل، بتصور بديل للعمل بالنسبة الى القضية الفلسطينية يكون ذا مصداقية وقابلية للتجسيد.

٤ ـ إذاً يبقى في غاية الأهمية أن نخرج بالاستنتاج بأن الموقف السوري بشكل خاص، وكذلك الى مدى ملموس مواقف الجزائر والأردن والكويت والعراق، وهي بلدان اتخذت مواقف صريحة متسقة داخلياً، إن مثل هذه المواقف يشكّل مفتاح العمل في الظروف الراهنة وضمن اطار مطالب الحد الأدنى الأربعة. ولئن قل عدد البلدان التي يمكن مبدئياً الارتياح الى سلامة موقفها وتحرره (النسبي على الأقل) من ضغوط الولايات المتحدة، واتسام موقفها بنفس نضالي، فلعل ذلك افضل من أن نضع معاً في اطار توقع سياسي واحد، عدداً كبيراً من البلدان العربية التي لا يمكن أن تلتقي مواقفها إلا حول أهداف سقفها الحقيقي منخفض جداً، ولا يتعدى حدود المشروع الأمريكي الأخير الذي ارتبط اسمه بالوزير جورج شولتز.

غير ان اعادة النظر في مقولة التضامن العربي، بحيث يقتصر التضامن على الأطراف الجادة بسعيها الى تحقيق حد أدنى مقبول من الحقوق الفلسطينية المشار إليها قبلاً، تتطلب تسجيل استدراكين جوهريين:

ـ الأول، وجوب عدم الإكتفاء بالدعم اللفظي للحقوق الفلسطينية، مهما كان قوياً وحاداً، والانتقال إلى وضع التصورات والمخططات العملية التي تشكل ترجمة حسية لهذا الدعم.

ـ الثاني، ابقاء المجال مفتوحاً لانضمام من يشاء من البلدان العربية الانسجام مع دعم مشروط كهذا، وقبول بعض من صيغ الدعم ـ كالمساهمة المالية في دعم الصمود ـ ان لم تشأ البلدان المساهمة جزئياً أن تلتقي سياسياً بالكامل مع محتوى التضامن حول المطالب الفلسطينية الأربعة المحددة سابقاً.

٥ ـ لا يمكن استيفاء الشروط السالفة الذكر لتحول الموقف العربي إلا بفضل توافر إرادة عربية شعبية واسعة القاعدة وقادرة على الضغط على حكوماتها، لتتخذ هذه مواقف صلبة وجريئة، دعماً لمطالب الحد الأدنى الفلسطينية على الأقل. غير أن إمكانية التعبير عن الإرادة الشعبية وإمكانية توليد ضغط شعبي على الحكومات، لا يمكن أن تتوفرا دون وجود قدر مرض من الحرية والديمقراطية، وهاتان بدورهما لا يمكن الحصول عليهما إلّا عبر النضال الشعبي الواسع. وهنا تبرز العلاقة العضوية المركزية بين الديمقراطية والمشاركة السياسية من جهة، وصياغة الحكومات لسياسات تنسجم مع اهتمامات الشعوب العربية، ومع الموقع المركزي لقضية فلسطين في الوجدان العربي من جهة أخرى.

٦ ـ متى استوفيت سائر الشروط التي سبق ذكرها، وتحوّل الموقف العربي (مدفوعاً بزخم الانتفاضة واتصالها وامتدادها) الى محطة تاريخية عربية، يصبح من الممكن ومن الواجب أن تلتقي الرؤية العربية الفلسطينية الاستراتيجية السليمة، مع الرؤية العربية القومية السليمة، في التحام عضوي وعملية تفاعل ديناميي. كما يمكن عندئذ أن يصار الى صياغة قدر مقبول من نسق التحرك التكتيكي واعطائه مضموناً ودلالة مرضيين. وهكذا تتصل الحالة الفلسطينية بالحالة العربية، بفضل سلامة وصلابة مفصل هذا الالتقاء في الرؤية والنسق، بعد أن تميز الوضع الراهن بانفصام حقيقي بين الحالتين.

٧ ـ هنا تبرز مسألة الاصرار الفلسطيني على «استقلالية القرار الفلسطيني» كعنصر في تحليلنا ضمن الاطار العربي. ويتضح بالتأكيد ان هذا الاصرار سيظل ضرورياً ما دامت النزعة العربية الغالبة في جوهرها استسلامية لرغبة الولايات المتحدة ومصلحتها، وما دام الكلام عن السلام يشكل تحايلاً لفظياً لتغطية نزعة الاستسلام الحقيقية، وما دام العرب لا يدركون ادراكاً فاعلاً وبقناعة تامة ان الصهيونية واسرائيل تتهدد مصيرهم بالذات، كما فعلت بالنسبة الى فلسطين والفلسطينيين. وأضيف هنا ان من الانصاف التحذير بوجوب عدم وقوع الفلسطينيين بدورهم في أحد تناقضين:

ـ الأول، القول باستقلالية القرار، وفي الوقت نفسه، ربط هذا القرار و/أو تنسيقه مع ارادة ومواقف بعض الدول المتسمة بانهزامية مفرطة ومفرّطة.

ـ والثاني، عدم ربط هذا القرار و/أو تنسيقه مع مواقف صلبة تدعو للاطمئنان مثل موقف سوريا والجزائر والبلدان القليلة الأخرى التي عدّدتها قبلاً، ذات الموقف القريب من موقف سوريا.

ثالثاً: ما هو موقع التسوية في المسار التاريخي للقضية؟

يحسن بنا الآن أن نطرح السؤال الثالث الذي يتناوله البحث ونحاول الاجابة عنه. هذا السؤال كما قدمته في مطلع الورقة كان التالي: «إذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتحول الانتفاضة الى منعطف تاريخي فلسطيني ومن ثم الى منعطف تاريخي عربي، مما جعل من الممكن بلوغ تسوية سياسية مقبولة للقيادة الفلسطينية، فماذا يكون موقع تسوية كهذه في الأفق أو المسار التاريخي للقضية الفلسطينية؟».

أعترف فوراً بأن البحث لا يتناول ما ينبغي تطويره من أوجه ومجالات للعمل العربي، من سياسية ودبلوماسية وإعلامية وإنمائية، ومن أوجه ومجالات التهيؤ العسكري، إن لم يكن من أجل اللجوء الى الخيار العسكري الميداني، فعلى الأقل من أجل امتلاك رادع عسكري قوي يشكل جهاز ضغط على اسرائيل، وعاملاً ذا مصداقية في نظرها ونظر الولايات المتحدة الأمريكية، لحملهما على القبول بمطالب الحد الأدنى الأربعة السابقة الذكر، التي تجعل من التسوية السياسية أمراً مقبولاً فلسطينياً وعربياً. غير أنني مع اعترافي بالموقع الحيوي لأوجه ومجالات العمل التي عددتها لتوّي، في بنية البحث الحالي، إلا أنني لا أستطيع أن أفيها حقها بالمعالجة ضمن حدود البحث المتاحة. وأنا واثق ان المواطن العربي المعني بالشأن القومي العام وبالقضية الفلسطينية خاصة، يمتلك بالضرورة تصوراً ما لطبيعة أوجه ومجالات العمل الواجب تطويرها لكي يكون للموقف الفلسطيني والعربي حظ بالنجاح في تحقيق مطالب الحد الأدنى من أجل تسوية سياسية مقبولة.

ثمة مسألة أخرى جديرة بالاهتمام في سياق استكشاف موقع التسوية السياسية في الأفق أو المسار التاريخي للقضية الفلسطينية، هي تحديد المقصود بالمصطلحات التي سأستخدمها. وفي هذا المجال أحدد فهمي للتسوية السياسية الجزئية على أنها صيغة توفيقية بين طرفي الصراع، اللذين يسعى أحدهما إلى دعم وبلوغ المطالب الفلسطينية الأربعة المذكورة سابقاً، ويسعى الآخر منهما الى التمسك بمكتسباته التي تمتع بها وطوّرها وعمّقها منذ عام ١٩٦٧، والى الدفاع عنها فيما عدا القبول ببعض ما يعتبره في قاموسه السياسي «تنازلات» لا تتضمن في حقيقة الأمر أكثر من أمور تجميلية هامشية وسطحية.

إذاً فالتسوية السياسية لا بد أن تنطوي على تنازلات، تكثر أو تقل حسب القدرة التفاوضية النسبية لكل من الطرفين. وبما ان الطرف الاسرائيلي، مدعوماً بالولايات المتحدة، يمثل الجانب الأقوى بكثير عسكرياً وسياسياً من الجانب الفلسطيني/العربي، فإن الاحتمال الأكبر المتوقع ضمن اطار التسوية هو ان الجانب العربي سيضطر لتحمل القدر الأكبر من التنازلات التي ستصيب واحداً أو أكثر من مطالب الحد الأدنى الأربعة، والأرجح أن تصيب كلاً منها وإن بمقادير متفاوتة. أما الجانب الاسرائيلي فلن يقدم تنازلات فعلية لأنه في تخليه عن بعض الأراضي المحتلة مثلاً يتخلى عما لا يملك وإنما عن بعض ما وقع تحت سيطرته بالاحتلال. وفي اعتقادي، فإن هذا السيناريو سيكون صورة لما سيحدث سواء أجرت المفاوضات مباشرة بين اسرائيل من جهة، وواحد أو أكثر من الفرقاء العرب، وبينهم بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى، أو جرت في اطار مؤتمر دولي للتسوية مع جواز توقع قدر أقل بقليل من قسوة التنازلات الفلسطينية ضمن المؤتمر الدولي. على انني سأعود ثانية الى مسألة المؤتمر الدولي وجواز أو عدم جواز ما يعقد عليه من آمال.

أيضاً بالنسبة الى التعريف أو التحديد، فإن الأفق التاريخي، منظوراً اليه من نقطة ما في المستقبل البعيد، ينطوي ضمناً على فكرة وأمل تحقيق تحرير فلسطين بأكملها، مع القدر الأقل من التنازلات الفلسطينية، وما تعتبره اسرائيل عندئذ القدر الأكبر من التنازلات من صوبها.

الإشكالية الأساسية هنا هي إذاً موقع مصير فلسطين بين التسوية والتحرير، أو: المجابهة بين حسابات الواقع في المدى الزمني القصير ـ الى ـ المتوسط (أي خلال خمس إلى عشر سنوات مثلاً) من جهة، وآثار الموقف المنطلق من توقعات النهوض العربي ودرجة ملموسة من الوحدة العربية بشكل أو بآخر ذي دلالة لمسار القضية الفلسطينية في المدى الزمني الطويل (لنقل بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة). والمطلبان أو الهدفان: التسوية السياسية الجزئية، والتحرير الشامل، لهما أنصارهما الذين يملك كل فريق منهم مجموعة من الحجج والحجج المضادة في صالح كل من الهدفين أو ضده. والتوفيق بين الموقفين فكرياً وتحليلياً وعملياً على السواء، صعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً. أما ابرز مشكلات التوفيق بينهما فهي التالية حسبما أراها:

١ ـ المشكلة العقائدية/المبدئية المنطلقة من موقف مثالي كلي مطلق[٣] أساسه الحقوق الفلسطينية التاريخية غير القابلة للتصرف التي لا تسمح بالتفكير بإمكان القبول بما هو دون ذلك، مقابل موقف يقول بالواقعية والمرحلية التي تتيح تجزئة الهدف.

٢ ـ خشية أصحاب الموقف المبدئي المثالي من اقفال ملف القضية الفلسطينية نهائياً عبر المقاربة المرحلية. فالمرحلة او المحطة التسووية يمكن لها في رأي أصحاب الموقف المبدئي أن تغدو محطة نهائية في ظل الضعف العربي. وهم يرفضون الاستشهاد بتجربة المانيا في تمزيقها لمعاهدة فرساي قبل الحرب العالمية الثانية، على اعتبار ان العرب مقابل اسرائيل لا يمثلون المانيا مقابل فرنسا. بالمقابل، فإن القائلين بالتسوية الجزئية يعتقدون بإمكان اعادة فتح الملف إذا تبدّلت موازين القوى الإقليمية في المستقبل. وخوفاً من عدم تبدّلها لمصلحة الفلسطينيين، فلا يجوز رفض التسوية الآن لأن ذلك يعني ضربة استباقية لكل من التسوية والتحرير.

٣ ـ عدم قدرة الضفة الغربية وقطاع غزة أي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ على استيعاب سكان مناطق احتلال عام ١٩٤٨ النازحين عنها. ويضيف القائلون بوجوب اعتماد هدف التحرير الكامل ان التسوية السياسية لا تتولى من القضية الفلسطينية سوى أمر ٢٠ بالمائة من مساحة فلسطين، وهي مساحة سيطلب منها استيعاب ٨٥ بالمائة من مجموع الشعب الفلسطيني خارج مناطق احتلال عام ١٩٤٨، أو إجراء توطين نهائي قسري لأعداد كبيرة. وأضيف أن ضآلة موارد الضفة والقطاع وضيق قاعدتهما الاقتصادية وتواضع فرص تنميتهما، بالتالي، اضطرارهما للاعتماد المتمادي على المعونات الاقتصادية الخارجية، سيجعل منهما اقتصاداً تابعاً بشكل خطير ومستمر في المستقبل المنظور.

٤ ـ رفض التخلي العربي عن القدس الشرقية مقابل اصرار اسرائيل على استمرار وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية.

---

(٣) بمعنى Absolutist.

٥ ـ عدم واقعية اعتماد المدى الزمني الطويل اللازم للتحرير في أفضل الظروف، وتخوف القائلين بالتسوية من أن تستمر اسرائيل بخلق ما تسميه بـ «حقائق جديدة» تجعل التحرير أكثر صعوبة يوماً بعد يوم، بل تجعل السعي صوب التسوية بنفسه أكثر صعوبة، مع احتمال اصرار اسرائيل على المزيد من التنازلات الفلسطينية مع مرور الوقت.

٦ ـ اعتقاد القائلين بالتحرير الشامل ان من الأفضل عدم الاقدام على التسوية الآن، لأنها ستكبل الارادة العربية نهائياً، والانتظار حتى تستكمل الأمة العربية تطوير قوتها وتعبئة عناصر هذه القوة، وعندئذ تدخل الأمة عملية النضال من أجل التحرير. هذا دون اسقاط ضرورة العمل المستمر من أجل هز وخلخلة المجتمع الاسرائيلي واستنزافه في نشاط فعّال ولكن دون مستوى المجابهة العسكرية الكلية.

يتضح بقليل من التمعّن ان الخلاف الأساسي بين القائلين بضرورة استهداف التحرير الشامل وإن طال أمد انتظاره، وبعدم الاقدام على الارتباط بشروط تسوية سياسية من شأنها أن تجهض القدرة مستقبلاً على إعادة فتح ملف القضية الفلسطينية بغرض التحرك من جديد باتجاه التحرير الشامل من جهة، ومن جهة أخرى بين القائلين بضرورة استهداف التسوية السياسية المتضمنة مطالب الحد الأدنى الأربعة، لأن استهداف التحرير الشامل أصبح أمراً غير عملي في ظل الحالة العربية المتردية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ونفسياً، وكذلك في ظل الظروف الدولية التي لا تسمح اطلاقاً بحدوث تغيير بنيوي قسري في كيان دولة اسرائيل: ان الخلاف الأساسي بين الطرفين منشأه الاعتبارات السياسية والعسكرية العملية والواقعية، وإن جرى تغليفه بشعارات عقائدية أو جرى ردّه إلى قضايا مبدئية مجردة.

إذا صح هذا التقويم لحقيقة خلفية المواقف في هذا الجانب وذاك، يصبح لزاماً علينا أن نتساءل، ضمن إطار الاعتبارات العملية إياها، عن مدى الواقعية والاحتمال العملي، في الظروف الراهنة اقليمياً ودولياً، لتحقيق ما هو دون التحرير الشامل بكثير، أي تحقيق تسوية سياسية أرضيتها مطالب الحد الأدنى الأربعة؟ وفيما إذا رؤي ان الاحتمال الواقعي والعملي لتحقيق هذه المطالب متدنٍ جداً بالنظر لموقف اسرائيل والولايات المتحدة المشترك بالنسبة الى رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين، وبحقها في المشاركة في أي مفاوضات حول التسوية، ولرفض حق تقرير المصير للفلسطينيين وبالتالي حقهم في اقامة دولة مستقلة، ولرفض مبدأ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، وبالنسبة الى اصرار الدولتين معاً على حكم ذاتي فقط للفلسطينيين وإصرار اسرائيل على ان لا يشمل الحكم الذاتي الشأن السياسي الخارجي والامن، وحق السيطرة على الأرض وموارد المياه في الضفة الغربية والقطاع، وكذلك على عدم تفكيك المستعمرات التي أقيمت فيهما، إذا رؤي أن هذا هو بالفعل الموقف الامريكي ـ الاسرائيلي تجاه محتوى التسوية السياسية، في مقابل تحديد الفلسطينيين للمحتوي الواجب استهدافه، فما هي درجة الواقعية وحدود الاعتبار العملي حتى في إطار التسوية السياسية المقبولة لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الذي تمثله بحق؟

هنا تبرز فكرة عقد المؤتمر الدولي الذي يفترض أن تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الى جانب اسرائيل والفلسطينيين (في صيغة ما يتفق عليها) وبلدان الجوار العربية المعنية. وفكرة المؤتمر الدولي، التي مرت عليها عدة سنوات وهي تمر بعملية تخمير وبحث، أصبحت تعتبر في نظر جميع الفرقاء عدا اسرائيل والولايات المتحدة، باب الأمل في

الخلاص أخيراً من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والعربي ـ الاسرائيلي على السواء. أما بالنسبة الى اسرائيل، فمع أن حزب العمل فيها يدعم فكرة المؤتمر الدولي الا أنه يجرد المؤتمر العتيد من أي دلالات عملية حيوية، شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة التي لا ترضى الا بمؤتمر «ممارسة طقوس»، حيث لا يتعدى دوره تنظيم حفلة افتتاح المفاوضات وحفلة اختتامها، دون أن تكون له أي صفة أو سلطة تقريرية. وأما تجمع الليكود، فإنه يرفض المؤتمر فكرة ومبدأ، شكلاً ومضموناً من الأساس، وبالتالي، فهو لا يرغب في ايلائه حتى مهمة تنظيم حفلتي الافتتاح والاختتام.

يبقى السؤال المركزي اذاً هو التالي: هل ان تكوين مؤتمر دولي تكون الولايات المتحدة (وضمناً اسرائيل)، مركز الثقل فيما يتخذه من قرارات أو توصيات، كفيل بأن يبدل أياً من لاءات الولايات المتحدة واسرائيل؟ هل من المسموح به التفاؤل بأن **ما ترفضه الولايات المتحدة واسرائيل اليوم** بالنسبة الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل، ولشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ولحق تقرير المصير لهذا الشعب واقامته لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على جزء من أرضه، **ستقبل به غداً** إذا ما عقد مؤتمر دولي لصياغة أسس التسوية؟ وانطلاقاً، إذا أتيح للفلسطينيين أن يطرحوا تصوراتهم لأسس هذه التسوية، فطرحوا مطالب الحد الأدنى إياها، فهل هناك ضمانة بأن الولايات المتحدة واسرائيل ستعدلان من حدة رفضهما لهذه المطالب لأنها تُطرح حول مائدة المفاوضات في مؤتمر دولي؟ إن ما هو أخطر من ذلك، أن الدول الأربعة الأخرى، أي الاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا وفرنسا، ستحاول على الأرجح الضغط بشكل خاص على الجانب الفلسطيني ليقدم بعض التنازلات في سبيل انجاح المؤتمر، على اعتبار ان مبدأ التفاوض يتضمن الأخذ والعطاء، وتجربة العصور الطويلة تُظهر أن العطاء يُفرض دوماً على الفريق الأضعف ويظل الأخذ من نصيب الفريق الأقوى، مهما رسم المؤتمرون من ملامح تجميلية سطحية لتنازلات اسرائيلية واجبة بالمقابل. والفلسطينيون ـ على أي حال ـ ذوو تجربة طويلة ومريرة بالمؤتمرات المفترض ان تتناول جوهر قضيتهم ثم لا ينجم عنها إلا مطالبات إمبريالية بتنازلات جديدة.

يتضح إذاً ان المسألة الملحة الضاغطة اليوم ليست ضرورة خلق مفصل يربط بين محتوى تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، وبين الهدف البعيد الذي هو تحرير فلسطين الشامل، بحيث لا يُجهض القبول بالتسوية احتمال استمرار النضال من أجل التحرير. وليست المسألة صعوبة خلق مفصل كهذا.

المسألة المركزية الملحة، مسألة الساعة، هي القدرة على الحصول على مطالب الحد الأدنى التي أصبح السعي لتحقيقها طموحاً كبيراً ولم يعد تحجيماً وتقزيماً للموقف الفلسطيني ولأهداف العمل الفلسطيني. وينبغي الا ننسى أن الفلسطينيين والعرب معا سيُطالَبُون في مقابل تلبية أي من المطالب الأربعة جزئياً إن لم يكن كلياً، بإنهاء حالة العداء مع اسرائيل والاعتراف بها، والدخول معها فيما تسميه اسرائيل والولايات المتحدة «ترتيبات أمنية» من قبيل التهذيب وتغليف حبة الدواء المرّ بطبقة رقيقة من السكّر. ونحن نعلم من تجربة لبنان في اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ الذي أجهضه النضال الوطني، ماذا تعني الترتيبات الأمنية في الحقيقة، كما تعلم مصر ويعلم معها العرب طبيعة هكذا ترتيبات. وفوق هذا كله ستشترط اسرائيل والولايات المتحدة في ختام الصفقة أن يتم التطبيع بين العرب ـ جميع العرب ـ واسرائيل، وهو تطبيع يشمل النواحي السياسية

والدبلوماسية والاقتصادية والسياحية والثقافية والاعلامية. ولعله سيشمل الاستثمار المشترك للموارد تعظيماً للفائدة لجميع الفرقاء! أفلم يقترح رئيس بلد عربي كبير ذو مقام مرموق، ان يسهم الاسرائيليون بذكائهم وقدراتهم التكنولوجية، وعرب البلدان النفطية بأموالهم، وبقية العرب بأسواقهم الواسعة وعضلاتهم وأعدادهم الكبيرة في شراكة من أجل الازدهار والتطوير؟

ما هو الاستنتاج الذي يوحي به هذا المنحى من التحليل والبحث؟ في اعتقادي لا مناص من الاستنتاج بأنه من المتعذر تماماً في ظل نمط توزع القوة السياسية والعسكرية الحالي اقليمياً ودولياً، أن يكون بالامكان تحقيق تسوية سياسية جزئية تتضمن تلبية مطالب الحد الأدنى الأربعة، سواء أجَرَت محاولة التسوية داخل مؤتمر دولي أو مباشرة بين الفرقاء الإقليميين، أو على المستوى الثنائي بين اسرائيل من جهة، وكل من الفرقاء العرب المعنيين من جهة أخرى. وما يمكن توقع تحقيقه سيكون دون أرضية ومطالب الحد الأدنى بكثير، بحيث لن تستطيع أي قيادة فلسطينية القبول به، ولا أعتقد أن أي قيادة تقبل به تلقائياً في أعماق وجدانها على أي حال. وكذلك، فإن ما يمكن توقع تحقيقه مما سيكون حتماً دون أرضية مطالب الحد الأدنى، لن يستطيع أي قطر عربي أن يجاهر بالقبول به، مهما كانت رغبته الضمنية.

هل يعني هذا العودة الى نقطة الصفر؟ كلا، فلعل العالم بأكمله، والعرب بشكل خاص، والفلسطينيين بشكل أخص، بحاجة للمرور باختبار وتجربة يوفرهما السيناريو الذي حاولت استشراف خطوطه العريضة، ليكتشفوا أن لا أمل يرجى بتحقيق مطالب الحد الأدنى ذاتها ما دامت اسرائيل والولايات المتحدة، الحليفان الاستراتيجيان، على موقفهما الرافض لكل هذه المطالب، والمصر على تقديم بدائل تافهة لا يمكن القبول بها والتعايش معها، لا فلسطينياً ولا عربياً. إن تجربة كهذه مفيدة لأنها تكشف حقيقة الدور الأمريكي، وتفضح زيف ادعاء الدولة الأمريكية بأنها ترغب في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يحفظ أمن اسرائيل مع مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين. وتظل ترجمة مصطلح «الحقوق المشروعة» احتكاراً للولايات المتحدة، ولكنها على أي حال لا تشمل حق تقرير المصير.

لهذا، فإنني أرى أن يتاح المجال الوافي للساعين لبلوغ تسوية سياسية للاستمرار في سعيهم، ولكن مع وضع ضوابط محددة وصارمة ورسم خطوط حمر بالنسبة الى تعريف مطالب الحد الأدنى لا يصح الخروج عن حدودها. فإذا صح تحليلي وكان الفشل الثمرة النهائية لهذا السعي، تتضح أمامنا معالم طريق المستقبل. عندئذ يصبح الواجب الأساسي والملحّ ـ والمقبول على الأرجح في ضوء الفشل ـ انطلاق جميع القوميين العرب التقدميين، ومنهم الفلسطينيون، في عملية توعية على مستوى الوطن العربي من أجل تحقيق مشروع قومي لنهضة عربية، أملاً في توفير الظروف الذاتية والموضوعية في المستقبل من أجل النضال الجاد والفعال لتحرير الارادة العربية، وبالتالي كل ما يمكن تحريره من فلسطين.

عند هذه النقطة أعود الى السؤال الذي لم أتناوله بعد، وهو يدور حول طبيعة المفصل الذي يربط التسوية السياسية بالتحرير، وفيما اذا كانت هناك امكانات توفيق قابلة لأن تعتمد، ترضي على السواء مخاوف وتطلعات الفريقين القائل أحدهما بالتسوية والآخر بالتحرير. اسمحوا لي بأن أؤكد ضرورة وجود مفصل كهذا فيما لو كان الاحتمال حقيقياً بتحقيق تسوية تتضمن مطالب الحد الأدنى في المدى الزمني القصير ـ الى ـ المتوسط. عندئذ يكون من الضروري إيجاد صيغة انتقال ـ أي ايجاد مفصل ـ بين مرحلة التسوية المحدودة الأبعاد والمحطة النهائية التي هي التحرير من

أجل عدم انقطاع النضال. اما وان تقديري هو ان محاولات التسوية ستفشل لأن الظروف الحاكمة ليست اليوم في صالح تحقيق مطالب الحد الأدنى، فلم يعد هناك من ارتباط لأن أحد جانبي الارتباط وهو التسوية، لن يتاح له أن يتبلور بنجاح. وإذا جاز لنا مع ذلك أن نتكلم عن مفصل يربط الحاضر باحباطاته بالمستقبل باحتمالات انجازاته، لقلنا إن فشل التسوية المرجح سيكون هو مفصل ارتباط الحاضر بتطلعات المستقبل واحتمالات تحقيقها.

ملاحظات ختامية

حان الوقت لإنهاء البحث ببعض الملاحظات الختامية، وسأجملها في نقاط قليلة محددة على النحو التالي:

١ ـ لسنا بحاجة لمزيد من البحث والأدلة بأن الانتفاضة أصبحت تستحق أن تدعى ثورة شعبية، وإن تكن ثورة العصي والحجارة فحسب. وهي تعكس تحولاً جذرياً يشكل منعطفاً تاريخياً في نضال الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. على ان هذه الثورة في الداخل بحاجة لعدد من التحولات بين فلسطينيي الخارج، لتصبح تحولاً جذرياً تاريخياً في نضال الشعب الفلسطيني بأكمله وليكتمل التحام الداخل بالخارج.

٢ ـ أما بالنسبة الى المحيط العربي، فالواضح أنه لم يشهد بعد التحول المنشود، فلم تمتد الانتفاضة لتصبح محطة تاريخية عربية لأنها لم تقابل بانتفاضة عربية، لا من حيث التوجهات السياسية والمواقف الرسمية، ولا من حيث التحرك الشعبي الذي لم يخترق بعد جدار الخوف من القهر الرسمي. فالسلطات العربية فيما عدا قلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة إن بلغت هذا العدد، لا تزال تتطلع إلى أهداف هزيلة بالنسبة الى القضية الفلسطينية، ولا تزال توجه سياساتها في اتجاه خاطىء، ولا تتحرك في حدود ما يستطيع المحلل أن يعتبره دعماً ذا دلالة. وحين أظهرت مجموعات صغيرة من المواطنين في بعض الأقطار العربية تعاطفها مع الانتفاضة، انبرت لها قوى القمع العربية ببعض ما تملكه من الوسائل الوافرة والتي كان يتم الادعاء ان امتلاكها هو لغرض مجابهة اسرائيل.

والمحزن ان الشعوب العربية لم تلتحم بعد، برغم ملاءمة الموعد، مع الشعب الفلسطيني في تحركه النضالي باستثناء الشعب اللبناني الباسل، في جنوبه المقاوم وفي مدن بيروت وصيدا وطرابلس. وكم يكون هذا الالتحام أوسع وأقوى وأكثر فاعلية ليشمل قوى مقاومة عربية تنطلق من نقاط التماس الأخرى بين اسرائيل من جهة، والبلدان المجاورة من جهة أخرى.

٣ ـ وما دام أحد جانبي العلاقة ـ أي جانب المحيط العربي ـ لم يتح للانتفاضة الفلسطينية أن تصبح محطة تاريخية عربية، فإن الوطن العربي لا يبدو مستعداً في المدى المنظور لأن يتحرك بمصداقية وفاعلية صوب العمل لتحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولا لمجابهة الخطر الصهيوني/الاسرائيلي المحدق بهذا الوطن نفسه من جهة أخرى، هذا دون أن يشتد بنا الطموح الى تحرير فلسطين الكامل في المرحلة الراهنة.

٤ ـ والاستنتاج الأشد خطورة هو أن ما تستطيع الانتفاضة بمفردها أن تنجزه، حتى مع ما تمثله من تحول جذري وانعطاف تاريخي، سيظل متواضعاً ودون الحد الأدنى المقبول من المطالب الفلسطينية. وفي هذا السياق ينبغي أن نحذر من الإفراط في ما نتوقعه من الانتفاضة من

انجازات، أو أن نحملها همـوم وواجبات مـائتي مليون عـربي بأقطـارهم ومواردهم ومؤسسـاتهم وعلاقاتهم.

وإذا وضعنا هذا الاستنتاج في سياق مـا يجري الآن في الأراضي المحتلـة عام ١٩٦٧، لقلنـا ان فلسطينيي الداخل قد اقتحموا بـاب المستقبل، بـالعصي والحجارة وحسن التنظيم، في الجـانب الاسرائيـلي، ليجدوا ان البـاب الآخر من الجـانب العربي، حيث تقف القـوى العربيـة من رسمية وشعبية، موصد. فلم يقتحم العرب الباب لا بالدبابات ولا بالعصي ولا بالحجارة، مما يبدو معـه ان الانتفاضة العربية لا تزال بعد أملاً عَصِيّاً في الأفق المستقبلي.

٥ ـ أمـا بالنسبـة الى ما يستهـدفه الفلسطينيـون والعـرب الى جـانبهم من معـالجـة للقضيـة الفلسطينية، فلعله صار واضحاً ان تحقيق تسوية سياسية تلبي مطـالب الحد الأدنى الأربعـة، لا يبدو ممكناً في ظل التوازنات السياسية والعسكرية الراهنة، اقليمياً ودولياً ـ سواء أجاء السعي الى التسوية عبر مفاوضات مباشرة لا تشترك فيها الـدول الخمس الدائمـة العضويـة في مجلس الأمن الدولي، أم جاء عبـر مؤتمر دولي تشتـرك هذه الـدول الخمس فيه. وبـالأولى إذاً والحالـة هذه، أن يكون هدف التحرير الشامل، وهو يحتاج لاشتراطات وجهود عربيـة تفوق بكثير، قدراً وأثراً، هدف التسـوية، غـير ممكن إلا في الأمد الطـويل كجـزء من نهضة عـربية تشمـل جميع منـاحي الحياة العربية، وكتعبير عن حصول تبدل عميق على مستوى القيادات العـربية في جميـع المجالات، وعـلى مستوى الإرادة المجتمعية في النضـال والتضحية. والحـالة هـذه، فإنـه لا مفر من الاستنتـاج ان عملية استهداف التسوية السياسية الحالية مرشحة للاحباط والفشل في الظروف الـراهنة، إلا إذا رضخ العرب لعملية الإملاء الأمريكية/الاسرائيلية وتخلّوا حتى عن مطـالب الحد الأدنى. فـإذا لم يرتضوا الرضوخ، فسيكون أفق الحل السياسي الممكن قبوله مرحلياً مغلقاً، ولسنـوات طويلـة. أما إذا تولّدت بعدئذ إرادة الحياة الحرة والكريمة في المجتمع العربي، وسيطرت الإرادة المصممة عـلى إنقاذ وصيانة وتعزيز المصير العـربي في مواجهـة التحدي الصهيـوني ـ الاسرائيلي، فلعـل الوطن العربي، والفلسطينيون من أصدق ابنائه عزمـاً وعناداً، يستطيـع أن يحقق ما هـو أبعد مـدى من مطالب الحد الأدنى.

لا مفر إذاً من الخروج بالاستنتاج الأخير، المأساوي، من أنه الى أن يتبدل الوضـع العربي السياسي والاجتماعي والنفسي جذرياً باتجاه الامساك بزمام المصير العربي، فإن قَـدَرَ الفلسطينيين أن يستمروا في مجابهة الآلام والاستشهاد وحدهم، الى أن تصل تموجات الانتفـاضة الفلسطينيـة الى البصائر والضمائر والعقول والسواعد العربيـة. فلعل فتيـان العرب يكتشفـون عندئـذ، كم من الطاقات يتوفر في النفس العربية، وكم من العُصيّ والحجارة، يتوفّر في الأرض العربية □

حول إشكالية الاشتراكية
(حلقة نقاش)

عُقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مكتب مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة، بتاريخ ٨ شباط / فبراير ١٩٨٨، وشارك فيها (حسب الحروف الهجائية):

د. برهان غليون
استاذ الاجتماع السياسي ومستشار باليونسكو - باريس.

د. حسام عيسى
استاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ. حسين معلوم
باحث من مصر.

د. سمير أمين
مدير برنامج بحوث استراتيجية مستقبل افريقيا - دكار - السنغال.

د. طه عبدالعليم طه
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

أ. محمد سيد أحمد
كاتب من مصر.

د. محمد السيد سعيد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

أدار الحلقة: **أ. محمود أمين العالم**
رئيس تحرير مجلة قضايا فكرية.

● أ. **محمود أمين العالم**: لقد أصرّ الاستاذ جميل مطر على أن يمنحني شرف إدارة هذه الجلسة. فشكراً له أولاً على ذلك، ثم شكراً جزيلاً لمركز دراسات الوحدة العربية، على هذه الدعوة الكريمة لنا جميعاً، التي أتاحت هذا اللقاء بين هذه الكوكبة من الاساتذة الباحثين والمفكرين لمناقشة هذه القضية: قضية الوضع الراهن للاشتراكية أو بالتحديد الذي أراده د. سمير أمين والمُثار في الفكر العالمي المعاصر، أي «أزمة الاشتراكية»، وأعترف لكم في البداية أني لم أقرأ كتاب د. سمير أمين، وإن قرأت مقالاً واحداً فقط من مقالات هذا الكتاب، لا يعالج القضية المطروحة أمامنا اليوم بشكل مباشر. ولعل بعض الأساتذة الحاضرين لم يطّلع كذلك على الكتاب، على أن الجلسة يمكن أن تتسع لمناقشة القضية المطروحة بشكل عام أكثر من مناقشة الكتاب في ذاته. وأترك الكلمة للدكتور سمير أمين ليقدم لنا أطروحته كمدخل للحوار.

○ د. **سمير أمين**: أود أن أشكر المركز الذي أتاح لي هذه الفرصة للنقاش حول بعض القضايا الأساسية بالنسبة الى اليسار العربي والعالمي والمصري. الموضوع هو اذاً أزمة الاشتراكية، الذي افضل أن أسميه إشكالية الاشتراكية، لأنه ليس كله أزمة، فله جوانب إيجابية كثيرة، ولا يجب أن يُنظر إليه من مجرد باب الأزمة. وربما من الأسلم أن أبدأ بعرض الآراء حول اشكاليتين: إشكالية اسلوب تحليل الرأسمالية. ثم أنتقل الى التيارات الاجتماعية التي أنتجتها الرأسمالية في تطورها. ومنها التيار الاشتراكي، إلى جانب تيار التحرر الوطني. فالتياران مترابطان بشكل أساسي.

هناك في رأيي اسلوبان في تحليل الرأسمالية:

الاسلوب الاول: يقوم على التركيز على جوهر نمط الانتاج الرأسمالي.

الاسلوب الثاني: يقوم على التركيز على السمات الأساسية للرأسمالية الحقيقية، أي الرأسمالية كما هي موجودة فعلاً.

بالنسبة الى الاسلوب الأول: فهو ينظر الى الرأسمالية على أنها نمط انتاج يتميز بتناقض جوهري بين الرأسمال والعمل، أو تناقض بين البرجوازية كطبقة مهيمنة، وبين البروليتاريا كطبقة ثورية مُستغَلة، كأن المجتمع الرأسمالي، بشكل جوهري، ينحصر في هذا التناقض، وأن التناقضات الأخرى ـ سواء أكانت تناقضات بين نظم الحكم والطبقات الأخرى التي لا هي برجوازية ولا هي بروليتارية، أم التناقضات بين الدول الرأسمالية المختلفة، أم التناقضات بين المراكز الاستعمارية والاطراف المستعمرة، أم التناقض بين المجتمعات الرأسمالية وتلك المجتمعات التي خرجت عن النظام الرأسمالي (سواء أكانت إشتراكية أم غيرها) ـ إن جميع هذه التناقضات ما هي إلا أشكال وصور ناتجة عن التناقض الرئيسي بين الرأسمال والعمل. هذا التركيز على جوهر نمط الانتاج الرأسمالي يقوم على ثلاثة افتراضات:

١ ـ ان التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي، إنما هو عملية تاريخية سريعة جداً ولها قدرة على إنهاء جميع النظم السابقة على الرأسمالية، وبالتالي لديها القدرة على نوع من تجانس المجتمع العالمي. وأعتقد أن ماركس كان له هذا الرأي، ومن الممكن أن نقول انه كان رأياً متفائلاً جداً بالنسبة الى سرعة وشكل التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي. ويكفي في هذا الشأن أن نذكر ما كتبه كارل ماركس بالنسبة الى الهند عام ١٨٥٣، من أن الاستعمار الانكليزي سوف يحوّل الهند

الى قوة رأسمالية أكبر وأقوى من انكلترا نفسها، وذلك في بضعة عقود على الأكثر. إلا أن هذا لم يحدث.

٢ ـ ان الطبقة الثورية على صعيد عالمي وكذلك على صعيد مختلف الأقطار المكوّنة للنظام العالمي هي الطبقة العاملة. فهي بطبيعتها طبقة ثورية، لا بد من أن تقود جبهة مع الطبقات المُستغلة الأخرى.

٣ ـ ان النتيجة المترتبة على هذا الافتراض، هي مبدأ إمكانية وضرورة الأممية البروليتارية. وبالتالي، هناك نوع من تقليل لدور الوطنية أو لدور القوميات أو لدور حقائق إجتماعية أخرى تتجاوز الطبقة.

وهذا التركيز على جوهر نمط الانتاج، كان يفترض تصوراً للانتقال من الرأسمالية إلى المجتمع الشيوعي اللاطبقي عبر مرحلة إشتراكية سريعة نسبياً، سريعة بمعنى أنه كان من المفترض أن تؤدي أزمة الرأسمالية الى سلسلة ثورات اشتراكية في فترة سريعة نسبياً في البلاد الرأسمالية المتقدمة بالدرجة الاولى. وبالتالي، فإن فترة الانتقال الاشتراكي سوف تكون فترة سريعة، وان هذه الفترة ـ ولو انها دكتاتورية البروليتاريا ـ إلا أنها فترة ديمقراطية متقدمة أكثر من الديمقراطية البرجوازية. أعتقد أن هذا التركيز والاستنتاجات المترتبة عليه هي جوهر فكر ماركس، فكر الأممية الثانية، وأيضاً جوهر فكر الأممية الثالثة. بمعنى أن الاضافات التي أدخلتها اللينينية هي إضافات دون أن تمس جوهر الاطروحة. فالاضافة اللينينية هي أن الثورة الاشتراكية تبدأ من الحلقات الضعيفة التي قد تكون في مناطق أخرى غير مراكز النظام الرأسمالي المتقدم، وذلك بناء على نظرية لينين للاستعمار كمرحلة جديدة في التطور الرأسمالي.

فأنا أنظر الى هذه الاضافة على أنها إيجابية وخطوة أولى في الاتجاه السليم في تحليل الواقع الحقيقي. إلّا أنها لا تمس جوهر النظرة الكلاسيكية للثورة الاشتراكية لفترة الانتقال للمجتمع اللاطبقي.

اما بالنسبة الى الاسلوب الثاني: فهو ينظر للرأسمالية من زاوية أخرى، ويركّز على السمات الحقيقية للتوسع الرأسمالي على صعيد عالمي وهنا نلاحظ ما يلي:

١ ـ ان توسّع الرأسمالية على صعيد عالمي، ليس توسعاً سريعاً بالتصور الماركسي الأصلي.

٢ ـ انه لا يؤدي على الاطلاق إلى نوع من التجانس، بل على العكس، يؤدي الى زيادة الاستقطاب بين التشكيلات المركزية من جانب، والطرفية من جانب آخر. هنا نتحدث إذاً عن الرأسمالية الموجودة فعلاً، مثلما يتحدث البعض عن الاشتراكية الموجودة حقيقة، فلنتحدث أيضاً عن الرأسمالية الموجودة فعلاً كحقيقة تاريخية واجتماعية على صعيد عالمي، وليس كنمط إنتاج مجرد.

لا أريد الدخول في تفاصيل المميزات الأساسية وتعريف المركز والأطراف. أكتفي بالقول بأن المراكز هي مجموعة تكوينات إجتماعية متمركزة على الذات، بمعنى أنها تُخضِع علاقاتها الخارجية لمنطق واحتياجات التراكم الداخلي، وبالتالي، فهي تكوينات إجتماعية تتسم بعدد من السمات ليس الاقتصادية فقط، ولكن الاجتماعية والسياسية منها. أساساً انها دول أو نُظم برجوازية وطنية في الأصل، وتُكيِّف ـ بشكل فاعل ـ الأطراف حسب احتياجات التراكم الداخلي. بينما الأطراف هي

تلك التكوينات الرأسمالية أيضاً ولكن غير متمركزة على الذات. فعملية التراكم هنا هي عملية تابعة، بمعنى أنها عملية تُكيَّف لاحتياجات التراكم على الصعيد العالمي. ان التكيف أصبح كلمة دارجة في مراحل الأزمات، فالصندوق الدولي للنقد والبنك الدولي والحكومات المختلفة تتحدث يومياً عن ضرورة التكيف (Adjustment). إلاّ أن عملية التكيف هي في واقع الأمر عملية مستمرة، ليست خاصة بفترات الأزمة. على ان فترات الأزمة هي فترات تشعر المجتمعات بشكل اكبر منه في أي وقت آخر بالحاجة الى التكيّف هذا.

وأضيف هنا أن هذه السمة، ليست سمة جديدة مرتبطة بفترة معينة للتطور الرأسمالي. فهي ليست سمة خاصة بمرحلة الاستعمار بالمعنى اللينيني، بل هي سمة موجودة من الأصل في الرأسمالية منذ أيام «المركنتلية» أي منذ فجر الرأسمالية، كما أنه لا حل لها في الآفاق المنظورة.

فعندما نتحدث عن الرأسمالية بالتركيز على جوهر نمط الانتاج (ونفترض بالتالي ان هذا التوسّع سيؤدي إلى عالم متجانس) نتحدث عن أمر غير موجود منذ بدء الرأسمالية. وغير موجود في الآفاق المنظورة. وبالتالي نستخدم اسلوباً غير عملي من ناحية التحليل السياسي، وتحليل الصراعات السياسية الحقيقية التي تميّز هذا النظام.

إن النتائج السياسية المترتبة على هذه الملاحظة مهمة جداً ـ في رأيي ـ لأنها تفسر من جانب الأسباب التي أدت إلى نوع من التوافق الاجتماعي (Social Consensus) في المراكز، وبالتالي إلى نظام الديمقراطية الانتخابية المعروفة (بكل الجوانب الايجابية لها) والتي تفترض أن أهم الطبقات ولو أنها متناقضة، إلا أنها متفقة في نهاية الأمر على جوهر آليات النظام الرأسمالي، (أي احترام الملكية الخاصة والفعالية الاقتصادية). وهذا هو أساس آليات الديمقراطية الانتخابية، سواء أكان اليمين أم اليسار ـ بالمعنى الانتخابي في الحكم ـ لن يمس أسس التوافق الاجتماعي هذا.

كما انها تفسر، من جانب آخر، الاسباب التي تؤدي في الأطراف إلى وجود إمكانية تاريخية لتكوين تحالف إجتماعي معادٍ للرأسمالية، ليس كتصور مجرد عن النظام الاجتماعي، بل ضد الرأسمالية كما هي بالنسبة الى هذه المجتمعات الطرفية. بمعنى أن التناقض الرئيسي الذي لا حل له في إطار النظام الرأسمالي العالمي الحقيقي، هو عجز هذا النظام الاجتماعي عن إيجاد حل لمشكلة التخلف. وهذا يعني أن الثورة المدرجة في جدول أعمال التاريخ الحقيقي تنتمي الى مجموعة واحدة (بدءاً من الثورة الروسية إلى الثورة الصينية، إلى الثورات أو نصف الثورات في المناطق المختلفة للأطراف، التي ما زالت جزءاً من النظام الرأسمالي، أي الثورات الوطنية المختلفة في العالم الثالث المعاصر). فهي إذاً ثورات تواجه هذا التناقض الرئيسي الناتج عن عدم التكافؤ في التوسّع الرأسمالي العالمي.

ويترتب على هذه الملاحظة أن هذه الثورات الاخيرة ليست ثورات عمّالية بشكل أساسي، بل هي ثورات شعبية تشمل طبقات وفئات مختلفة حسب الظروف التاريخية. ومن ثم، فهذه الثورات تحتاج الى قوى سياسية واجتماعية وثقافية وايديولوجية قادرة على إقامة هذا التحالف الشعبي لمواجهة الرأسمالية الحقيقية، وليس لمواجهة الرأسمالية بشكل مجرد. واستنتج من هذه الملاحظة أمرين:

الأول: ان هذه القوى الاجتماعية ـ التي تستطيع إقامة التحالف الشعبي المعادي

للرأسمالية كظاهرة قائمة على عدم التكافؤ ـ لا يمكن أن تكون ذات طابع برجوازي، إلا أن هذا لا يعني أن لها طابعاً إشتراكياً أو بروليتارياً.

الثاني: انه بما أن المشكلة الأساسية الموروثة التي تقوم هذه الثورات من أجل حلها هي عدم التكافؤ في التوسع الرأسمالي العالمي، فلا بد من استراتيجية فك الروابط بالمنظومة الرأسمالية العالمية. ما معنى فك الروابط؟

هنا أيضاً لا أريد الدخول في تفاصيل، ولكن أريد أن أشير فقط، إلى أن فك الروابط لا يعني إطلاقاً **الأوتاركية** (Autarkie) أي قطع جميع العلاقات التجارية، الثقافية، الفنية، التكنولوجية...الخ. فك الروابط هو عكس مبدأ التكيّف، بمعنى انه إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التنمية الشعبية التي تستفيد الجماهير الشعبية منها، وهي تنمية لا يمكن أن تتم في إطار منطق التوسّع الرأسمالي العالمي.

هذا التعريف لا يعني إطلاقاً أن علاقات الانتاج القائمة في المجتمعات التي فكت الروابط فعلاً، سوف تكون بالضرورة علاقات إنتاج إشتراكية.

ـ أعتقد أن الأسلوبين ليسا متعارضين تعارضاً شاملاً، ففي الواقع هناك تكامل بينهما. فإن التركيز على جوهر نمط الانتاج يشير فقط الى طابع الهدف (أي المجتمع اللاطبقي)، بينما الأسلوب الثاني يشير إلى إشكالية الانتقال، وهي المشكلة التي نواجهها حالياً سواء أكان في الاتحاد السوفياتي أم الصين أم في مصر غداً.

ـ على هذا الأساس أستنتج من هذا العرض أن الرأسمالية في حقيقتها أنتجت مجموعتين من الحركات الاجتماعية، هي في الواقع حركة واحدة: الحركة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني. أقول حركة واحدة لأن الثورات التي نجحت هي تلك التي جمعت بين الطابعين، أي بين الطابع الاشتراكي، والطابع الوطني التحرري، بينما الحركات التي اقتصرت على جانب واحد لم تحقق الكثير. فالحركة الاشتراكية في مراكز النظام الرأسمالي لم تتجاوز حدود الاصلاحات. كذلك الحركات الوطنية التي لم ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالتطلع الاشتراكي، لم تحقق حتى هدفها وهو التحرر الوطني، أي إلغاء التبعية المترتبة على توسّع الرأسمالية. وأنا أزعم أن الثورتين الروسية والصينية وغيرهما من الثورات الأخرى التي أُطلِق عليها اسم الاشتراكية أو الثورات «الشيوعية»، هي في الواقع ثورات جمعت بين الطابعين الاشتراكي والوطني التحرري. وهنا يأتي السؤال: في أي مجال نجحت هذه الثورات؟ وما هي حدودها وأزمتها الراهنة؟

أعتقد أنها نجحت في ثلاثة مجالات على الأقل هي الآتية:

١ ـ انها حققت فعلاً إصلاحات جذرية مبدئية مثل إلغاء سيادة مبدأ الملكية الفردية أو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، إعادة توزيع الدخل بشكل حقق فعلاً درجة مرتفعة جداً من المساواة، بحيث نجحت فعلاً في أن تشمل الجماهير بشكل واسع جداً، ومن دون تهميش إلا بنسب قليلة. هذا بخلاف ثورات مثل الثورة الناصرية التي حققت إصلاحات ولكن ليست جذرية بهذه الدرجة. فمثلاً عندما ننظر الى الاصلاح الزراعي الروسي عام ١٩١٧، أو الصيني ابتداءً من عام ١٩٤٩، نجدها إصلاحات جذرية شملت جميع الفلاحين، ولم تترك نصفهم كما كان الشأن بالنسبة الى الاصلاحات الاقل ثورية في بلاد أخرى مثل مصر.

٢ ـ انها فكت الروابط، ليس بمعنى أنها أجرت تخطيطاً مركزياً، ولكن بمعنى أنهـا تصورت أن العلاقات الخارجية لا بد وأن تكون خاضعة للأهداف الـداخلية. فمعنى فـك الروابط هنـا واضح، مفادُه إخضاع العلاقات الخارجية سواء أكانت تجارية أم ثقافية أم ايديولوجية أم حتى عسكرية. فهي نجحت فعلاً في إخضاع هذه العلاقات لمنطق تنميتها الداخلية. فهي رفضت مبـدأ التكيّف. لم تتصور هذه المجتمعات لحظة بأن التنمية عبارة عن تكيّف للاتجاهات السائدة في العالم الرأسمالي. هذا، ولو أن مفهوم فك الروابط غير موجود في قـواميسها، (اي قـواميس هذه الثـورات) من خلال عداوة الغرب الرأسمالي لها.

٣ ـ انها حققت قدراً من الفعالية الاقتصادية بمعنى انها نجحت في مرحلـة التراكم التـوسعي (Extensive Accumulation)، أي التراكم الذي حوّل المجتمع من مجتمع ريفي الى مجتمع حضري صناعي. فالتصنيع الذي تم في هذه الظروف قام على تكنولوجيات مستوردة، ولو أنها كانت أحيانـاً مُكيّفـة للظروف المحليـة. كما انـه ادى الى تقليد النظم الغـربية في مجـالات تنظيم العمـل وتنظيم الحياة المدنية والحضارية...الخ.

هـذه هي الأمور الثـلاثة التي حققتهـا هذه الثـورات. فـأنـا لم أستخـدم حتى الآن كلمـة «الاشتراكية»، فلا أقول إنها ثورات اشتراكية، ولا أقول أيضاً انها ثورات رأسمـالية مخفيـة. فهي حققت فعـلاً ما كـان يجب أن يُحقق، فهي قد حلت المشكلـة التي ما زالت مـوجـودة أمـام معظم العالم. مع انها دخلت بعد ذلـك في أزمة واصبحت تـواجه مجمـوعة من المشـاكل الجـديدة. فهي تواجه اليوم، عدم إمكان الاستمرار في التراكم التوسعي وضرورة الانتقال الى التراكم الكثيف (In-tensive Accumulation)، بمعنى أنه لا يمكن الاستمرار بمجرد استيراد التكنولوجيات... الخ، فلا بُد من إبداع تكنولوجي واجتماعي وثقافي.

ولكن لماذا دخلت هذه الثورات في هذه الأزمة، التي تنعكس في:

أ ـ انخفـاض الفاعليـة الاقتصاديـة (عندمـا وصلت هذه المجتمعـات الى مـرحلـة التـراكم الكثيف).

ب ـ أزمة الديمقراطية أو أزمة النظام السياسي.

لماذا كانت هـذه الأزمة؟ أرى ان جـوهر المسـألة في التنـاقض بين الطبيعـة الحقيقية لهـذه الثورات من جانب، وبين الانعكاس المشوه في التصور الايديولوجي لهذه الطبيعـة من جانب آخـر. وأود الآن أن أفسّر معنى هذه الجملة.

فمن جانب، أزعم ان هذه الثورات هي فعلاً ثورات إجتماعيـة معاديـة للرأسمـالية، وليست ثورات رأسمالية مخفية لأنها لم تدخـل في منطق الرأسمـالية، وهـو التكيف للاتجـاهات الـرئيسية السـائدة في النظـام الرأسمـالي العالمي. ومن جـانب آخر أزعم ايضـاً أن هذه الثـورات المعـاديـة للرأسمالية لم تكن إشتراكية، وإنما كانت ثورات «وطنية شعبية». هذا، بينما التصور الايديولوجي هو أنها كانت ثورات إشتراكية، أي ثـورات ذات مضمون طبقي بـروليتاري. ومن هنـا، نرى كيف ينعكس هذا التناقض في مجال النظام السياسي لهذه المجتمعات في نقص الديمقـراطية فيهـا، على عكس تصور ماركس ولينين من أن مرحلـة الاشتراكيـة هي مرحلـة سريعة، وأن مـرحلة الانتقـال الاشتراكي ولو أنها دكتاتورية البـروليتاريـا، إلا أنها ديمقـراطية متقـدمة أكثـر من الديمقـراطية

البرجوازية. ولا بد أن نعترف بهذه الحقيقة الواضحة، ان هذه نظم ليست ديمقراطية بل هي أقل ديمقراطية من الديمقراطية البرجوازية.

فمرحلة الانتقال ـ في رأيي ـ هي أولاً مرحلة تاريخية طويلة جداً، ليست هي المرحلة «البرجوازية الديمقراطية بقيادة البروليتاريا» تمتد خلال ٥ أو ١٠ سنوات، ثم تنتهي بالغاء شامل لأشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، فيدخل المجتمع في مرحلة بناء الاشتراكية، أرى ـ على عكس ذلك ـ انها مرحلة تتسم باستمرار التناقض بين اتجاهات وقوى اجتماعية مختلفة، بعضها اشتراكي وبعضها رأسمالي وبعضها أُطلق عليه إسم «دولنية» (Etatist) وان هذا التناقض يستمر لفترة تاريخية طويلة.

وهنا أقول، إن النزعة الرأسمالية هي ناتج حاجة موضوعية عند هذا المستوى من نمو قوى الانتاج. فالنزعة الرأسمالية في هذه المجتمعات ليست بواقٍ من الماضي، بل هي ناتج مستمر لتطوير قوى الانتاج. ولا يمكن أن نعتبر أن النزعة الرأسمالية هي نزعة محصورة في القطاع الذي تسود فيه مبادىء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وكذلك لا يصح ان نعتبر ان هذه النزعة الرأسمالية مرتبطة بالضرورة بالرأسمالية العالمية؛ فمن الممكن أن تكون نزعة منفصلة عن تأثير الرأسمالية العالمية عليها، اي بمعنى آخر، يمكن أن تكون نزعة رأسمالية وطنية محلية.

أما النزعة الثالثة، اي الدولنية، فهي في رأيي ليست انحرافاً (اشتراكية + بيروقراطية)، وهي الأطروحة الرئيسية للتروتسكية التي تقول، إن الطابع الأساسي لهذا المجتمع هو طابع إشتراكي مع انحراف بيروقراطي. ولا هي رأسمالية مخفية، وهي مثلاً أطروحة بتلهيم (Bettelheim) الذي يقول، إن هذه الثورات باسم الاشتراكية، هي في واقع امرها ثورات ذات مضمون رأسمالي. وأعتقد أن هذه القوة الثالثة ناتجة عن وجود تناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو تناقض لا يمكن حله في مرحلة الانتقال الطويل، ومن ثم، فهي نزعة مستقلة عن الاتجاه الاشتراكي والرأسمالي. فحينما تصبح هذه النزعة الدولنية هي المهيمنة، اي حينما تمكنت من كبت النزعتين الاشتراكية والرأسمالية، نصل إلى نوع من الجمود الاجتماعي، وهو ما حدث فعلاً في تاريخ الاتحاد السوفياتي.

وأظن انه لو تُرك هامش للنزاع بين القوى الرأسمالية والاشتراكية داخل هذه المجتمعات، وفُتِح باب الديمقراطية لاكتسبت الميول والقوى الاشتراكية من وراء ذلك.

ولذلك، فإن مشكلة الديمقراطية الآن قد أصبحت المشكلة الأساسية، والحل الوحيد للتجمد ليس فقط التجمد السياسي، ولكن أيضاً التجمد الاقتصادي. بمعنى أن رفع مستوى الفاعلية الاقتصادية لمواجهة احتياجات التراكم الكثيف يتطلب الديمقراطية.

فالرأسمالية يمكن أن تعمل من دون الديمقراطية، اذ ان الآلية الرئيسية والجوهرية للرأسمالية هي المنافسة، سواء أكانت بين فئات البرجوازية، أم بين العمال وبين بعضهم. فهي آلة إقتصادية لا آلة سياسية، لا تفترض في ذاتها الديمقراطية. ان الديمقراطية ظاهرة حديثة في النظام الرأسمالي، فلم تظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر، أي بعد ثلاثة قرون من بدء ظهور الرأسمالية، ولم تزدهر إلا في مراكز النظام الرأسمالي. هذا بينما القوى الاشتراكية لا يمكن أن تنمو إلا من خلال الديمقراطية بالمعنى الواسع والشامل، أي السياسي والاجتماعي، فالديمقراطية

هي الآلة الوحيدة القادرة على أن تحل محل آليات المنافسة كأداة رئيسية للفعالية الاقتصادية والاجتماعية.

ما هي القوى الاجتماعية والايديولوجية والثقافية والسياسية التي تستطيع أن تقوم بالثورة الوطنية الشعبية؟ علماً بأن هذه الثورة تفتح مرحلة تاريخية تتسم باستمرار النزاع الداخلي الثلاثي (الرأسمالي ـ الاشتراكي ـ الدولني). أعتقد أن هذه القوى يمكن أن نُطلِق عليها اسم «الانتلجنسيا الثورية» ولا أقصد هنا مرادفاً للبرجوازية الصغيرة كطبقة تتسم بالسمات المعروفة: فهي مترددة او منقسمة على نفسها، تتجه الى اليسار أو الى اليمين حسب الظروف. وليس كمرادف لحملة الشهادات العليا، وهم في معظمهم انعكاس للأوضاع الطبقية، سواء أكانت الأوضاع الطبقية الشخصية لهم، أم الأوضاع الطبقية المسموحة لهم في إطار التنمية الاقتصادية، ولكن بمعنى طبقة سياسية. لعل كلمة فئة أدق من طبقة، لأنها ليست طبقة إجتماعية، بل فئة سياسية قادرة على أن تُقيم هذا التحالف الشعبي، أي أن ترسم فعلاً بديلاً للتكيّف، بديلاً ملموساً يتطور بتطور المجتمع، وبتطور النظام الرأسمالي العالمي كذلك. فتُقيم التحالف الشعبي على هذا الأساس، وتُدير التناقضات بين هذه الطبقات الشعبية المختلفة من خلال الدولة والديمقراطية، وتُخضع العلاقات الخارجية لهذا المنطق. أزعم أن الحزب البلشفي وكذلك الحزب الشيوعي الصيني لم يكن إلا تبلوراً لهذه الحاجة التاريخية للانتلجنسيا الثورية.

والانتلجنسيا الثورية الحقيقية عندما تنجح وتقوم بالثورة وتقيم نظاماً سياسياً جديداً، قطعاً تمتص من بين الطبقات الشعبية المختلفة قادة وطليعة بشكل أو بآخر. إلّا ان الأحزاب المذكورة لم تكن أحزاباً بروليتارية. رغم انها تصورت الانتقال الاشتراكي على أسس النظرية الماركسية بالمفهوم الأول المذكور، أي ذلك المفهوم الذي يركّز على نمط الانتاج الرأسمالي. وأذكر هنا سريعاً بعض الملاحظات حول تاريخ النظم الاشتراكية. حينما ننظر إلى الاتحاد السوفياتي نجد أن التحالف الشعبي ساد فعلاً في فترة العشرينات، ثم تراجع ابتداء من الثلاثينات نتيجة التحويل إلى نظام الجمعيات الريفية (الكولخوز)، الذي لم يكن ـ كما قيل في التاريخ الرسمي ـ موجهاً ضد الكولاك، لكن واجه معارضة عنيفة من معظم الطبقات الشعبية الفلاحية. وهذا فعلاً كان ضربة للتحالف الشعبي وفتح الأبواب لهيمنة الطابع الدولني، وبالتالي، إلى نوع من الحكم الذي لا بد أن نعترف أنه كان على الأقل في فترة ما استبدادياً.

ابتداءً من المؤتمر العشرين، ظهرت محاولات خروشوف للخروج من هذا المأزق، ثم عدنا إلى التجمد في عهد برجينيف. واخيراً جاء غورباتشوف بمحاولة أخرى في ظروف مختلفة. فمشاكل الماضي تم حلها. مثلاً مشكلة التناقض بين الريف والحضر ـ التي قام على اساسها الحل غير السليم للمشكلة الريفية خلال الفترة الستالينية ـ قد انتهت. ومن ثم، فظروف المجتمع السوفياتي الآن مُهيئة لتجاوز تجمد هيمنة الدولة. لذلك، لا خوف إطلاقاً من فتح الباب أمام تشجيع سوق للعمل رأسمالية وطنية في داخل المجتمع السوفياتي. أنا متأكد من أن السوفيات سيفتحون باباً للعودة لبعض الأنشطة ذات الشكل الرأسمالي ولا أخشى ذلك، لأن هذا سيجاوره في الوقت نفسه تقوية النزعة الاشتراكية الموجودة في هذا المجتمع والمكبوتة فيه حالياً، كما كانت مكبوتة ايضاً القوى الرأسمالية في داخل المجتمع. ونجد في الصين، وفي يوغوسلافيا، وفي المجر، أشكالاً أخرى، كل منها له تاريخه، تتميز بمرونة أكثر مما كان الأمر عليه في النموذج السوفياتي. ومرونة بمعنى اتزان افضل بين النزعات الثلاث في المجتمع، أقصد أن هيمنة النزعة الدولنية هنا أقل حِدة مما

كانت عليه في الاتحاد السوفياتي، والسبب هو ان التحويل الذي تم في الريف الصيني لم يتم بشكل معادٍ لجماهير الفلاحين كما تم في الثلاثينات في الاتحاد السوفياتي. ما هي الميزات المقارنة بين التجمد بهيمنة النزعة الدولنية والمرونة بالاتزان بين النزعات الثلاث؟ فهذا باب مفتوح للنقاش، حيث إن هناك مزايا وعيوب لكل من هيمنة النزعة الدولنية او الاتزان بين النزعات الثلاث.

وفي الختام أزعم أننا نواجه في العالم الثالث الرأسمالي المشاكل نفسها، أي نواجه الحاجة التاريخية نفسها، وهي التخلص من الرأسمالية الحقيقية، أي من الوضع الطرفي.

هناك بعض النتائج المترتبة على التحليل المطروح:

النتيجة الأولى: ان الطابع الغالب في البرجوازية في العالم الثالث المعاصر هو الطابع الكمبرادوري. لا أقول انه لا يمكن أن يكون هنا أو هناك نزعات وطنية في بعض الفئات، أو حتى على مستوى نظام الحكم في بعض الظروف. اقول فقط إن النزعة الغالبة في البرجوازية هي النزعة الكمبرادورية، وأعتقد أن وضع الوطن العربي ومصر في الظروف الراهنة يثبت ذلك.

النتيجة الثانية: ان القوى الثورية المعادية للبرجوازية الكمبرادورية للنظام الرأسمالي الحقيقي ليست قاصرة على الطبقة العاملة، فلا يمكن أن يتم انتصار ضد هذه القوى إلا من خلال تحالف شعبي واسع. وهنا يظهر الدور التاريخي للانتلجنسيا. ومن دون أن أخوض في هذا الموضوع، أعتقد أن النقاش حول الجانب الثقافي للمشكلة لا بد أن يطرح في هذا الاطار. فلا يمكن أن تقوم هذه الانتلجنسيا الثورية بدورها التاريخي من خلال ايديولوجية ماضوية مثل ايديولوجية الحركات الاسلامية، أي ايديولوجية سلفية. فلا بد ان تطرح الانتلجنسيا نفسها كجزء من الانسانية الحديثة وتتطلع إلى الامام والمستقبل. ومن هذه النواحي اعتقد، أن الماركسية غير الدغماتكية ليس لها بديل، بمعنى أنها تمثل التعبير الايديولوجي الوحيد المرن والمنفتح على هذه الأسئلة، الذي يستطيع أن يجمع بين الطابع الاشتراكي والطابع التحرري الوطني.

● **أ. محمود امين العالم**: الزملاء الأعزاء... نبدأ الحوار بعد هذا العرض القيّم العميق الذي يقدم لنا أطروحة كاملة متكاملة سواء في مقدمتها أم فروضها النظرية أم تاريخيتها أم خبرتها العملية، ثم النتائج العامة المستخلصة من هذه الخبرة... لا أدري من أين نبدأ؟ هل نبدأ بأسئلة أم بآراء عامة على الأطروحة بشكل عام ثم ندخل في التفاصيل. أم نترك الحوار على إطلاقه...

○ **أ. محمد سيد احمد**: أقترح أن يُترك لكل منا أن يتحدث في أطروحات، فهناك إشكاليات تثيرها الاشكاليات التي أثارها د. سمير أمين بشكل مختصر، ونترك فرصة للتعليق الاجمالي.

● **أ. محمود امين العالم**: قد يكون هذا أنسب فعلاً، فليكن لكل من الحاضرين تعليقه العام على ما طرحه د. سمير أمين، ولتكن الكلمة للاستاذ محمد سيد أحمد.

○ **محمد سيد احمد**: القضية التي طُرحت ـ كنقطة بداية ـ هي أن هناك منهجين جرى تطبيقهما في علاج قضية الرأسمالية: منهج يركِّز على **جوهر** نمط الانتاج الرأسمالي، ومنهج يركِّز على **السمات الأساسية** للرأسمالية كما وُجِدت **فعلاً عبر التاريخ**.

المنهج الاول يركز على **التصور المجرد** للرأسمالية، والمنهج الثاني على الرأسمالية كما أسفرت عن نفسها في **تطبيقاتها العملية**.

والواقع أنني أريد طرح هذين الأسلوبين في علاج قضية المنهج، وأقول ان هناك **الطرح النظري** الذي توصّل إليه ماركس، واستخلص منه قوانين عامة تسمح بقدر من التنبؤ بما تصوره وارد حدوثه مستقبلاً. مثلاً: حتمية انتهاء الرأسمالية وإحلال الاشتراكية فالشيوعية محلها. وهناك **الاختبار العملي والنقدي** لمدى صحة طرح ماركس النظري من خلال ما حدث في التاريخ فعلاً عبر أكثر من قرن.

وأنا أتفق مع د. سمير أمين على أن هناك إشكالية أساسية حكمت إلى حد بعيد التباين بين الطرح النظري وبين ما جرى في التاريخ فعلاً، هي ما عرف **بقانون النمو غير المتكافىء**. ففي رأي د. سمير أمين، كان لهذا القانون تأثيره في أن الرأسمالية لم تُحقِق ـ وفق ما توقعه ماركس ـ المزيد من التسطيح والتجانُس بين مجتمعات العالم، بل أنتج على العكس المزيد من التنوع والتمايز إلى حد أسماه **بالاستقطاب بين المركز والاطراف**. ومع ذلك يرى د. سمير أمين أن ما أدخلته اللينينية من إضافات على ماركس لا تمس جوهر أطروحاته، بل إنها ـ على حد قوله ـ إضافات إيجابية وخطوة أولى في الاتجاه السليم، بمعنى تحليل الواقع الحقيقي، وذلك دون إخلال بجوهر النظرة الماركسية لماهية الاشتراكية.

وإن كان لي أن أبدي ملحوظة في هذه القضية الأخيرة، فهي انني أرى **ان ثمة اهمية في إبراز مدى التباين بين رؤية ماركس ورؤية لينين، لا التركيز على مدى الاستمرارية بينهما، ذلك ان مقولة الاستمرارية هي الشائعة ولن تُثير جديداً**.

فمن المعلوم أن ماركس كان يتوقع اندلاع الثورة الاشتراكية **في المركز**، لدى الحلقات في النظام الرأسمالي العالمي التي أنجزت أكبر قدر من التطوير الرأسمالي، أما لينين، فقد طرح ما لا ينسجم مع هذا التوقع، ونادى بالانطلاق بالثورة الاشتراكية من موقع (روسيا القيصرية) الذي لم يكن ينتمي إلى أكثر مواقع الرأسمالية العالمية تطوراً. قال بجواز إطلاق الثورة الاشتراكية **في اضعف حلقة** للامبريالية العالمية، **ولم تكن بالضرورة من اكثر حلقات الرأسمالية العالمية تطوراً**. ومن هنا لم يكن التناقض الأبرز الذي حكم ثورة تشرين الأول/ اكتوبر تحت قيادة لينين، هو التناقض بين رأس المال والعمل، أي التناقض الذي تنسب إليه الماركسية **الدور الحاسم** في حتمية تخطي الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية، بل حكمت ثورة تشرين الاول/ أكتوبر تناقضات أخرى، هي في تعريف الماركسية **تناقضات ثانوية**، كعطش الجنود إلى السلام، وتطلع الفلاحين إلى الأرض، والتغلب على عدم المساواة بين القوميات. والنضال بشأن هذه القضايا نضال يتصف بصفة النضال **الديمقراطي**، لا بصفة النضال الاشتراكي، ولا ينال من جذور الرأسمالية ولا يتطلب حلّها تخطي الرأسمالية وإقامة الاشتراكية. وربما كان لهذه المفارقة (وأقصد بها انطلاق الثورة الاشتراكية في مجتمع لم يكن مؤهلاً **موضوعياً** لبناء الاشتراكية وفق تصور ماركس، رغم أن تعاليمه هي التي حكمت هذا البناء) دور مهم في تشكيل ملامح القرن العشرين وتحديد ما آل إليه.

فلقد ترتب على انطلاق الثورة الاشتراكية في مجتمع لم يكن من أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدماً، ان الرأسمالية لم تُمَس في صميم وجودها، وأن الثورة الاشتراكية لم تستوعبها ولم تَقْضِ عليها عالمياً. وبالتالي، شهد القرن العشرون **تجاور نظامين عالميين بدلاً من إحلال احدهما محل الآخر**. فلقد أثبتت الرأسمالية أنها لم تكتمل رسالتها، وأنها ما زالت قادرة على التجدد والتطوير. وفي الوقت نفسه، فإنها لم تعد قادرة على احتواء الثورة عليها وتحصين نفسها ضد هذا الخطر.

وفي هذا تحديداً، تكمن ـ في رأيي ـ **إشكالية القرن العشرين**. وهي إشكالية أفضت إلى **مازق تاريخي**. فلقد ترتب عليها أن لا الاشتراكية استطاعت أن تهزم الرأسمالية عالمياً، ولا الرأسمالية استطاعت أن تهزم الاشتراكية عالمياً. وحدث للعالم نوع من **انفصام الشخصية**، انقسم الى معسكرين، وكان من نتائج انفجار الثورة الاشتراكية في حلقات الامبريالية العالمية الأضعف، أنه بدلاً من أن تكون الاشتراكية عنصر قضاء على الرأسمالية **وُجدت بجوارها**. بل أكثر من ذلك، أصبحت الاشتراكية تجسيداً للخطر الذي يتهدد الرأسمالية عالمياً، دون أن يصل التهديد الى حد القضاء على الرأسمالية، وبالتالي، كانت الاشتراكية **حافزاً كي تؤمِّن الرأسمالية نفسها ضد خطر يتهددها في صميم وجودها، وبهذا المعنى، أصبحت الاشتراكية عنصر تطوير وتشذيب للرأسمالية لا عنصر قضاء عليها**. واتخذت صور **تحصين** الرأسمالية ضد خطر الاشتراكية عبر القرن صوراً مختلفة، منها على سبيل المثال التحصين بطريق الاصلاح الاقتصادي (**كينز** في الثلاثينات)، والتحصين بطريق العدوان الوحشي (**النازية والفاشية** في الأربعينات)، والتحصين بواسطة إنجازات ثورة العلوم والتكنولوجيا في الثمانينات (**حرب النجوم**).

بعبارة أخرى، فإن القرن العشرين لم يَر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية من خلال تغيير ثوري جوهري، في أكثر المجتمعات الرأسمالية تطوراً، حسب تصور ماركس. بل جرى التحول عالمياً نتيجة إنجاز الثورة البلشفية في روسيا في صورة أخرى، في صورة معسكرين عالميين، تجسّدت الاشتراكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى في صورة **دولة إشتراكية واحدة** هي الاتحاد السوفياتي تواجه العالم الرأسمالي بأسره. وتجسدت عقب الحرب العالمية الثانية في صورة **مجموعة دول** في أوروبا وآسيا، شكّلت فيما بينها **المعسكر الاشتراكي العالمي** في مواجهة **المعسكر الرأسمالي العالمي**. وتجسّد كل من المعسكرين في صورة **حلف عسكري**: حلف الاطلسي في مواجهة حلف وارسو. وبهذا المعنى أصبحت الصورة الأكثر بروزاً للصراع العالمي، أي للصراع **الطبقي** على الصعيد العالمي، هي صورة «**معسكر** في مواجهة **معسكر**»، بدلاً من أن تكون صورة صراع **طبقة** في مواجهة **طبقة**. فالصراع **الطبقي** اتخذ شكل الصراع **العسكري** أساساً، بدلاً من أن يتخذ شكل الصراع **الاجتماعي والحضاري**. والصراع بين معسكرين عالميين أحدهما إشتراكي والآخر رأسمالي، يلبي احتياجات الرأسمالية العالمية أكثر مما يلبي احتياجات الاشتراكية العالمية، ذلك أن الاشتراكية لن تحقق نصراً حاسماً على الرأسمالية العالمية بطريق الحرب، بل إن اي حرب عالمية في العصر النووي، إنما تعني الافناء المتبادل لا انتصار معسكر على آخر. والحرب حتى في ظروف السلم ـ **اي سباق التسلح** ـ شأنها ـ اقتصادياً ـ تنشيط الاقتصاد الرأسمالي وزيادة ازدهاره وتحقيق مزيد من الأرباح لشركاته الاحتكارية الكبرى، ولكن شأنها استنزاف الاقتصاد الاشتراكي وتحويله عن هدف تلبية احتياجات الجماهير. ولذلك، لم يكن صدفة أن يركّز غورباتشوف اليوم على **نزع السلاح، لأن نزع السلاح معناه إنهاء الصراع الطبقي على الصعيد العالمي في صورة معسكر يواجه معسكراً، أو في صورة صاروخ ضد صاروخ، ويعيد للصراع الطبقي طابع الصراع الاجتماعي والحضاري في المقام الأول**.

إن قضية **نزع السلاح** إنما تعيد طرح قضية انقسام العالم إلى معسكرين. أي تعيد طرح قضية الاشتراكية كما جرى تطبيقها في القرن العشرين. إنها **تحمل** معنى أن ممارسة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية في صورة مواجهة بين معسكرين، إنما **تفضي** إلى مأزق لا نخرج منه، ومن

هنا لا بد من «فك الاشتباك» وإعادة طرحه على نحو آخر، وبأدوات صراع أخرى غير المواجهة العسكرية.

نقطة مهمة في هذا الصدد، هو دور التطوير **التكنولوجي** المعاصر الذي أفضى إلى هذه النتيجة. فموضوع **الافناء المتبادل** ـ نتيجة تطوير تكنولوجيا السلاح في العصر النووي ـ هو الذي جعل المواجهة **الايديولوجية** بالأسلوب العسكري أمراً له مردود عكسي لطرفي المواجهة معاً. بيد أن التطوير التكنولوجي لا تقتصر آثاره على الجانب العسكري فقط، بل هناك أخطار التلويث الصناعي حتى في ظل السلم، وهناك الابادة التي قد تنجم عن حوادث تلويث نووي مثل حادث تشيرنوبيل. وبهذا المعنى أصبحت التكنولوجيا العصرية ـ أي بلغة الماركسية التطوير المعاصر للقوى الانتاجية ـ أمراً يتطلب في ظروف الحرب والسلم معاً، تجنب اللجوء إلى أساليب العنف في تعاملات الانسان مع الانسان، تحاشياً لأخطار **إيكولوجية** لم يعُد من الممكن السيطرة عليها. **معنى ذلك ان التغير المعاصر في قوى الانتاج، بسبيله ان يُفضي إلى تغييرات بالغة الاهمية في علاقات الانتاج الاجتماعية** على صعيد المجتمع العالمي كله كوحدة لا تتجزأ، وأيضاً على صعيد كل مجتمع على حدة. وتجنب العنف هذا يتعذر تحقيقه لو تركنا الأمور للعشوائية، ولتصارع القوى دون رابط أو ضابط، ومعنى ذلك أن التخطيط الطويل الأمد أصبح ضرورة لا غنى عنها، كقضية **بقاء** للبشرية. وعلى أن يشمل التخطيط المجتمع العالمي على تنوعه، وعلى ما به من تناقضات موضوعية، وتغليب التخطيط على العشوائية هو تغليب لسمات الاشتراكية على سمات الراسمالية. وهذا ضمن المعاني المقصودة بممارسة الصراع الايديولوجي عالمياً بغير المواجهة العسكرية وبغير الاستقطاب إلى معسكرين، أيّ من منطلق «كوني» يتسع لـ «الكوكب» كله.

ربما ما يلفت النظر في هذا الصدد، اي اثر التكنولوجيا العصرية، خلافاً لما تزعمه مدارس فكرية غربية عديدة، لا يعني نهاية الايديولوجيا، وإنما اكسبها ابعاداً جديدة، وزادها ثراء لا العكس. فالصراع الايديولوجي لم يعد يُرَدّ الى صاروخ في وجه صاروخ، بل اصبح يتسم بصفاتٍ كالتخطيط في وجه العشوائية، وهذا صراع ذو ابعاد إجتماعية واقتصادية وثقافية وفنية وحضارية بالغة الرقي.

وبهذا المعنى، فإن «التفكير السوفياتي الجديد» الذي أطلقه غورباتشوف، إنما يحمل معنى **العودة إلى ماركس**، العودة إلى ممارسة الصراع الطبقي بأبعاده الاجتماعية والحضارية في المقام الأول، بطرق البناء الحضاري لا بطرق التدمير العسكري. **ولكنه لا يتنكر للينين**. لا يتنكر لمسار التاريخ كما حدث فعلاً، وإنما ينطلق من حيثما كانت حركة التاريخ فعلاً، ينطلق من واقع الاشتراكية كما هي، وكما أفرزتها حركة التاريخ بتعرجاتها واعوجاجاتها، ومن هذا المرتكز الذي لم يتنكر له قرر **إعادة البناء**، تصحيحاً لأوجه الاعوجاج، وهذا معنى الـ **«بيريسترويكا»**.

ولكن ثمة مجازفة في الـ «بيريسترويكا»، فالتخلي عن «تحصين» الاشتراكية بأدوات المواجهة العسكرية والقبول بالانتماء إلى «عالم واحد» بديلاً عن انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين، **إنما يحمل خطر ان تحتوي الراسمالية الاشتراكية**، خصوصاً وأن الراسمالية العالمية ما زالت هي الأقوى، لا أن تحتوي الاشتراكية الراسمالية، وأن تتجاوزها بأدوات نضال أكثر حضارة.

غير أن القبول بهذه المجازفة قد تبرره فكرة جوهرية ذات علاقة هي الأخرى بخواص التكنولوجيا العصرية. فإذا صح أن هذه التكنولوجيا تحمل في طياتها **خطر التدمير الشامل للكوكب**، والقضاء عليه كوعاء صالح لاستمرار حياة الجنس البشري فوق سطحه، فإن هذه

التكنولوجيا بامكاناتها المهولة، إنما تحمل أيضاً وعداً **بالخير العميم** للبشرية جمعاء، وليس فقط لفئات منها على حساب فئات أخرى. **اي ان تكنولوجيا العلم تحمل في طياتها إمكانية تخطي النُدرة إلى الوفرة للجنس البشري كله**. وإذا سلّمنا بصحة هذه المقولة، فمعنى ذلك أن القدرات الانتاجية المتاحة أو الممكنة في المستقبل المنظور، هي قدرات إنتاجية ليست الرأسمالية النظام الأكثر تهيؤاً وأهلية للتعامل معها، **ذلك أن الرأسمالية تقوم على الاستغلال، والاستغلال ضرورة فقط في مجتمعات ما زالت تتسم بالندرة**.

ليس معنى ذلك بالبداهة أنه لمجرد أن «الوفرة» أصبحت متاحة للجميع، فإن الاشتراكية سوف تحل محل الرأسمالية **تلقائياً**، بل إن الوفرة قد تتيح للرأسمالية فرص ازدهار جديدة ولو الى حين. **غير ان الاشتراكية هي النظام الاجتماعي الأكثر تهيؤاً لاستثمار ظروف الوفرة وإن كان تحول العالم إلى الاشتراكية لن ياتي بطريقة تلقائية ودون تدبير وتخطيط ونضال**. وهذا يطرح سؤالين: **مخططات الانتقال** الى الاشتراكية في ظل عالم متلاحم لا تَعسْكُرَ فيه، **ومعنى وطبيعة ونوعية** هذه الاشتراكية المطروح إقامتها في ظروف «الوفرة» هذه. وهذه كلها قضايا جديدة تنتظر الكثير من الابداع في الجهد النظري حولها.

هنالك نقطة تتعلق بهذا الجهد الابداعي، أعتقد أنها تستحق لفت الأنظار إليها وهي، أن للرأسمالية الكلمة الحسم في تقرير مصير العالم، طالما كان قانون **النمو غير المتكافىء** هو القانون السائد، وبالذات طالما زادت التباينات عمقاً بين المجتمعات والمناطق والبلدان. ويمكن القول بأن مؤشراً مهماً عن أن الاشتراكية ـ حتى في ظروف تلاحم ـ أصبحت هي القوة الأكثر قدرة على حسم مجريات الأمور العالمية، هو **تقلص تاثير قانون النمو غير المتكافىء**، وتعاظم شأن التطورات في العالم التي تَنُمّ عن اتجاه إلى تحقيق المزيد من التكافؤ، وتعدد الشواهد عن تقلص التباينات الاجتماعية في كل مجتمع على حدة وفي المجتمع العالمي ككل. **وهذا المؤشر الذي ينمّ في النهاية عن موقع الاشتراكية، من الرأسمالية في عالم متلاحم بالغ الأهمية لشعوب العالم الثالث بالذات**، ذلك أن انتصار الاشتراكية عالمياً مرهون ـ حسب هذا المعيار ـ بتحقيق تنمية العالم النامي، ولأن هذا المعيار يعني تعذر انتصار الاشتراكية في عالم ما زالت مناطق واسعة منه تتسم بالتخلف. فأين موقع فكر د. سمير أمين من كل هذا؟

إن **قانون النمو غير المتكافىء**، هو نقطة الانطلاق في فكره. وله كما هو معروف كتابات سابقة ذات أهمية نظرية كبيرة في هذا الصدد. غير أن أبرز ما يُرتبه على هذا القانون هو **انقسام العالم إلى مركز واطراف**. وأكثر ما شغله هو بحثه عن توصيف لهذه الاشتراكية ـ التي لم تنشأ في المركز ـ وهي صورة الاشتراكية التي شاعت في القرن العشرين، وفي رأيه، فإن التشخيص الأدق لهذه الثورات التي أطلِق عليها اسم «الاشتراكية» هو أنها ثورات **شعبية وطنية**، وينسحب ذلك على روسيا والصين، وكذلك ثورات البلدان النامية كالثورات الوطنية في مصر وغيرها بدرجات متفاوتة.

إنها في رأيه ليست ثورات توافرت لها مقومات الاشتراكية، ولكن لا يمكن نسبتها بكل بساطة إلى النظام الرأسمالي العالمي لأنها تقاوم الرأسمالية. وهو يلجأ إلى معيار محدد لتقرير ماهيتها. فإنها تتسم بصفتها كثورات وطنية شعبية **بالقدر الذي فيه التراكم الرأسمالي لخدمة المجتمع ذاته وليس لخدمة دول المركز**. وهو وصف ينسحب في رأيه على الاتحاد السوفياتي والصين ومصر في ظل جمال عبدالناصر...إلخ. ومعنى ذلك، أن صفتها المعادية للرأسمالية تتأكد

بقدر نجاحها في **فك الروابط** مع الرأسمالية العالمية. ويقول إنه لا يقصد بـ «فك الروابط» العزلة أو الاوتاركية (Autarkie)، بل ممارسة سياسات واستراتيجيات تكفل أن يكون التراكم الرأسمالي لصالح المجتمع وليس لصالح دول المركز الرأسمالي. وبقدر تحقيق هذا الشرط، كان هذا التراكم لصالح الوطن ولصالح الشعب، وبهذا المعنى كانت هذه الثورات وطنية وشعبية.

ومعنى ذلك أن قانون النمو غير المتكافىء قد أفضى إلى نموذجين من المجتمعات، المجتمعات التي تحقق التراكم لخدمة المجتمع الوطني، وهذا ينسحب على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية المتقدمة، والمجتمعات العاجزة عن تحقيق التراكم لأغراض وطنية، وهي التي تتسم بصفة **التبعية** لغيرها، وهذا شأن أغلب مجتمعات العالم الثالث الآن. ولو كانت لي ملاحظات وتساؤلات بشأن هذا التصور، فإنني ألخصها في الآتي:

ـ أجد صعوبة في التسليم ـ ابتداءً ـ بأن الأطراف أكثر تهيؤاً لانطلاق الثورة من المركز، والمقصود بهذه الثورة هي الكفيلة بتخطي الرأسمالية، والتمهيد لمجتمعات «ما بعد الرأسمالية» أي أن الأطراف على حد قوله ـ لا المركز ـ هي الموطن الطبيعي للاشتراكية. فهذا يخالف جوهر الماركسية القائلة بأن الاشتراكية ليست فقط **نقيض** الرأسمالية، بل أيضاً نتاج الرأسمالية، وأن الاشتراكية لا تتحقق لها مقوماتها في غياب الرأسمالية، وان نهوضها بدورها في تهيئة المجتمع للتحول الاشتراكي. ومعنى ذلك، خلافاً لقول د. سمير أمين، أن المركز ـ لا الأطراف ـ هو الموطن الطبيعي للاشتراكية.

ـ يبدو لي أن هناك صعوبة في الجمع والتوفيق بين فكرة **فك الروابط** وفكرة **إعادة الالتحام والارتباط** عالمياً من خلال فكرة التخلي عن التَعسكُر والقبول بـ «وحدانية» العالم ـ على حد قول غورباتشوف ـ تجنباً لخطر الافناء المتبادل الناجم عن انقسام العالم إلى كتل عسكرية متنابذة ومتناقضة.

صحيح أن د. سمير أمين يعني **بفك الروابط** أمراً يتعلق بالأبعاد **الاقتصادية** للمواجهة مع الرأسمالية، أي ضمان أن يكون التراكم الرأسمالي لحساب المجتمع ذاته لا لحساب الرأسمالية العالمية. ذلك في الوقت الذي يقصد فيه غورباتشوف بقوله إن العالم «واحد» هو تخطي انقسام العالم إلى **كتل عسكرية بالذات، ولكن من الصعب فصل الجانب الاقتصادي تماماً عن الجانب العسكري، بخاصة عند الحديث عن استراتيجيات طويلة المدى**. وكلنا نذكر كيف أفضى تأميم قناة السويس (يرمز لفك الروابط **الاقتصادية** مع الشركات المتعددة الجنسية) إلى حرب السويس (مواجهة بين كتل **عسكرية**).

ومما يلفت النظر في هذا الصدد، مقُولة د. سمير أمين لأنه لا يخشى إطلاقاً فتح الباب أمام سوق عمل رأسمالية وطنية في داخل المجتمع السوفياتي، مع تأكيده أنه لا يشك في أن السوفيات سوف يفتحون الباب للعودة إلى بعض الأنشطة ذات الشكل الرأسمالي القائم على قواعد الرأسمالية بمعنى المنافسة مثلاً، لأن هذا سوف يجاوره في الوقت نفسه تقوية النزعة الاشتراكية الموجودة في هذا المجتمع، والمكبوتة فيه كما كانت مكبوتة أيضاً القوى الرأسمالية داخل المجتمع. وأتساءل: ألا تتعارض هذه المقولة المستخلصة من متابعة ما يجري الآن بالاتحاد السوفياتي منذ تولي غورباتشوف القيادة مع مقولة «فك الروابط» الاقتصادية؟

ما هو المحك في تقرير ما يجوز إعمال قاعدة التداخل مع الرأسمالية العالمية فيه، وما يتعين إعمال قاعدة فك الروابط فيه؟

ـ فكرة د. سمير أمين أن الوطن الطبيعي للاشتراكية هو الأطراف وليس المركز، إنما ترتب عليه التقليل من شأن الطبقة العاملة في إنجاز التغير الثوري، مخالفاً في ذلك تعاليم الماركسية. ذلك أن الطبقة العاملة لا تتبلور ـ حسب الماركسية ـ كطبقة ثورية فعلاً إلا بقدر تطويرها من خلال تطوير الرأسمالية. ولا يتصور وجود طبقة عاملة متطورة في مجتمعات «الأطراف» المتخلفة.

وفي رأي د. سمير أمين، فإن الانتلجنسيا الثورية وليس الطبقة العاملة هي الفئة الاجتماعية القادرة على إنجاز مهام فك الارتباط الثورية. وفي رأيه أن الحزب البلشفي والحزب الشيوعي الصيني كانا في حقيقة الأمر حزبين، عبَّرا عن الانتلجنسيا الثورية أكثر مما عبَّرا عن الطبقة العاملة.

وبداهة، هناك قضايا مطروحة حول الطبقة العاملة في ظل مجتمعات «ما بعد الصناعية» أي في ظل الثورة الصناعية الثانية، أو ما يسمى أيضاً بثورة العلوم والتكنولوجيا العصرية، وتطرح هذه الثورة الصناعية الجديدة أسئلة مهمة في هذا الصدد منها: إلى أي حدٍ للتطوير العصري في قوى الانتاج آثار على علاقات الانتاج الاجتماعية، وعلى صورة الطبقة الثورية إجتماعياً؟ أي، بعبارة أخرى، إلى أي حد كان ما يصفه د. سمير أمين بالانتلجنسيا الثورية هو هو «الطبقة العاملة» في ظروف «الثورة الصناعية الثانية»؟ ولكن إذا ما أخذنا بهذا الافتراض، فعلينا أن نلفت النظر إلى أن موطن الثورة الصناعية الثانية هو المركز وليس الأطراف. فكيف يواجه د. سمير أمين هذه المفارقة من منطلق أن الأطراف هي الأكثر تهيؤاً للانطلاق الثوري المعاصر؟

● **أ. محمود أمين العالم**: شكراً للاستاذ محمد سيد أحمد. الكلمة الآن للدكتور حسام عيسى.

○ **د. حسام عيسى**: إن ما لدي هو مجرد أسئلة للاستيضاح حتى تكتمل الصورة:

السؤال الأول: ما هو مكان الصراع بين العمل والرأسمال في دول المركز؟ هل له تأثير، أم ليس له تأثير على الثورة الشعبية في الدول... أم لم يعد له تأثير؟ وهل تدخل في ذلك فكرة تتعلق بالسياسات والتحالفات الخارجية وما هو دورها؟

السؤال الثاني: أين مكان الدول التي تطورت في إطار الرأسمالية مثل كوريا والبرازيل؟ أي الدول التي لم تنجح بالدرجة نفسها، ففشل مصر ليس مثل فشل كوريا، إذ إن كوريا نجحت أكثر في عمل تراكم أولي رأسمالي. ألا يطرح هذا قضية الدولة والدولنية باعتبارها ايضاً عنصراً حاسماً، بمعنى أنه في كل عمليات التراكم، كان للدولة دور رئيسي، إذ إنها عنصر السيطرة على مقاليد العملية الاجتماعية، فهل الدولة ليست شيئاً حتمياً دائماً لكي تسيطر على مقاليد الأمور. والدليل على ذلك، أن كل الدول التي نجحت كانت الدولة فيها قوية جداً، كوريا بشكل فاشي، الاتحاد السوفياتي بشكل ستاليني قوي، الصين حيث الدولة الماوية قوية جداً، فما هو دور الدولة في هذه العملية؟ أليست مسألة الدولة قدراً محتوماً وبخاصة في ظل نظام عالمي فيه هيمنة وتدخل عسكري؟... إلخ.

وأتساءل في النهاية هل الدول التي فشلت، يعود سبب فشلها إلى أنها لم تكن إشتراكية بدرجة كافية، أم لأنها لم تكن شعبية بدرجة كافية أم الاثنين معاً.

○ **د. محمد السيد سعيد**: أمام هذا البناء الفكري الكاتدرائي الذي يقدمه د. سمير أمين،

من الصعب الانخراط في مناقشة التفاصيل الكثيرة لجزئيات خلافية. وسوف أقصر تدخلي لهذا السبب على المستوى البنائي. فهناك أولاً بعض التحفظات على البناء الفكري هذا، وهناك ثانياً بعض المساهمات أو الايضاحات التي أود أن أقدمها.

النقطة الأولى: ربما يكون أهم التحفظات التي ترد على طرح د. سمير أمين، هو ما يتعلق بالخوف المشروع من احتمال أن يسمح مشروعه النظري له ولنا بالتهرّب مما يمكن تسميته بالنقد التاريخي للتجربة الاشتراكية. فعن طريق إعادة تسمية النظم التي يُنظر إليها تقليدياً على أنها إشتراكية، بأنها نظم قائمة على الدولنة، نُصبح أمام نقد الدولنة وليس نقد التجربة الاشتراكية. ومن اليسير أن نلمح التناقض بين معالجة د. سمير أمين لأزمة الرأسمالية ومعالجته لأزمة الاشتراكية. ففي الحالة الأولى، قدم د. سمير أمين معالجة نقدية لرأسمالية حقيقية، رأسمالية كما هي مُطبَّقة في الواقع. ولكنه عندما عمد في الحالة الثانية إلى نقد النظم الاشتراكية، لم يقدم لنا تصوراً عن إشتراكية محددة، ولجأ إلى الحل السهل، وهو إعادة تسمية هذه النظم بتلك القائمة على الدولنة. إن هذه المعالجة تنطوي على تهرّب مزدوج من النقد التاريخي للاشتراكية، فهي أولاً تنكر أصالة التجربة: أي تجربة بناء الاشتراكية التي قام بها ناس يعتقدون مثلنا وأكثر بأنهم اشتراكيون. وهي ثانياً تجهّل عمداً مفهوم الاشتراكية، وبالتالي، تنطوي على مجرد إزاحة لغوية متعمدة. فحتى لو لم نَصِف هذه النظم بالاشتراكية، فإن مهمة النقد التاريخي لا تختفي، إذ يتعين علينا أن نتناول بالنقد المنطلقات الفكرية والممارسات الحية لهؤلاء الذين بنوا هذه الأنظمة، انطلاقاً من المذهب الاشتراكي في ظروف محددة تاريخياً. إن هذا النقد لازم حتماً لتصحيح أُطرنا النظرية وممارساتنا العملية، ونحن نقدم على استلهام المثل الاشتراكي في بناء تجربتنا القومية في التحرر الاجتماعي والاستقلال الجذري الشامل. لاحظ هنا أنني لا أستخدم تعبير النقد بمعنى الاشارة إلى المثالب والعيوب في تجربة ما، وإنما إعادة تصوير هذه التجربة نظرياً في ضوء إشكاليات التطور التاريخي المحدد والممكن.

فإذا كنا ندعو الانتلجنسيا والطبقات الشعبية الى المثل الاشتراكي، فعليّ أن أُبرهِن عن قدرتي على إحداث قطعاً نظرياً وفي بناء الممارسة السياسية، عن تلك الظروف الذاتية والموضوعية التي أنتجت نظاماً متأزماً بناه إشتراكيون في دول أخرى، بغض النظر مؤقتاً عما إذا كان اسمه «إشتراكي أو ما بعد رأسمالي» أو غيره من التسميات. أي أننا إذا كنا ندعو الى الاشتراكية، فعلينا أن نقول للناس إن هذه الاشتراكية تعني مجموعة مترابطة من الأفكار والمثل وإنها قابلة للتطبيق الحي، وذلك بالإحالة إلى جوانب محددة من نظم قائمة مع الاصرار في الوقت نفسه على إبداء تحفظات على جوانب أخرى من هذه النظم، وعلى تقديم ضمانات معقولة نظرياً ومقبولة تاريخياً تحول دون بروز الجوانب التي تعكس أزمة هذه النظم.

النقطة الثانية: تتلو التحفظ الأول تلقائياً. فإذا كان د. سمير أمين يُنكر أن النظم القائمة مثلاً في الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية هي نظم إشتراكية، فما هي الاشتراكية إذاً؟ هذا هو السؤال الذي يحق للجميع طرحه سواء من صفوف الانتلجنسيا أم من صفوف الجماهير. لقد عُرِّفت الاشتراكية تقليدياً ـ وفعل كذلك د. سمير أمين ـ بنفي جوانب محددة من الرأسمالية.

ـ فعُرِّفت الاشتراكية بنفي إبادة السلعة، ونفي الفصل بين العامل ووسائل الانتاج، ووعدت بفتح الباب أمام إعادة توحيد الانسان والطبيعة، وتوحيد العامل ووسائل الانتاج التي يعمل بها، وبالتالي إعادة مركزية الشخص الانساني سواء في إنتاج الشروط المادية لحياته، أم في مجال

الممارسة السياسية والثقافية: أي في ميدان علاقات السيطرة.

ـ وعُرِّفت الاشتراكية أيضاً بنفي الملكية الخاصة. ولم يكن المقصود تماماً بذلك هو نفي شكل حقوقي محدد للملكية، وإنما نفي التناقض بين الطابع الاجتماعي المتزايد لعملية إنتاج الثروة والتخصيص: أي الاستحواذ الخاص لا على ناتج هذه الثروة فقط، وإنما أيضاً في السيطرة على شروط عملية الانتاج وإعادة الانتاج هذه، بما في ذلك تخصيص ملكية وسائل الانتاج وتحويل قوة العمل (العامة) إلى سلعة قابلة للبيع والشراء في سوق موضوعي متخارج عن ذاتية العامل، بل ونافٍ لهذه الذاتية. كان هذا النفي مع ذلك سطحياً، بمعنى أنه كان نفياً على مستوى الاحتجاج، ولم يكن نفياً بمعنى تصور محدد لكيفية ترجمة هذا النفي إلى واقع مادي تاريخي محدد قابل للتكوين، وبالتالي، لم يكن هذا المستوى من النفي الاحتجاجي يقدم تصوراً محدداً عن النظام الاشتراكي.

ومن هنا أستطيع أن أزعم أنه لم توجد إطلاقاً في أي وقت نظرية للاشتراكية، على الرغم من أن نظرية الرأسمالية لم تزدهر إلا على يد الاشتراكيين. وربما يكون غياب نظرية للاشتراكية أحد الأسباب الكبرى لأزمتها الراهنة ولأزمتنا في مناقشتها. مثلاً إذا كانت الاشتراكية تعني نفياً للملكية الخاصة، يصبح ـ وفقاً لما أطرحه ـ لزاماً علينا أن نتأمل بعمق وأن نُحلل ونُفسّر ونشرح كنه الملكية العامة، أي كيفية جعل شكل حقوقي ما لملكية وسائل الانتاج «عاماً» بالفعل. فهل ملكية الدولة هي فعلاً، ملكية عامة، أم كما يؤكد النقد المعاصر غير ذلك؟ بمعنى أن ملكية الدولة قد لا تعني تلقائياً ملكية عامة من حيث السيطرة، ومن حيث الانتفاع بعائد الانتاج الاجتماعي. وما هي الدولة إذاً، تلك الدولة التي يمكنها أن تحقق عمومية الملكية في ترجمة مادية واقعية محددة. هل الأشكال الوسيطة للملكية، مثل تجربة الادارة الذاتية في يوغسلافيا، تعبّر على نحو أفضل عن عمومية الملكية؟ أي هل يعني مجرد تمليك ٥ آلاف عامل مثلاً لمصنع محدد تمليكاً للشعب كله لهذا المصنع، أم قد لا تنتهي عملية التمليك هذه بتخريب وتبديد الثروة الماثلة في المصنع ذاته نتيجة مثلاً للتناقض الأصيل بين الحاجة للاستهلاك الفوري، والحاجة لتنمية القدرة على الانتفاع بتوسع الانتاج في المستقبل؟ علينا إذاً أن نُعرِّف الاشتراكية لا بمجرد النفي، وإنما بالتأكيد على الامكانية التاريخية المحددة، لإيجاد شكل من علاقات الملكية يحقق عمومية السيطرة والمنفعة لدولاب إنتاج ما، وذلك حتى نستطيع الدفاع عن هذه الاشتراكية، بمبدئية واستقامة.

النقطة الثالثة: تتعلق بموضوع أزمة الاشتراكية، أو أزمة النظم التي درجنا على تسميتها إشتراكية. د. سمير أمين أشار إلى أن العلاقة الرئيسية لأزمة هذه النظم هو اتجاهها للركود، وذلك بسبب قيامها على مركزية دور الدولة في الملكية، ملكية وسائل الانتاج. فأنا لا أستطيع فهم هذه النقطة من خلال السياق المذهبي والاطار المفاهيمي الذي قدمه د. سمير. لماذا الدولة صنو للركود؟ هناك في واقع الأمر نماذج فعلية كان دور الدولة فيها جوهرياً لدفع النمو، ففي التجارب والتشكيلات الرأسمالية، كانت الدولة البسماركية نموذجاً شاع تقليده لدفع مستوى النمو الرأسمالي، على وجه التحديد ـ في تقديري ـ لأن هذه الدولة نجحت في تقديم أنماط أفضل لتنظيم عمليات العمل الاجتماعي، ونسقت التطور الرأسمالي أحياناً على الرغم من أنف الرأسماليين. في التجارب الاشتراكية أيضاً، تحققت دفعات هائلة للنمو الاقتصادي من خلال الصيغة نفسها القائمة الآن في الاتحاد السوفياتي على الأقل، وحتى أوائل الخمسينات، كانت إنتاجية العمل تنمو نمواً إيجابياً، وتحقق النمو أساساً من خلال قدرة الدولة على حشد مستوى مرتفع من مدخلات

العمل ورأس المال لخدمة التراكم. ماذا حدث بعد ذلك؟ وما هو السبب في بداية النمو السلبي لانتاجية العمل؟ وهي ظاهرة متواصلة حتى مقتبل الثمانينات في الاتحاد السوفياتي. لماذا بدأ الركود يزحف ويقوى إلى قطع الطريق على التطور الاقتصادي وإلى إنضاج أزمة شاملة للمجتمع والدولة؟ إن الاطار الفكري الذي يقدمه د. سمير أمين لا يقدّم لنا تفسيراً محدداً أو إجابة منهجية عن هذه التساؤلات.

أعتقد أن علينا أن نبحث عن إجابة لهذه الاسئلة في نطاق دائرتين: الأولى تتمثل في الشروط العامة ـ التي تشمل الاشتراكية على حد سواء ـ لتطور الانتاجية والنمو الاقتصادي. والثانية تتمثل في تناقضات النظام بكل جوانبه: الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمعات الاشتراكية على وجه التحديد. في الدائرة الأولى نجد عوامل مثل تراخي معدلات نمو الأصول الثابتة نتيجة ميل طويل المدى لهبوط معدل الاستثمار الحقيقي، وأهم من ذلك تراخي معدل نمو قوة العمل، والتقادم التكنولوجي لجزء مهم من دولاب الانتاج، وكذلك نجد عوامل مثل الاختلالات القطاعية الحادة نتيجة قيام النمو في مراحل سابقة على عدم التوازن. ويمكننا الاشارة بصورة محددة إلى أزمة الزراعة وجهاز النقل وقطاع الصناعة التحويلية الخفيفة... الخ. أما في الدائرة الثانية، فعلينا أن نضع أيدينا على مجال واسع من التحولات في العلاقات الانتاجية، جوهرها هو التناقض الواضح بين الهياكل المؤسسية الرسمية من ناحية، ودرجة تطور قوى الانتاج بما في ذلك القوة العاملة ذاتها من ناحية ثانية. فالدولة تتدهور قدرتها على التعبئة والحشد، وأهم من ذلك تتدهور من حيث قدراتها التنظيمية والتخطيطية نتيجة ركود، والعجز عن تدوير الصفوة السياسية والادارية (Managerial). وهناك تناقض متصاعد بين المستوى الرسمي لتوزيع الدخل، والتقديرات الذاتية للمساهمين في عمليات الانتاج لأحقيتهم النسبية في النصيب من الناتج والثروة. وهو تناقض تنمو فيه بقوة هائلة ما يمكن تسميته اقتصادات الفساد (Economics of Corruption)، وهو اقتصاد يؤدي إلى هدم متزايد لمنهجية الانتاج الاشتراكي، وإلى عملية تخصيص (أي الاستحواذ الخاص) لوسائل الانتاج والثروة الاجتماعية، كما أن له آثاراً هدامة على التنظيم الاجتماعي لعمليات العمل، ويؤدي إلى تخفيض واضح لانتاجية العمل في نهاية المطاف، وإلى ظاهرة النمو السلبي للانتاجية.

○ **د. طه عبدالعليم طه**: ليسمح لي د. سمير أمين أن أعبّر عن استمتاعي بقراءة الدراستين المنشورتين في مجلة «المستقبل العربي»، وكذلك التلخيص الدقيق الذي سمعته اليوم للكتاب. وقد تتداخل لدي التساؤلات مع التحفظات مع الآراء، وسأحاول الحديث بشكل موجز وفي حدود الوقت المتاح.

ـ أبدأ من انتقاد د. محمد السيد سعيد، غياب نظرية للاشتراكية. إنني أعتقد أن مقتل الاشتراكية يكمن في محاولة صياغة نظرية لها، بحيث تكون الاشتراكية مساوية لهذه النظرية. وإذا كانت أدبيات الكلاسيكية الماركسية قد ذهبت إلى أن نهاية منهج الديالكتيك الثوري عند هيغل، كانت في تحويل هذا المنهج إلى مذهب يجيب عن كل التساؤلات، ويرى نهاية العالم (بلوغ التطور الاجتماعي غايته النهائية) في الدولة البروسية الملكية الدستورية، فإن الماركسية باعتبارها منهجاً لبناء الاشتراكية، يكمن مقتلها أيضاً في تحويل المنهج الذي صاغه ماركس (والذي تطور فيما بعد) إلى مذهب يُجيب عن كل التساؤلات ويرى نهاية العالم في الدولة السوفياتية أو الصينية. وأنا أعتقد أن الاشتراكية في حاجة إلى التمسك بالأدوات المنهجية التي تستطيع ـ كما يقول د.

سمير أمين ـ أن تستوعب كل جديد وتطوّعه في سبيل هدفها، لكي تخرج من حالة الجمود، وأنه لا بد من رفض تصور نهاية العالم (بلوغ التطور الاشتراكي غايته النهائية) في هذه الدولة أو تلك من الدول الاشتراكية الموجودة فعلاً.

ـ وألاحظ أن الانتقال من المرحلة الاشتراكية إلى المرحلة الشيوعية، وفقاً للأدبيات الكلاسيكية يفترض شرطين: الأول ما يسميه ماركس بالانسان الجديد، والثاني بناء مجتمع الوفرة، ولم يحاول ماركس التنبؤ بالمدى الزمني الذي يتحقق فيه هذان الشرطان للانتقال الى الشيوعية.

لكن التنبؤ بانتقال سريع إلى مرحلة الشيوعية كان أكثر وضوحاً عند لينين، لكن في كل الأحوال تبيّن تجارب الاشتراكية التي تنتمي إلى الماركسية اللينينية، أن مسألة الانتقال الى الاشتراكية دون الحديث عن الانتقال إلى الشيوعية، لا يمكن إلّا أن يكون مرحلة طويلة وبعيدة، وبشكل خاص في إطار الظروف المحددة التي تم فيها هذا الانتقال، أي من الحلقات الأقل تطوراً من النظام الرأسمالي العالمي.

ـ يبدو لنا أنه يستحيل منطقياً وتاريخياً أن نتصور نظاماً إقتصادياً ـ إجتماعياً من دون منظومة محددة للعلاقات الاجتماعية ـ الانتاجية، ولذا، فإنه إذا سلمنا ـ كما يعلن د. سمير أمين ـ بأن علاقات الانتاج في ظل الدولنة ليست علاقات إنتاج اشتراكية، وليست علاقات إنتاج رأسمالية أيضاً، فما هو طابع هذه العلاقات؟ أعتقد أن هذا تساؤل لم يقدم لنا د. سمير أمين إجابة عنه، وهل يتصور أن توجد وتتطور قوى إنتاج بمعزل عن بل وفي غياب علاقات إجتماعية تنظم المنخرطين في هذا الانتاج؟ وإذا كانت إجابة السؤال الأخير بالنفي، فعلينا أن نحدد جوهر هذه العلاقات الانتاجية ـ الاجتماعية في ظل الاشتراكيات (الحقيقية).

إذا تحدثنا على سبيل المثال عن التجربة السوفياتية، هنا نجد من ناحية نفياً لجوهر الرأسمالية، أي نجد إلغاء ـ من حيث الأساس ـ للملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج، حيث لا يمكن تصور رأسمالية في غياب هذه الملكية الفردية، التي تمثل شرطها الأصيل، الذي لا يمكن الاستغناء عنه. ومن ناحية أخرى، نجد إحلالاً لآليات التخطيط المركزي محل آليات السوق التنافسية كمحددات ـ من حيث الأساس ـ لعملية الانتاج والتوزيع.

بيد أن الأهم في تقديرنا، أن هذه التجارب، وإن شهدت نفياً لقانون الربح باعتباره قانون الحركة الاقتصادي الأساسي للرأسمالية، بمعنى نفي استحواذ حفنة من أصحاب وسائل الانتاج على الناتج الفائض، فإننا نجد في المقابل العديد من أشكال نفي الدفع حسب العمل، باعتباره قانون الحركة الاقتصادي الأساسي للاشتراكية، سواء بالقفز أحياناً إلى دفع حسب الحاجة، أو بالاستحواذ الخاص ـ أحياناً أخرى ـ على الناتج الفائض من قِبل الفئة البيروقراطية المميزة وهكذا فإن الاشتراكية الحقيقية في الاتحاد السوفياتي (باعتبارها تطبيقاً للاشتراكية الماركسية ـ اللينينية)، قد جسّدت فجوة بين النظرية وبين البناء الواقعي للاشتراكية من ناحية، ومن ناحية أخرى، طرحت إشكاليات جديدة لم تكن أصلاً في ذهن مؤسس الفكرة الاشتراكية الماركسية ـ اللينينية، ولم يكن متصوراً أن يدركوها رجماً بالغيب، وهو ما لم يحاولوه من حيث الأساس في نمايز عن ممثلي الاشتراكية الطوباوية.

ـ نلاحظ أطرافاً ثلاثة رئيسية في مجابهة المأزق الشامل الذي دخلت فيه الاشتراكية

الحقيقية في الاتحاد السوفياتي. لقد تفجّر هذا الصراع في السنوات الأخيرة بين ما يمكن تسميته بقوى الواقعية الاشتراكية وعلى رأسها غورباتشوف؛ وقوى الرومانسية الاشتراكية، وربما يمثلها أندروبوف؛ والقوى المحافظة، التي قادت إلى وأفادت من الوضع المتجمد الذي دخلته عملية البناء الاشتراكي، والتي مثّلها بريجينيف.

وإذا تصورنا أن الاتجاه الرومانسي يجسّد «نزعة الدولنة»، وأن الاتجاه المحافظ يجسد «النزعة الرأسمالية» (ذات التعبيرات البيروقراطية المميزة بالأساس، ولكن الخاصة غير المقننة في الوقت ذاته)، فإن اتجاه غورباتشوف ربما يجسّد (رغم ظاهر وآثار التحولات الليبرالية) النزعة الاشتراكية، نزعة الدفع حسب العمل، أي الوضع الذي يستند إلى ما أسماه كلاسيكيو الماركسية بالحق البرجوازي الظالم الذي لا يعرف المساواة في الدفع.

ويهمنا هنا، في تحليل الصراع الدائر علناً في الاتحاد السوفياتي من مطلع الثمانينات حتى الآن، والذي سيستمر في تقديرنا لسنوات طويلة مقبلة، الاشارة إلى بعض الاشكاليات النظرية ـ العملية التي يثيرها. وهكذا، على سبيل المثال، هل يمكن تصور لحظة تكف فيها علاقات الانتاج عن التناقض مع قوى الانتاج؟ وما هي تلك اللحظة؟ في تقديري الشخصي انها لحظة لن يعرفها التاريخ الانساني طالما أنه بقدر ما تتطور قوى الانتاج، فسوف يظل أمامها دائماً تناقض مع العلاقات الانتاجية والاجتماعية التي تحيط بها. إن الزعم بأن الثورة الاشتراكية قد حلّت هذا التناقض بين علاقات الانتاج، وقوى الانتاج في الاتحاد السوفياتي قد دحضه التاريخ الفعلي، وحتى إذا تم إنجاز الديمقراطية ـ بالمعنى الذي يقوله د. سمير أمين ـ في المجتمع الذي يؤكد هيمنة نزعة الدولنة فيه، فإنني لا أعتقد في إمكانية حل هذا التناقض، طالما أن هناك أسباباً موضوعية تولد باستمرار التناقض وإن بأشكال مختلفة، وربما يمكن للديمقراطية كآلية او اداة أن تؤمن حلاً سلمياً لهذا التناقض المتجدد. وفي تقديرنا، أن أهم ملمح لهذا التناقض في الاتحاد السوفياتي، هو إهدار الدفع الاشتراكي حسب العمل، باعتباره شرط الفعالية الاقتصادية، وشرط إهداره هو إهدار الديمقراطية الاشتراكية.

ـ انه إذا كانت الرأسمالية الحقيقية ليست هي الرأسمالية النظرية، فالاشتراكية الحقيقية ايضاً ليست هي الاشتراكية النظرية. ولقد تحققت الأخيرة، ولا يمكن أن تتحقق كاشتراكية حقيقية، إلا حافلة بالتناقضات والتشوهات والانحرافات، أياً كان التصور النظري (غير التفصيلي ـ غير الخيالي) للاشتراكية.

ـ انه لا بد ـ دون محاولة بناء نظرية للاشتراكية تحدد لنا كامل خصائص المجتمع الاشتراكي ـ من تحديد ما هو جوهر الاشتراكية؟ هل هو الملكية العامة لوسائل الانتاج، أم هو التطور المنهاجي المخطط مركزياً، أم هو تأمين الشروط الاقتصادية والسياسية... الخ التي يتلقى فيها المنتجون كل حسب عمله؟ إنني لا أرى في الملكية العامة لوسائل الانتاج، أو في التخطيط المركزي للاقتصاد، جوهر الاشتراكية، وإنما يكمن جوهرها في الدفع حسب العمل.

وربما يقتضي تأمين الدفع حسب العمل ـ في ظروف المأزق الذي يتطلب ضرورة الرفع المتواصل لانتاجية العمل، أي التراكم الكثيف ـ خطوات لـ «الوراء» فيما يتعلق بالملكية العامة والتخطيط المركزي. وهكذا، فإن برنامج غورباتشوف ـ فيما يتعلق بمزيد من اللامركزية للمؤسسات الانتاجية ـ يطرح عملياً توسيع استخدام آليات السوق في إطار التخطيط المركزي، والسماح بملكية خاصة إلى جانب الملكية العامة. وهنا لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تقود إليه هذه

التحولات وغيرها، وبالذات ما يترتب عليها من نمو لميول عضوية للتطور الرأسمالي. وفي تقديري، ان الحلقة الأساسية التي نضمن بالامساك بها بناء الاشتراكية ـ وأتفق هنا مع د. سمير أمين ـ هي الديمقراطية الاشتراكية، الكفيلة وحدها في تقديري بضمان أن يتلقى كل حسب عمله. وأعتقد أن ما يسمى بالمركزية الديمقراطية كانت بدرجة من الدرجات مقتل النظام السياسي في البلدان الاشتراكية، وسوف تظل مقتلاً للنظام الاشتراكي، لأن إضافة كلمة المركزية هنا إلى الديمقراطية لم تكن سوى تكريس للسطوة البيروقراطية، ووأد للديمقراطية، والسبب الرئيسي لاهدار الوضع حسب العمل، مهما كانت إنجازات سيطرة الدولة البيروقراطية في اللحظات الاستثنائية عقب ثورة تشرين الأول/اكتوبر الاشتراكية، أو عقب الحرب العالمية الثانية.

ـ يبدو لنا أن قضية الديمقراطية السياسية هي بالتحديد نقطة الصراع الكبرى داخل صفوف قوى التغيير نفسها. ونقصد هنا الصراع بين دعاة التغيير على أساس مواجهة الفساد، ومزيد من الانضباط والطهارة الثورية، الذين يدعون أيضاً إلى مزيد من العودة لأساليب الثلاثينات، وبشكل خاص جوانبها الاقتصادية، بمعنى التخطيط العيني لتوزيع الموارد، ومزيد من الدفع حسب الحاجة، وليس حسب العمل من خلال ما يسمى برصيد الاستهلاك الاجتماعي... الخ، وبين دعاة التغيير على أساس التحديث، ومزيد من الديمقراطية، ومزيد من الحوافز الفردية، الذين يؤكدون على ضرورة تجاوز الادارة بالمراسيم، ومزيد من الدفع المتفاوت حسب العمل، وتقليص للدفع المتساوي عبر رصيد الاستهلاك الاجتماعي... الخ، وهو صراع في الوقت نفسه ضد الذين اعتادوا أساساً ممارسة السلطة، وتحققت لهم عبر هذا مزايا كثيرة ولو معنوية، لم تدخل فيه بعد الجماهير التي اعتادت عدم المشاركة السياسية اكتفاءً بمكاسب إقتصادية. وربما كانت أخطر التحديات التي تهدد «ثورة التغيير» في الاتحاد السوفياتي أنها ما زالت «ثورة من أعلى».

ـ إن الحديث عن «فك الارتباط» باعتباره المهمة الرئيسية أمام دول العالم الثالث الرأسمالية، يترتب عليه تسليم ضمني بأننا إزاء أمم مُستغِلَّة وأخرى مُستغَلَّة، ويطرح هذا تساؤلات مهمة: ألا يوسع هذا الواقع هامش التحالف الاجتماعي المنوط به تصفية هذا الوضع غير المتكافىء، على الصعيد العالمي، بحيث تشمل الفئات من البرجوازية الوطنية؟ وألا يطرح هذا إمكانية الحديث عن حدود دنيا لالتقاء الطبقات الاجتماعية في العالم الثالث عند أهداف لا تصل إلى غاية فك الارتباط؟ إنني أعتقد أن التجربة الناصرية مثال حي لامكانية التحالف مع أقسام من الرأسمالية الوطنية الحقيقية، ذات المصلحة الحقيقية في تقليص ـ ولا أقول تصفية ـ الارتباط التابع أو غير المتكافىء مع السوق الرأسمالي العالمي. إن إنكار مثل هذه الحدود يضعنا أمام موقف «عدمي» كل شيء أو لا شيء، إما تصفية التبعية أو لا. ألا توجد مسافات لا بد من قطعها حتى بلوغ غاية فك الارتباط أو تصفية التبعية؟ أعتقد أن هذه نقطة تحتاج الى توضيح أكثر.

○ **أ. حسين معلوم**: أعتقد أنه يمكنني تناول الحديث عن أزمة الاشتراكية من زاوية مختلفة عما تحدث به الأخوة والزملاء، وذلك على النحو الآتي: إذا كانت هناك أزمة في الاشتراكية أساساً، فما هي ملامح هذه الأزمة؟ إذا كنا ندرس تجارب تاريخ المجتمعات التي قيل انها إشتراكية والتي أوافق عليها د. محمد السيد سعيد، بأي غرض ندرس هذه التجارب؟ هل لتحقيق الاشتراكية في المجتمع الانساني بصفة عامة؟ فأنا أود أن يكون حديثنا عن الرأسمالية وأزمة الاشتراكية فيما يخص واقعنا نحن، أي ما هي علاقة الواقع العربي بالرأسمالية وبأزمة الاشتراكية. أنا لا أنكر مسألة الاستفادة من التجارب الانسانية الأخرى بصفة عامة، هذه نقطة أرجو من د. سمير أمين توضيحها.

○ د. **محمد السيد سعيد**: هذه النقطة غير واضحة.

○ أ. **حسين معلوم**: **النقطة الأولى** تحديداً أن هناك أزمة في الاشتراكية، فنحن عندما نتحدث عن الإشتراكية، فإننا نتحدث عن أزمة للاشتراكية بغرض تحقيق مصلحة أكبر لمجموعة أكبر من الجماهير الشعبية، ولكن أي جماهير شعبية نقصد؟ هل هي الجماهير الشعبية على مستوى العالم؟ أي على مستوى المجتمع الانساني، إن المجتمع الانساني في رأيي منقسم إلى كُتل إجتماعية كبيرة ـ أمم ـ فإذا كان ذلك صحيحاً، فأين دور الوطن العربي من هذه الأزمة؟

النقطة الثانية: وهي أزمة الاشتراكية. لا يوجد اتفاق عام على تعريف للاشتراكية، فهناك شبه إتفاق على أن الاشتراكية هي إلغاء استغلال الانسان لأخيه الانسان، وهذا يضعنا أمام استفهام ما هو الانسان المُستغِل والانسان المُستغَل وما هو موضوع الاستغلال؟

النقطة الثالثة: وتدور حول موضوع وجود نظرية للاشتراكية، وقد ذكر د. محمد السيد سعيد خلال حديثه، أنه لا توجد حتى الآن نظرية للاشتراكية، وأضاف بأن فضل الاشتراكية يكمن في أن تكون لها نظرية، وأعتقد عكس ذلك، إذ إن مقتل الاشتراكية إلى الآن، أنها لم تكن لها نظرية واضحة.

○ د. **طه عبدالعليم طه**: أنا أقصد بغياب نظرية للاشتراكية، أنه لم تُصاغ، ولا ينبغي أن تُصاغ نظرية علمية تحدد لكل زمان ومكان مجمل آليات وأشكال البناء الاشتراكي. إن أقصى ما يمكن تحديده هو المقدمات الضرورية والغايات الرئيسية للاشتراكية، وأما سُبل بلوغ هذه الغايات فلا يمكن أن تُصاغ منطقياً نصوص جاهزة تفصيلية بها، وإنما تتحدد تاريخياً عبر حل تناقضات الحركة ذاتها نحو الغايات المحددة.

○ د. **محمد السيد سعيد**: إنما هل هناك ضرورة لوجود نظرية للاشتراكية؟

○ د. **سمير أمين**: أعتقد أن غياب نظرية للاشتراكية أمر واقع، وهذا الغياب ليس من باب الصدفة (فما نعلمه عن الاشتراكية لا يتجاوز كونه اتجاهاً عاماً وهدفاً حضارياً وثقافياً)، ولذلك فقد استخدمت في كتابي صورة مجازية، وذكرت أنه لو سُئل تاجر في البندقية في القرن الخامس عشر عن ماهية الرأسمالية لكان هذا التاجر عاجزاً تماماً عن تصور الإجابة، كذلك يجب أن نفهم أن القوى الاجتماعية التي تتطلع الى الاشتراكية لا يمكن أن يكون لها صورة تفصيلية ودقيقة عن هذا الهدف.

○ أ. **حسين معلوم**: أتفق معك في أنه لا يمكن أن توجد إشتراكية عامة صالحة لكل زمان ومكان، فالنظرية كما أفهمها ليست بمعناها الاكاديمي، وإنما عبارة عن مجموعة من المضامين الفكرية التي تحل مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين وفي زمان معين.

○ د. **سمير أمين**: ما رأيك لو تساءلنا السؤال الآتي:

ما هو البديل الوطني الشعبي الملموس في ظروفنا الراهنة للوطن العربي عام ١٩٨٨، بدلاً من أن نتساءل عن ماهية الاشتراكية المناسبة لنا؟

○ د. **محمد السيد سعيد**: إن وضع مفهوم الأمة سابق على مفهوم الاشتراكية، فهنا إما أن نتحدث عن نظرية قومية، أو نقع في الخطأ القاتل، وهو الحديث عن النظرية الاشتراكية القومية.

○ أ. **حسين معلوم**: أعتقد أن النظرية الاشتراكية لا بد لها من وعاء قومي، وأرى أن أزمة الاشتراكية تكمن في نقطتين:

١ ـ عدم وجود نظرية لها بمعنى مجموعة المضامين الفكرية التي تحل مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في واقع وزمان معين.

٢ ـ غياب الطليعة الاشتراكية والتي أسماها د. سمير أمين بالانتلجنسيا الثورية.

يبقى هناك استفسار حول ما ذكره د. سمير أمين من أنه لا بديل للماركسية، حيث إنها التعبير الايديولوجي الوحيد والمنفتح على حد قوله، الذي يستطيع أن يجمع بين الطابع الاشتراكي والطابع التحرري الوطني. فالاستفسار إذاً حول كيفية فهم الاشتراكية من خلال النظرية الماركسية.

○ أ. **محمود أمين العالم**: الكلمة الآن للدكتور برهان غليون.

○ د. **برهان غليون**: سأحاول أن يكون تعليقي مختصراً وسريعاً. **النقطة الأولى هي**: محاولة فهم المساهمة العامة للورقة وكذلك للأطروحات الأساسية للدكتور سمير أمين، والرهان الأساسي للموضوع الذي أعتبره يتمثل في ماهية الايديولوجية التي تحكم وتفسر موقفنا، ونظرتنا في القرن العشرين والحادي والعشرين، فهل الماركسية صالحة لتفسير جزء مما يحدث في عالمنا، وهل هي صالحة لأن تعطينا نظرية لقيادة التحولات المقبلة في العشرين سنة المقبلة في العالم الثالث والوطن العربي...الخ.

في رأيي أن المساهمة الأساسية للدكتور سمير امين هي تجديد الفكر الماركسي، بمعنى أنه لو بقي الفكر الماركسي كما هو على المفاهيم والأطروحات نفسها، قد تكون هناك قناعة عند قسم كبير من المثقفين من أنها ليست نظرية إجرائية وليست نظرية قادرة على فهم الواقع. فالدكتور سمير أمين يريد أن يقول، إن الماركسية ما زالت هي النظرية الأساسية التي تستطيع أن تفسّر وتعطينا فكرة عما يحدث في عالمنا، وأعتقد أن التجديدات التي أضافها أساسية وجوهرية، ليس في ميدان الماركسية فقط، ولكن أيضاً في ميدان فهم الوضع الراهن في العالم، أي كسر المركزية الاوروبية كنقطة أولى فيما يتعلق بالماركسية، وفهم الماركسية ضمن إطار التفاعل الدولي ككل، وكسر الطابع البراغماتي الطبقوي ـ الميكانيكي للماركسية الكلاسيكية، باعتبار أن التناقض الأساسي والمحرك للتاريخ هو الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية، وكذلك إخراج الماركسية من صورتها المجردة كمفهوم، وإعادة وضعها في التاريخ بشكل ليست وسيلة فقط لتفسير الواقع، وإنما أيضاً مساهمة تطور الواقع في تطور مفاهيمها. وأعتقد أن المساهمة كانت جدية ليس على مستوى الفكر في الوطن العربي فقط، وإنما على مستوى الفكر الاشتراكي بشكل عام.

ومثلما كانت المرحلة الماركسية بمثابة تطوير للفكر الاشتراكي سابق على فكر ماركسي، فإن د. سمير أمين يتجاوز الماركسية حتى ولو في أطروحات جديدة تعبّر عن الأوضاع الجديدة، وإن احتفظ بالأطروحات الأساسية والماركسية كمرجع نظري.

أعتقد أن هناك مشكلة أساسية في مطابقة التصور الجديد الذي يطرحه للتصورات الماركسية التقليدية، وهذا بدوره يطرح إلى أي حد يُعتبر هذا تجديداً للفكر الماركسي أو تغييراً للهدف. فالهدف هو إنقاذه، إذ إنه في أزمة، وفي اعتقادي أنه ليس هناك تحليل كافٍ للأزمة الحقيقية، سواء المنهجية أم النظرية للمفاهيم الماركسية. فهناك محاولة لانقاذ هذا الفكر الماركسي

بإدخال مفاهيم جديدة، فهناك نقطتان اساسيتان: الأولى في التفسير، والثانية في التنظير للحركة المقبلة.

في التفسير، ما هي أزمة الاشتراكية؟ صعود الليبرالية الجديدة في العالم كله، وتراجع الأحزاب الماركسية والشيوعية في العالم كله، وحتى في اوروبا المتقدمة، وأيضاً تراجع الاشتراكية حتى في البلاد التي كانت تسمى إشتراكية في الاتحاد السوفياتي والصين. والشعور السائد بين الناس أن الصينيين والسوفيات وغيرهما من الدول الاشتراكية، قد بدأت تترك أكثر فأكثر هذه الايديولوجية وتدخل في سوق النظرية الرأسمالية. ففي الصين، هناك شواهد وظواهر مثيرة للانتباه فيما يتعلق برغبة الدولة في إعادة إدخال نظام الحوافز والأجر والتراكم الرأسمالي والاثراء والتنافس في النظام الجديد، وهذا يطرح ما معنى الاشتراكية، وما معنى هذه الثورة الوطنية الشعبية باعتبارها مرحلة انتقالية طويلة، تسعفنا بأن نقبل ضمن المفهوم كل التناقضات، فقد يكون المفهوم من الاتساع بحيث يسمح لنا بإدخال كل شيء، وأنا أعتقد أنه من حيث الاضافات ـ وأنا موافق عليها ـ فإن التناقض الأساسي اليوم هو مواجهة التوسع الرأسمالي في التشكيلات الطرفية أو المحيطية.

النقطة الثانية: فيما يتعلق بالمفاهيم الماركسية، إذا ذكرنا أن المشكلة الأساسية اليوم هي التخلف وليس بناء الاشتراكية، وأن التناقض الأساسي بين المركز والأطراف، وأن الاستراتيجية الأساسية للخروج من هذا التناقض هي مواجهة المركز، إن التحالف الشعبي الوطني مستعد أن يقوم بهذا الدور وليس البروليتاريا، والفئة الاجتماعية التي ستقود هذا التحالف هي الانتلجنسيا وليس الحزب الماركسي اللينيني أو الحزب البروليتاري، إلا أن الايديولوجية الماركسية ستظل دائماً وراء كل هذه الشبكة من التحالفات. فنحن إذاً قد خرقنا مبدأ اساسياً، وهو أن الماركسية باعتبارها ايديولوجية الطبقة العاملة لم تعد كذلك، فقد أصبحت ايديولوجية معروضة في السوق الايديولوجية العامة، وعلى الانتلجنسيا في العالم الثالث أن تستفيد منها كمنهج علمي وتضعها في خدمة تصور آخر، فنحن إذاً قد فككنا تقريباً كل مفاهيم الماركسية ووضعناها في سياق نظري آخر.

أضيف أنه لدي مشكلة تتمثل في أنه إذا كان التحالف الشعبي هو الذي سيقود المواجهة وليس الحزب الماركسي، فكيف نقول إن الحزب البلشفي والحزب الصيني لم يكونا في الواقع إلا تحالفاً شعبياً كونته الانتلجنسيا في الصين والاتحاد السوفياتي، فالفترة المقبلة من التاريخ هي تكرار لما حدث في الاتحاد السوفياتي والصين، فكأننا نقول إنه من الضروري أن نكرر التجربة وهي التحالف الشعبي والوطني بقيادة الانتلجنسيا وإعادة تفسير الماركسية تفسيراً أكثر واقعية ومرونة. فالسؤال المطروح هو لماذا لم يتكون في الوطن العربي تحالف شعبي كما كان الحال في الصين والاتحاد السوفياتي. أي لماذا لم تتكون الانتلجنسيا بالمعنى السياسي في الوطن العربي؟ فهل ما حدث في بداية القرن بالنسبة الى الصين والاتحاد السوفياتي، هل يمكن أن يحدث بتشكيلات مختلفة في سياق تاريخي مختلف وفي مرحلة مختلفة من تطور النظام؟ أتصور أن هذه مشاكل أساسية يطرحها التصور الذي أتفق مع جوهره في الواقع. ورغم أن الماركسية اليوم مصدر أساسي للتفكير العلمي للتاريخ وللمجتمعات كلها، إلا انني غير مقتنع بأن تكون هذه الايديولوجية وراء هذا التحالف الشعبي. وعندي قناعة بأن هذا التحالف الشعبي يجب أن لا تكون له ايديولوجية ماركسية، وإنما يكون له برنامج سياسي، فإذا أخضعناه للايديولوجية سواء الماركسية أم السلفية أم غيرها، فإننا نكون قد زرعنا بذرة الشقاق والصراع الدائر، والغينا إمكانية

الدخول في تحالف شعبي، فإلى أي حد يمكن بناء تكتل سياسي مستقل عن الايديولوجية. أيضاً لا بد من إعادة النظر في مفهوم الايديولوجية. أتصور أن هذه هي إحدى المشكلات المطروحة على التصور المطروح في الورقة.

● **أ. محمود أمين العالم**: د. طه عبدالعليم طه. تفضل

○ **د. طه عبدالعليم طه**: في تقديري أنه عندما نتحدث عن أزمة أو مأزق الاشتراكية، يجب أن نتأمل أكثر الواقع الذي نعيشه بدلاً من التعمق في المشكلات النظرية التي تثيرها الفكرة الماركسية. فعلى سبيل المثال، فإن التغير العميق الذي حدث في البنية الاجتماعية للمجتمع المصري لا يمكن فصله عن أزمة الاشتراكية في مصر، وعن ظهور ما يمكن تسميته بالاشتراكية الرجعية السلفية لبعض الجماعات الاسلامية. إن دراسة هذا الجانب بشكل أكثر عمقاً سيكون مفيداً في توضيح مهام الاشتراكية المستقبلية كخطوط وتوجهات عامة، وليس كمذهب يجيب عن كل التساؤلات.

النقطة الثانية: اننا عندما نتحدث عن مأزق الاشتراكية علينا أن نتحدث عن مأزق الرأسمالية وكذلك الاشتراكية الأخرى، الناصرية أو السلفية الاسلامية... الخ. وننتظر من د. سمير أمين المساهمة في هاتين النقطتين في قراءة البنية الاجتماعية وانعكاساتها على مأزق الاشتراكية الفعلي، وأزمة الاشتراكية في علاقاتها بالأزمات التي تواجه الفكر الليبرالي عموماً...الخ.

● **أ. محمود أمين العالم**: بعد كل الكلمات القيّمة التي قُدِمت والتعليقات التي طُرحت، في ضوء البحث الفضفاض العميق الذي قدمه د. سمير أمين، ليس لي إلا بعض انطباعات عامّة يغلب عليها الطابع المنهجي. على أن الذي لا شك فيه، هو أن د. سمير أمين يدق باب التجديد في الفكر، مهما اختلفنا هنا أو هناك، إنه يثير قلقاً فكرياً. وهذا جميل. وفي تقديري أن جوهر الماركسية هو روح النقد، نقدها لذاتها كذلك. ومن ثم فنحن معه في قلب الفكر الماركسي لا بما يؤكده من جوانب لهذا الفكر فحسب، بل بتملكه روح النقد والجرأة النظرية من ناحية، واستبصاره بالواقع الحي الذي يُمارس فيه الفكر الماركسي النظري من ناحية أخرى.

وأبدأ بتساؤل: ألم يظلم د. سمير امين الفكر الماركسي وواقع الخبرة الماركسية في البلاد الاشتراكية بهذا التقسيم الأولي الذي بدأ به بحثه في الحديث عن أسلوبين في تحليل الرأسمالية، أسلوب يقوم على جوهر نمط الانتاج الرأسمالي أي التناقض بين رأس المال والعمل، بين البرجوازية والبروليتاريا؛ وأسلوب آخر يقوم على السمات الأساسية للرأسمالية الحقيقية في الواقع الممارس، وما أدت إليه من استقطاب من المراكز والاطراف. ونِسْبَتُه الأسلوب الأول إلى الفكر الماركسي عامة، سواء عند ماركس أم حتى عند لينين رغم بعض الاضافات التي أضافها لينين، والتي لا تمس جوهر النظرية على حد قوله؟

والحقيقة أن بداية هذا الاستقطاب العالمي، أو بتعبير آخر بروز القضية الوطنية، لم يكن غائباً عن ماركس نفسه. فلقد تنبأ بالعديد من القضايا الوطنية التي بدأت تدق أبواب العالم الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر. وله مواقف عملية من بعض هذه القضايا كالقضية الايرلندية مثلاً. ومع لينين في مرحلة ظهور الامبريالية كان الموقف من القضية الوطنية سواء من الناحية النظرية، أم التأييد العملي أكثر وضوحاً وعمقاً واتساعاً، ومفهوم فك الارتباط الذي يقول به د. سمير أمين، نجده في نظرية لينين عند قطع السلسلة الرأسمالية في أضعف حلقاتها، كما

نجده عنده كذلك فيما تنبأ به من الدور الثوري الذي يمكن أن تلعبه حركات التحرر الوطني في المستعمرات. والحديث الماركسي عن تجنيس العالم رأسمالياً، كان يعبّر عن محاولة وتطلع الرأسمالي الامبريالي العالمي، وهي محاولة مستمرة ومتصلة، ولكن تواجهها وتعترضها دائماً التناقضات سواء باتساع رقعة البلاد الاشتراكية أم بتفجّر حركات التحرر الوطني في العالم.

ولهذا، فليس صحيحاً أن أسلوب التحليل الماركسي للرأسمالية هو الاقتصار على جوهر نمط الانتاج وإغفال التناقض بين الرأسمالية العالمية والحركات الوطنية والقومية. إن التحالف النضالي العملي بين البلاد الاشتراكية وحركات التحرر الوطني في المستعمرات وأشباه المستعمرات، والأحزاب والحركات العمالية والشيوعية في بلاد الرأسمالية نفسها في مواجهة النظام الرأسمالي العالمي والامبريالية العالمية عامة، تدحض هذا الرأي. اننا نستخلص الرؤية الايديولوجية لا بالوقوف عند بعض النصوص فحسب، وإنما بقراءتها في الممارسة العملية كذلك، بل أساساً.

نقطة أخرى هي استبعاد د. سمير أمين لدور الطبقة العاملة، كقيادة للعملية الثورية. ومن هذه النقطة أخشى أن تكون رؤية د. سمير أمين للحركات الثورية ليست رؤية شعبية كما يقول، بل إسمح لي أن أقول إنها رؤية شعبوية، لأنه من دون إدراك الفروق الطبيعية بين الفئات المختلفة المشاركة في عمل ثوري، لا يمكن أن نتحدث أو أن نتبيّن روافع هذا الفعل الثوري. فالفعل الثوري لا يمكن أن يتم بحركة فضفاضة غير محددة المعالم طبقياً. لا شك في تعدد القوى المشاركة، ولكن يبقى السؤال الحاسم: ما هي الرافعة الأساسية؟ فهل الرافعة الأساسية أو القيادة في الحركات الثورية التي أفضت إلى الثورة السوفياتية والصينية وغيرها من الثورات الاشتراكية هي الانتلجنسيا الثورية كما يقول د. سمير أمين؟

لا شك في أهمية الدور الذي لعبته وتلعبه الانتلجنسيا الثورية، وبخاصة في نقل الفكر الثوري للطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الأخرى. وقد يتبوأ بعضها القيادة، لا من حيث إنه من الانتلجنسيا، ولكن من حيث ثوريته، أي تبنيه للفكر المعبّر عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية الأخرى، أي يصبح من الطلائع الفكرية والنضالية لهذه الطبقة، ولكن ليس بالانتلجنسيا الثورية وحدها تتحقق الثورة أو تستقيم قيادتها. فمن دون قيادة الطلائع الثورية للطبقة العاملة، ومن دون هذه الطبقة في تحالفها مع الفئات الاجتماعية والشعبية الأخرى من فلاحين وبرجوازية صغيرة أو غير ذلك من الفئات الاجتماعية بحسب طبيعة الملابسات الخاصة لكل ثورة، لا سبيل لتحقيق الثورة وإنجاز مهامها. من دون الرؤية الطبقية لا نستطيع أن نتبين قانون الحركة الثورية، وأن نتكشف القوة الرافعة الأساسية فيها، بل نسقط بهذا في رؤية مسطحة شعبوية للحركة الثورية. لقد لعبت سوفيتات العمال دوراً حاسماً في الثورة السوفياتية، فضلاً عن التحالف العمالي الفلاحي وبخاصة في بداية الثورة. كذلك الأمر بالنسبة الى الثورة الصينية. أما في خبراتنا العربية، فأخشى أننا لن ندرك آليات الفعل الثوري دون هذه الرؤية الطبقية، سواء في القيادة أم في التحالفات. واسمح لي أن أقول بأن محنة الناصرية في مصر تمثلت في أن الاتحاد الاشتراكي الذي كان بمثابة التحالف الشعبي لم يكن تحالفاً، لأن الرافعة الطبقية فيه لم تكن واضحة محددة. الطبقة العاملة كانت موجودة وغير موجودة، وكذلك الفلاحون كانوا موجودين وغير موجودين. كانت قوى فئوية أخرى تمثلهم وتعبّر عن مصالحها هي لا مصالح العمال والفلاحين. كان ينقصه القوة الرافعة المحركة له، القوة الطبقية القائدة. كان تجمعاً شعبوياً. لا أحد يقول بالطبع بأن الطبقة العاملة وحدها يمكنها أن تقوم بثورة التغيير الاشتراكي. لا توجد طبقة واحدة يمكنها أن تقوم

بمفردها بالثورة، فمن دون التحالفات لا ثورة، سواء على المستوى الاجتماعي القومي الداخلي، أم على المستوى العالمي. ولكن لا بد من التحديد الطبقي العلمي للمكونات الاجتماعية للحركة الثورية. ولهذا أخشى أن يكون حديث د. سمير امين عن الدور الفاعل القائد للانتلجنسيا الثورية مفضياً بنا إلى رؤية نخبوية للقيادة الثورية.

وهناك نقطة أخرى تتعلق ببعض الأحكام التي قد تتسم بالطابع التجريدي التعميمي، بل أكاد أقول والمثالي كذلك. فمثلاً يفسر أزمة الثورات (المسماة بالاشتراكية) بالتناقض بين الطبيعة الحقيقية لهذه الثورات ـ وهي مجرد ثورات وطنية شعبية على حد قوله ـ وبين التصور الوهمي الايديولوجي لهذه الطبيعة بأنها ثورات إشتراكية بروليتارية. وفي تقديري أن أزمة هذه الثورات ـ مهما اختلفنا في طبيعة هذه الأزمة أو حقيقتها ـ يمكن أن تُفَسر بعوامل أكثر موضوعية وتحديداً. ويقدم د. سمير امين هذا التفسير بالفعل بعد ذلك بالصراع داخل هذه الثورات ـ وبخاصة الثورة الاشتراكية ـ بين ثلاث نزعات هي الرأسمالية والاشتراكية والدولنة، وقبل أن أنتقل إلى مناقشة هذه النقطة أتساءل: هل بالفعل لا توجد ما يمكن أن نُطلق عليه إسم النظرية الاشتراكية؟ حقاً إنه من الخطأ أن نضع للاشتراكية صيغة نهائية نمطية واحدة. ولكن الاشتراكية ليست مجرد إلغاء أو نفي لمقومات النظام الرأسمالي، بل هي كذلك تأسيس لبنى إقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة. ولكنها موجهات ومحددات عامة تنمو وتتجدد تاريخياً بالممارسات والصراعات، وتختلف بحسب الظروف القومية الخاصة. ولكل تطبيق إشتراكي خصوصياته القومية، هناك إذاً جدل العام والخاص، وهناك كذلك جدل الآني والمتحرك والتاريخي والواقعي والصراعي.

وفي ضوء هذا أنتقل إلى النقطة الرئيسية، وهي هذه النزعات الثلاث المتصارعة داخل التجربة السوفياتية؛ الرأسمالية والاشتراكية والدولنية، وأتساءل ما طبيعة هذه النزعات؟ هل هي ميول أو تطلعات فكرية أو أخلاقية أو عواطف؟

○ د. **سمير امين**: نزعات تمثل قوى ومصالح.

● أ. **محمود امين العالم**: في هذه الحالة تعبّر عن فئات وشرائح طبقية وأتساءل: ما طبيعة النظام الانتاجي السائد إذاً؟ أي ما طبيعة نمط الانتاج، وعلاقات الانتاج السائدة المهيمنة؟ وهل من الصحيح علمياً وموضوعياً أن نضع على مستوى واحد النزعة أو الفئة الرأسمالية والاشتراكية والدولنية؟ فأي من هذه النزعات الثلاث له السيطرة، الهيمنة، القبضة الرئيسية على مجمل الحركة الاجتماعية. هناك صراع بين هذه النزعات الثلاث كما يقول د. سمير أمين، ولكن في أي اتجاه يتحرك هذا الصراع طوال السبعين سنة الماضية؟ هل في اتجاه التنمية للنزعة المصلحية الرأسمالية ولقواها الاجتماعية الممثلة لها، أم في اتجاه التجميد والركود الذي يعبّر عن مصلحة النزعة الدولنية؟ د. سمير أمين ينفي أن النظام السوفياتي نظام رأسمالي، ولكنه ينفي في الوقت نفسه أنه اشتراكي (لما فيه من نقيصة ديمقراطية، هي جوهر الاشتراكية كما يقول) فأي نظام هو هذا الدولني؟

ولكن حتى هذه الدولنية هل هي جمود مطلق وركود مطلق؟ لا شك أن ظاهرة الدولنة هذه، أو ما يمكن أن نسميه ـ رغم أن د. سمير يرفض ذلك ـ بالبيروقراطية والمركزية العلوية بل التعسف الفردي، قد بلغ أبشع صورة له في المرحلة الستالينية، ولكن المجتمعات السوفياتية رغم هذا لم تكن تتحرك في اتجاه تنمية رأسمالية، ولم تكن في الوقت نفسه جامدة راكدة بشكل مُطلق على الأقل. كانت تتحرك في اتجاه ـ على الأقل ـ غير رأسمالي، وصفة الدولنة أو البيروقراطية أو

الاستبداد لا يمكن وحدها أن تعطي صفة لنمط الانتاج السائد، مهما كانت تسببه لهذا النمط من إضعاف وركود نسبي. ولكن الملاحظ أن الاتحاد السوفياتي كان بالفعل يحتدم بالصراع الذي كان ينمو دائماً في اتجاه المزيد من الديمقراطية والتنمية الاشتراكية، وبخاصة بعد المرحلة الستالينية. كان خروشوف بداية مرحلة جديدة، ثم كان اندروبوف وامتداده الجذري الحاسم مع غورباتشوف استلهاماً للمرحلة اللينينية الأولى، وتطويراً ديمقراطياً إشتراكياً استشرف مرحلة جديدة، ليست خروجاً أو نكوصاً عن الاشتراكية، بل تجذيراً وتعميقاً لها. نعم نستطيع أن نقول ان هناك نزعات رأسمالية، وهناك دولنية أو بيروقراطية مركزية، ولكننا لا نستطيع أن نتغافل عن الطابع الصراعي الذي يتحقق باستمرار لمصلحة الاشتراكية والديمقراطية. ومن الملاحظ أن كل التعبيرات والتطويرات والتجديدات التي تمت وتتم في الاتحاد السوفياتي، لا تتم من خارج الحزب الشيوعي السوفياتي، وإنما من داخل الحزب نفسه ومن جهاز الدولة نفسها، وهو انعكاس لصراع إجتماعي محتدم بغير شك. ولهذا فلا نستطيع القول بأن هناك استواء بين نزعات ثلاث أو قوى ثلاث داخل الاتحاد السوفياتي. بل هناك تنمية إشتراكية تتصاعد في مواجهة أخطاء، بل جرائم ونواقص واتجاهات ونزعات وتطلعات متخلفة (ذاتية وقومية وبيروقراطية) في إطار أوضاع وملابسات موضوعية جديدة على مستوى التجربة الاشتراكية وعلى المستوى العالمي كله، سواء في البلاد الرأسمالية أم في البلاد النامية، وعلى هذا أزعم أن جوهر الصراع الأساسي في عالمنا المعاصر هو بين النسق الاشتراكي والنسق الرأسمالي. بل أزعم كذلك أنه دون إنكار للتناقض الرئيسي وللنضال الفعّال الذي تقوم به الدول النامية، أي الدول المحيطة أو الطرفية ضد الامبريالية العالمية، فإنه لولا وجود المنظومة الاشتراكية في عالم اليوم، لما نعمت كثير من هذه الدول النامية حتى باستقلالها الشكلي. ولهذا، فإنه من المنطقي ثورياً أن يكون توجهنا التحالفي على المستوى العالمي نحو هذه المنظومة الاشتراكية. بهذا لا نفقد زاوية الرؤية الطبقية في هذا التحالف العالمي كذلك. وهذا في تقديري معنى من معاني أو بُعدٌ من أبعاد فك الارتباط مع التقسيم الدولي للعمل، أو مع النسق الرأسمالي العالمي. وأنا أوافق د. سمير امين على تعريفه الموضوعي لفك الارتباط، وإن كان هذا التعريف، وهو صحيح، يجعل من هذا المصطلح مصطلح «فك الارتباط» أقرب إلى أن يكون «تغيير طبيعة الارتباط» أي الخروج من التبعية، لا قطع الروابط والعلاقات.

إن الاشتراكية تواجه بغير شك صعوبات ومشاكل نظرية وعملية، وهذه هي حدود أزمتها، ولكنها ليست في انحسار لا فيما يتعلق بنظريتها الماركسية أو فاعليتها الاجتماعية سواء في بلدانها أم على المستوى العالمي. إن قوى الاشتراكية هي التي تقف اليوم مدافعة عن السلام العالمي في مواجهة أخطر كارثة تتعرض لها البشرية وهي الكارثة النووية، وهذه المعركة السلامية هي كذلك معركة طبقية على المستوى العالمي، لمصلحة كل شعوب العالم، بل لمصلحة الحياة نفسها.

على أي حال، إن جوهر ملاحظتي على أطروحة د. سمير أمين هي انتقاصه للتجربة الاشتراكية العالمية من ناحية، وانتقاصه من ناحية أخرى للطبيعة الطبقية في الحركة الثورية عامة. على أننا جميعاً نجتهد، نتصارع ونختلف في إطار اتجاه فكري واحد وفي احترام كامل لروح النقد والموضوعية، وحرص على اختبار أفكارنا النظرية في الواقع الملموس، في محاولة تكشف أسراره وحقائقه، وفي هذا تكمن القيمة الكبيرة التي يقدمها د. سمير امين.

● **ا. محمود امين العالم**: د. سمير أمين، لديك تعليق؟

○ **د. سمير امين**: في الحقيقة لقد استفدت كثيراً من عرض جميع الزملاء، ولكن لا استطيع

أن أقول إني متفق تماماً مع كل ما قيل. قد اختلف في بعض النقاط وقد أتفق في بعضها الآخر. وليس عندي إجابات للأسئلة، إذ إن معظم الاسئلة التي طُرحت ليس لها إجابات، فأنا معكم أتساءل وكلنا يتساءل. إلا أن هناك تساؤلاً أساسياً يتعلق بغياب نظرية للاشتراكية، وهنا أشعر أنني قريب من حديث د. طه عبدالعليم من أنه يستحيل أن تكون هناك نظرية إشتراكية، فالاشتراكية التي سبقت الماركسية جاءت بنظريات طوباوية، ماركس رفض أن يصف مسبقاً آليات المجتمع الجديد، مع انه ورث الهدف من الاشتراكية الطوباوية، أي ورث الاحساس بطابع المجتمع الجديد اللاطبقي. نحن الآن لا نعلم أكثر من ذلك، ومن هنا لا بد أن ننظر الى الاشتراكية على أنها لم تكتمل البناء بعد. وهنا قد اختلف مع الاستاذ محمود امين العالم، ليس معنى أن التجربة السوفياتية كانت سلبية أو انحرافاً، بل بمعنى أنها كانت تجربة إجتماعية تتسم بتعقيد تفوقه مشكلة «بناء الاشتراكية». وأشعر أنني أقرب إلى حديث د. برهان غليون مما يتصوره هو، فأعتقد أن هناك شيئاً يسمى بالماركسية الدارجة (او المبتذلة)، ينعكس فيها التصور العام لما هي الماركسية، ليس عند الجماهير «الجاهلة» وإنما عند الجماهير الاشتراكية وفي السلطة والتي تعتبر نفسها إشتراكية. اعتقد ان هذه الماركسية الدارجة هي الخطر الحقيقي. ومن هنا أرى ضرورة المعركة من اجل التجديد. اما الانحرافات والأخطاء فهي موجودة في كل تجربة. إلّا ان التركيز على النظر فيها من شأنه أن يؤدي الى تحليل سطحي لطابع المشاكل المطروحة في المجتمع. واليوم نرى أن المشكلة معقدة في تصور ماركس ولينين، بيد أن لينين عاش فترة قصيرة بعد الثورة فلا يمكن ان نُرجع كل ما حدث فيما بعد إلى لينين نفسه. على ان تصور الماركسية الكلاسيكية، بما في ذلك تصور لينين، قام على مبدأ ان الانتقال الاشتراكي يتصف بالشفافية، بمعنى ان القوى الثورية سوف تقوم بدورها التاريخي بشكل فعّال على خلاف ما حدث في تاريخ الانسانية سابقاً. فالرأسمالية جاءت نتيجة قوة إقتصادية موضوعية لم تتطلب التصور السياسي والايديولوجي الشفافي. بينما الحركة الاشتراكية وحركة بناء مجتمع لاطبقي يتطلب شيئاً مختلفاً عما حدث من قبل، على حسب الماركسية. وأنا قريب من كلام د. برهان غليون، حيث إن التغير الاجتماعي يحدث بشكل ليس له هذه الشفافية التي كان يتصورها ماركس. وبالتالي، أصبحت المرحلة الانتقالية الاشتراكية مرحلة في حد ذاتها لا نستطيع أن ننظر إليها على أنها مرحلة سوف تؤدي بالضرورة إلى إلغاء الطبقات من خلال آليات شفافية. وهذا ما يجعلني في هذه النقطة قريب من كلام د. برهان غليون غير أنني أعتقد أن جوهر منهج الماركسية لم يتم تجاوزه حتى الآن، بمعنى، أنني لا أرى منهجاً آخر أقوى وأقدر منه على التكيف واستيعاب الجوانب الجديدة في التغير الاجتماعي، على صعيد عالمي. وأعتقد أن الماركسية كمنهج تستطيع أن تستوعب كل ما هو جديد، بينما أرى أن الايديولوجيات الأخرى بسيطة جداً بالمقارنة مع الماركسية، سواء أكانت الايديولوجيات البرجوازية أم السلفية. وقدرتها على استيعاب التطورات الجديدة محدودة جداً. فهي في أحسن الظروف براغماتية، وفي معظم الظروف لم تصل حتى إلى مستوى القدرة البراغماتية.

لي ملاحظة أخيرة فيما يتعلق بتصور ماركس. فقد كان ماركس يتصور الانتقال من عالم وحّدته الرأسمالية إلى عالم اشتراكي سوف يستمر موحداً. أما أنا فأركز على النتائج المترتبة على ظاهرة التطور غير المتكافىء الذي أوجد ظروفاً لا تسمح بالانتقال من عالم موحد رأسمالي، إلى عالم موحد إشتراكي دون المرور ـ لفترة طويلة ـ عبر مرحلة كسر توحيد العالم قبل اعادة بناءه. ولهذه الظاهرة جوانب إيجابية وسلبية. منها أنها تفتح الباب أمام نوع من التفكير غير العقلاني والعاجز في الوقت نفسه عن «الخصوصيات».

عندما ننتقل من هذا المستوى المجرد إلى مستوى ملموس، وننظر إلى المنظومة العالمية كما هي في حقيقتها، نجد أنها اتسمت في المرحلة الأخيرة التي امتدت على مدى ٤٠ عاماً بالقطبية الثنائية. وأنا مقتنع بأننا سوف ننتقل إلى مرحلة التعددية القطبية. إذاً يجب أن نضع مشكلة تفتت النظام العالمي الرأسمالي في إطار هذا الانتقال من عالم ثنائي القطبية إلى عالم متعدد القطبية.

○ د. **محمد السيد سعيد**: أود أن أقول بصراحة تامة انني لستُ راضياً عن مسار المناقشة، لأنها ببساطة لم تضع يدها على موضوع الندوة وهو ما أسميناه أزمة الاشتراكية. إننا نتحدث في الواقع عن أزمة الرأسمالية، وبذلك نتجنب الموضوع المحدد الذي نناقشه عمداً. أزمة الاشتراكية لها أعراض محددة، ففي النظم الاشتراكية قضايا مثل الديمقراطية والحريات العامة، المدنية والسياسية، الأسلوب والدوافع المحركة للتغيير النظامي، بخاصة وأن هناك ظاهرة واضحة لركود القيادات، ومجمل الصفوة السياسية والادارية تعكس ركوداً أعمق للمجتمع والاقتصاد والثقافة. هناك أعراض عديدة أيضاً للأزمة الثقافية، وأعراض عديدة أخرى لأزمة اقتصادية لها سماتها الخصوصية والمميزة لهذه الأنظمة الاشتراكية. ونحن أيضاً إزاء أعراض لأزمة واضحة في مجال السياسة الخارجية: أي أعراض بارزة للفشل في مواجهة الامبريالية الغربية، على أصعدة مختلفة. هناك ركود أيضاً في الطبيعة العالمية للمشروع الاشتراكي. وتظهر أعراض هذا الركود في أوروبا الغربية وفي بقية العالم. بل إننا نلحظ اتجاهاً واضحاً نحو انكماش التأييد الشعبي للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، وكذلك في مناطق عديدة أخرى من العالم. هناك مظاهر عديدة جداً للأزمة ـ أزمة الاشتراكية ـ ونحن يُفترض بنا أن نقوم بتوصيفها وتحليلها وتفسيرها، ولكن حقل المفاهيم التي طُرحت هنا، ليس من شأنه أن يمسك بتلابيب إشكالية الأزمة المميزة للاشتراكية وللنظم الاشتراكية في العالم المتقدم أو النامي.

○ د. **سمير امين**: في رأيي أن جوهر أزمة الاشتراكية، أننا نتحدث عن أزمة مجتمع ليس اشتراكياً، مجتمع ثلاثي النزعة، هل يجب أن تكون المجتمعات في تاريخ الانسانية كلها بهذه البساطة التي نستطيع أن نفرض عليها سمة واحدة جوهرية وسائدة ومهيمنة.

○ د. **محمد السيد سعيد**: اسمح لي يا د. سمير أمين، بدءاً من هذه النقطة، هل أستطيع أن أقول إن حصاد هذا الحديث إذا كان هناك إنكار لأهمية وضرورة وحتمية نظرية للاشتراكية، وإذا كان يعني هذا أنه لا توجد إشتراكية، فأنا كاشتراكي عندما أقول للناس إنني لا أملك نظرية للاشتراكية ولا أملك أي وعد بأن هناك إشتراكية يمكن تحقيقها...

○ د. **سمير امين**: أنت تملك مبادىء...

○ د. **محمد السيد سعيد**: إذاً هذه هي المشكلة الحقيقية. إنني أمام تجارب وحصيلة تاريخية، جزء منها ناجح وجزء منها فاشل، وعليّ أن أجيب عن بعض الأسئلة المحددة. والسؤال الذي أطرحه هو ما إذا كان النسيج الفكري الذي طُرح هنا كافٍ كمفاتيح أولية لتفسير الفشل، وبالتالي، تجاوز وإعادة بناء على مستوى أعلى للقضايا المطروحة أم لا. هذا هو جوهر السؤال. هل وضعنا أقدامنا على بداية هذا الطريق؟

● أ. **محمود امين العالم**: لا شك في أن الإجابة عن هذا السؤال في حاجة إلى جلسة أخرى، لأننا بالفعل نضع أيدينا على أخطر مشكلة تتعلق بمصيرنا نحن. فرغم أننا نتحدث عن

«هناك» لكننا نتحدث عن «هنا»، فنحن في حاجة إلى فرز ودراسة هذه الأفكار، نحن لن نصل لحلول نهائية، ولكن على الأقل نصل لحدود فاصلة وتوضيح أين الاتفاق والاختلاف.

○ د. **طه عبدالعليم طه**: أعتقد أن المناقشة تكون مفيدة أكثر لو تصورنا التالي:

أن الرأسمالية المجردة ليست موجودة في الواقع، وكذلك الحال بالنسبة الى الاشتراكية المجردة. فعندما نناقش ازمة الاشتراكية، إنما نناقشها كما هي في الواقع بكل تشوهاتها وعيوبها، طالما أن النظم المسماة بالاشتراكية تتحلى ـ وإن بدرجات مختلفة من التشوه ـ بالسمات الجوهرية لها، أي: الملكية العامة والتخطيط المركزي والدفع حسب العمل. وسؤالي للدكتور سمير أمين عن: ما هو طابع علاقات الانتاج التي ينخرط فيها طرفا الدولنة: الجماهير والبيروقراطية؟

وأعتقد مبدئياً أن الاشتراكية لم يكن من الممكن ـ في إطار الظروف التاريخية والملموسة والمحددة ـ أن تُطبق إلا بهذا الشكل المحدد وبكل التشوهات التي حدثت فيها. وأقصد بشكل خاص الانطلاق من تقاليد ديمقراطية غير راسخة. وأعود فأكرر أنه إذا كان مقتل الاشتراكية الماركسية كان في تحولها إلى مذهب يقدم وصفة جاهزة للاشتراكية في كل زمان ومكان على مقاس الاشتراكية السوفياتية مثلاً، فإن هذا لا يعني أنني أنفي عن الاشتراكية الماركسية الحقيقية وجود التوجهات والمحددات العامة كما يقول د. سمير أمين، والاستاذ محمود أمين العالم.

○ د. **سمير امين**: ولذلك، فالتجديد ليس إنقاصاً بل هو مختلف عنه، ومن هنا أختلف مع الاستاذ محمود أمين العالم في التوصيف بالشعبوية.

○ د. **محمد السيد سعيد**: ما طرحته بصدد التحالف الشعبي كان مطروحاً نظرياً في الناصرية وفي التجربة البرازيلية. وهنا أطرح القضية بعد أكثر من ٢٠ ـ ٤٠ عاماً من فشل هذه التجارب بالتحديد، إذاً السؤال النظري المطروح، لماذا فشلت؟ وكيف يمكن إعادة تكوينها عند مستوى أرقى من التعبير النظري والممارسة العملية؟

○ د. **برهان غليون**: أنا أخشى من مقولة أن أزمة الاشتراكية هي أن الدول المسماة إشتراكية ليست إشتراكية تكون بمثابة تصفية سريعة للموضوع.

○ د. **سمير امين**: هي ليست تصفية للموضوع، وإنما وضعه في إطار آخر وأدق يساعد في فهم ما حدث وما يحدث في هذه المجتمعات. فأنا أود الخروج من الاطار المحدد، هل هي إشتراكية فيها عيوب وأخطاء وانحرافات؟ فكل شيء في هذا العالم فيه عيوب وأخطاء وانحرافات. يجب أن نتجاوز حدود هذا التساؤل البسيط.

○ د. **برهان غليون**: عندما يُطرح السؤال، يُطرح حول أمر محدد واقعي ملموس. إن ما يسمى من دول وحركات وأنظمة إشتراكية بغض النظر عما إذا كان الأمر مطابقاً. فالموضوع المطروح، ما هو السبب في تراجع الحركة الاشتراكية؟ تراجع الحركة الايديولوجية الماركسية لصالح تيارات سلفية وغير سلفية، ليبرالية أيضاً، وما هو السبب أيضاً في أن الدول الاشتراكية أو ما كانت تسمى إشتراكية دولنية أو غيرها بدأت أيضاً تراجع في سياستها وحتى في ايديولوجيتها؟ وهنا اعتقد أمرين:

ـ هناك الجواب العادي والدارج لدى قسم كبير من الاشتراكيين أو الذين تخلوا عن الاشتراكية، ان النظرية ذاتها خاطئة، حيث انها لم تكن مستوعبة كل أبعاد الواقع والتطور

الرأسمالي.. الخ. فأخشى أن يعطي تفسيرك الاحساس بأن التصور الذي كان عند الناس لما يحدث عملياً لم يكن تصوراً قريباً وموافقاً للواقع الذي لم يكن واقع ثورة إشتراكية، وإنما ثورة وطنية شعبية. وبالتالي، نرى أن التصور غير موافق؟ والتطبيق غير موافق للنظرية، والنظرية ليست متفقة مع الممارسة، وعلى هذا أخشى أن نصل إلى هنا.

وهناك إجابات أخرى يمكن تقديمها، كأن يذهب البعض الى أن تناقضات الواقع الدولي وعملية تحويل العالم وتقسيم العمل، الصراعات الدولية... الخ، ربما تجاوزت التصور الاستراتيجي لتطبيق الاشتراكية. وهذا ما أتصور أنك أقرب إليه، إنه يجب إعادة تجديد تصورنا لعملية تحول العالم من منطلقات ماركسية. على هذه الحالة، فالتفسيرات ليست مقنعة، فإذا أخذت التصور الذي وضعته بدل التناقض الطبقي، تناقض مركز ـ محيط، بدل الحزب الماركسي، التحالف مثلاً...

○ **د. سمير امين**: هو تناقض طبقي ولكنه ليس التناقض البسيط بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، بل التناقض بين مجموعة الطبقات الشعبية في الأطراف من جانب، والرأسمال المسيطر على النظام العالمي من جانب آخر. فهو إذاً تناقض طبقي. إلّا أن وحدة التحليل هنا هي النظام الدولي بدلاً من أن تكون الوحدة الوطنية (القطر).

● **أ. محمود امين العالم**: يحضرني هنا نص للينين يقول فيه ما معناه، إنه من السذاجة أن نتصور الصراع على أنه خط، تقف في ناحية منه البرجوازية وتقف في الناحية الأخرى منه الطبقة العاملة. فهذا غير صحيح، والماركسية لا تقول ذلك، فالمسألة أعمق من هذا.

○ **د. سمير امين**: أنا معك. لكن هذا إنقاص، لأن الماركسية الدارجة تقول ذلك.

أنا أنظر الى المجتمع السوفياتي والصيني على أنهمامن المجتمعات التي فيها آليات إشتراكية ورأسمالية ودولنية. كيف تتعامل هذه الآليات؟ لا يمكن أن تُحسم المسألة بالنظر السريع، لأن هذه الآليات ليست إقتصادية فقط، وإنما هي إلى جانب ذلك آليات سياسية وايديولوجية وسلطوية. فهناك قوى سياسية متناقضة داخل هذه المجتمعات، فلا بد أن يُنظر إليها من هذه الزاوية، وهنا سنصل إلى ما ذكره الأستاذ محمد سيد أحمد، من أنه ليست هناك ردود مباشرة وجاهزة، ولكن هناك تعميق في فهم الآليات الحقيقية.

○ **د. حسام عيسى**: رأيي أن الخلاف حول ما إذا كانت الدول الاشتراكية، إشتراكية أم لا، هو خلاف لغوي. د. سمير أمين ذكر أن الفارق بين التجارب التي نجحت والتي لم تنجح، أن التجارب الناجحة كانت إشتراكية أكثر، أي أن ما يميّزها أنها سلكت مسلكاً مختلفاً أسمته الاشتراكية، فهي بهذا المعنى، وطالما أنه لا توجد نظرية توضّح لنا، ما هو الشكل النهائي للمجتمع الاشتراكي، إذاً هذه هي الاشتراكية ونقبلها.

إذا كانت القضية المطروحة على النظام العالمي هي كسر النظام الرأسمالي، والخروج من هذه الحلقة سواء تم بالأسلوب الشعبي أم الاشتراكي، فمعنى هذا أن هناك سبيلين للخروج، وكل منطق كلامك يؤكد أن هناك سبيلاً آخر سُمي بالاشتراكي ليس هذا هو الشكل النهائي للمجتمع الاشتراكي. ومثلما سُمي المجتمع الرأسمالي «رأسمالي» في بداياته في القرن الثالث عشر، التاسع عشر رغم ما تضمنه من صراعات بين قوى مختلفة، فلا ضير إذاً من تسمية المجتمع الاشتراكي

بذلك. واختتم بسؤالي الذي ذكرته في البداية هل دور الدولة المركزي في الهيمنة والسيطرة حتمي، أم أنه قاصر على الاشتراكية؟ لقد قرأت لك ورقة من قبل تضرب فيها أمثلة للتجربة الرأسمالية والاشتراكية، وذكرت أن دور الدولة المركزي والحتمي وارد في جميع التجارب، وأنه لم يحدث في التاريخ تجربة واحدة تمت من دون هيمنة مركزية على الآليات الخمس التي ذكرتها وهي: الغذاء، رأس المال، العمل، التكنولوجيا، التنمية المستقلة. فهل الدولة هذه تنفي الاشتراكية؟ إن الدولة جاءت مع الرأسمالية، ومع ذلك لم تنفِ صفتها الرأسمالية، وجودها مع الاشتراكية أيضاً لا ينفي صفة الاشتراكية.

○ **د. سمير أمين**: هذا هو الشيء الجديد في ظروف بناء الاشتراكية. إن الدولة أصبحت هنا قوة مستقلة الى حد كبير على الأقل. أما النزعة الاشتراكية فهي موجودة في الاتحاد السوفياتي والصين. وأنا هنا اتفق مع د. برهان غليون، ولكنني لست متشائماً تشاؤم د. برهان. فلا أظن أن هناك ردة قوية، وأقول ان هناك جوانب ردة إلا أنها ليست قوية. كذلك اعتقد أن صعود الليبرالية في البلدان الشرقية هامشي وسطحي وظرفي لن تستمر طويلاً، إذ ليس لها الوزن والثقل التاريخي أمام قوى الاشتراكية. لذلك، فالدولة في البلدان الاشتراكية جاءت كقوى معادية لازدهار النزعة الاشتراكية. وهذا هو السبب الأساسي في ضربة الديمقراطية.

فبعد الثورات الاشتراكية الكبرى سواء في الاتحاد السوفياتي أم الصين، كانت هناك مرحلة ازدهار ديمقراطي لكنها أفلت شيئاً فشيئاً. فتقوية الدولة في هذه الظروف تختلف عن دور الدولة المركزية في بناء الرأسمالية. فقد ذكرت أن الرأسمالية لا تتطلب ديمقراطية، إذ إن هذه الأخيرة خارجة عن منطق الرأسمالية القائمة على منطق آخر، ومبادىء أخرى لا تتطلب الديمقراطية التي جاءت في مرحلة متأخرة لظروف معينة. بينما التصور الاشتراكي يفترض الديمقراطية. فإذا لم يكن هنا تناقض بين دور الدولة في بناء الرأسمالية وطبيعة الرأسمالية، إلا أن التناقض موجود فعلاً هناك بين دور الدولة في بناء الاشتراكية، وبين طبيعة النظام الاشتراكي.

○ **د. حسام عيسى**: طالما أن دور الدولة حاسم في البناء فهو أيضاً حِمائي، فدور الدولة في المجتمع الرأسمالي دور حمائي في مواجهة نظام له قوته وهيمنته، هذا الدور الحمائي الهائل يجعلها بالضرورة في رأيي أكثر منها عقبة ضد الاشتراكية، طالما هناك القيادة الثورية التي ذكرتها.

إن هناك معضلة بين أمرين، بين أهمية قوة الدولة لمواجهة الهيمنة الدولية، وبين الديمقراطية التي تتطلب قدراً من إضعاف الدولة. هذه قضية لم تُحسم على الاطلاق.

○ **د. سمير أمين**: عندما تتطور هذه النظم الاشتراكية نحو دولة ديمقراطية، ستكون الاشتراكية والدولة أقوى مما هي حالياً، فقوة الدولة ليست مرادفة لدرجة استبدادية الدولة، فالدولة الديمقراطية الاشتراكية ستكون دولة قوية.

○ **د. محمد السيد سعيد**: الاعتراض الرئيسي أنه في بعض الأحيان التاريخية، نجد أن تجديد وتكييف وتشخيص موضوع الدراسة سيكون أمراً صعباً، فهناك نوع من الغموض. فما أطرحه أكثر عمقاً، وهو ما إذا كان النسيج الفكري الذي نستخدمه كافٍ لتوصيف الموضوع أم لا. هذه هي الاشكالية. فكتاب **ما بعد الرأسمالية** يصلح للتفسير والتعرض لموضوعات تتعلق بنمط الانتاج الرأسمالي، إنما ليس كافياً على الاطلاق إذا أقدمنا على دراسة النظم الاشتراكية، لأنه ليس مجهزاً فكرياً للحديث عن هذه النظم.

○ **د. سمير أمين**: إن النظرية الماركسية تقدمت فيما يتعلق بمشكلة أنماط الانتاج، بينما لا تزال ناقصة وضعيفة في نظرية السلطة وكذلك فيما يخص استخدام المنهج الماركسي في تحليل الثقافات.

فالإضافة هنا ليست تجديداً أو إنقاصاً، بقدر ما هي توسيع وتعميق آفاق المنهج الماركسي.

○ **د. طه عبدالعليم طه**: إن تأمل النقد العلني ـ الرسمي وغير الرسمي ـ الجاري في الاتحاد السوفياتي، في عهد اندروبوف ثم في عهد غورباتشوف، يركز على التسليم بـ «مرحلة بناء الاشتراكية المتطورة التي هي مرحلة طويلة ممتدة»، مع رفض التنبؤ بأفق زمني للانتقال إلى مرحلة الشيوعية. وفي عهد غورباتشوف يجري الحديث عن ثورة تغيير بالمضمون الاجتماعي لهذا المفهوم، الأمر الذي يرى ضمناً في عملية بناء الاشتراكية عملية متواصلة لحل التناقضات بما في ذلك عبر سلسلة من الثورات. الأمر الذي ينهي القصور الدارج ببناء الاشتراكية بعد فترة انتقال، يزعم إنتهاؤها بعد عقدين من ثورة تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٧.

وفي تقديري ـ إذ لا يمكن التنبؤ بما ستحمله ثورة التغيير من تناقضات جديدة ـ فإن الثورات الاشتراكية ربما تظل متواصلة. وبالذات تغييراً متواصلاً لعلاقات الانتاج، بما يفرض الدفع حسب العمل في الظروف المتغيرة طالما أن قوى الانتاج تتطور.

والأمر المهم فيما يتعلق بقضية اكتمال الاشتراكية، أن نحاول بتفكير متجدد ومنهج دينامي أن نبحث عن إجابة للسؤال: ما الذي لم يكتمل بعد بالتحديد؟ وما الذي تم بناؤه؟ وكيف يتم التقدم على الطريق نحو غايات الاشتراكية. واعتقد أن قوة المنهج الماركسي تكمن في قدرته بواسطة أدوات الديالكتيك المادي على تحليل الواقع في تغيره الدائم، وهذا بذاته سوف يغني ما يمكن أن نسميه بالنظرية الاشتراكية، أي النظرية التي تحدد المحددات الأساسية لبدء عملية بناء الاشتراكية دون أن نحاول طوباوياً أن نرسم صورة ذهنية مسبقة لما سيكون عليه الواقع الجديد للمجتمع الاشتراكي المتغير زماناً ومكاناً. ما أريد قوله إنني أرفض بالتحديد تقديم نظرية للاشتراكية باعتبارها مذهباً يرى نهاية المطاف في هذا الشكل الملموس أو ذاك من المجتمعات الاشتراكية.

وحتى نظرية الرأسمالية لدى ماركس، فإن قيمتها المنهجية هي الأهم بقدر ما يتم النظر إليها تاريخياً، بمعنى إدراك أن نتائجها التفصيلية تخص الظروف الملموسة التي شخصتها، وربما يفسر حيوية هذه النظرية الرأسمالية، أنها شهدت تعديلات جوهرية في عهد لينين وفي العهود اللاحقة، بحيث لم يتم الوقوف عند استنتاجات مؤلف **رأس المال** باعتبارها مذهباً يرى نهاية الرأسمالية في الشكل البريطاني الملموس لها في عهد ماركس.

○ **د. محمد السيد سعيد**: أنت في حاجة إلى نظرية، إنما ليس نظرية مغلقة، وأي مساحة مخصومة من النظرية هي إما لصالح التجريبية السوقية أو للمنهج الانتقائي الرافض للنظرية.

● **أ. محمود أمين العالم**: نقاط كثيرة لم يتسع الوقت لمعالجتها أو توضيحها. والموضوع في الحقيقة أكبر من جلسة واحدة. في النهاية وباسمكم جميعاً، أتوجه بالشكر مرة أخرى الى مركز دراسات الوحدة العربية على إتاحته هذه الفرصة الكريمة لنا، وعلى وعد بلقاءات متجددة□

غسان سلامة

نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ١٠٨ ص
(سلسلة الثقافة القومية، ١٠)

محمد سيد أحمد

كاتب وصحفي من مصر.

ثمة أمر يقلق د.غسان سلامة هو، أن النظام العربي معرّض في مستقبل منظور لخطر التصدع والإنهيار. ولذلك كانت هناك «حاجة ماسّة إلى «عقد إجتماعي جديد» طرفاه الدولة من جانب، والمجتمع الأهلي من جانب آخر». وبالرجوع الى كتاب جان جاك روسو الشهير **العقد الاجتماعي** (١٧٦٢)، فإن الفكرة التي يطرحها د.سلامة في كتابه: **نحو عقد إجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، فكرة لها أصالتها، فضلاً عما قد يكون لها من مبررات عصرية. فاستناداً الى روسو، يقول د.سلامة إن «الكلام عن عقد إجتماعي لا يفترض بالضرورة أن تكون المجتمعات قد قامت تاريخياً على هذا الأساس. فمفهوم العقد يدل هنا فقط على أنه أمام البشر.. امكانات مختلفة يختارون بينها لتنظيم الشأن العام» (ص ٧٤).

ويستند د.سلامة إلى «باحثين ينتمون جغرافياً، ومنهجياً، وفكرياً الى مدارس مختلفة، للدلالة على أن نوعاً من التوافق الواسع، إن لم يكن الاجماعي، قائم اليوم على الجزم بهشاشة شرعية البنى السياسية الراهنة [بالعالم العربي] كيانات وانظمة ومؤسسات» (ص ١٠)، وعلى حد قول عالم الاجتماع الامريكي مايكل هدسون فإن «الشرعية السياسية هي مشكلة الحكم المركزية في العالم العربي المعاصر، ففقدان هذه المادة السياسية التي لا غنى عنها يُفسر الى حد كبير الطبيعة المتقلبة للسياسة العربية والطابع التسلطي المترجرج لكل السلطات العربية الراهنة» (ص ٩).

ويعود د.سلامة كغيره من الباحثين المعاصرين الذين تناولوا بالدراسة قضية «الشرعية» الى القطب الأكبر في بحث هذا الموضوع، عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر (Max Weber)، وكان من افتراضات ويبر المعروفة، أن العلوم الاجتماعية تميزها خاصّية أن أبحاثها تقوم على دراسة الحالات الفردية ذات الخواص الخاصة فقط، ومن هنا رأى أن عملية التجريد المصاحبة لتعميم هذه الحالات الخاصة الى ظاهرة عامة، إنما تستدعي الاستعانة بمفهوم تحكمي نوعاً، أطلق عليه إسم «النمط الأمثل» (Ideal Type)، وكان ويبر يقرر أنه ليس لـ«النمط الأمثل» وجود في العالم الحقيقي. غير أنه يشكل أداة مفيدة لتفهم وتعميم الحالات الفردية، ولتيسير عمليات قياس وتقويم الواقع.

وعلى نحو ما، فكما أن مواصفات «الشرعية» التي توخاها وبير هي مواصفات لا وجود لها في العالم الحقيقي، ولا يتم تخيّلها إلا في صورة «نمط أمثل»، كذلك مواصفات د.سلامة بشأن «العقد الاجتماعي الجديد»، بين الحكام والمحكومين في الوطن العربي. فليس هو بالعقد الذي يجري إبرامه كعقد تجاري مثلاً، بل يقصد به تكريس وتقنين نوعية جديدة من العلاقة بين الطرفين، يجنبهما معاً أوجه خلل قائمة، مصيرها في رأي المؤلف أن تتفاقم مستقبلاً.

ويحدد د. سلامة في الفصل الأول من كتابه مكونات ثلاثة للشرعية، ليست هي «الأنماط المثلى» الثلاثة كما طرحها وبير تحديداً: ١ ـ التراث والتقاليد، ٢ ـ الزعامة الكاريزمية، ٣ ـ ما أسماه «العقلانية ـ القانونية»، وإنما هي صيغة معدلة ومطورة لها، وضعها دافيد ايستون، وحدد هذه المكونات بأنها: ١ ـ الزعامة الشخصية، ٢ ـ الايديولوجيا، و٣ ـ الشرعية البُنيوية.

ومما يلفت النظر أن المكونين الأول والثاني، بحكم طبيعتهما، يتعارضان مع فكرة «العقد الاجتماعي». وان الشرعية المستمدة من زعامة شخصية أو من صفة «كاريزمية» للزعيم، هي نقيض فكرة الشرعية القائمة على «عقد» بين الزعيم والمواطنين. ويقول د.سلامة بحق «إن مسألة الشرعية الشخصية ما زالت مهمة، واتوقع استمراراً لهذه الاهمية». ولا يعني في هذا الصدد فقط الزعماء الكاريزميين الاستثنائيين، كجمال عبدالناصر مثلاً، ذلك أن «وسائل الاتصال الحديثة (لا سيما التليفزيون) قد حملت على التركيز المتزايد، بل المفرط، على الشخصيات المعروفة سابقاً دون غيرها، مما زاد من «شخصنة» السياسة في المجتمعات الحديثة والنامية على السواء». (ص ١٥ ـ ١٦). وإن كان لكثرة تعرُّض الزعيم لمشاهدة الجماهير بفضل وسائل الاعلام الحديثة، بخاصة التليفزيون، وجهه المقابل، هو إعطاء الانطباع بأن سلوك الزعيم ليس اعتباطياً ولا تحكمه النوازع الشخصية، بل لا بد أن يخضع لضوابط عامة، وبالتالي على حد تعبير د.سلامة «فإن الثقافة السياسية أصبحت تتضمن مطالب اكثر وضوحاً في ما يختص بحياة الحكام الشخصية. وهذا التحول الثقافي نحو إدماج الشروط الاخلاقية في مكونات الشرعية من الأمور التي تستدعي التوقف عندها، والمبشّرة باستعداد أوسع، في المجتمع لمحاسبة الحكام» (ص ١٧)، أي أن زيادة «شخصنة» السياسة نتيجة زيادة وزن الاعلام وأدواته المرئية السمعية، ليست بالظاهرة التي تتعارض حتماً وعلى طول الخط مع فكرة «العقد الاجتماعي».

كذلك فيما يتعلق بالايديولوجيا كأحد مكونات «الشرعية»، فإنها هي الأخرى تتعارض ـ جذرياً ـ مع فكرة وضع «عقد اجتماعي جديد»، ذلك أن سيادة ايديولوجيا ما، وزعامة تمثل هذه الايديولوجيا السائدة، إنما تعني ضمناً استقرار «تعاقد اجتماعي ما» ورضاء المحكومين «بشرعية» نظام الحكم وأسسه العقائدية.

ولكن للدكتور سلامة تحفظه على هذه المقولة بقوله إن أي «سلطة عربية، عندما تستولى على أيديولوجيا، تحولها في واقع الحال الى «دين دولة»، أي إلى مجموعة من الأفكار المفروضة على المجتمع فرضاً. والخارج عنها يصبح خارجاً على «دين الدولة»، وبالتالي معارضاً خطراً» (ص ١٨ ـ ١٩). معنى ذلك، أن الايديولوجيا لدى الحكام العرب انتهاك لفكرة «التعاقد الاجتماعي»، لا تكريس له، وبالتالي، لم تكن سبباً يحول دون الحاجة الى «عقد اجتماعي جديد».

ويصنف د.سلامة الايديولوجيات السائدة في البلدان العربية الى نوعيات مختلفة: ايديولوجية دينية كجزء من شرعية السلطات الملكية القائمة، وقومية، ووطنية، وايديولوجيات تتعلق بالمسألة الاجتماعية. ويخلص الى أن «الأمر قد لا يتعلق بضمور الايديولوجيات العربية السائدة فحسب، من دينية اصلاحية ودينية ـ سلالية، ووطنية وقومية واجتماعية. بل قد يكون التحول الحاصل أعمق بكثير، فنشهد فعلاً

تراجعاً ملحوظاً لدور الايديولوجيا، اية ايديولوجيا في تكوين الشرعية السياسية» (ص ٢٤). ويفسر الصحوة الدينية الراهنة على أنها تعبير عن هذا التراجع، وعن هشاشة الايديولوجيات السائدة، ونوع من الايديولوجية البديلة. وفي ضوء ذلك، كان السند الرئيسي في رأيه للحاجة الى «عقد اجتماعي جديد» هو المكون البُنيوي للشرعية، وهو ما يضاهيه بـ«الشرعية الدستورية».

وصِفة «البنيوية» التي يطلقها ايستون على هذا المكون، هي ما يصفه ويبر بـ«العقلانية ـ القانونية»، ويصفه د.سلامة بأنه «تحديد واضح ومفصَّل للحقوق والواجبات يجعل مبادرات الحكم قابلة للتوقُّع، لأنها مشروطة في أصولها وفي نتائجها بشبكة من القوانين المعروفة والمتفق عليها»، ويرى «أن أفضل تعبير عن هذا المكون هو النظام السياسي المعتمد على الديمقراطية الليبرالية» (ص ٢٥). وهو ما يصفه فقهاء القانون الدستوري بـ «دولة القانون» (L'Etat de Droit) ويكون لعملية المَأسَسَة (Institutionalization) دور أساسي في تكريسها. ويستند د.سلامة الى هذا المكون للشرعية على وجه التحديد ليكون أساس «العقد الاجتماعي العربي الجديد» الذي يدعو له.

وفي الفصل الثاني من كتابه، يأخذ د. سلامة بتطوير كارل دويتش لنهج دافيد ايستون ليميز بين عناصر ثلاثة في «الشرعية المؤسسية» الموصوفة أيضاً بـ «البنيوية» وبـ «الدستورية»: ١ ـ عنصر شرعية الأصول، أي «العنصر الدستوري في معناه الضيق والبحت، ومضمونه أن السلطة شرعية لأنها قامت وفقاً لمبادىء البلاد الدستورية والسياسية». ٢ ـ عنصر التمثيل، وذلك «بأن تقوم الشرعية على اقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم». ٣ ـ عنصر الانجاز بمعنى «أن الشرعية تقوى أو ربما، حتى تبدأ من خلال الانجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع على يد السلطة» (ص ٣٠).

وفي رأي د.سلامة، فإن هذه العناصر الثلاثة، بوصفها أركان «الشرعية الدستورية» مهزوزة مترديـة في البلدان العربية. فإذا ما أخذنا بعنصر شرعية الأصول، فإن «الضابط المتطي دبابة، الحامل تحت إبطه بلاغاً يحمل الرقم ١، تماماً كالسلطة المنبثقة عن حالة ثورية عارمة اطاحت بالسلطة الدستورية السابقة، كلاهما غير شرعي[...] لأنهما غير قانونيين» (ص ٣٢). بل يذهب د.سلامة الى أبعد من ذلك، ويطرح «دور العسكر في السياسة»، من حيث مضمونه السياسي لا من حيث الجانب الدستوري «في معناه الضيق والبحت» فحسب، ويتساءل: «هل بإمكاننا تأسيس شرعية تتلاءم مع هذه «العسكرة» المتفاقمة؟ هل صحيح أن الجيوش المسيَّسة قد أسهمت في الاندماج المجتمعي، أم أنها غالباً ما زادت من حدة الانقسامات الفئوية والطائفية والمذهبية؟ هل تم تحرير شبر واحد من الأراضي المحتلة منذ أن دخل العسكريون السلطة ودعواهم أن السياسيين فشلوا في ذلك» (ص ٩٩). ويخلص د.سلامة الى «أن دراسة نقدية لما تم إنجازه على يد الضباط ـ السياسيين في هذين المجالين (التحرير والاندماج الاجتماعي)، قد تثبت أن الرصيد ليس إيجابياً، أو هو ليس إيجابياً بصورة كافية لتبرير الثمن الذي دفعه المواطن في مجال الحريات» (ص ٩٨).

أما في البلدان العربية التي لا يحكمها «عسكر»، فهناك «بلدان عربية من دون دستور مكتوب (السعودية)، أو بدستور مجمد كلياً أو جزئياً (الكويت)، أو بدستور لم يُعط القوة المناسبة (ليبيا)، أو بدستور تم تجاوزه في اتفاق سياسي لاحق (لبنان)». وهناك عدد من الدساتير «مرفوض أساساً من قبل فئات تعتبر أن تلك الدساتير فُرِضت فرضاً من خلال مجالس تأسيسية وهمية أو من خلال استفتاءات مزوّرة» (ص ٣٢). ومع ذلك يرى د.سلامة «تفسير هذا النقص الدستوري من خلال وضعه في سياقه التاريخي، كلحظة من تاريخنا الحديث، ذات مغزى ملتبس» (ص ٣٣)، وأن هذه الدساتير ليست بعد مشاركة سياسية حقيقية، ولكنها خطوة على الطريق.

أما عن شرعية التمثيل، فإن د.سلامة يميّز بين مدارس ثلاث في الوطن العربي: المدرسة الليبرالية، والمدرسة القبلية، والمدرسة

الشعبوية (Populist). ويقول إن الأولى عرفتها البلدان العربية لفترات قصيرة وبصورة جزئية، مبتورة في معظم الأحيان. وهناك بلدان كـ (الجزائر مثلاً أو ليبيا أو السعودية) لم تعرفها بتاتاً. والمدرسة الثانية هي التي تبقى مهيمنة في اقطار الجزيرة العربية النفطية. «اما المدرسة الشعبوية، (Populist) فهي المدرسة الشائعة، ولو تخفّت وراء الف قناع وحجاب في اقطار المركز العربي الآهلة بالسكان». (ص ٤٠). وأبرز نموذج لهذه «الشعبوية» في صورتها الحديثة، هو ـ كما يقول د.سلامة ـ مصر الناصرية، وهناك أيضاً أمثلة الجزائر، وليبيا، واليمن بشطريه، وسوريا، والعراق. وآليات هذه الشعبوية ـ على حد قوله ـ هي: «حزب واحد (او مسيطر) يدّعي قادته بأنه الطليعة المأمولة لتطوير المجتمع وتحقيق الاستقلال. وغالباً ما يكون هذا الحزب مرتبطاً في نشأته بمجموعة من الضباط الداخلين السياسة، تحت شعار انهم اوفر حظاً من السياسيين التقليديين في تحقيق التحرير والاستقلال والتنمية. فيصبح التركيز منصبّاً هنا على تمثيل مصالح الناس، لا على تمثيلهم هم. بل يأتي الدستور إجمالاً ليؤكد أن السلطة الجديدة لا تريد تمثيل المجتمع بأسره، بل فقط «الشعب العامل» منه» (ص ٤٨).

وعن شرعية الانجاز، يؤكد د.سلامة بحق ضرورة استعمال معايير مركبة في الحكم على حجم الانجاز، وما هي نوعيته بالمقارنة مع الوسائل المتوافرة، وما هو الثمن المدفوع. ويقول إن «هذا التقويم المعقد لشرعية الانجاز يجعل مسلك معظم الحكام العرب موضع تساؤل، لا سيما عندما نرى الامكانات (لا سيما النفطية) المتوافرة من جهة، والثمن (لا سيما في مجال قمع الحريات) الذي يُدفع لقاء إنجازات، هي أحياناً مجرد نفقات لتعزيز الصيت الخارجي» (ص ٥٤ ـ ٥٥). ومع ذلك، فإن الجدير بالملاحظة أن التلاعب بالانجازات، والحرص على إبرازها، هو في حد ذاته ـ على حد تأكيد د.سلامة ـ إعتراف «غير علني بأنه لا يكفي للحاكم أن يكون شرعياً بالأصول أو بالتمثيل لكي يحكم» (ص ٥٢).

وربما لعناصر الهشاشة هذه المرتبطة بالشرعية الدستورية سبب محوري عالجه د.سلامة في الفصل الثالث من كتابه، يقول: «فالمغزى التاريخي لكلمة «دستور»، ليس، في مشرقنا، معادلاً وموازياً للمغزى التاريخي الذي كان له ساعة انشاء الولايات المتحدة أو غداة الثورة الفرنسية» (ص ٦٧). ويرجع د.سلامة ذلك الى التباس أساسي ساد في اللحظة التي يصفها بـ«اللحظة الدستورية»، وهي الممتدة من النصف الثاني من القرن الماضي إلى غداة الحرب العالمية الأولى، وكان مصدر هذا الالتباس هو أن «أوساطاً تقليدية واسعة نظرت [للافكار الدستورية] نظرة شك وريبة في مصادرها، والأهداف الكامنة وراء اعتمادها، ومدى تطابقها مع الاصالة» (ص ٥٨). بل تطورت الأمور إلى «معارضة صريحة للظاهرة الدستورية بوصفها «فكرة مستعارة» أو «حلاً مستورداً»»، (ص ٥٨). «ومما زاد من تعقد الأمور تفكك عرى السلطنة العثمانية، وقيام الدولة الوطنية المعاصرة على أسس دستورية شديدة التشابه مع النصوص الأوروبية[...] وأصبح الدستور مرتبطاً بوطن، وبحدود وبعلم. بكلام آخر، أصبحت الدساتير علامة وقاعدة للتجزئة في المنطقة العربية، لا سيما في مشرقها» (ص ٥٩). بل بدت «الأطر القانونية لدول ليست فقط غربية، وإنما معتدية أيضاً وكان من نتائج هذه التنظيمات أمور أقرب فهماً وأكثر استثارة للرفض، ومنها بدء تثبيت نظم من المساواة بين المسلمين وغير المسلمين من رعايا السلطان، وبدء التسامح مع النشاط التجاري الواسع للأوروبيين، ومع ادعائهم الحق بالاحتفاظ بحماية (بل وبسيادة) دولهم. وكان من نتائج هذه الامور ردات فعل دامية» (ص ٦٠). ولا ينفي د.سلامة أن الاصلاحيين المنادين بدستور كان لهم صوت عال، ولكن «اللحظة الدستورية» ـ حتى في مصر ـ «لم تترك في الثقافة السياسية أثراً عميقاً» ذلك أنها وقعت في ظرف ملتبس، وبدلاً من أن يكون للنضال من أجل الدستور ـ كما كان في الغرب ـ طابعه التحرري المؤكد الذي لا يكتنفه غموض، بدا هذا النضال في نظر البعض عملاً يكرس التبعية بقدر ما نُسِبَ الاهتمام بالدستور الى المستعمر الغربي، وإلى قيم مستوردة مستعارة منه.

وما يطرحه د.سلامة في كتابه في النهاية،

هـو أن تكون هنـاك في الوطن العـربي «لحظة دستورية ثانية» لا يكتنفها التباس أو غموض، بعقد اجتماعي عربي جديد، بعد أن أصبحت عنـاصرالتحليل تتيـح فـرصـة إكسـاب هـذه اللحظة الثانية طابعاً تحررياً مؤكداً. والسؤال الكبـير هو: هـل هذا ممكن؟ وإن كـان ممكناً، هل هو الحل الأوفق؟

وبـادىء ذي بدء، لا بـد من إقرار أن أي تعـاقد يتطلب طـرفين، وحتى يتسم التعـاقـد بصفة الاستقرار، لا بد أن يكون انتفاع طرفي العقـد بإبـرامه انتفـاعـاً متكـافئـاً. ويصعب الحديث عن أوجه تكافؤ بين حكام ومحكومين عمـوماً، وبـالذات بـين الحكـام والمحكـومـين العـرب. كما يصعب تصـور أن يكـون هنـاك انسجام بين الفريقين، وبين المحكومين العرب أنفسهم، في إدراكهم وتشخيصهم للمخـاطـر التي تهدد استقرار المجتمعـات العربيـة، وفي تصورهم لمتطلبات مستقبـل هذه المجتمعـات. فلقـد أثبتت الأنظمـة العـربيـة عجـزهـا عن الاتفـاق في وجه تحـديـات واضحـة محـددة المعالم تأتيها من خارجهـا، كقضية المـواجهة مـع اسرائيـل، وحتى قضيـة المـواجهـة مـع إيـران. وفيما يتعلق بـاسرائيل، فـإن التعثـر حـول عقد مؤتمـر دولي للشرق الأوسط قـد لا يرجع في المقام الأول إلى التعثر العربي، ولكن انعقاده مستحيل ما لم يكن للأطراف العربية القـدرة على الاتفـاق فيما بينهـا. والصفقـات المنفـردة عـلى غـرار كـامب ديفيـد، يتحمـل مسؤوليتها جزئياً عجز الأطراف العربيـة عن عقـد اتفاقـات فيما بينهـا في وجه التحـديات الخارجية. فهل ينتظر لها أن تكون أكثر قدرة على ابرام اتفاقات مع قوى داخـل المجتمعات العربية ذاتها هي أقل تحديداً في معالمها وأقل وضوحاً في صفتها كتحدٍ؟

وممـا يلفت النظر أن كتـاب د.سـلامـة لا يتطـرق قط إلى حقيقة التحـدي الـذي تمثلـه اسرائيـل للبلدان العـربيـة. وبـوجـه أعم، لا يتناول على أي نحو كان علاقة قضـايا «الأمن العـربي» بقضايـا «الشرعية العـربيـة». وإذا صح أن «الشرعية»، على حد تحديد جُـورجِنْ هـابرمـاس(*)، هي «التي تبرر أحقيـة سيطرة مـا» وهـي «الأرضيـة التي يـؤسس عليهـا الحـاكم طلب إطاعـة أوامره»، فللشرعيـة إذاً بعدٌ «يتعلق بالاجبار، وبالقدرة على معاقبة من لا يطيع. فإنهـا إذاً ليست قاصرة عـلى الرضى والتراضي. وطالما كان هنـاك عنصر قمع، كـان هناك بُعدٌ أمني، وبالتالي، كانت للشرعية صور غير الشرعية الدستوريـة، كالشرعيـة الثـورية مثلاً القائمة على القمـع السافـر والمعلن الذي يجد لنفسه تبريراً باسم الثورة. ومـع اتساع الشرعيـة لتشمـل نـوعيـات لا تقتصر عـلى «الشرعية الدستورية»، فـلا يمكن القول بـأن «العقد الاجتماعي» وحده تعبير عن الشرعيـة أو تأسيس لها.

كمـا سبق وأشرنا، فـإن كل عقـد يفترض عـلى الأقـل طـرفـين، وفيمـا يتعلق بـ«العقـد الاجتماعي»، فإنـه لا يوجد تماثل أو تكافؤ أو نـدّيـة بينهمـا.. أحـدهمـا «الحكم» بـرمـوزه المختلفة: الدولـة، السلطة، الأنظمـة، الحكام، أجهـزة الدولـة ومؤسساتهـا بمـا تملكـه من أدوات قمـع. والطـرف الآخـر يضـم «المحكومين»، ويتمثلـون في الشعب والأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية، والهيئات الدينية... الـخ. ولكل طـرف منهما قـدرة على الضغط، وقـوة تفاوض، ولكن بـأشكـال غـير متماثلة. ويتحدث د.سلامـة عمن يشككون في استقـلالية أطـراف «العقد الاجتمـاعي» عند التفاوض، ذلك أن «السلطات القائمة تابعة في الف شكـل»، (ص ٧٩). فـإنهـا أسـيرة تبعيتهـا للخـارج لاستمـرارهـا، بفضـل «الـدعـم الخـارجي» (ص ٨٠). والجمـاهـير «مقهـورة، مشـرذمـة، مرتهبـة أن تتفاوض عـلى عقد جـديد مـع

(*) Jurgen Habermas, *Legitimation Crisis* (Boston: Beacon Press, 1973), pp. 95-96.

سلطات تقهرها، تشرذمها وترهبها» (ص ٨١). ولهذه الأسباب تبرز ممارسات في التعامل بين طرفي «العقد الاجتماعي»، بين الحاكم والمحكومين، لا تتسم بطابع التعاقد، أو تضعف من شأنه. على سبيل المثال، كان عبدالناصر يستبق ما يتوقع أن يكون «مطلباً جماهيرياً»، ويتخذ قراره على نحو يوحي بأنه «منحة» صدرت من الحاكم، لا في صورة «مطلب جماهيري»، لبّاه الحاكم. وهذا ما وصف أحياناً «بالثورة من أعلى» التي ترفض، أو تتجاوز، أو تستهدف إجهاض الثورة المنبثقة «من أدنى» من ذات جماهير الشعب، وبذلك تنتفي عنها صفة العقد. ومما يلاحظ كذلك في بعض البلدان العربية ـ وكمجرد مثال نذكر مصر اليوم ـ نوع من التراخي في قيام طرفي العقد بالتزاماتهما حياله: فإن المواطنين لا يلبون حق الدولة في جباية الضرائب مثلاً، ويتحايلون لعدم دفعها، والدولة في المقابل لا تلبي حق المواطنين في احترام صوتهم في الانتخابات العامة، ولا تجد غضاضة في ارتكاب عمليات تزوير. وفي هذه الحالة، لم ينتفِ العقد وإنما تراخى طرفاه في إعمال بنوده واحترامها فعلياً.

يقول د.سلامة في معرض رده على التشكيك في استقلالية اطراف «التعاقد الاجتماعي» ان «مجتمعات عربية كثيرة حددت أهدافاً عامة لها وهي تحت نير الاستعمار من الجزائر الى العراق. مروراً بسوريا واليمن. لقد استطاع الوطنيون، في مرحلة محددة، رفع شعار الاستقلال السياسي هدفاً أسمى للمجتمع بأسره بينما كان جنود القوى الدخيلة ما زالوا يحتلون الأرض العربية. الا تستطيع هذه المجتمعات أن تحدد هدفاً بالسمو نفسه اليوم، بعد تحقيقها لهذا الاستقلال السياسي وعيشها في ظله عقوداً متعددة؟» (ص ٨١ ـ ٨٢). غير أن هذه الحجة ليست دعماً لفكرة «العقد الاجتماعي»، بل للفكرة العكسية، ذلك أن الأهداف قد تحققت بغير عقد، من خلال النضال الوطني التحرري، وبقوة الثورة الوطنية، أي بإعمال «الشرعية الثورية» لا «الدستورية».

يقول د.سلامة أن المعاصرين قد يجدون «فكرة «العقد الاجتماعي» كما طورها هوبس ولوك وروسو عتيقة بالية». ويضيف أن بين العرب كُتّاباً عديدين «رفضوا فكرة «العقد الاجتماعي»[...] لأنها غير قابلة للتطبيق على الأوضاع العربية، لا في السابق ولا في ايامنا هذه» (ص ٧٣). والواقع أن نظرية «العقد الاجتماعي»، كصفقة يبرمها الفرد مع الدولة، ويقبل بمقتضاها التضحية بحريته «الطبيعية» كي تتولى الدولة عنه مسؤولية حمايته، والمحافظة على ملكيته الفردية، والدفاع عن حقوقه الشخصية، نظرية كان لها أنصار منذ فجر التاريخ، وروّج لها فلاسفة صينيون في القرن الخامس قبل الميلاد (مُوتزو)، كما تبناها بعض السوفسطائيين وسقراط وأبيقور، ولكن بلغت النظرية أوجها في القرنين السابع والثامن عشر باعتبارها التبرير الايديولوجي لتطلع البرجوازية الصاعدة الى السلطة. ولاحلال أنظمة تستند الى دستور محل السلطة المطلقة للملوك وأباطرة يرجعون شرعيتهم الى «حق إلهي»، وليس هذا هو الوضع الذي يميز الوطن العربي اليوم.

ولأن نظرية «العقد الاجتماعي» أقدم من صعود البرجوازية إلى السلطة، فمن المتصور بالتالي اقترانها بدائرة أوسع من الملابسات، وأن تكون لها مبرراتها في أوضاع تاريخية أخرى. يقول د.سلامة انه «ليس من الضروري أن يتضمن العقد الجديد شؤون الحياة العامة كافة، بل عليه في الأساس التركيز على تلك المساحات من الحياة العامة، حيث ما زالت مَأسَسة العلاقات الاجتماعية والسياسية هشة، بلا مصداقية». و«لذا، فالتعاقد الجديد، في طابعه الجزئي، هو نوع من التعديل للعقد القائم ضمنياً [...] والتعديل في النهاية صورة للاستمرار لا للانقطاع» (ص ٧٥ ـ ٧٦). معنى ذلك أن فكرة «العقد الاجتماعي» ليس من المحتم أن تجري الاستعانة بها لتغيير المجتمع تغييراً جذرياً شاملاً، بل أيضاً لمجرد

ترشيدها وتهذيبها، ولزيادة العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة مأسَسَة ومصداقية. ومن هنا، خاطبت فكرة «العقد» الحكام قبل المحكومين، وطالبتهم بتعديلات لزيادة استقرار الأنظمة القائمة. وبهذا المعنى أضحت نقيض فكرة «الثورة»، واستهدفت تكريس «شرعية دستورية» هي نقيض فكرة «الشرعية الثورية»، بل ربما بدت وكأن المقصود من إحياء فكرة «العقد الاجتماعي» هو مواجهة أخطار «بديل» ينطوي على الاجبار والفرض، «بديل» يغفل «الاقناع»، وبالتالي، لا يندرج تحت باب «الاتفاق التعاقدي»، على أي نحو كان.

ذلك أن «البديل» لما هو قائم ليس بالحتم «عقداً إجتماعياً» أو بتعبير أدق «بديلاً» يقوم على «شرعية دستورية» جوهرها «عقد اجتماعي». لقد أُنجز التغيير في الماضي بـ«الثورة»، وبدلاً من تكريس فكرة «العقد»، استندت «الثورة» إلى نقيض هذه الفكرة أي إلى الشرعية «الثورية» التي لا تزعم لنفسها صفة تمثيل المجتمع ككل، بل قطاع منه فقط هو «الشعب العامل». وتمثيل الجزء دون الكل يتعارض جذرياً مع فكرة «العقد الاجتماعي» الذي لا يقوم أصلاً ما لم يكن جامعاً مانعاً، حتى لو كان الجزء الممثل من المجتمع أغلبية ساحقة، مُضطَهَدة ومُحِقّة في مطالبها الاجتماعية والسياسية.

غير أن الموصوف بـ«الثورة» أرجعه د.سلامة الى مجرد «إنقلاب عسكري»، والى مجرد «عسكرة للمجتمع»، ويتساءل كيف يمكن اعتبار رصيد هذه «العسكرة» للمجتمع إيجابياً «بصورة كافية لتبرير الثمن الذي دفعه المواطن في مجال الحريات» (ص ٩٨). وهكذا، وبردّ الثورة الى مجرد «عسكرة»، أسقط د.سلامة من البدائل المطروحة «الاشتراكية»، ذلك أن الاشتراكية تقتضي «ثورة»، وإن لم يكن يعني ذلك أن كل ثورة يتعين أن يكون لـ«العسكر» الدور الحاسم فيها. ولكن إدانة «العسكر» أفضت الى استبعاد البديل الثوري بكل صُوره، بما في ذلك البديل الاشتراكي. وفي الفصل الختامي لكتابه، يتحدث د.سلامة عن «الفكرة الوطنية» و«الفكرة العربية»، و«الفكرة الديمقراطية»، و«حقوق الانسان في مواجهة حقوق الجماعات» و«البعد الاجتماعي»، كعناصر يتعين أن يشملها «العقد الاجتماعي» مضموناً. ولكنه لم يُورِد ضمن هذه العناصر «الفكرة الاشتراكية».

وقد يبدو هذا الاستبعاد غريباً في عصر يبذل فيه ميخائيل غورباتشوف، الزعيم الجديد للاتحاد السوفياتي، جهداً خارقاً لـ«مأسَسَة الاشتراكية»، و«لإعادة بناء» الدولة الاشتراكية كـ«دولة قانون». أي في وقت تبرز فيه مدرسة للفكر الاشتراكي، على رأس أكبر دولة تعتنق مبادىء الماركسية اللينينية، ترى أن «المكاشفة» و«الديمقراطية» - أي نوع من «التعاقد الاجتماعي» - ضرورات للممارسة الاشتراكية ذاتها، وشرط لا غنى عنه للحاق بمتطلبات العصر.

غير أن خصوصية المرحلة الراهنة، في قول د.سلامة قبل أن تكون قضية الاشتراكية، هي ظاهرة «الصحوة الاسلامية»، وفكر متعاظم الشأن أصبح يقول بأن «العقد الجديد غير ممكن في إطار حضارة اسلامية تقوم على المبادىء القرآنية. فلا حاجة لعقد جديد والكتاب والسُنة، فيهما التنظيم الشامل والكافي لشؤون الدنيا والآخرة» (ص ٨٣). وهو فكر يبلغ حدة ملحوظة في كتابات سيد قطب «الذي بنى فكرته السياسية على ثنائية الجاهلية والحاكمية التي لا تدع أي مكان حقيقي لفكرة التعاقد» (ص ٨٤). وربما كان الاحساس بصعوبة إنجاز التعبئة المطلوبة دفاعاً عن فكرة «العقد الاجتماعي الجديد» في وجه ما يصفه د.سلامة بـ«الصحوة الاسلامية»، هو الذي يفسر محاولته إنجاز هذه التعبئة بالتمادي في تخطئة تجربة الاشتراكية العربية، وردها في الأساس الى عملية «عسكرة للمجتمع»، كتجربة استبعدت

هي الأخرى فكرة «التعاقد الاجتماعي»، وقد يتحقق له قدر من التعبئة في تخطئتها، بالقدر ـ على الأقل ـ الذي لم يعد لهذه التجربة مصداقيتها وجاذبيتها السابقتين. يقول د.سلامة: «فشرعية الأنظمة القائمة ليست دائماً قادرة على التعبئة الشعبية الضرورية [...]. ولست أدري كم من السلطات العربية قادرة على تعبئة جيوشها فعلاً للدفاع عن الوطن، وعلى تعبئة ادارتها العامة نحو مزيد من الانتاجية والعمل، وعلى تعبئة سكانها في مجالات التنمية والاستقلال» (ص ٨٧).

غير أن تعسُّف د.سلامة في تحميل «الاشتراكية العربية» ـ ما يصفه بـ«عسكرة المجتمع» وبالشعبوية ـ كل آفات المجتمع العربي، أمر يتنافى مع تصويره لأحد مكونات هذا المجتمع، هو لبنان وزعمه أن اللبنانيين يتمسكون بفكرة «الدستور»، وفكرة «العقد الاجتماعي»، حتى عند بلوغ الفتنة الطائفية في لبنان حد الحرب الأهلية! يقول د.سلامة إن «الميليشيات اللبنانية، هي في الواقع صورة مُصغَرة وكاريكاتورية وعنيفة للمدرسة الشعبوية» (ص ٤٥)، ومع ذلك يقول (ص ٣٥) إن ثمة «ممارسات دستورية» في لبنان هي «على علتها وعلى قلتها[...] صورة عن تمسك المواطن، في أعماق ثقافته السياسية، بالاستمرارية الكيانية، وبدولة القانون». أليس في هذا إعمال لمعيارين مختلفين، وتحيز لجانب المنحى «الدستوري ـ التعاقدي» على حساب المنحى «الثوري» .الموصوف أيضاً بـ«العسكري» والشعبوي في تقرير مكونات الواقع العربي الراهن؟

يقول د.سلامة عن هذا الواقع العربي الراهن انه «مع الهبوط الكبير في أسعار النفط، ومع الشح التدريجي للودائع وتعاظم الديون، هي مرحلة مناسبة لإعادة النظر في توتّرات سابقة كما في الاسترخاء النفطي الحالي، علنا نصل الى قاعدة وسطية فيها من آمال الماضي بالتحرر ومن الواقعية القائلة بأننا نعيش في عالم متداخل أصبح الاستقلال فيه نسبياً. والاستقلال يعني اليوم على الأرجح وفي الاساس لا الانكفاء على التراث، بل الانخراط الواعي والأمين والذكي في اللعبة الدولية بهدف التأثير فيها» (ص ٨٢ ـ ٨٣).

بعبارة أخرى، هل من «لحظة دستورية جديدة» ذات فرص أفضل لإبرام «عقد اجتماعي» من تلك التي توافرت في مرحلة سابقة وصفها د.سلامة بـ«اللحظة الدستورية» في الفصل الثالث من كتابه؟ والواقع أننا بصدد إشكالية مفادها أن مرحلة «آمال التحرر» كانت مرحلة تميزت برفض فكرة «العقد» على الصعيد الوطني، ذلك أنها كانت تفترض «الاستقلال التام» من الاستعمار والامبريالية، وتحقيق سيادة وطنية مطلقة لا يقيدها التزام (عقد) على أي نحو حيال المستعمر. ولكن ثبت على حد تأكيد د.سلامة أنه لم يكن هناك مفر من القبول بـ «قاعدة وسطية»، ومن إدراك «أننا نعيش في عالم متداخل أصبح الاستقلال فيه نسبياً»، وأن «الاستقلال» إنما أسفر عن نوع من «الاعتماد المتبادل» بين الدول، لا يُغني عن ضرورة إبرام اتفاقات وعقود فيما بينها على صعيد العلاقات الدولية. بل هي عقود لا بد وأن تمتد الى داخل المجتمع الوطني ذاته، ذلك أن الاستقلال أصبح يعني الانخراط الواعي والأمين والذكي في اللعبة الدولية بهدف التأثير فيها، ولن يتحقق بالانعزال عن العالم، والانطواء على الذات، و«الانكفاء على التراث»، حتى لو سميت «صحوة إسلامية».

وبذلك، فلن تكون فكرة «العقد الاجتماعي» ممجوجة أو مرفوضة كما كان الحال في الماضي خلال «اللحظة الدستورية الأولى»، بل إن حالة «السيولة» السائدة في العلاقات الدولية تشكل بيئة مواتية وفرصة مناسبة يتعين اغتنامها. يقول د.سلامة: «إن الفوضى المؤسسية المحدودة، الممزوجة بعنف مكبوت إجمالاً، والقائمة على مؤسسات عامة متفاوتة المتانة [...] هذه الفوضى النسبية قد تكون المناخ الأفضل لإنشاء تعاقد جديد» (ص ٧٥). إلا أن هذه «الفوضى المؤسسية المحدودة» هي أيضاً انعكاس لاتسام العلاقات بين الدول بصفة عدم التكافؤ، مما ينتج صوراً مستحدثة للتبعية، اختلفت عن

صورها المألوفة في مرحلة سابقة مارس فيها الاستعمار سيطرته المباشرة. ولكنها ما زالت قائمة ومؤثرة، ومن مظاهرها التي تكشف عن عجز البلدان العربية عن أن تكون سيدة مُقدّراتها، تفاقم ظاهرة الديون، والهبوط الكبير في أسعار النفط، والشح التدريجي للودائع. فكيف تستقيم فكرة «التعاقد» في ظرف تتسم فيه الاطراف المتعاقدة بصفة عدم التكافؤ؟

قد يقال إن المقصود بـ«عقد اجتماعي عربي جديد» معنى محدد، نابع من حقيقة أن أحد طرفي هذا العقد، وهو «الحكام»، طرف محدد المعالم، يملك صلاحيات وسلطات مقررة ومعروفة، خلافاً للطرف الآخر، الذي يمكن وصفه إجمالاً بـ«المحكومين»، أو بـ«الشعب»، وهو طرف ذو صلاحيات أقل تحديداً، حتى في ظل أكثر الأنظمة العربية «ديمقراطية»، أو «ليبرالية»، أو «التزاماً بدستور». وفي ظل حقيقة «عدم تماثل» و«عدم تكافؤ» طرفي «العقد»، يكون المقصود به أن يتنازل الطرف الأول للثاني ببعض ما يملك من صلاحيات وسلطات، بأمل أن يتحاشى بهذا التنازل ـ من جانب واحد ـ عصيان الطرف الآخر، وخروجه على «الشرعية» برفضه «إطاعة الأوامر»، (أنظر تعريف هابرماس للشرعية)، وحلول حالة من الفوضى مبعثها حركات تمرد وانتفاضات، لأي سبب كان، باسم «الصحوة الاسلامية» أو بدعوى «تكفير» أو «تجهيل» المجتمع، انتفاضات تعكس في التحليل الأخير استعداد الطرف الثاني ليتحرك هو الآخر من جانب واحد.

وبهذا المعنى، لا نكون بصدد إنشاء عقد جديد، بل بصدد تجنب انهيار العقد القائم. وبصدد الدفاع عن النظام القائم، وترشيده وتهذيبه، بقصد ضمان الاستمرار لا الانقطاع. ولذلك يكون الخطاب موجهاً في المقام الأول للحكام لا للمحكومين، ويبدو وكأنما هو لإنقاذ الحكام قبل انفلات الأمور.

ومع ذلك نقول، إن فكرة «العقد الاجتماعي» لا يتعين أن تعني بالحتم مجرد مخاطبة الحكام. وثمة مبررات فعلاً لـزيادة المجتمع مأَسَسَة، ولإرساء مفهوم المواطَنَة، أي أن يصبح المواطن ـ كل مواطن ـ عنصراً فاعلاً، مقرراً، مستقلاً، في تقريره لمقدرات المجتمع، وأن هذا شرط وجود، وشرط ازدهار لأي مجتمع عصري، دونما نظر إلى منطلقاته العقائدية، ولا حّل لأزمات المجتمع العربي المتأصلة ما لم يقنع الحكام بهذه الضرورة، وما لم يكن هناك «عقد اجتماعي» يكفل لمثل هذا النهوض آلياته وضوابطه □

Tawfic E. Farah and Yasumasa Kuroda (eds.)
Political Socialization in the Arab States

التشريك السياسي في البلاد العربية

(Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1987), 213p.

علي الصاوي

معيد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تقديم

ينصرف معنى التشريك السياسي إلى عملية نقل القيم والأفكار والاتجاهات السياسية من جيل إلى آخر، وهو يحمل دلالات «التسييس الثقافي». ويعد وسيلة للحفاظ على المعايير والمؤسسات القائمة، أو تغييرها والتعديل فيها عن طريق زرع وترسيخ قيم سياسية معينة في النسق الثقافي/ القيمي للفرد، وبخاصة منذ مرحلة الطفولة والنضج الثقافي.

وتأتي أهمية الكتاب الذي بين أيدينا شكلاً ومضموناً من عدة خصائص:

ـ انه يحتوي على ثلاث عشرة دراسة ميدانية ـ امبريقية في مجال التشريك السياسي، وهو مجال غير مطروق ولا يزال جديداً في المنطقة العربية.

ـ ان الدراسات تتناول شتى جوانب عملية التشريك السياسي مع التنوع في مجال التطبيق، بين مناطق الخليج العربي، المغرب العربي، مصر، الفلسطينيين.

ـ إنه مزود بالبيانات التفصيلية والملاحق الخاصة بالدراسات المكونة له.

ـ المتغيرات الرئيسية للدراسات هي، السلطة السياسية/ المجتمع السياسي، والنظام السياسي ومعاييره. بهدف كشف العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات العربية.

ـ ان الكتاب صدر حديثاً، ويقع في ٢١٣ صفحة، مقسمة أربعة أجزاء (مناطق)، بما فيها من قوائم وإشارات مرجعية تهم الباحث والمثقف العربي عموماً في ذلك المجال الحيوي من علم الاجتماع السياسي (التشريك السياسي).

ـ أعدّ الكتاب ـ وشارك في دراساته ـ الاستاذ توفيق فرح، وهو محاضر بجامعة (UCLA) وله دراسات في علم الاجتماع السياسي، ومهتم بالدراسات العربية مع الاستاذ ياسوماسا كورودا، استاذ علم السياسة بجامعة هاواي، وهو مهتم بالشرق الأوسط والفلسطينيين خصوصاً.

قليلة هي دراسات المسوح الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية، حيث تواجه صعوبات عديدة، فهي تتعلق بقضايا تعد حساسة في نظر الأنظمة القائمة، كما أن نتائج الدراسات الامبريقية، قد تكون ذات آثار سلبية بالنسبة الى مصداقية وشرعية

النخب الحاكمة، التي قد تخشى تأثير تلك البحوث على الطلبة والشباب في مراحل مبكرة من الوعي السياسي.

تواجه الدراسات المسحية (Surveys) مشكلة أخرى وهي عدم الثقة، بخاصة وأن المبحوثين يقدمون أفكاراً جريئة ومباشرة تجاه العملية السياسية في بلدانهم، وذلك فضلاً عن الصعوبات المنهاجية الأخرى، حيث يضطر الباحث إلى استبعاد بعض قضايا البحث نزولاً على ضغط السلطات المضيفة، أو إلى تعديل بعضها مما يعوق فرص الدراسة المقارنة وتعميم النتائج، ناهيك عن الاختلافات في اللهجة والتقاليد المحلية، إذا ما كنا بصدد اختبار مقولات نظرية في المجتمعات العربية. وتعد الدراسة الموسعة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عن اتجاهات الرأي العام تجاه الوحدة العربية في عام ١٩٧٨، نموذجاً لتلك الصعوبات ومثالاً يحتذى في اصرار المؤسسات العلمية على فحص وتشخيص أوضاع مجتمعاتها. فمن ٢١ بلداً عربياً وجهت إليها الدعوة لاجراء تلك الدراسة، قبلت الدعوة عشرة بلدان فقط، ومع ذلك خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة.

والكتاب الذي بين أيدينا، مثال آخر لتلك الدراسات الرائدة، إذ يحتوي على ثلاث عشرة دراسة امبريقية في المجتمعات العربية، تدور في مجملها حول اتجاهات العرب تجاه قضايا السلطة السياسية، طبيعة المجتمع السياسي، وقواعد ومعايير اللعبة والأنظمة السياسية، فضلاً عن تحليل العلاقة بين الثقافة والتنمية، ودور المرأة في المجتمع العربي. وتهتم الدراسات التالية بوظيفة وحدود فعالية التشريك السياسي في إكساب وتعديل وتغيير اتجاهات المواطنين العرب بصدد تلك القضايا: ومن هنا كان عنوان الكتاب: **التشريك السياسي في البلاد العربية**.

تناول الجزء الأول دراسات عن التشريك في منطقة الخليج، وقد أجرى الدراسة الأولى الاستاذان توفيق فرح وفيصل السالم، في مجال أثر الثقة السياسية والشعور بالفاعلية على الاتجاهات السلوكية لطلبة الجامعة بالكويت، ويهدف الباحثان الى التعرف على كيفية إدراك المبحوثين وتقويمهم لجوانب ومؤسسات النظام السياسي، والعلاقة بين ثقة المواطن في النظام وإحساسه بالقدرة على التأثير فيه، وبين تقويمه لاداء وطبيعة ذلك النظام. وتعتبر تلك الدراسة الميدانية رائدة في الكويت، وهي امتداد لدراسة سابقة للباحثين بصدد قضية «الاغتراب بين طلبة الجامعة الكويتيين وغير الكويتيين»، حيث وجدا أن طلبة الجامعة يشعرون بالاغتراب الاجتماعي. أما الدراسة الحالية فتهدف للتعرف على توجهاتهم وكيفية إدراكهم للنظام السياسي بوجه خاص.

وقد استخدم الباحثان أدوات تحليلية مثل مفهومي الفعالية السياسية والثقة السياسية (Political Efficacy & Trust)، وينصرف المفهوم الأول الى شعور الفرد بقدرته على التأثير في العملية السياسية، وأن التغير الاجتماعي والسياسي أمر ممكن، ويستطيع الفرد ـ المواطن ـ المشاركة في عملية التغيير. أما الثقة السياسية، فتعني درجة مصداقية النظام لدى مواطنيه، أو ـ بعبارة أخرى ـ مدى اعتراف المواطن بشرعية النظام وإقراره له بحق الاستخدام الشرعي للقوة. الأمر الذي يرتبط مباشرة بدرجة الاستقرار السياسي. فكلما زادت درجات الثقة والفعالية السياسية، كلما زادت إمكانات النظام في إنجاز أهدافه وتطوير درجة عالية من الاجماع أو الاتفاق العام والقبول الشعبي لسياساته.

هناك أربعة نماذج ممكنة للعلاقة بين الثقة والفعالية والمشاركة السياسية:

١ ـ مواطن يشعر باللامبالاة تجاه العملية السياسية، وتكون ثقته في النظام شبه منعدمة وفعاليته السياسية محدودة.

٢ ـ مواطن يشعر بالثقة في النظام، وقدر أقل من الفعالية السياسية، ومشاركة محدودة للغاية.

٣ ـ مواطن يجمع بين الثقة والفعالية، وهو نموذج للمواطن «المدني» الذي يشارك في العملية السياسية ويلتزم بقواعدها.

٤ ـ نموذج يشعر بالفعالية ولا يثق في النظام، وهو النوع المحتمل للقيام بأعمال العنف السياسي (وفق قواعد الشرعية السائدة).

ولا شك أن النموذج الثالث يمثل المشاركة الايجابية السلمية في العملية السياسية، وتسعى النظم الى تنشئة مواطنيها على غراره.

وباختبار تلك العلاقة على طلبة الجامعة في الكويت، وجد الباحثان أنه لا يوجد اختلاف كبير، بين اتجاهات الطلبة وغالبية المواطنين من حيث الشعور بدرجة عالية من الثقة في النظام، والشعور بالفعالية والقدرة على التأثير في صنع القرار (٧٩ بالمائة، ٧٨ بالمائة على التوالي). وأن الغالبية العظمى من المبحوثين، تميل الى الالتزام بالأساليب المشروعة للمشاركة السياسية في النظام السياسي الكويتي. ومع تقدير تلك النتائج إلا أن هناك تحفظات مطروحة حول مصداقية الدراسات المسحية في التعبير عن التوزيعات الحقيقية للقوى السياسية وآليات النظام السياسي في الدول النامية، حيث لم يتبلور بعد «اتفاق عام» حول قواعد العملية السياسية، ولا سيما فيما يخص الانتقال السلمي للسلطة، فضلاً عما قد يؤخذ على اسلوب «العينة» في التوصل الى نتائج عامة ومؤكدة.

تتناول الدراسة الثانية: «غرس اتجاهات التأييد في دولة جديدة: حالة الكويت»، أهمية عملية التشريك السياسي في تنمية الشعور بالفعالية السياسية، وتوفير مناخ الشرعية والاستقرار السياسي في دول حديثة النشأة كالكويت. ويطرح توفيق فرح إيجابية العلاقة الارتباطية بين درجة استجابة النظام للمطالب الشعبية، وبين شعور المواطنين بدرجة أكبر من الفعالية السياسية، وقيامهم بدور أكبر في عملية المشاركة السياسية.

ويذهب الباحث الى أن المكانة الاقتصادية والاجتماعية (Social and Economic Status (S.E.S)) لا تؤثر على تلك العلاقة، وإن ارتبطت بمستوى التعليم والثقافة، حيث قد يؤدي تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الى الترقي في مستويات التعليم، وزيادة درجة الوعي السياسي، مما يؤثر على درجة فعالية وثقة ومشاركة المواطن في العملية السياسية. وفي الكويت وجد الباحث أن غالبية المواطنين، يستطيعون التأثير في نظم صنع القرار، وربما بصورة غير رسمية وعن طريق «آليات» غير شائعة في النظم النيابية الغربية كالأحزاب، ولكن عن طريق «الديوانيات» والعلاقات الشخصية. ورغم أن مجالس الديوانيات ليست أحزاباً سياسية، إلا أنها تقوم بوظيفة التعبير عن المصالح وتجميعها، وكقناة للتعبير عن الرأي العام، حيث يستطيع المواطن إبداء رأيه دون خوف من الاعتقال أو القهر.

بعبارة أخرى، فمن الناحية الوظيفية (Functional) تقوم الديوانيات بوظائف الأحزاب السياسية، ولا سيما المشاركة السياسية، ولهذا لم يشكل حل «المجلس الوطني» في آب/اغسطس عام ١٩٧٦ كارثة سياسية، حيث لم يكن القناة الاساسية للتعبير السياسي. إن العلاقة بين صناديق الانتخاب ودرجة المشاركة والشرعية، ليست علاقة خطية ـ في رأي الباحث ـ فالمهم ليس امتلاك الحق في التعبير السياسي فقط، وإنما توافر القدرة على ممارسة ذلك الحق.

وفي الواقع، يبدو أن الباحث قد خلط ـ عن غير قصد ـ بين أسلوبين في التحليل العلمي وهما التفسير والتبرير، الأول يستند الى منهاج، والثاني ينطلق من قناعة ايديولوجية. فالحديث عن قدرة المواطن على أداء حاجاته

الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب العلاقات الشخصية والوساطة، تفسير بمجريات الواقع، ولا يصلح لتبرير وتحبيذ ذلك الاسلوب في تحقيق المشاركة وبناء الشرعية السياسية. كما نتفق مع الباحث في التأكيد على أهمية النظر الى الجدوى الحقيقية - العملية للمؤسسات، وعدم الاكتفاء بوجودها الشكلي أو القانوني في قياس علاقتها بالشرعية ومدى ديمقراطيتها. فالانتخابات اسلوب ووظيفة في آن واحد لتوفير فرص المشاركة السياسية. إلا أن القول بأن الديوانيات أجدى - كأسلوب ووظيفة - في تحقيق المشاركة السياسية، لا يعني عدم صلاحية الانتخاب في التعبير عن المشاركة في الكويت، أو عدم ارتباطها بدرجة الشرعية، فقد استقر الفقه السياسي على اعتبار الانتخاب، وسيلة جيدة في الرقابة الشعبية على ممارسة السلطة، ومشاركة المواطن في صنع القرار.

الدراسة الرابعة أعدّها، فيصل السالم وتتناول: «قضية الهوية في بعض دول الخليج العربي» وتعد الهوية من أهم مقومات المجتمع السياسي، بل إنها أهم العوامل المؤثرة في السلوك السياسي وعملية بناء الأمة (ص ٤٧)، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي ملامح تلك الهوية وكيف تتشكل، وبالتالي، كيف يمكن تعديلها؟ وقد أجرى الباحث دراسته على عينة موسعة من بلدان هي: السعودية، الكويت، البحرين، الامارات العربية المتحدة، وتوصل الى نتائج مهمة:

- على خلاف ما توقع الباحث، فقد أبدى صغار الطلبة قدراً أكبر من الوعي السياسي مقارنة بالطلبة كبار السن، الأمر الذي يفسره تدهور الاهتمام السياسي للطالب الخليجي مع تحسن ظروفه الاقتصادية.

- يزداد دور الدين في تحديد هوية المواطن (٤٧,٢ بالمائة) يليه دور الدولة ثم العائلة والقبيلة (مسلم - كويتي - آل صباح).

- تحتل الهوية القطرية أولوية على المنطقة في تعريف الفرد بجنسيته (كويتي ثم خليجي).

- على خلاف ما توقع الباحث يميل الفرد الخليجي الى اتخاذ معظم صداقاته من خارج القطر، وربما يعني ذلك تدهور الشعور بمصالح عامة.

تعاني بلدان الخليج العربي من أزمة حادة في الهوية، ورغم بناء صيغة مشتركة لـ«المواطنة»، إلا أن صفة المواطن لم تحمل دلالات الثقافة المدنية (Civil Culture) مثل مزيد من المشاركة والوعي السياسيين، وإنما كانت أداة لتحسين الظروف الاقتصادية والدخل، حيث يحصل «المواطن» على عوائد أكبر بكثير من «الأجنبي» في الخليج، والسؤال المطروح في المستقبل، ماذا يحدث إذا تدهورت العوائد التي يحصل عليها «المواطن» وكيف يؤثر ذلك - إذا حدث - على الهوية السياسية له؟

لقد تدهور الاحساس بالقومية العربية منذ السبعينات مقابل انتشار تيار القطرية، وتدهور الانتماء الاسلامي - وإن ظل الحديث عنه نظرياً - مقابل زيادة أثر العامل الاقتصادي في تحديد الهوية، فالمسلم الغني في الخليج يتحدث عن توزيع الدخل حسب الشريعة، ولكنه ليس مستعداً لقبول ذلك عملياً (ص ٦٢ - ٦٣). وذلك التناقض بين زيادة الدخل القومي وأزمة الهوية، يعد من الآثار السلبية للتحديث في مجتمع غير مندمج وغير متكامل قومياً، حيث تسفر عملية التحديث عن ملامح للمجتمع الجماهيري (Mass Society) مجهَّل الهوية، كمرحلة انتقالية من التقليدية للحداثة والدولة القومية.

الدراسة الخامسة بعنوان: «الثقافة والسياسة في دول الخليج العربي» عالج فيها الاستاذ أحمد ضاهر العلاقة بين الثقافة العربية، وبين قضية التنمية وبناء الدولة الحديثة. تعد التقاليد القبلية والاسلام أهم

مصادر الثقافة السياسية لمجتمعات الخليج العربي، كما تتسم تلك المصادر بالرسوخ، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى إمكانية التغيير الثقافي في تلك المجتمعات، وهي على أبواب عصر التحديث الشامل، ودور التشريك السياسي في هذا المضمار.

وقد اختبر الباحث تلك المقولات من خلال دراسة امبريقية ومؤشرات سلوكية توضح «اتجاهات» (Attitudes) المبحوثين، وتوصل إلى نتائج محددة:

- تعد مفاهيم المواطنة، الثقافة المدنية، بناء الأمة، مفاهيم جديدة في بلدان الخليج، حيث تفرض المواطنة مسؤوليات بجانب الحقوق، وتحتاج الى انتماء وطني قوي وتضحية بالمصلحة الخاصة لتعظيم المصلحة العامة.

- **هناك صراع قيمي في الثقافات الخليجية - نظراً لما شهدته من تحولات سريعة وعميقة** في ثلاثين عاماً - بين التقليدية والحداثة، وبين قيم الفردية والقيم الجماعية المشتركة.

- ما زالت التقاليد القبلية قائمة وتشابكت مع قيم التحديث والدولة العصرية.

باختصار ينظر المواطن الخليجي للتحديث على أنه مرحلة لتحسن الدخل والأوضاع المادية، بعقول تقليدية، ولا يعي - عادة - وجود تناقض بين الأمرين (ص ٧٦).

يؤكد الباحث نفسه في دراسته التالية: «شباب الخليج العربي: الصورة الذاتية والدور»، على دور الدين والانتماء القبلي في تكوين الصورة الذاتية ورسم الدور (Role) للمواطن الخليجي (ص ٧٧)، فلا يزال يرسخ في الأذهان، أن القبيلة هي الملجأ الوحيد للجماعة في الصحراء القاحلة، رغم أن الفرد لا يشبع حاجاته الأساسية عن طريق القبيلة في الوقت المعاصر.

ومن خلال استطلاع أجراه الباحث، وجد أن:

- الصورة الذاتية لطلبة الخليج العربي تتسم بالغموض.

- تحتل الثروة مكاناً أساسياً في اهتمامات الطلبة، وكجزء من قيمهم السلوكية - ليس لسد الحاجات فحسب - مقابل تدني الاهتمام بالشؤون السياسية في بلدانهم (عدا طلبة البحرين).

- تراجع الاهتمام بالدفاع عن الأمة العربية، مع استمرار الالتزام بالانتماء للاسلام - أمة وشريعة - والرغبة في التحديث على النمط الغربي - العلماني - في الوقت نفسه. ويعلق الباحث على ذلك قائلاً: «إنه جيل تتصارعه ثقافتان، ما قبل وما بعد الطفرة النفطية» (ص ٨٨).

آخر دراسات الخليج عن «دور المرأة»، قدمها أحمد ضاهر وماريا السالم، وتصف وضع المرأة المتناقض بين تيارين، أحدهما ينادي باشتراكها الكامل في الحياة الاجتماعية وبناء الدولة الحديثة، والآخر يتمسك بمكانها التقليدي (في القبيلة)، وتطرح الدراسة تساؤلاً حول مستقبل دور المرأة في الخليج العربي. فقد كرم الاسلام المرأة وأقرّ بدورها، ولكن القضية في فهم وتجسيد هذا الدور في الواقع الاجتماعي.

فالمرأة لم تشارك في تحديد دورها في المجتمع العربي التقليدي، الأمر الذي يحرم المجتمع من طاقاتها ويحجر على مشاركتها في النهضة والتحديث، فعلى سبيل المثال تمثل العمالة النسائية ٣ بالمائة فقط من القوة العاملة في الكويت، ومعظمهن يتركن العمل بمجرد الزواج (ص ٩٣).

رغم الصعوبات العديدة أمام إجراء دراسة عملية في أوساط النساء الخليجيات، أجرى الباحثان تلك الدراسة على عينة موسعة (٦,٩٠١) لمعرفة اتجاهات التشريك السياسي للمرأة ودورها في عملية التحديث الشاملة، وقد أبدت معظم المبحوثات تأكيداً لهيمنة دور الرجل، ولم يحبذن التغيير في

الادوار الاجتماعية الحالية (ص ٩٨). كما أكّدت الدراسة استمرار التيار السلفي الإسلامي في النظر إلى المرأة كربة بيت بالمعنى الضيق، مع وجود ميول بين النساء نحو الرغبة في التحرر، دون الاستعداد الفعلي للعمل من أجل ذلك. فما زالت المرأة الخليجية تعيش في اطار «العائلة» قبل وبعد الزواج، وأنه حتى بالنسبة الى النساء الأكثر تعلماً، لم تتعد فكرة التحرر مجرد الرغبة والأمل (ص ١٠٤).

ننتقل للجزء الثاني من الكتاب، وينصب على التشريك في المغرب العربي، وقام الباحثان مارك تيسلر وليندا هوكنز، بإعداد دراسة عن: «التغير الثقافي والاقتصادي الاجتماعي في تونس: ملاحظات حول نظرية التحديث»، بهدف الاعتراض على مقولة ان التحديث الاقتصادي يصحبه تحديث إجتماعي وثقافي بالضرورة، ويقدم الباحثان انتقادات للنظرية الغربية في التحديث (ص ١٠٨ ـ ١٠٩).

أجريت الدراسة على عينة من (٢٨٣ فرداً) في ثلاث مدن صغرى في تونس، وتوصلت إلى أن التغير الاقتصادي ـ الاجتماعي (التحديث) يفرز اتجاهات تنموية بين المستفيدين من التحديث أساساً، وإذا لم يرتبط بتحسن المكانة الاقتصادية ـ الاجتماعية (S.E.S.) لن يفرز تغيراً في الاتجاهات الثقافية والنفسية الحالية للجماعة (ص ١١٩).

فكلما كان التغير الاقتصادي ـ الاجتماعي منعزلاً عن الاحتكاك الثقافي الخارجي، اتسمت الحياة السياسية في المجتمع بالطابع المحافظ، وإذا وجد تخطيط مركزي، فإن ذلك يكون لأسباب عملية وليس صادراً عن قناعة ايديولوجية أو توجّه ثوري. في حين أن الاحتكاك الثقافي يؤدي الى اعادة تقويم الثقافة التقليدية للجماعة، وإذا لم يرتبط ذلك بتحسن في الظروف الاجتماعية ظهر الاغتراب (Alienation)، وزادت احتمالات المد الراديكالي والصراع في المجتمع (ص ١٢١).

قدّم أيضاً الاستاذ مايكل سليمان دراسة بعنوان: «التنشئة في السياسة المغربية: العوامل الجنسية والاقليمية»، أكدّ فيها على دور «المدرسة» في عملية التنشئة الثقافية عموماً والسياسية بوجه خاص، حيث يتلقى الفرد مبكراً قيماً ومعايير محددة تعكسها المادة الدراسية وجوانب العملية التعليمية ذاتها. وحاول الباحث اختبار تلك المقولة على عينة من تلاميذ المدارس في المغرب قوامها (٧٤٠ تلميذاً) من البنين والبنات (ص ١٣٠)، ووجد تماثلاً في اتجاهات الجنسين حول النظام السياسي، حيث تسود قيم الطاعة السياسية وتغطي ذلك مسحة إسلامية إيضاً.

كما تسود قيم الفخر بالوطنية والرموز التاريخية المغربية (العرش، النشيد الملكي) مع الانتماء الى «الأمة الاسلامية الكبرى». وللمفارقة، فإن معرفة المبحوثين بالقيادات السياسية الغربية تفوق معرفتهم بالشؤون السياسية العربية، فالحياة الغربية تحتل ركناً مهماً في الاهتمام اليومي للمغاربة (ص ١٤٠)، وينخفض الاهتمام بدور المرأة في المغرب العربي أيضاً.

الدراسة العاشرة للدكتور كمال المنوفي حول: «الاسلام والتنمية: دراسة ميدانية»، طرح فيها المقولة الغربية بأن الاسلام يعوق التنمية والتقدم، وحاول اختبار صحتها بدراسة ميدانية ـ وليس بمجرد الجدال الفكري ـ حتى يكون الحكم من منطلق علمي، وأجرى تلك الدراسة في بعض قرى الريف المصري، وحلل العلاقة بين المتغير المستقل وهو «الالتزام الديني»، وبين المتغيرات التابعة وهي: الانتاجية الزراعية للفدان، درجة توظيف التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، ودرجة المشاركة السياسية للفلاحين المصريين (المسلمين أساساً).

وأكّدت نتائج الدراسة النفي القاطع

للمقولة الغربية، وأن الاسلام لم يشكل عائقاً أمام التنمية، وأنه ليس سبب تخلف المجتمعات الاسلامية، أو على الأقل ـ في تلك الدراسة بذاتها ـ لا توجد علاقة ارتباطية بين الالتزام الديني والتنمية.

وفي الواقع ساهم الرعيل الأول من المستشرقين في الترويج للهجوم على الاسلام وحضارته، وعلّلوا تخلف المسلمين، وخصوصاً العرب، بالتواكل والتقاعس عن التنمية، إلا أن وضعية التخلف الحالي لا تنفصل عن العوامل التاريخية وظروف التبعية والنهْب الخارجي إبان مرحلة الاستعمار التقليدي، أما تبرير التخلف ـ ايديولوجياً ـ بالأخذ بتعاليم الاسلام «الرجعية»، فهو أمر ذو أهداف سياسية.

الجزء الرابع من الكتاب يدور حول الفلسطينيين، فالباحثان ياسوماسا كورودا وأليس كورودا، قدما دراسة حول: «الفلسطينيون والسياسة الدولية: تحليل اجتماعي/ نفسي» لمعرفة كيف يرى الفلسطينيون أنفسهم، وكيف ينظرون للسياسات الدولية، وما هي توجهاتهم الخارجية. وذلك من خلال بحث ميداني على (٢٣٤ فلسطينياً) في الأردن لا يزالون متمسكين بهويتهم الفلسطينية.

بداية، يؤكد الباحثان أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتقارب والتقاء وجهات نظر جميع الاطراف، وفي مقدمتهم الفلسطينيون أنفسهم.

إن المعونات الاقتصادية لا تغير التوجهات النفسية أو الموقف السياسي وحدهما، فنظرة الفلسطينيين وتقويمهم للولايات المتحدة الامريكية يتسمان بالعدائية، رغم أنها أكبر مشارك في نفقات منظمة غوث اللاجئين التي تمد الفلسطينيين بأسباب الحياة المعيشية، في حين أن نظرتهم للاتحاد السوفياتي أو الصين أفضل بكثير، رغم عدم اشتراك الدولتين في تلك المنظمة، وذلك بسبب الموقف المنحاز من واشنطن تجاه اسرائيل في المنطقة وفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي خصوصاً (ص ١٦٩).

إن القضية الفلسطينية تتعلق بـ«المصير» وليست نتاج الفقر الاقتصادي، وكما تؤكد الدراسة، يجب على المجتمع والقوى الدولية الاقرار بحقوق الشعب الفلسطيني وتمكينه منها عملياً قبل دعوته لبناء السلام في المنطقة.

يقدّم توفيق فرح دراسة أخرى عن: «التنشئة السياسية للاطفال الفلسطينيين في الكويت وتأييد منظمة التحرير»، ويؤكّد دور أدوات التنشئة في زرع اتجاهات تأييد وتدعيم النظام السياسي، ولا سيما في حالة منظمة التحرير حيث لم توجد الدولة بعد، وحاول الباحث الاجابة عن ثلاثة أسئلة، كيف يرى المبحوثون ـ من الاطفال الفلسطينيين بالكويت ـ ياسر عرفات؟ وما هي مصادر التأثير في اتجاهاتهم؟ ثم ما هي العلاقة بين تأييد عرفات والانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية ذاتها؟ (ص ١٧٢).

أكّدت النتائج كثافة تأييد ياسر عرفات، وارتباط ذلك بالثقة في المنظمة وتعبيرها ـ بصدق ـ عن القضية الفلسطينية بوجه عام. كما تمثّل الأسرة الفلسطينية المصدر الأول في تغذية اتجاهات التأييد بجانب الجماعات والمنظمات الاجتماعية الأخرى. كما لا يوجد فارق جوهري بين الاناث والذكور، أو بين الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي المحتلة ـ رغم تفاوت الظروف المعيشية ـ في الانتماء للمنظمة وتأييد زعيمها «أبو عمار»، الأمر الذي يؤكد الهوية المشتركة للفلسطينيين، ويُسقط احتمالات نجاح تفتيتهم من حسابات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبهذا، تشكّل الدراسة رداً عملياً على دعوى تجزئة وتمييع القضية الفلسطينية وأصحابها.

أخيراً، تقدّم روز ماري صايغ دراسة عن: «مصادر القومية الفلسطينية: دراسة لمخيم

فلسطيني في لبنان»، وتوضّح وضع الفلسطينيين في وطنهم القومي (أغلبية)، وخارجه (أقلية). ومع ذلك فهم يشكلون قومية واحدة ويتمسكون بولائهم لها (ص ١٨٧)، وقد أجريت الدراسة الميدانية على مخيم فلسطيني في لبنان، ووجدت أن المصادر التي تغذي تلك القومية هي: الأسرة، العملية التعليمية، والقيادات والحركات السياسية، فضلاً عن الخبرة العملية للفلسطينيين وكيفية إدراكهم للأحداث المحيطة بهم وبالقضية، ورغم التحديات العديدة ـ لا سيما في حياة المخيمات ـ فان انتماء الفلسطيني لهويته قائم ومتجدد، مما جعل محاولات تصفية القضية جميعاً تبوء بالفشل في النهاية □

ندوة «ثلاثون عاماً على الوحدة»

القاهرة، ٢٢ ـ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٨

حسن ابوطالب

خبير بوحدة العلاقات الدولية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

ستظل قضية الوحدة العربية واحدة من القضايا المثيرة للجدل الممزوج بالمشاعر العروبية والتحديات الخارجية، وفشل التجارب الوحدوية التي عايشها وعاشها بعض العرب طوال الثلاثين عاماً الماضية. وعلى الرغم من تعدد محاولات الوحدة بين أكثر من قطر عربي بخاصة في عقدي السبعينات والثمانينات، تظل تجربة الوحدة المصرية ـ السورية في شباط/فبراير عام ١٩٥٨، بسنواتها الثلاث، مثيرة للكثير من المشاعر والدروس والآمال أيضاً.

إن هؤلاء الذين عايشوها سواء بالمشاركة فيها أم بصنعها أم بدراستها كحدث وكقضية، مازالوا ينظرون إليها باعتبارها تجربة فريدة في تاريخ العرب المعاصر. فريدة في دوافعها الشعبية والرسمية، وفريدة في أحداثها وملابساتها، وفريدة أيضاً فيما تعرضت له من مؤثرات عربية ودولية وانتكاسات انتهت بالانفصال. ولأهمية هذه التجربة الفريدة ولحاجة العرب الى النظر ملياً في قضية الوحدة العربية، في ظل تعاظم التحديات الخارجية، نظمت اللجنة المصرية للتضامن الأفرو ـ آسيوي في القاهرة ندوة تحت عنوان: «ثلاثون عاماً على الوحدة»، واستمرت لمدة يومين هما الثاني والعشرين والثالث والعشرين من شباط/ فبراير، وشارك فيها عدد من رجال الحكم والمسؤولين المصريين الذين ساهموا قبل ٣٠ عاماً في إتمام الوحدة وأحداثها، جنباً إلى جنب مع رؤساء الأحزاب المصرية، أو ممثلين عنهم الذين أدلوا بمواقفهم تجاه قضية الوحدة العزبية. كما قُدّمت في الندوة بعض الدراسات العلمية التي ناقشت مظهراً أو آخر من جوانب قضية الوحدة. وقد قُسِمت الندوة الى أربع جلسات ـ جلستان في كل يوم ـ خُصِصت الأولى للافتتاح ولحديث أ.محمود رياض عن تجربة الوحدة المصرية ـ السورية باعتباره أحد الذين شاركوا في التجربة. أما الجلسة الثانية والتي امتدت لباقي اليوم الأول فقد شهدت مناقشة خمس أوراق، إلى جانب مناقشة مفتوحة. وتناولت الأوراق الخمس «الوحدة العربية قبل القرن العشرين» وعرض لها د.أحمد صدقي الدجاني، «العسكريون والوحدة» وعرض لها أ.أحمد

حمروش، «الوحدة وشعوب وادي النيل» عرض لها أ.فاروق أبوعيسى، ثم «الموقف المصري على مشارف الوحدة» وعرض لها أ.أمين هويدي، وأخيراً «الجمهورية العربية المتحدة والوحدة الاقتصادية العربية» وقدمها د.عبدالعال الصكبان.

وفي اليوم الثاني أُقيمت جلستان، تحدث في إحداهما د. مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق ورئيس منظمة التضامن الأفرو ـ آسيوية، وكان محورها عن التحديات الخارجية التي تحيط بالمنطقة العربية حالياً، ثم تحدث ممثلو الأحزاب المصرية حول مواقف أحزابهم تجاه قضية الوحدة العربية. أما الجلسة الختامية فقد جاءت تحت عنوان: «مستقبل العمل العربي الموحد»، وتضمنت دراسة عن سيناريوهات المستقبل العربي، وقدمها د.سعدالدين ابراهيم، ثم كلمات عن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ألقى إحداها عبدالله الحوراني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والثانية ألقاها الكاتب المصري لطفي الخولي.

وبالنسبة إلى وقائع الندوة، فقد جرت على النحو التالي:

في الجلسة الأولى تحدث السفير وفاء حجازي نائباً عن د.عصمت عبدالمجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية، وحملت كلمته تقديراً خاصاً لتجربة الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، واصفاً إياها بأنها كانت «انطلاقة جريئة نحو الاندماج والانصهار في كلٍ واحد لتُمحي فيه فواصل عديدة وكثيرة. وإذا كانت تلك التجربة قد تعثرت لظروف دولية وإقليمية، فمن المهم البحث عن صيغة ملائمة ومناسبة تزاوج بين البعدين القومي والوطني لمواجهة التحديات المتعاظمة امام العالم العربي حالياً وهي: حرب الخليج والصراع العربي ـ الاسرائيلي، تعاظم هيمنة القوى العالمية الكبرى على المناخ الدولي، وتدخلها المتنامي في كافة الأزمات الاقليمية، تخلف العالم العربي رغم ثرائه في الموارد المادية وتوفر الكوادر البشرية، ورابعاً النظام الاقتصادي الدولي الذي يعرّض الدول النامية لتعامل غير عادل أو متكافىء مع الدول المتقدمة».

تلا ذلك بحث أ. محمود رياض، وزير الخارجية الأسبق، وكان بعنوان «الوحدة أحداث ودروس»، ويتضح منه أن هدفه هو إلقاء الضوء على جملة الاحداث التي سبقت الوحدة وعاصرتها، سعياً لاستخلاص الدروس من هذه التجربة، ومما يجب قوله ان عرض أ.محمود رياض اتصف بمزيج من الحيادية الشديدة والتواضع في آن واحد. وقد تضمنت دراسته عدة أجزاء فرعية على النحو التالي:

١ ـ الظروف التي واكبت نشوء التيار العربي في مصر منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه، والفروق النوعية بين التيار العروبي في مصر ومثيله في سوريا.

٢ ـ مواقف مصر الثورة من أطروحات الوحدة العربية والأحلاف الاستعمارية حتى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

٣ ـ الملابسات التي أحاطت بدعاوى الوحدة لدى سوريا وموقف مصر عبدالناصر منها.

٤ ـ حدث الوحدة ذاته.

٥ ـ المشكلات التي أدت أو قادت الى نجاح عملية الانفصال.

ومن أبرز ما ذكره أ. رياض، أن مفهوم القومية العربية في منتصف الخمسينات لدى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر كان مختلفاً عما كان لدى حزب البعث. ويعد الجزء الأخير أهم الأجزاء في دراسة أ.رياض، والذي تعرض فيه الى المشكلات التي اعترضت تجربة الوحدة وقادت الى نجاح عملية الانفصال، وهذه المشكلات هي:

أ ـ المبالغة في دور عبد الناصر في حل الأزمات والمشكلات التي تواجهها دولة الوحدة، إذ صار مسؤولاً عن المطالب اليومية

للجماهير سواء في مصر أم في سوريا.

ب ـ غياب السلطات المحلية السورية ولا سيما في الفترة الأولى للوحدة، الأمر الذي أوجد فراغاً.

ج ـ غياب التنظيم الذي يدافع عن الوحدة التي استمرت لمدة ثلاث سنوات بدافع التيار العاطفي وحده.

د ـ حل الأحزاب في سوريا وعدم وضوح مسؤوليات كل حكومة قطرية، وعدم وضوح عملية تكوين الاتحاد القومي في سوريا.

هـ ـ انتشار شائعات عام ١٩٥٩ في سوريا بأن مصر تسعى للهيمنة الاقتصادية على مقدرات سوريا، وبخاصة بعد الاهتمام المصري بموضوع سد الفرات.

و ـ تطبيق القرارات الاشتراكية ونشوء آثار سلبية لها على الأنشطة الاقتصادية الخاصة في سوريا.

وعن أبرز الدروس المستفادة، أشار أ.رياض الى أهمية قبول الوحدة بصورة تدريجية، وأن الاتفاق وحده في مسائل السياسة الخارجية لا يكفي لإقامة دولة وحدة.

وقبل المناقشة المفتوحة التي أعقبت حديث محمود رياض، أشار محمد حسن الزيات، وزير خارجية مصر الأسبق، في كلمة خاصة الى أن موضوع الوحدة يترابط مع أمرين آخرين وهما: هويتنا كعرب وكيف ننظر إليها، ونظرة الآخرين لهذه الهوية. وتحدث عن ثلاثة تواريخ تعتبر مهمة في تحديد العلاقة بين هذين التصورين: الأول ما فعلته أوروبا لاعادة جيش إبراهيم باشا عندما وصل إلى سوريا في بداية القرن التاسع عشر، حتى لا تقوم دولة مصرية عربية، الثاني ما ظهر في مؤتمر فرساي من نزعات بريطانية لفصل سيناء عن مصر، والثالث ما أظهره تقرير الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيكسون المقدّم في عام ١٩٧١ عن المنطقة العربية، باعتبارها منطقة مؤهلة بمواردها البشرية والمالية للقفز الى العالم المتقدم إذا وجدت الصيغة المناسبة لذلك. وتابع الزيات قوله بأن الاقتراح المقبول حالياً هو: «ان يكون هناك جيل يتفرغ فيه الشباب للتعرف على الهوية العربية وينكب على هدف الوحدة لتحقيقه».

وفي المناقشات حول الأفكار الوارد الإشارة إليها، ذكر محمود المراغي، صحافي من مصر، أهمية بحث العلاقة بين الوحدة والتغير الاجتماعي الذي حدث بخاصة في السبعينات، ونال كل البلدان العربية، وكيفية تبني استراتيجية الحد الأدنى، أي الوحدة في ظل التنوع الاقتصادي ـ الاجتماعي، وتساءل عن كيفية سد الثغرة بين توجهات مراكز البحوث ذات التوجهات القومية، ومراكز صنع القرار السياسي في البلدان العربية.

أما أمين الغفاري، باحث بمركز الدراسات العربية بلندن، فقد أشار إلى نقطة مهمة وهي، غياب وجهة النظر السورية في الندوة. وقال يجب التفرقة بين نوعين من المجالس العسكرية في سوريا أولهما، المجلس العسكري الذي أقنع عبدالناصر بالوحدة، والثاني، المجلس العسكري الانفصالي. كما أشار محمد فؤاد البديوي، سفير سابق من مصر، الى أهمية المراحل في العمل العربي المشترك، وأهمية بناء المواطن العربي الذي يؤمن بالوحدة العربية. أما محمد فائق، وزير الاعلام الأسبق، فقد أبرز أن لقاء إرادتيّ القاهرة ودمشق ضرورة لقيام قوة أكبر لمواجهة التحديات الخارجية. ودعا إلى اعادة العلاقات المصرية ـ السورية باعتبارها مطلباً شعبياً. وفي النهاية فرَّق د.الصكبان بين الوحدة كهدف وكوسيلة، وتساءل عما إذا كانت تجربة الوحدة المصرية ـ السورية ستدوم إذا لم تظهر مشاكل الحكم مثلما عرض لها أ.رياض.

وفي الجلسة الثانية تعاقب المتحدثون على النحو التالي:

د. أحمد صدقي الدجاني الذي قدم عرضاً شائقاً تحت عنوان: «الوحدة العربية قبل القرن العشرين» وفي هذا العرض أورد د.الدجاني أن دراسة أعمال ابن خلدون وساطع الحصري والدوري، تكشف عن أبعاد فكرة الوحدة في مراحل تاريخية مختلفة، وأن هناك أربعة عناصر تدفع الى الوحدة: **أولها**، العقيدة السياسية أو ما يطلق عليه حالياً الايديولوجية، **وثانيها**، النظام السياسي القادر على عملية الاندماج بين الصعوبات المختلفة وتحقيق المطالب المطروحة، أو كما عبّر عنها ابن خلدون بأن الاختلاف والتمايز والافتراق هي أسس الوصول الى الوحدة والعمار، **وثالثها**، وضوح الانتماء والهوية وهو ما يبرز في ثلاثة متغيرات فرعية كوحدة العقيدة، ووحدة اللسان والتاريخ المشترك. **ورابعها**، القيادة العظيمة التي تعي دور الاقليم ومواجهة التحديات الخارجية، وهذا بدوره يثير إشكالية الاقليم ـ القاعدة أو ما كان يُطلق عليه إقليم الجهاد.

أما العوامل المعاكسة للوحدة فهي: ١ ـ الاقليمية أو كما عبّر عنها ابن خلدون بأنها مجموع النوازع الدنيا للحفاظ على اقليم مجزّأ. ٢ ـ سكون العقيدة. ٣ ـ عدم وضوح الهوية. ٤ ـ ضياع القيادة السياسية والتي بدورها تؤدي الى ضياع النظام السياسي.

وقد اتسم عرض د. الدجاني لهذه العوامل سواء الدافعة للوحدة، أم تلك المعاكسة لها بالجدية والتدفق اللذين يعكسان دراسة متأنية لهذا الموضوع المهم.

وتحت عنوان: «العسكريون والوحدة»، تناول أحمد حمروش، رئيس اللجنة المصرية للتضامن، الدور الذي لعبه العسكريون سواء في مصر أم في سوريا، لإتمام هذه الوحدة وتأثير اسلوب استخدام العسكريين لحل القضايا التي واجهت دولة الوحدة. وذكر حمروش أن العسكريين السوريين قبل الوحدة لم يناقشوا الفكرة ولا أبعادها السياسية من قبل، وإنما اندفعوا اليها اندفاعاً عاطفياً محموماً، وتابع قوله: «إن اختيار العسكريين لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين، لها آثار ونتائج سلبية عديدة» وأن «الخلافات بين العسكريين المصريين والسوريين لم تكن تدور حول قضايا مبدئية، وإنما كانت تدور حول قضايا سلوكية وشخصية، فضلاً عن أن حركة تنقلات الضباط المصريين الى الجيش السوري لم تكن خطأ من حيث المبدأ، ولكن هذا الانتداب بعد أن كان قاصراً على أصحاب الكفاءات، تجاوز ذلك بعد الوحدة الى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالي».

وفي بحث أمين هويدي المعنون: «الموقف المصري على مشارف الوحدة» حاول في الحقيقة الرد على ثلاث مقولات شائعة: الأولى، وهي ما يرجعه البعض الى أن النكسات العربية ترجع الى أن الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨ لم تكن مدروسة، واعتبر هويدي هذه المقولة غير صحيحة تاريخياً وعملياً، وانها أحد الشعارات التي تُرفع للتستر على عمليات الانحسار العربي، وفي محاولة للتأكيد بأن هذه التجربة كانت مدروسة، ذكر أن الموقف كان يُدرس بصفة مستمرة داخل القيادة السياسية، وأنه نفسه إلى جانب شعراوي جمعة قاما بعمل «تقدير موقف» للشعب والأحزاب في سوريا قبيل إعلان الوحدة، وقدّماه إلى الرئيس عبد الناصر، وتناولا فيه موقف الشعب السوري العام المؤيد للوحدة مع مصر، وخلص إلى أن شعار الوحدة المدروسة هو شعار لتعميق الاقليمية وتهرّب من تنفيذها وإقامتها.

أما النقطتان الثانية والثالثة فكانتا تساؤلات حول خلو المكتبة العربية من جهود الانفصاليين للابقاء على التجزئة، في حين

تتكدس الدراسات عن الوحدة وأخطائها، الى جانب تساؤلات عن المواقف العربية من التجزئة الحالية، والجهود التي تجري على قدم وساق لإنشاء تكتل هنا أو هناك.

وتحت عنوان: «الوحدة وشعوب وادي النيل» تحدث فاروق أبو عيسى، أمين اتحاد المحامين العرب، قائلاً: إن الوحدات التي قامت في بعض أجزاء الوطن العربي هي وحدات أمنية وحماية مصالح وتمت بطرق عليا وغير شعبية، وإذا تمسكنا بمثل هذه التجارب، فإننا بذلك نبتعد عن نموذج الوحدة التي نريدها، والتي تقوم على المساواة والندّية وحقوق الانسان والديمقراطية والمشاركة. وعن موقع شعوب وادي النيل، أشار ابوعيسى الى أن وادي النيل يمثل السلسلة الفقرية لأي تجربة وحدة عربية. وأن الاتجاه الى افريقيا مثلما تم في عهد عبدالناصر، قام على أساس أن افريقيا هي ظهر الأمة العربية، وهذا الاتجاه بدوره أثار حملة من التساؤلات أبرزها هو كيف سيكون التعامل مع الاقلية الزنجية في إطار الدولة العربية الواحدة. وهذا التساؤل يعترف ضمناً بأهمية العلاقة بين الوحدة والتنوع.

وفيما يتعلق بالسودان أشار أبو عيسى «إلى ان هناك وضعاً إجتماعياً صعباً، حيث توجد لغات عديدة واقليات، ومع ذلك فلا بد من التأكيد على أن السودان هو جزء من الأمة العربية، وأن مخاطر فصل جنوب السودان هي مخاطر على السودان وعلى العرب جميعاً» وهذا الوضع يفرض «اولاً تحقيق وحدة وطنية سودانية باعتبارها إحدى مراحل تحقيق الوحدة العربية التي يجب أن تقوم على اساس الخيار الديمقراطي».

وفي البحث الأخير الذي قُدِّم في نهاية اليوم الأول، تناول د.عبدالعال الصكبان موضوع: «الجمهورية العربية المتحدة والوحدة الاقتصادية العربية»، وقد حدد هدف بحثه في رصد ملامح عامة لنظرة الجمهورية العربية المتحدة لقضية الوحدة الاقتصادية، وأشار د.الصكبان الى أن ثورة تموز/ يوليو نظرت الى الوحدة الاقتصادية العربية نظرة أساسية، تتمثل في أنها الحل الضروري لمجمل أوضاع الوطن العربي، لذلك حاولت الجمهورية العربية المتحدة طوال سنوات البحث في بنود هذه الاتفاقية على مدى السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢، أن تحافظ على بقاء الاتفاقية في مواجهة اعتراضات بعض البلدان العربية، وبعد أن استقرت سفينة الاتفاقية وترك المجلس الاقتصادي الاتفاقية للدول للتصديق عليها بعد توقيعها، اتخذت الجمهورية العربية المتحدة دور المحرّض على إنجاز هذا التصديق حتى تدخل الاتفاقية دور التنفيذ. وحتى بعد ان اتخذ القرار بإقامة السوق العربية المشتركة، وبدأت بعض البلدان العربية في عدم الالتزام بهذا القرار، واتخاذ سياسات انكفائية، تصدت الجمهورية العربية المتحدة لرعاية هذا الوليد، وحاولت أن تُوفق بين مجالات التنسيق ومسار الخطة لديها، الى أن تداعت الأحداث وألحقت بالعرب هزيمة عام ١٩٦٧، ومع غياب القيادة التاريخية للجمهورية العربية المتحدة، ظهرت في صيف عام ١٩٧١ محاولات لاعادة النظر في الاتفاقية، ولم يعد الموضوع من بين الأولويات المصرية.

أما اليوم الثاني للندوة فقد غلب عليه الجانب الاحتفالي ـ السياسي. ولا يقلل ذلك من قيمة ما قيل بقدر ما يجسد واقعاً حدث بالفعل. وهذا الجانب ظهر جلياً في كلمات رؤساء الأحزاب المصرية، أو من ناب عنهم فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية ذاتها. وأيضاً في الكلمتين اللتين القيتا عن الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة في الجلسة المسائية الأخيرة. وفي الجلسة الصباحية ألقى مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق في مصر ورئيس منظمة التضامن الأفرو ـ آسيوي، كلمة محورها التحديات الخارجية وعملية الوحدة. وفيها أشار الى أن الهجمة الثالثة

التي يتعرض لها الوطن العربي اليوم، تفرض عليه العودة الى القانون الذي يحكم أمن هذه المنطقة وهو وحدة أقاليمها، وذلك لأن الهجمة الجديدة ذات البعدين الأمني والاقتصادي لا تستهدف أطراف الوطن العربي وحسب، ولكن كياناتها العربية أيضاً. وقد عرّف مراد غالب الوحدة بأنها: «عمل متواصل يراعي المتغيرات الجديدة وانها يجب أن تكون اندماجية في النهاية وتجمع العالم العربي ككل».

وتوالى رؤساء الأحزاب فتحدث كل من المهندس إبراهيم شكري، رئيس حزب العمل الاشتراكي ورئيس المعارضة البرلمانية المصرية، وأ.مصطفى كامل، رئيس حزب الأحرار، ثم طه صبري نائباً عن د.يوسف والي، أمين عام الحزب الوطني، ثم أ.لطفي واكد نائباً عن خالد محيي الدين، رئيس حزب التجمع. وكان محور كلماتهم هو تأييد عملية الوحدة بين البلدان العربية لاعتبارات موضوعية خاصة بالاتجاه العام الذي يحكم حركة العالم الآن، وهو الاتجاه نحو إنشاء الكيانات الكبيرة، إلا أن هذا الاتفاق لم يلغ وجود فوارق مهمة، حيث اختلطت الوحدة العربية بالوحدة الاسلامية، وتجلى ذلك في كلمة المهندس ابراهيم شكري وأ.مصطفى كامل مراد، في حين أن كلمة د.يوسف والي تحدثت بجلاء عن الحاجة الملحة الآن للعمل العربي الموحد، والذي هو أقل مما تفترضه عملية الوحدة، وإن كان يُعد في حد ذاته احدى خطواتها.

وفي الجلسة الرابعة والأخيرة، تحدث د.سعدالدين ابراهيم وعرض بحثه «الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي». وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين: الأول منهما يعرض فيه المشكلات التي أدت الى تعثر العمل الوحدوي، كما يتضمن مظاهر أزمة الدولة القطرية العربية وهي خمسة أنواع من التحديات الداخلية، عجزت مؤسسة الدولة القطرية عن التصدي لها بنجاح وهي: العجز عن حماية الاستقلال الوطني، العجز عن التنمية الاقتصادية المستقلة، العجز عن إقرار العدالة الاجتماعية، العجز عن التجديد الحضاري والثقافي، والعجز عن توسيع دائرة المشاركة السياسية والشعبية. وفي القسم الثاني من الدراسة، تحدث د.سعدالدين ابراهيم عن العمل الرائد الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وخصوصاً ما يتعلق بسيناريوهات المستقبل، ويحتوي هذا الجزء على ثلاثة سيناريوهات محتملة للوطن العربي، وهي مزيد من التفتت للوطن العربي وهو ما يسمى بالمشهد الاسرائيلي، والثاني هو الاتجاه نحو التنسيق والتعاون والتوحيد الاقليمي، والثالث هو الوحدة الشاملة. وبعد عرض جزئيات هذه السيناريوهات المحتملة، أردف د.سعدالدين قائلاً: إن مسؤولية جيلنا الحالي ـ جيل ما بعد الاستقلال ـ في حدها الأدنى هي وقف التردي الذي تعيش فيه المنطقة العربية حالياً، ومنع الانهيار الكامل، وفي حدها الأقصى أن يُسلَّم الوطن العربي للأجيال التالية وهو متّحد ومزدهر وقوي، وهذه المسؤوليات لا هي فوق طاقة البشر ولا خارج الامكانات المادية والبشرية المتاحة.

وفي آخر كلمتين تحدث بهما عبد الله الحوراني ولطفي الخولي، كانت عن الانتفاضة الفلسطينية والعلاقة بين ما يجري في الأرض المحتلة والقوى الفلسطينية في الداخل والخارج، وكذلك دور الجماهير الفلسطينية في تحريك الأوضاع التي بدت للجميع ولحين طويل أنها قد تجمدت عند حدودها السابقة. والواقع أن هاتين الكلمتين وإن لم تكونا في صلب تجربة الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، إلا أن صلتها بالندوة كانت عبر صلة الانتفاضة بدور الجماهير، ودور الجماهير بعملية الوحدة العربية المأمولة.

إن هذه الندوة التي استمرت ليومين تُبرز جوانب متعددة، بعضها يحسب للندوة وللجهة المنظمة، والبعض الآخر يحسب عليها. إن نظرة سريعة على ما يمكن أن نسميه بأنماط الندوات تكشف عن ثلاثة أنماط، كل منها له سماته الخاصة وله دوره الذي يلعبه سواء في إطار الجمهور العام أم الجماعة العلمية المتخصصة. أول هذه الانماط هو النمط الاحتفالي والذي يقصد منه إحياء لذكرى حدث مهم، والأحياء هنا هو الهدف الرئيسي.

ثاني هذه الأنماط، النمط السياسي والذي يقصد من ورائه أن تُطرح من خلال الندوة مجموعة من الآراء والتوضيحات من قِبل سياسيين ومسؤولين تجاه قضية بدورها. النمط الثالث والأخير هو النمط الفكري ـ العلمي الذي يناقش قضية بذاتها بصورة علمية ومنهجية، وتُقدم فيها الدراسات التي تنكب على دراسة الجزئيات المختلفة لهذه القضية. ولكل من هذه الأنماط جمهوره ومستقبليه ومحاوريه. والتركيز على أي من هذه الأنماط هو الذي يحدد مدى النجاح من عدمه. والواضح من خلال استعراض وقائع ندوة «ثلاثون عاماً من الوحدة» على النحو السابق، ان الجهة المنظمة للندوة قد حاولت الجمع بين هذه الأنماط الثلاثة، فهناك إحياء لذكرى الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨، وهناك رؤساء أحزاب يقدمون تصوراتهم عن قضية الوحدة. وهناك مجموعة من البحوث ـ بعضها جاد، وبعضها الآخر أقل من المستوى المطلوب ـ ولذلك جاءت الندوة مزيجاً من الأنماط الثلاثة، وبدا لمتابعيها أن ثمة عدم توازن واضح بين الهدف من الندوة، وبين تنظيمها على النحو الذي تمت عليه. حيث غلب الطابع الاحتفالي ـ السياسي، الأمر الذي جاء على حساب البعد الفكري ـ العلمي والذي نعتقد أنه كان يجب أن يكون مبلوراً بصورة أكثر وضوحاً، وهو البحث في موقع قضية الوحدة العربية في ظل الظروف والتحديات التي تعيشها المنطقة العربية حالياً، وفي ظل العديد من محاولات التشويه المتعمدة التي قامت وتقوم بها جهات عديدة عربية وغير عربية، وباختصار البحث في موقع قضية الوحدة العربية في سلم الأولويات المطروحة على الساحة السياسية والفكرية والنضالية أيضاً. وفي الحقيقة، أن ثمة إشارات هنا أو هناك ـ سواء في كلمات بعض المتحدثين أم عدد من المعقبين ـ أتيحت لها فرصة محاولة توضيح فكرة أو تصحيح واقعة ولست مثل هذه الفكرة الأساسية، ولكنها جاءت متناثرة ولم تتح لها الفرصة للتبلور أكثر وأكثر، بخاصة وأن بعض هذه الاشارات جاء في صورة تعميمات تفتقر إلى الدقة وإلى الأساس العلمي.

ثمة مظهر آخر من مظاهر عدم التوازن وهو غياب الصوت السوري، حتى تتاح الفرصة لكي يعكس الحدث من جانبه الآخر. والواقع أن هذه السمة كانت مثار حديث كبير من المتابعين لوقائع الندوة، الأمر الذي دفع بأحد الحاضرين من السوريين وهو السيد جادو عزالدين، أحد وزراء الوحدة الذين رفضوا الانفصال وظلوا في القاهرة منذ ذلك الحين، وكان مسؤولاً وقائداً سورياً في معركة التوافيق في شباط/ فبراير ١٩٦٠، للتحدث ما يزيد عن الساعة، أعاد فيها سرد المناخ العام الذي كان في سوريا قبيل الوحدة، وعمل كعامل ضاغط لكي تتم الوحدة بالصورة التي حدثت. وفي هذا التعقيب السوري الوحيد، ونظراً للموقع السياسي والعسكري الذي شغله جادو عزالدين أثناء الوحدة، فقد شمل تصحيحاً لعدة وقائع بصورة مختلفة عما برزت في حديث المسؤولين المصريين أثناء الوحدة. وهذه الوقائع هي:

ـ تأكيد دور الدعم العسكري المصري في وقف تحرشات إسرائيل بالجبهة السورية،

وهذا الدعم كان له أثره الفعّال في معركة التوافيق التي أنهت هذه التحرشات. وأن قرار الرئيس عبدالناصر بتوجيه الدعم العسكري المصري، كان نابعاً من دوافع خاصة بحماية دولة الوحدة.

- إن الرئيس عبد الناصر قد تدخل شخصياً لحسم موضوع سد الفرات، على حساب موضوعات إقتصادية أخرى كانت تهم القطر المصري. وان تدخل عبدالناصر كان تجسيداً لاهتمامه بأهمية سد الفرات كمشروع اقتصادي حيوي يعود بالخير على الشعب السوري، وليس من قبيل السيطرة الاقتصادية على سوريا.

- إن القرارات الاشتراكية عُرضت على وزراء الوحدة قبل إصدارها، وانّ الرئيس عبدالناصر كان حريصاً على خصوصية الوضع الاقتصادي لسوريا، ولذلك لم تشمل التأميمات الاشتراكية سوى ثلاث مؤسسات سورية فقط، دخلت فيها الحكومة بنسبة ٥١ بالمائة، أما المصانع التي أممت فلم تكن كثيرة ودُفِعت لها التعويضات بالكامل.

المظهر الثالث لعدم التوازن هو غياب جيل القضية عن معالجة الموضوع، أو بالأحرى حضورهم حضوراً شبه رمزي، إذ كان جُل المتحدثين من جيل الحدث، وأهمية هذا المظهر تبدو في حقيقته أن انقطاع الحوار بين الأجيال، يفقد الأمة العربية حيويتها في وقت هي بحاجة شديدة إلى تبادل الخبرات بين جيل أدى ما عليه، نجح حيناً وفشل حيناً آخر، وترسبت لديه خبرات ودروس، وبين جيل آخر هو المؤهل لمتابعة الطريق.

الجدير بالذكر أن فكرة الحوار ذاتها قد طُرحت في المناقشات العديدة، ولكنها كانت تستهدف حواراً آخر عبّر عنه أحد المعقبين بأنه حوار بين المُنظّرين والسياسيين البراغماتيين من الجيل نفسه - جيل الحدث - فيما نعتقد أن مثل هذا النوع من الحوارات قد انتهى أمره وعُرِفت من قبل مراميه ونتائجه.

إن المظاهر الثلاثة السابقة عن عدم التوازن، سواء في تنظيم الندوة أم في الهدف من ورائها، ليست هي وحدها مما يجب الوقوف عنده، ذلك أن ثمة أفكاراً ومقولات قد قال بها بعض المتحدثين، وغُلّفت بحماس زائد أحياناً، وتناقضت مع مقولات وأفكار معروفة سلفاً. وفي هذا الاطار يمكن سرد الملاحظات الآتية:

١ - ما أشار إليه أمين هويدي بأن الوحدة المصرية - السورية كانت مدروسة تماماً، مشيراً الى واقعة تقديم «تقدير الموقف» الذي شارك في إعداده قبل إعلان الوحدة، وهو يُعدّ، في نظر كاتب هذا العرض، أمر فيه الكثير من الخلط بين ما تفترضه الدراسة الواعية والمنظمة لعمل توحيدي ضخم يدمج بين بلدين، وبين تقارير «تقدير الموقف» والتي رغم أهميتها للساسة وغيرهم، إلا أنها لا يمكن - بأي حال - أن تحل محل الدراسات المعمقة في الجوانب الفكرية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي اعتقادي، أن أ.أمين هويدي لم يكن موفقاً بالمرة حين ذكر أن القيادة السياسية كانت على علم بالمؤامرات وبحركة الانفصال وتحركاتها، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلات غاية في الخطورة، فإذا ما كانت القيادة السياسية، والمقصود بها الرئيس عبدالناصر، على علم بمثل هذه المؤامرة بمثل هذا التفصيل الدقيق الذي أوحى به أمين هويدي، فلماذا لم تتحرك الجهات المعنية لتطويق هذه المؤامرة؟ والاستنتاج في هذا الحال هو أن القيادة السياسية كانت على الرغم من علمها إما عاجزة عن اتخاذ قرار بالرد المناسب، وإما لم تكن راغبة في استمرار تجربة الوحدة، وإما أنها لم تكن على علم بالمؤامرة، ولا سيما في

مراحلها الأخيرة بدرجة كافية، وهو ما أشار اليه جادو عزالدين في تعقيبه الطويل.

٢ ـ ما دعا إليه فاروق ابو عيسى لما أسماه بالقوى الوحدوية العربية في تحمّل تبعاتها لاحداث وحدة وطنية سودانية، وهذه الدعوة وإن حمل ظاهرها دعوة مطلوبة، إلا أنها في الواقع تتجاوز كثيراً من مفترضات الواقع السوداني والعربي ذاته. ذلك أن الوحدة الوطنية السودانية أو غيرها من وحدات وطنية عربية اخرى، إن لم تكن نابعة من ذات الشعب وبفعل قواه الوطنية المحلية بالدرجة الأولى، فلن تستمر إن لم توجد أصلاً. ومسألة كالوحدة الوطنية السودانية ولظروف السودان الخاصة عرقياً وثقافياً وجغرافياً، يجب أن تكون الأولوية رقم (١) لدى التجمعات السياسية السودانية، ويأتي الدعم المعنوي من القوى الوحدوية العربية في المرتبة الثانية، دون أن يتجاوز ذلك الى التدخل المباشر منعاً لإحداث مزيد من التدهور غير المرغوب.

٣ ـ كما من أكثر القواسم المشتركة ـ سواء ضمناً أم صراحة ـ بين غالبية المتحدثين هو الحديث عن دور الجماهير في إحداث الوحدة مثلما ظهرت في تجربة الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، ومثلما تطرحه الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، باعتبار أن التحرير من قبضة المحتل ـ على حد قول عبدالله الحوراني ـ هو الخطوة الاولى في مشوار الوحدة العربية، وباعتبار أن الوحدة إن لم تكن قائمة على اختيار الشعوب، فلن يُكتب لها النجاح وستظل مشروعات للتحالف بين النظم السياسية.

٤ ـ ان الحديث عن دور الجماهير العربية اختلط بدوره بالدعوة الى الديمقراطية في جميع البلدان العربية، باعتبار أن غياب الديمقراطية في غالبية النظم العربية ليس فقط دليل عجز هذه النظم، ولكن أحد أهم المعوقات الحقيقية أمام الشعوب لتطلق طاقاتها الكامنة.

٥ ـ كان من أبرز النتائج المستفادة من حديث أ.محمود رياض ومتحدثين آخرين، أن القيادة العظيمة رغم ضرورتها القصوى في المراحل الفاصلة في تاريخ الأمم، فإنها وحدها ليست كافية كشرط لازم لقيام عملية وحدة، ناجحة وحقيقية، والوجه الآخر لهذا الشرط، هو ضرورة تنظيم الجماهير سياسياً بما لا يلغي حرية اختيارها وتطلعاتها المشروعة، وأهمية التحضير الجيد والواعي ـ كما أسماه اللواء طلعت مسلّم في تعقيبه ـ لأي تجربة وحدوية مهما كانت المشاعر الضاغطة إليها.

٦ ـ كان هناك اهتمام كثيف بالواقع العربي المتردي، وبالتحديات المختلفة التي تحيط بالبلدان العربية، ورافق ذلك الدعوة الى أهمية التحسب الدقيق مما يمكن أن تقوم به القوى المناوئة عربياً وخارجياً لأي جهود وحدوية عربية حتى ولو في حدها الأدنى □

ندوة «التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي»

القاهرة، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

حنان ماهر قنديل

معيدة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

على امتداد أربعة أيام متصلة بدأت من منتصف شهر كانون الثاني/يناير الماضي، عُقدت في القاهرة ندوة مصرية ـ فرنسية مشتركة حول موضوع «التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي»، قام مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بتنظيمها مع مركز الدراسات والوثائق الفرنسي.

والحق انها كانت فرصة لأن يجتمع هذا العدد من الاساتذة والباحثين من كلا الجانبين ـ ولأول مرة ـ من أجل بحث ومناقشة مجموعة من الدراسات، حول طبيعة المرحلة المعاصرة التي يمر بها وطننا العربي. وكان أمراً جديراً بالاهتمام، أن يتعرف الباحث المصري على التحليلات والتفسيرات الاوروبية ـ وليس فقط الامريكية ـ لحقيقة الاوضاع في وطننا العربي، وللجوانب المختلفة منها، أفكرية كانت أم اجتماعية، اقتصادية أم سياسية.

وقد انتظمت الندوة على اساس ان يضم اليوم الواحد عدداً من الجلسات. وكان لكل جلسة عنوان يوضح الاطار العام الذي ستناقشه الأبحاث على هدي منه. وقد تفضل عدد من الاساتذة المصريين بالتعقيب على مجموعة الدراسات المقدمة للندوة، بحيث اختصت كل جلسة بأحدهم ليقوم بهذا الدور. هذا، وقد قامت مجموعة أخرى بترؤس الجلسات على مدى الايام الاربعة التي استغرقتها الندوة.

وقد بدأ أول لقاءات الندوة تحت عنوان «التغير السياسي وأزمة الدولة العربية الحديثة: نظريات وممارسات» وضمت من الاساتذة: جان ليكا (Jean Leca) وميشيل كامو (Michel Camus) من الجانب الفرنسي، ود. نيفين مسعد، بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد من الجانب المصري.

وقد طرح الاستاذ جان ليكا (Jean Leca)، من خلال ورقته ذلك السؤال القديم الجديد، والذي حاولت وتحاول دول العالم الثالث عموماً والوطن العربي خصوصاً ان تجد إجابة عنه. هذا التساؤل هو: هل يجوز التعامل مع المشكلات المختلفة التي تعاني منها الدولة العربية الحديثة ـ داخلياً وخارجياً ـ انطلاقاً من امتلاكها ثقافة معينة تحتم

عليها التعامل بشكل محدد مع هذه المشكلات؟ أم أن الأمر يقتضي من هذه الدول، ومن مثقفيها على وجه خاص، الا يتحيزوا لعنصر الثقافة على هذا النحو المغالى فيه، وأن يكونوا أكثر مرونة فيما يتصل بالحلول الأخرى، التي قد لا تتفق بالضرورة مع إطارهم الثقافي، وإن كانت أكثر حسماً في معالجة مشاكلهم.

يقدم جان ليكا (Jean Leca) بعض الأمثلة التي توضح وجهة نظره. فقد رأى على سبيل المثال، أن الاقتراب من كثير من مشكلات الوطن العربي في وقتنا هذا، يتم بالرجوع الى الاطار الثقافي الاسلامي، في حين ان هذا الاطار قد لا يكون بالضرورة المنهج الملائم للتفسير والحل.

ومن هنا يخلص الباحث، إلى أن مغالبة الدولة العربية الحديثة لأزماتها، ونجاحها في تحقيق التنمية التي تطمح اليها، يتطلبان منها ان تعتمد الاساليب العقلانية في التفكير والتحليل محل التقليدية منها. كما يلزم عليها أيضاً أن توفر الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح على نحو عملي بسيادة هذا الاسلوب. إن التنمية لا تتحقق تلقائياً بمجرد تعديل المفاهيم والمعايير السلوكية، وهذا ما لم يفهمه بعد المتعصبون للنهج الثقافي في معالجة قضايا مجتمعاتهم.

وعلى صعيد الممارسات، جاءت ورقتا كلاً من د.نيفين مسعد وميشيل كامو (Michel Camus)، لتتناولا معضلتين تواجههما الدولة العربية في وقتنا هذا.

أما الورقة الأولى، فتعرضت لأوضاع الأقليات وأثرها في تعميق الأزمة التي تعاني منها البلدان العربية. وقد تناولت الباحثة، حالة الأقليات في كل من سوريا والسودان باعتبارهما بلدين يتمتعان ويتميزان بتنوع ثقافي وعرقي وديني كبير. وانتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج المتصلة بعلاقة تلك الأقليات بالنظم السياسية التي تعيش في كنفها. ولعل أهم تلك النتائج ان الأقليات في الوطن العربي، لا تزال تمثل عنصراً مثيراً لقلق البلدان التي تضمها. فالنظم العربية غير قادرة بعد على استيعابها سواء من الناحية السياسية (عن طريق إشراكها في السلطة)، أم من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية (كالتمتع بحقوق الأغلبية). وتحتفظ الأقليات لذلك بوضع تتقوقع فيه على نفسها، وتزداد منه مقاومة للبلدان التي تؤويها.

اما الورقة الثانية، فيحدثنا فيها الاستاذ ميشيل كامو (Michel Camus)، عن مسألة اتجاه الدولة العربية المعاصرة، الى التخلي شيئاً فشيئاً عن التزاماتها بإدارة وتخطيط المجتمع الذي تتحكم به، وبعد أن كان تدخلها في الماضي هو وسيلتها الوحيدة لكي تخطو أولى خطواتها نحو التخلص من التبعية. وهكذا عرض لنا الباحث سياسة الانفتاح التي انتهجتها بعض البلدان العربية، اعتقاداً منها أنها تحقق لها الرفاهية المرجوة، الا انها أدت ـ بما أسفرت عنه من نتائج ـ الى تعميق رابطة تلك البلدان بتقلبات السوق العالمية، ومن ثم تأثرها بسلبياتها بشكل فاق الايجابيات. وقد اتخذ كامو (Camus) من تونس نموذجاً يجري عليه دراسته عن الدولة الانفتاحية. وأنهى الباحث دراسته بالتأكيد على ضرورة ان تقوم الدولة العربية المعاصرة بمراجعة مفاهيمها، حول كيفية التعامل مع مجتمعاتها، بحيث تسمح لتلك المجتمعات بمزيد من المشاركة في صنع مصيرها، ولا بد أيضاً لتلك الدولة أن تحاول النهوض بالمهمة الأشق، وهي ان تكون أكثر شجاعة وصلابة في تعاملاتها الاقتصادية والدولية، على الرغم من حقيقة عدم مواتاة علاقات القوى الحالية لها.

وقد كان الاستاذ محمد سيد أحمد، الصحفي والكاتب المصري، هو المعقب على ابحاث تلك الجلسة، حيث خصّ ورقة الاستاذ

جان ليكا (Jean Leca) بكثير من ملاحظاته، ولعل أهم النقاط التي أثارها تلك التي تمثلت في تأكيده على حيوية التساؤل الذي طرحه الاستاذ الفرنسي، لا سيما بظهور التيارات الاسلامية، وسيطرة مفاهيمها البسيطة فيما يتصل بتناول أعقد مشكلات الدولة العربية المعاصرة. فالمسألة تستحق منا العناية والدراسة حتى لا تسقط تلك الدولة في غياهب ومتاهات، تبتعد بها عن إيجاد حلول حقيقية وواقعية لما تعانيه.

وقد أثار الاستاذ محمد سيد احمد مشكلة الحوار بين الثقافات، وهي مسألة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة الى وطننا العربي. فلا يزال هناك ذلك الشك، والارتياب الذي يغلف الحوار بين ثقافة وأخرى، بدعوى ان إحداها مادية بحتة (تُعنى بالعنصر الاقتصادي في تفسير الظواهر)، في حين تتهم الاخرى بالتحليق في وهم الثقافة المغايرة. وهنا يرى المعلق ان جانباً مهماً من التفاعل الصحي بين الثقافات، يحدث حين يتم الاعتراف بأهمية العنصرين معاً (الواقع الاقتصادي والعنصر الثقافي). وبهذا الاتفاق يمكن للحضارات والثقافات، أن تفيد من بعضها في ظل أجواء من التقدير المتبادل.

وفي اليوم التالي، عقدت ثلاث جلسات كانت أولاها بعنوان «التغيرات والتحولات في الحياة السياسية العربية»، وقد تحدث فيها كل من الاستاذ برتران بادي (Bertrand Badie)، ود. سيد عبد المطلب من كلية الاقتصاد، والاستاذ جان فرانسوا لوغران (Jean François Legrand). أما الأول والثاني فقد تناولا في بحثيهما، مسألة نقل النظم العربية لمؤسساتها السياسية عن النظم الغربية، وآثار ذلك على أدائها في مختلف الميادين. وأما الثالث فقد تناول مشكلة المؤسسات السياسية في ظل ظرف خاص (وهو الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية).

وقد أوضح الاستاذ برتران بادي (Bertrand Badie) في بداية بحثه، الظروف التي قد تلجىء البلدان العربية، الى استقدام اشكال من التكنولوجيا السياسية غريبة عنها وعن بيئاتها. فمن المؤسسات ما قد يعاونها مثلاً على إقامة نظام سياسي جديد (نظام برلماني في دولة حديثة الاستقلال كالكويت)، ومنها ما قد يساعدها على تدعيم سلطة النخبة الحاكمة (مؤسسات عسكرية وإدارية على النمط الغربي كما في إيران ومصر)، ومن التكنولوجيا السياسية ايضاً ما قد يفيد في التعبير عن أشكال جديدة للمعارضة (مبادىء الثورات الوطنية الأوروبية التي تستخدمها المعارضة لمواجهة التدخل الاجنبي واستبداد النخب). وأخيراً، قد تستعين البلدان العربية بمؤسسات الخارج، لتساعدها على مواجهة مشاكل الادارة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وقد رأى الباحث ان إضفاء الشرعية على تلك المؤسسات الغريبة مسألة جد حيوية، إذا أريد لها ان تعمل في إطار من القبول الاجتماعي، ولا يكون ذلك إلا بمحاولة إخضاعها للنظام القيمي للمجتمع، حتى لا يُصدم الوجدان الجماعي للجماهير، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فلا بد أن يُكَمِل عملية التطويع هذه عملٌ آخر، وهو تشغيل المؤسسات السياسية المنقولة بأقصى قدر من الفعالية، وإلا ضاعت فوائدها في ظل علاقات المحسوبية والطابع الأبوي للسلطة السياسية.

أما بحث د. السيد عبدالمطلب غانم، فقد تناول بدوره القضية السابقة، مع التركيز على حالتي مصر والامارات العربية المتحدة كنموذجين لنقل المؤسسات. وعُني الباحث في الحالة الأولى، بمسألةإعادة تشكيل النظامين الاقتصادي والاداري المحلي، بينما اهتم في الثانية بموضوع إعادة تشكيل نظام الحكم، وإقامة دولة جديدة. وقد انتهى في دراسته إلى أنه في كلتا الحالتين، لم يؤد نقل المؤسسات

الى تحديث حقيقي، كما لم يُسفر هذا النقل عن انقطاع اجتماعي وسياسي مع الماضي.

وأخيراً كانت ورقة الاستاذ جان فرانسوا لوغران، عن فشل المؤسسات السياسية والادارية في الضفة الغربية (المجالس المحلية والبلديات)، بسبب وقوع السكان تحت سيطرة ثلاثة أطراف: إسرائيل كقوة احتلال، والأردن بسيادتها الاسمية، ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. فالتفاعلات المختلفة بين هذه القوى، لم تؤد الى أي شكل من الاستقرار المؤسسي في هذه المنطقة، مما أفضى إلى انفجار الأمر في النهاية على شكل ثورة عارمة، رافضة لكل اساليب التسوية، وكان للاتجاه الاسلامي الجديد دور قوي فيها.

وقد تولى د.سعدالدين ابراهيم، استاذ الاجتماع السياسي بالجامعة الامريكية، التعقيب على أبحاث هذه الجلسة. وكانت أولى ملاحظاته حول تعبير «التكنولوجيا السياسية» الذي أورده (Bertrand Badie) فذكر أن هذا المفهوم، يتسم بكثير من الغموض، وأنه كان من الأفضل للباحث ان يتوافر على تحديده للتعرف على حقيقة أبعاده.

وقد اعترض المعلق في ملاحظة اخرى، على تقويم د.سيد غانم، لتجربة اتحاد الامارات العربية المتحدة، بأنها تجربة فاشلة مؤسسياً. فالثابت أن هذا الاتحاد، قد نجح في تحقيق بنية مؤسسية وسياسية متماسكة، انعكست في الأداء المتسق والفعّال للامارات السبع. ومن ثم فقد كان لا بد، من مراجعة هذه النقطة من قبل إطلاق الأحكام بخصوصها.

وفي ملاحظة ثالثة، وجه النقد إلى لوغران (Legrand) على أساس وصفه للانتفاضة الحالية في الضفة الغربية بأنها ثورة الجيل الجديد، في حين أن الثورة على الاحتلال، وعلى محاولات المساومة لم تكف منذ عام ١٩٤٨. ولكن ربما ما يميزها في الوقت الحاضر انها اشتملت - حين نشوبها - على كل الاتجاهات السياسية، وإن كان التيار الاسلامي قد أصبح واضحاً فيها على نحو كبير.

وانتهت الجلسة لتعود مرة أخرى الى الانعقاد في اليوم نفسه تحت عنوان «مشكلة شرعية النظم العربية»، وتحدث فيها كل من الاستاذ برونو ايتين (Bruno Etienne) ود.اسامة الغزالي حرب، بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

وقد أوضح الاستاذ برونو ايتين (Bruno Etienne) أن إحدى أهم المشكلات التي تعاني النظم السياسية العربية المعاصرة منها، تتمثل في عدم استقرار تلك النظم بعد على هويتها المميزة (إسلامية - عربية - قومية)، والتي هي في حقيقة الأمر أحد مصادر شرعيتها. ولقد أولى الباحث اهتماماً خاصاً بدور المثقف العربي، فيما يتصل بعملية تلك الهوية. وهو يقرر أن هذا المثقف، يتسم بعدم الوضوح والحيرة إزاء ذلك الموضوع، فهو مثلاً لم يستطع حتى الآن، أن يحدد موقع الدين كمكوّن لثقافته، كما أنه لم يُدرب نفسه على التعرض بالتحليل والتفسير العلمي، للمواقف والممارسات المختلفة في نظامه السياسي.

أما البحث الذي قدمه د.اسامة الغزالي حرب، فينهض على فكرة اساسية، وهي أن النظم السياسية العربية لم تستند في شرعيتها - ومنذ أن حصلت على استقلالها - إلى عوامل وأسس داخلية، وإنما كان للمتغير الخارجي (وهو عند الباحث التهديد الاسرائيلي) الأثر الأكبر في إضفاء تلك الشرعية عليها في حين، أو الانتقاص منها في أحيان أخرى كثيرة. فعلى سبيل المثال، حرصت جميع النظم العربية على دعم شرعيتها داخل مجتمعاتها، عن طريق ادعاءاتها المستمرة بالمواجهة مع إسرائيل، واتخذت من دعاواها حول هذا الموضوع

وسيلة لجذب رضا المواطنين وتأييدهم لسياساتها.

ومع ذلك خلص د.اسامة في نهاية بحثه، الى أن استخدام العامل الخارجي، لم يعد الوسيلة المثلى التي ترتكن اليها النظم العربية لإسباغ الشرعية على كياناتها، فهذه الانظمة قد تعرضت لمواجهات مع اسرائيل، أثبتت فيها فشلها عن التصدي لهذا الخطر، وهو الأمر الذي بات يمثل مشكلة حقيقية فيما يتصل بعلاقاتها مع جماهيرها في الداخل.

وقد قام د.حسام عيسى، الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس، بالتعليق على البحثين، وأثار من خلاله عدداً من النقاط المهمة. فتعقيباً على ورقة الاستاذ برونو ايتين (Bruno Etienne)، رأى المعلق ان عدم قدرة العقل العربي، على اتخاذ موقف محدد من الافكار المتناقضة (الاسلام والعلمانية مثلاً)، لا يعود إلى أسباب ثقافية أو إلى الرغبة في حماية الذات ضد الدخلاء فحسب. فالحقيقة هي أن حلبة الصراع الاجتماعي في الوطن العربي، لم تنتصر بعد لفكرة دون أخرى، على خلاف ما حدث في اوروبا، حين انتصر الفكر العقلاني نهائياً بعد تغلب الطبقة البرجوازية على الكنيسة، وما ترتب على ذلك من نشأة نظام إجتماعي مختلف كل الاختلاف عن سابقه. إذاً فالتوفيق بين الأفكار المتعارضة، أو عملية التلفيق في الجمع بينها هي في الواقع انعكاس طبيعي للتناقضات في النظام الاجتماعي العربي ذاته.

وأما بالنسبة الى ورقة د.اسامة الغزالي، فقد رأى المعقب أن العامل الخارجي، يمارس في بعض اللحظات تأثيراً لا مراء فيه على شرعية النظم العربية، ومع ذلك لا ينبغي إيلاؤه كل هذا الاهتمام، باعتباره المصدر الرئيسي لتلك الشرعية. فمما لا شك فيه، أن العوامل الداخلية في كل نظام، هي التي تعول عليها أولاً إذا اتصل الامر بموضوع الشرعية ككل. وعلى ذلك، فإنه من المتصور ان يكون الأداء الداخلي للنظم داخل مجتمعاتها، هو الأكثر أهمية والأحرى بالعناية به.

اما الجلسة الأخيرة، التي عُقدت في اليوم الثاني للندوة، فكانت تحت عنوان «النتائج السياسية والاجتماعية لهجرة وانتقال الأيدي العاملة العربية». وقد حاضر فيها كل من الاساتذة: ريمي ليڤو (Remy Leveau) وغونزاليس كيغانو (Gonzales Kigano) ود.جلال معوض من كلية الاقتصاد. وعلى حين تركز بحث د.جلال معوض، على هجرة العمالة المصرية إلى بلدان المشرق، والآثار الاجتماعية والسياسية لتلك الهجرة (المؤقتة غالباً) على بلدان الموطن الأصلي للمهاجرين، كان بحثا كل من ليڤو وكيغانو يدوران حول هجرة العمالة المغربية إلى بلدان الغرب، وبحث النتائج التي تترتب على تلك الهجرة (الدائمة في الغالب) على بلدان المهجر نفسها.

وفي البداية، أوضح الاستاذ ريمي ليڤو (Remy Leveau) في بحثه، بدايات مشاكل المهاجرين من المغرب العربي مع فرنسا، والتي ظهرت على وجه الخصوص عقب انتصار الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩. فمنذ ذلك الوقت، بدأ العنصر الديني يتغلب على طبيعة المطالب التي يتقدم بها هؤلاء المهاجرون، وأهمها إقامة مجتمع مستقل يجمعهم داخل المجتمع الفرنسي. وكان هذا لا يعني تدخلاً في الطابع العلماني الذي اتسم به النظام الفرنسي، وتحديداً لمحاولاته في استيعاب الأقليات المقيمة فيه.

ويزداد الأمر سوءاً - في رأيه - بتدخل بعض البلدان النفطية لدعم مثل هذه الأقليات وتأليبها على النظام، الأمر الذي حتّم القيام باتصالات مع بلدان الموطن الأصلي، لكي يتم حصر نشاط هذه الفئات في حدود معينة. ومع ذلك، فقد أعلن الاستاذ ريمي ليڤو (Remy Leveau) أنه ليس من أهداف الجانب الفرنسي على الاطلاق التخلص من هؤلاء المهاجرين، بل على العكس، فهو يبحث في

الوقت الحاضر توفير ضمانات وحلول مقبولة لمشاكلهم، طالما ظل الاسلام خارج اللعبة، وطالما قبلت هذه الأقليات الاندماج في الكيان الكلي للمجتمع الفرنسي. وقد أشار الباحث هنا إلى نقطة مهمة (أثارت جدلاً فيما بعد)، وهي أن عملية الاندماج هذه، ستكون أكثر يسراً وسهولة بالنسبة الى شباب المهاجرين الذين لا يكادون يعرفون سوى الثقافة الفرنسية.

وكانت هذه الملاحظة الأخيرة، بمثابة الخيط الذي التقطه غونزاليس كيغانو (Gon-zales Kigano)، الباحث بمركز الدراسات والوثائق الفرنسي، ليبدأ به محاضرته عن «المفاهيم السياسية للجيل الجديد من أبناء مهاجري شمال افريقيا في فرنسا».

ويؤمن الباحث، بأنه لا يجوز تحليل أوضاع شباب المهاجرين في فرنسا، على اعتبار انهم امتداد للرعيل الاول من أولئك الذين استقروا في هذه المنطقة. فالحقيقة ان هذا الشباب، قد أصبح غريباً تماماً عن موطنه الأصلي، وبات منقطع الصلة به، وهو الأمر الذي يعني حدة المشاكل التي يواجهها، واختلاف الاسلوب الذي يتعامل به ذلك الجيل مع هذه المشكلات.

ويركز محدثنا على موضوع هوية شباب المهاجرين، ويرى انه إذا كانت العروبة هي السمة التي ميزت هوية الجيل الأول (وذلك في مواجهة الاستعمار التقليدي)، فإن الاسلام أصبح العنصر المكون لشخصية الشباب منهم. والاسلام في هذه الحالة يمثل عنصر دفاع وحماية ضد الخطر الخارجي، الذي لم يعد واضحاً في أذهانهم، على عكس ما كان عليه الوضع لدى آبائهم.

والحل في رأي كيغانو يكون في أحد أمرين: إما الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي، أو في صياغة ثقافة عربية ـ إسلامية في بلدان الموطن الأصلي، وبحيث تكون هذه الثقافة جسر اتصال بين المهاجرين، وبين وطنهم العربي الذي خرجوا منه.

وأخيراً كانت ورقة د.جلال معوض، والتي ناقش فيها أهم نتائج عودة العمالة المصرية من الأقطار العربية النفطية، وذلك على الصعيدين الاقتصادي ـ الاجتماعي من ناحية، والسياسي من ناحية أخرى.

وقد حدد الباحث أهم الآثار الاجتماعية لعودة العمالة في عدد من النقاط وهي: (١) الاسهام في مزيد من التفاوت بين الدخول؛ (٢) التأثير على أخلاقيات العمل من حيث اتجاه المصريين الى الاخلاد للكسل والدعة في أعمالهم، انتظاراً لفرصة أخرى للسفر إلى الخارج؛ (٣) إفراط المصريين العائدين في استهلاك السلع، محاكاة منهم لمواطني الاقطار النفطية التي يعملون بها، وتشجيع الدولة لمثل هذه الاتجاهات دون إدراك منها لخطورة النتائج؛ (٤) تأنيث الأسرة المصرية، بمعنى تولي الزوجة إدارة شؤون الأسرة بشكل كامل، بما في ذلك تربية الاطفال في أخطر سنوات العمر أثناء غياب الزوج، وهو ما قد يترتب عليه بعض الآثار السلبية؛ (٥) تضخم النمو الحضري باستقرار الريفيين في المدن بعد عودتهم من الخارج؛ (٦) التأثير على السلوك الديني كانتشار التحجب بين النساء، وازدياد ظاهرة الشركات الاسلامية التي تتظاهر بمراعاة المبادىء الاسلامية في أنشطتها لجذب مدخرات المصريين.

وقد ركّزت د.نازلي معوض، الاستاذة بكلية الاقتصاد، في تعليقها على ورقتي الاستاذين ليڤو وغونزاليس (Leveau, Gonzales) في حين قام الحاضرون في الندوة بمناقشة بحث د.جلال معوض.

وتعقيباً على ورقة ليڤو (Leveau) ردت د.نازلي على مقولته بانعدام المشاعر العدائية من الفرنسيين تجاه المهاجرين المغاربة. فذكرت ان هذا ليس صحيحاً على الاطلاق بالرجوع الى التاريخ القديم، الذي يزخر بأمور كثيرة تبادلها الطرفان في الماضي، ولا تزال قائمة حتى اليوم. وليست الصبغة

الاسلامية التي تطبع حركة المهاجرين في فرنسا الآن، سوى نتيجة طبيعية للمرارة القديمة، التي يشعرون بها ازاء التجربة الاستعمارية السابقة. فهذه التجربة هي التي دفعتهم الى التمسك بهوية، هي على عكس ما يقول ليڤو (Leveau)، ذات أصول عميقة في نفس شعوب المغرب العربي.

وقد أنكرت المعلّقة، أن يكون المناخ الليبرالي الحر في فرنسا، هو وحده السبب في تلك التنازلات التي يقدمها النظام السياسي الفرنسي للمهاجرين، فمن وراء ذلك دون شك مصالح سياسية واقتصادية أساسية لفرنسا مع الوطن العربي. فالأمر لا يتصل إذاً بالحديث عن التسامح، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، رأت د. نازلي أن الاستاذ كيغانو، قد أخطأ بتأكيده على مسألة انفصال جيل شباب المهاجرين عن موطنه الأصلي، لأنه إذا جاز ذلك الانفصال مكانياً، فإنه غير قائم ثقافياً، حيث يظل الشاب من المغرب العربي، يعيش في المهجر، في كنف أسرة عربية، مُلقنة دون شك قيم وثقافة وطنه الأصيل.

وأكّدت المعلّقة، أن الحديث عن اندماج كامل لهؤلاء الشباب في المجتمع الفرنسي، لهو حديث غير مكتمل الابعاد. فحتى يتم مثل هذا الاندماج، لا بد وأن يشعر الشاب المهاجر أنه يحصل على الحقوق، ويؤدي من الواجبات، ما لا يختلف فيه عن نظيره الفرنسي، وهو الأمر الذي لم يوفره بعد النظام الفرنسي، مما يعني في النهاية، بقاء المشكلة على حالها من التوتر والقابلية للانفجار.

اما ورقة د.جلال معوض، فقد انتقدها الحضور على أساس أنها لم تستند الى احصاءات تبرهن على صحة النتائج التي توصل إليها الباحث، وقد قدّم بعضهم أدلته الرقمية على عدم دقة جزء من تلك النتائج.

وفي اليوم الثالث للندوة، عُقدت جلستان تحت عنوان واحد وهو «الدولة والمجتمع في مصر»، وبحيث نوقشت أبحاث الجزء الأول في جلسة، ودراسات الجزء الثاني في جلسة أخرى.

وقد قدّم آلان روسيون (Alain Roussillon) الباحث بمركز الدراسات والوثائق، وورقته في الجلسة الأولى عن «القطاع العام وشركات توظيف الأموال، إعادة صياغة للنظام التوزيعي في مصر». ونستطيع أن نستنتج من عنوان البحث، مدى سخونة القضية التي عرض لها المُحاضر، ومن ثم اتساع مجال النقاش حولها.

وقد انتهى روسيون (Roussillon) في ورقته الجادة، الى رصد مجموعة من الظواهر المهمة والخاصة، بتطور علاقة الدولة في مصر مع كل من القطاع العام والخاص. وكان على رأس تلك الظواهر، تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي الرئيسي كموزع للموارد الاقتصادية النادرة بين القطاعين، بعد ان كانت بذور هذا الانسحاب، قائمة في أواخر الستينات.

وقد أوضح الباحث أن القطاع العام، يتراجع في الأعوام الأخيرة عن أداء بعض أدواره وأنشطته «السيادية» السابقة لمصلحة القطاع الخاص، والذي أصبحت شركات توظيف الاموال من دعائمه الرئيسية، وهذه الأخيرة باتت تعلن عن نفسها في الوقت الحاضر، على أنها البديل الاسلامي لنشاط الدولة التدخلي، الذي عانى من الفشل في عدد من جوانبه. ويقدم روسيون تقويمه الخاص لتلك الشركات، حين ذكر أنها لا تمثل تجديداً بأي حال من الأحوال في البنية الاقتصادية المصرية، لمصلحة مزيد من العدالة التوزيعية، أوحتى من أجل فصم عرى التبعية عن السوق العالمية، والتي تزيدها تلك الشركات يوماً بعد يوم.

ثم جاءت بعد ذلك، ورقة الاستاذ علي درغام، معهد العلوم السياسية بالجزائر، لتُثبت لدى الحضور الاحساس بعمق أزمة

الدولة المصرية. فمبادرة النظام السياسي أصبحت مجمدة، سواء على الصعيد الداخلي، (حيث لم يعد النظام يملك توجهاً محدداً يقوده في سياساته الاجتماعية) أم على الصعيد الخارجي أيضاً، وبخاصة في العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية العالمية. واشتملت الورقة، على شرح للأصول التاريخية للأزمة التي يعاني منها النظام السياسي المصري ومظاهر تلك الأزمة.

وقد كان د.محمود عبدالفضيل، الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، هو المكلف بالتعليق على هاتين الورقتين. وقد تجمعت ملاحظاته على الورقة الأولى حول مناقشة بعض الموضوعات المهمة، ومنها الحديث عن حجم النشاط الفعلي للشركات الاسلامية لتوظيف الاموال، وحقيقة البديل الذي تقدمه لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.

وقد أكّد المعلّق، على النتائج الخطيرة التي لا بد وأن تنجم عن استمرار هذه الشركات في نشاطها على ذلك النحو، فهي لن تستطيع على المدى الطويل، أن تقوم بتغطية الفوائد العالية على الودائع الموجودة لديها، والتي تُقدر بالمليارات، بخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار، الزيادة المستمرة في معدل التضخم، وهو المعدل الذي تدفع الشركات الفوائد على أساس منه. فالأمور تنذر إذاً بآثار شديدة الخطورة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أيّد د.محمود عبد الفضيل الاستاذ علي درغام، في توصيفه لطبيعة الأزمة التي يمر بها النظام المصري في الوقت الحالي، وإن كان قد ألمح، إلى أن ما ورد في الورقة من معلومات، قد لا يكون مفيداً إلا للجانب الفرنسي.

وقد كان د.مصطفى كامل السيد، الاستاذ بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، هو المتحدث في الجلسة التالية، حيث قدم بحثه الذي اتخذ عنواناً له «الرأسمالية والدولة في مصر.. ملاحظات أولية». وقد طرح الباحث قضية رأى أنها لم تحظ بعد باهتمام المنظرين السياسيين، وهي تلك المتصلة بموقف الطبقات الاجتماعية في مجتمع من المجتمعات من جهاز الدولة، وسعيها لاجتذاب هذا الجهاز لمصالحها، وذلك بعد ان اصبحت الدولة غير معبرة بالضرورة عن مصالح الطبقة المسيطرة إقتصادياً، وصارت متمتعة بنوع من الاستقلال النسبي.

وقد قدّم د. محمد السيد سعيد، بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجموعة من الملاحظات حول هذا البحث، لعل أهمها، أنه لا يجوز الحديث عن رأسمالية مصرية في الفترة التي سبقت ثورة ٢٣ تموز/يوليو، على اعتبار أنها لم تكن ناضجة بما يكفي للحديث عنها كطبقة متماسكة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن مفهوم الطبقة في حد ذاته، هو مفهوم تأملي وغير تجريبي، بمعنى أنه غير قابل للبحث الميداني.

وفي صباح اليوم الرابع والأخير للندوة، عُقِدت الجلسة الأولى تحت عنوان «الحركات الدينية في مصر والمغرب العربي.. دراسة مقارنة».

وقد استهل الاستاذ فرانسوا بورجيه (François Bourgey) الجلسة بورقته، التي تناول فيها الحركات الاسلامية في شمال افريقيا. وتحدث من خلالها عن عناصر الاختلاف والاتفاق، بين تلك الحركات على امتداد البلدان الواقعة في هذه المنطقة.

وأشار البحث الذي تقدّم به الاستاذ بورجيه (Bourgey) الى عدد من الملاحظات المهمة، حول طبيعة الحركات الاسلامية في منطقة شمال افريقيا بصفة عامة، فقد ظهرت كلها على سبيل المثال، في البلاد التي مرّت بتجربة استعمار أو احتلال أو حماية، ومثّلت على هذا النحو نوعاً من الرغبة في تحقيق التوازن الثقافي، وتقليص النفوذ الغربي على

هذا المستوى، بعد أن تم إنهاؤه على الصعيد السياسي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يؤكّد الباحث، أن اختلاف التجارب وتباين الخبرات، التي مرّت بها بلدان شمال افريقيا، قد أدى الى تنوع في تكوين وبنية ونشاط الحركات الاسلامية في تلك البلدان، وبحيث لا نستطيع أن نتحدث عنها كلها كما لو كانت متشابهة فيما بينها (وهو الأمر الذي يحدث في العادة).

ففي النظم التي اتسمت بغلبة ثقافة علمانية، ولم تعانِ كثيراً من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط، والتي تتيح لجماهيرها قدراً من الممارسة الديمقراطية. في مثل هذه البلدان، يكون نشاط الحركات الاسلامية محدوداً، بالنظر الى تلك النظم التي تسيطر عليها الثقافة التقليدية وتتعرض للأزمات الاقتصادية وتُقمع مبادرة الجماهير فيها بالحديد والنار. ففي هذه الحالة، تتبع الاتجاهات الاسلامية اساليب أخرى في الانتشار، وتكون أكثر سرعة في تحقيق هيمنتها.

أما الورقة التالية للدكتورة هدى ميتكيس، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، فقد تناولت فيها أيضاً حركات المعارضة الاسلامية، وإن كانت قد حددت حديثها هذه المرة، ليشتمل فقط على دراسة تلك الحركات في كل من مصر والمغرب.

وقد عرضت الباحثة لأصول نشأة الحركات المعارضة في كلا البلدين، وتطور العلاقة بين المعارضة والنظام السياسي فيهما، كما أشارت الى أوجه الاختلاف الرئيسية بين الحركات الاسلامية في المغرب ومصر، وذلك من حيث دورها في إضفاء الشرعية على النظام أو الانتقاص منها، ومن ناحية تنظيمها ودرجة فعاليتها السياسية.

وقد رفضت الباحثة في نهاية محاضرتها، أن توصف الحركات الاسلامية بالرجعية، لأنها كانت دوماً درعاً واقياً إزاء حركات التغريب، وهي تقف الآن، موقف المدافع عن الهوية الأصيلة للبلاد العربية.

وأخيراً جاء بحث الاستاذ هوبير غوردون (Hubert Gourdon) ليعالج موضوع «الدولة والخلافة في الاسلام» في فكر كل من علي عبدالرازق، ورشيد رضا، وعبدالرازق السنهوري. والقضية الرئيسية في هذه الورقة تدور حول ذلك الاعتقاد، الذي يؤمن به الطامحون في إعادة المجد الاسلامي من ضرورة العمل على إقامة الدولة الاسلامية، إذا ما أريد للاسلام أن يتحول الى مؤسسات، وأن يمارس سطوته وتأثيره على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية.

ومن هنا يكتسب موضوع الدولة أهمية خاصة في الفكر الاسلامي. كما أصبح الحديث عن الخلافة الاسلامية أمراً عادياً، في ظل الفراغ الروحي والمؤسسي الذي تعاني منه النظم العربية.

وقد استضافت الندوة د.حسن حنفي، أستاذ الفلسفة الاسلامية بجامعة القاهرة، ليقوم بالتعقيب على أبحاث تلك الجلسة، والتي قدّم انطباعاته عنها جميعاً.

فمن ناحية أبدى المعقب رأيه حول اهتمام الاستاذ بورجيه (Bourgey) في ورقته، بتوضيح عناصر الاختلاف بين الحركات الاسلامية في بلدان شمال افريقيا، دون أن يوجه عناية بتقصي الاتفاق فيما بينها (وهو هدف الدراسة الرئيسي كما أوضح عنوانها). وقد أشار د.حسن حنفي، إلى ضرورة أن يتوخى الباحثون الغربيون الحذر وهم بصدد تناولهم للحركات الاسلامية، إذ لا يجب أن يتعاملوا معها على أساس أنها مجرد حركة ثقافية معارضة للغرب، ودون اعتبار للعوامل التاريخية والداخلية المؤثرة على نشأة تلك الحركات وتطورها.

ومن ناحية أخرى، رفض المعلّق اعتماد

التصنيف الذي قدمه هوبير غوردون (Hubert Gourdon) للمفكرين علي عبدالرازق، ورضا، والسنهوري، على اساس انتمائهم للاتجاهات العصرية والأصولية والتوفيقية على التوالي، فقد كان من رأيه أنه لا يجوز تصنيفهم وفقاً لمدى اقترابهم أو ابتعادهم عن قيم الثقافة العربية، بخاصة وأن رجلاً كرشيد رضا نظر الى نفسه على سبيل المثال، باعتبار أنه ممثل للرؤية العصرية حول مسألة الخلافة، وذلك انطلاقاً من معايير ثقافته هو.

وتعليقاً على بحث د.هدى ميتكيس، ألمح المعقب إلى أن نتائج الورقة، كانت أقرب إلى الهواجس منها إلى النتائج التجريبية المختبرة، كما أشار إلى أن الدراسة، افتقرت الى تقديم تحليل مباشر لواقع وبنية الحركات الاسلامية في كل من المغرب ومصر، وهو الامر الذي كان جديراً بأن توليه الباحثة جُل عنايتها.

يبقى لنا بعد ذلك ان نعرض لأبحاث الجلسة الأخيرة في الندوة، والتي حملت عنوان «التحولات السياسية ونظام القيم في البلاد العربية». وقد تحدث في بداية الجلسة، د.علي عبدالقادر، وكيل كلية الاقتصاد وأستاذ النظرية السياسية فيها، وكان موضوع دراسته يدور حول أثر التحولات السياسية والمتغيرات الاجتماعية، التي مرّت بها أقطار المنطقة العربية على نظام القيم في بلدان هذه المنطقة. وقد استنتج من دراسته، أن فشل النظم العربية في تطوير نفسها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً باستعارة النماذج الليبرالية والاشتراكية، قد أفضى في النهاية الى حدوث نوع من التحول القيمي، والذي تمثل أساساً في ظهور الخيار الديني، ليحل محل البدائل التي أثبتت عجزها على تحقيق التغير الاجتماعي.

أما الاستاذ ايف شميل (Yves Shemeil)، فقد عرض في محاضرته لموضوع التحولات في الذاكرة السياسية لبعض البلدان العربية.

ويوضح لنا الباحث في البداية، ما يقصده بالذاكرة السياسية فيقول إنها لا تشتمل على القيم الثقافية لمجتمع ما فحسب، وإنما هي تتضمن أيضاً رؤية هذا المجتمع لنفسه في التاريخ الخاص والعام، وتصوره لهويته وقيمه ومشاكله، وقواعد تنظيمه الاجتماعي وعلاقاته الخارجية.

ويعتقد الاستاذ (Shemeil) بعد أن قدم تعريفه هذا، أن الوطن العربي لا يملك ذاكرة سياسية متماسكة الجوانب متسقة الأركان، ويبدو هذا واضحاً حين تتعامل بلدان هذا العالم، مثلاً، مع مشكلة كالهوية الثقافية، فلا تستطيع اتخاذ موقف محدد منها (هل هي اسلامية، علمانية، قومية)، ويعود هذا في رأي الباحث الى عدم وجود ذاكرة جماعية محددة، تستمد منها بلدان الوطن العربي، مواقفها تجاه الأحداث والمشكلات التي تمر بها، وسواء أكانت هذه المشكلات داخلية أم خارجية.

وينتهي المحاضر في بحثه إلى نتيجة مهمة وهي، أن فشل النظم العربية في مواجهة أزماتها انطلاقاً من غياب ذاكرة جماعية لها، ينعكس بالضرورة على سلوكها إزاء الأجنبي، والذي يكون دائماً المسؤول الوحيد عن مآسيها وأخطائها، وهكذا تعتمد بلدان الوطن العربي نظريات المؤامرة والخيانة، لتعلق عليها عجزها، وضعف قدرتها على التصدي لمختلف أزماتها.

وبالنسبة الى الورقة الاخيرة التي قدمها د.كمال المنوفي، استاذ النظم السياسية بكلية الاقتصاد، فقد عرضت لموضوع «التنشئة السياسية وتأثيرها على منظومة القيم في الوطن العربي.. دراسة حالة للتنشئة المدرسية الابتدائية في مصر والكويت»، وقد تمكن الباحث من خلال تعرفه على المناهج الدراسية التي تقدم لتلاميذ المرحلة الابتدائية في بلدين عربيين، أن يصل الى مجموعة من النتائج الخاصة بأثر تلك المناهج

على تقوية مفاهيم وقيم بعينها لدى الاطفال، تنمو معهم لتشكل فيما بعد، خلفياتهم في التعامل مع بيئتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم الملاحظات التي أوضحها الباحث في عرضه، أن المدرسة تُغذي لدى الاطفال ثقافة السمع والطاعة والخضوع لجميع رموز السلطة. كما تؤكد المقررات الدراسية لدى التلاميذ، مسألة التمييز بين بني الانسان، على أسس تحكمية تتعلق بالجنس والثروة والسن. فينشأ الاطفال فيما بعد، وهم غير رافضين لمظاهر عدم المساواة في مجتمعاتهم. وفضلاً عن ذلك تُنشىء المدرسة تلاميذ هذه المرحلة على التعلق بالماضي والحاضر، في الوقت الذي لا تعدهم فيه بالتوجه نحو المستقبل، وهي بعد هذا لا تهيئهم للتسلح بالتفكير العلمي لمواجهة مشكلات هذا المستقبل، أو حتى لمعالجة قضايا ماضيهم وحاضرهم.

وقد قام الاستاذ السيد يسين، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، بمهمة التعقيب على أبحاث الجلسة. وقد قدّم ملاحظاته حول مفهوم الذاكرة السياسية، الذي طرحه ايف شميل (Yves Shemeil)، وذكر انه لا يزال يفتقر إلى كثير من الوضوح والتحديد. كما اعترض الاستاذ السيد يسين، على تأكيد الاستاذ الفرنسي بلجوء العرب الى نظريات المؤامرة والخيانة، هروباً من عجزهم إزاء مشاكلهم، إذ يعتقد أن هذه المؤامرات، قد وُجدت فعلاً ولم تكن مختلفة بأي حال من الأحوال. وضرب أمثلته على ذلك بوعد بلفور وحرب عام ١٩٥٦ وهزيمة عام ١٩٦٧.

وأخيراً أكّد المعلق، أن فهم خبايا الذاكرة الجماعية العربية، لهو أمر يشق على الباحث الاجنبي أن يتناوله على نحو دقيق، كما هو الحال بالنسبة الى الباحث العربي إزاء الذاكرة الجماعية لشعوب أخرى. وليس من السهل على المحلل الامريكي مثلاً، أن يفسر ذلك الاصرار الغريب من قبل الشعب الفيتنامي على القتال ضد الولايات المتحدة، ما لم يصل الى ذلك الجزء المتصل بالكرامة في ذاكرة الشعب الفيتنامي.

ويمكن القول ان الندوة في مجملها، كانت مثمرة، واتسمت بحيوية النقاش والحوار، رغم أن بعض الاوراق من الجانبين لم تكن على مستوى رفيع. ولعل الانطباع الرئيسي الذي تولد لدى أي متتبع للنقاش، هو أن عدد الاوراق التي قدمها الجانب الفرنسي غلب عليها طابع واسلوب وتأثير الاستشراق، مما يدل على أن العلوم الاجتماعية العربية عموماً، والفرنسية خصوصاً، لم تتحرر بعد من سيطرة مفاهيم وفكر الاستشراق □